السيد عبد الرحمن المهدي

"الأب الروحي لاستقلال السودان"

١٨٨٥ - ١٩٥٩



الأستاذ الدكتور ظاهر جاسم الدوري

"الأب الروحي لاستقلال السودان"

السيد عبد الرحمن المهدي ١٨٨٥-١٩٥٩



أ د ظاهر جاسم الدوري

إهداء....

إلى روح أمي وأبي وأخوتي رحمهم المولى عزوجل

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوالي الكريم .والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم .

وبعد

سعدت كثيراً أن أهدانى العالم الفاضل الأستاذ الدكتور : ظاهر جاسم الدوري من العراق الشقيق مسودة كتابه القيم (الأب الروحي لإستقلال السودان -السيد عبدالرحمن المهدي١٨٨٥-١٩٥٩) الذي تناول فيه سيرة الإمام عبدالرحمن المهدي ودوره الوطني وجهاده الذي أفضى إلى إستقلال السودان .

وقد حوي الكتاب سرداً مفصلاً موثقاً مستنداً إلى مراجع ومرجعيات دقيقة للغاية فأصاب الحقيقة وتوصل إلى النتائج الصحيحة بطريقة منطقية وبذل جهداً كبيراً في الإطلاع علي الوثائق في السودان وبريطانيا وعلى المراجع والكتب التى تناولت الشأن السوداني في تلك المرحله الدقيقة من تاريخ السودان الحديث .

ولاحظت مسروراً أن الكاتب لم يغفل دور الآخرين في إستقلال السودان وأنصفهم بأن أثبت لكل دوره الذي قام به حتى من خصوم الإمام عبدالرحمن ومعارضيه وإبرازه للشكل الأبوي الذي تعامل به الإمام عبدالرحمن معهم مما أدي إلى توحيد الكلمة ونبذ الصراع الذي كان يمكن أن يؤدي إلى العنف والإحتراب .

وجدير بالذكر أن الكاتب الجليل كان قد إطلع تماماً على تاريخ السودان الحديث من خلال دراساته وأبحاثه في الطريقة الختمية مما أسفر عن كتاب مهم ألفه عن السيد علي الميرغني- زعيم الختمية- دوره في إستقلال السودان . فكانت دراسته اللاحقة عن الإمام عبد الرحمن والأنصار مكملة لجوانب أخرى من تاريخ الحركة الوطنية السودانية ، وبذلك إكتملت صورة واضحة وشاملة لأحداث تلك الفترة التي تتوجت بلقاء السيدين السيد علي الميرغني والإمام عبد الرحمن المهدي وإجماع قادة السودان على تحقيق إستقلاله والإلتزام بالحكم الديمقراطي في البلاد .

أيضاً توصل الكاتب عبر بحثه وتحليله العلمي للأحداث وتطوراتها إلى أن الإمام عبدالرحمن قد نحج أيما نجاح في الحفاظ على كيان الأنصار وعدم تعريضهم لمواجهة دموية مع الإنجليز من خلال سياسة المهادنة وطمأنة

الإنجليز بإستبعاده لخيار الحرب والمواجهة العسكرية بإنتهاجه منهج الهدنة والسلام بدلاً من الحرب والقتال وبذل في ذلك السبل كافة التي تجنب اثارة المواجهات الحربية التي لا طائل من ورائها.ولقد سلك الإمام هذا المنهج عن صدق وإيمان وليس مراوغة أو مناورة حتى قيل أنه (صاحب السيف الذي في غمده) . وعبر شاعرنا القومي عكير الدامر عن ذلك في مقارنة بين جهاد الإمام المهدي ونضال الإمام عبد الرحمن فقال مقولته البليغة (إختلفت السيوف إلا الضرب متساوي) .

شيئان لا ينفي الضلال سواهما   نور مفاض أو دم مسفوح

وقد مكنه ذلك الاسلوب السلمي من إحياء الكيان الأنصاري وإستعادة تكوينه بهدوء وذكاء ليصبح أقوى كيان في البلاد ويقود المسيرة الوطنية للحرية والاستقلال. وأعانه في ذلك تقويته للمركز الإقتصادي لدائرة المهدي الذي مكنه ايضا من الإنفاق على المتطلبات الضخمة التي أملاها السعي لتحقيق إستقلال السودان.معتمداً على نفسه ومستقلاً في قراره من دولتي الحكم الثنائي مصر وبريطانيا على حد سواء .

سعدت أيضاً أن سيرة الإمام عبدالرحمن وجدت هذا الإهتمام الكبير من خارج السودان من عالم جليل بقامة الأستاذ الدكتور : ظاهر جاسم الدوري مما يشير بوضوح إلى أن السودان يمثل مساحة مقدرة لدى المفكرين في العالم العربي وأن الإمام عبد الرحمن المهدي يمثل معلماً بارزا في تاريخه الحديث ودوره الرائد في إستقلاله .

أجدد الشكر لمؤلف الكتاب آملاً أن يجد القارىء فيه ضالته من معلومات وحقائق تاريخية .

والله ولى التوفيق

الإمام أحمد عبدالرحمن المهدي

بقعة الإمام المهدي أم درمان في يناير ٢٠٢٠ م

(مقدمة)

راودتني فكرة الكتابة عن جهود السيد عبد الرحمن المهدي في سبيل استقلال بلاده لعقود، تحديدا منذ انهيت دراستي للدكتوراة، التي كنت قد كرستها للبحث عن إسهامات السيد علي الميرغني، زعيم الطريقة الختمية، في سبيل إستقلال السودان، في جامعة اكستر البريطانية عام ١٩٨٨. وبعد أن قيض الله لي أن أستقر في لندن منذ ٢٠ أكتوبر ٢٠١٠ وإلى الآن، تهيأت لي أسباب البحث عن شخصية السيد عبد الرحمن المهدي وظروف معيشته الأولى وكفاحه لخلق زعامته لعائلة المهدي وللسودان، حتى اصبح الرجل الأول في قيادة وتمويل الجماهير الاستقلالية، والذي استحق بجدارة لقب الأب الروحي لإستقلال السودان، وذلك من خلال كفاحه للعيش، منذ أن أصيب ولم يؤسر، بل إحتفظ به تحت عين الحكومة الدائم، إلى أن تمكن من إثبات وجوده أمام الحكومة وشعبه، ودخوله معترك العمل الديني والسياسي المباشر بدعم من إمكانياته الإقتصادية الخاصة، التي بناها حديثاً لنفسه وجهد جماهير الأنصار الذين تمكن من إحيائهم، بعد محاولات الإنكليز ومن ساندهم من السودانيين لقلع عقيدتهم التي لم تمت في قلوبهم أبداً.

تناول الكتاب ستة فصول، ركز الفصل الأول، على حياة السيد عبد الرحمن المهدي، النشأة والتعليم وبساطة العيش، وهمومه لرعاية أسرته، تحت ضغط ومراقبة، جميع تحركاته، بل محاولة الإنتقاص منه إجتماعيا، من قبل حكومة الإحتلال البريطاني، عندما منع من إستخدام كلمة سيد أو المهدي كلقب له.

تناول الفصل الثاني، المدة من عام ١٩١٤حتى عام١٩٢٤، وهي فترة ظهور السيد عبد الرحمن، شخصية إحتاجت الحكومة لتضحياته هو وأتباعه في الحرب العالمية الأولى، وبسبب هذه الحاجة له حقق منها مكاسب إقتصادية وسياسية كبيرة له ولطائفته آنذاك، حيث كوفيء عام ١٩١٩ بتضمينه عضواً في وفد تهنئة ملك بريطانيا بالإنتصار في الحرب العالمية الأولى، وتمكينه من

إستثمار هذه المناسبة، التي قدم فيها سيف المهدي للملك، على أحسن ما يرام ، وموقفه المضاد لثورة ١٩١٩ المصرية، ودوره الفاعل في إيقاف المد المصري في السودان من أجل وحدة وادي النيل من خلال تفاعله مع أو ضد التجمعات الوطنية التي ظهرت من عام ١٩١٨ حتى إخماد ثورة عام ١٩٢٤ م ، وما آلت اليه أحوال السودان.

تناول الفصل الثالث، الفترة من ١٩٢٥-١٩٣٧م ، تم التركيز فيه على بناء القاعدة الإقتصادية للسيد عبد الرحمن المهدي وظهور دائرة المهدي وتطورها، ودور السيد الرائد في الصحافة والتعليم، فضلاً عن تعامله مع الإدارة الأهلية، وإضراب طلبة كلية غوردون عام ١٩٣١م ، ومعاهدة ١٩٣٦ م بين مصر وبريطانيا.

وجاء الفصل الرابع متابعاً لدور السيد عبد الرحمن داخل مؤتمر الخريجين، ومساهماته والأنصار في دعم المجهود الحربي المساند لبريطانيا في الحرب العالمية الثانية ، ومناقشة تفاصيل تأسيس المجلس الإستشاري وعمله قبل قبوله العضوية الفخرية فية ، ضمن سياسة السيد التي درج عليها (خذ ثم طالب) . وموقفه تجاه المفاوضات البريطانية المصرية تجاه معاهدة ١٩٣٦م.

تناول الفصل الخامس، الطريق إلى الإستقلال ١٩٤٨-١٩٥٦م، تأسيس الجمعية التشريعية ودور السيد عبد الرحمن وحزب الأمة في التحشيد لخوض إنتخاباتها والعمل على إنجاح دورها، وجهود إصلاح قانون تلك الجمعية التشريعية لجعلها أكثر تمثيلاً للسودانيين، ومتابعة إسهامات السيد عبد الرحمن لكافة التطورات السياسية من عام ١٩٥٤ حتى إعلان الاستقلال.

الفصل السادس، تناول إسهامات السيد عبد الرحمن في قبول حزب الأمة وجماهير الأنصار لنتائج الإنتخابات العامة في البلاد، غير المتوقعة من قبل السيد وحزب الأمة بل حتى من بريطانيا، ودفعهم للعمل على قيادة المعارضة، وتشكيل الحكومة الوطنية الأولى من قبل الحزب الوطني الإتحادي، والحكومة الإئتلافية الأولى ودور السيد عبد الرحمن في دخول حزب الأمة في تشكيل

الحكومة الإئتلافية الأولى، وانقلاب ١٧ نوفمبر عام ١٩٥٨، ودور السيد عبد الله خليل في إقناع السيد عبد الرحمن المهدي وتأييده للإنقلاب ونتائجه التي إنعكست على صحته وإنتقاله للرفيق الأعلى رحمه الله عام ١٩٥٩.

وفي الختام، لابد لي أن أوجه شكري وتقديري للذين كانوا سبباً في تشجيعي ودعمي بما يتمكنون خلال مدة كتابة الكتاب منذ أواخر عام ٢٠١٥ وحتى إكتمال العمل وعلى رأسهم السيد نصر الدين المهدي والأستاذ الحارث إدريس الحارث الذان يعود لهما الفضل الكبير لقيادتي إلى لقاء الإمام أحمد المهدي والإمام الصادق المهدي، ولمديري مكاتبهم السيد فضل المولى محمد والسيد محمد زكي.

ولن أنسى توجيه شكري الجزيل لعائلتي الموزعة بين القارات ولرفيقة حياتي لتشجيعها ودعمها المستمر طيلة فترة الكتابة.

أخيرا، آثرت إن أخرج عن القاعدة العامة في التأليف في عدم كتابة خاتمة مسهبة لهذه الدراسة، بل أثرت الأمر بخلاصة موجزة، وذلك لأهمية ما قام به الإمام عبد الرحمن المهدي منذ الطفولة وحتى وفاته، فضلاً عن حجم الخلاف حول علاقاته وتعاونه مع الإنكليز من قبل محبيه قبل خصومه، لأترك الحكم للقارئ الكريم.

لا بد لي من القول: أنا وحدي أتحمل مسؤولية ما جاء بهذا الكتاب من أفكار ومعلومات.

المملكة المتحدة

لندن ٢٠/٢/٢٠١٩

المحتويات

الفصل الأول

السيد عبد الرحمن المهدي

القائد لعائلة المهدي والزعيم للأنصار

١٩٠٠-١٩١٣

الفصل الثاني

بروز السيد عبد الرحمن المهدي

١٩١٤-١٩٢٤

الفصل الثالث

السيد عبد الرحمن واحياء المهدية

١٩٢٥-١٩٣٧

الفصل الرابع

السيد عبد الرحمن والتطورات السياسية

١٩٣٨-١٩٤٧

الفصل الخامس
الطريق إلى الإستقلال
١٩٤٨-١٩٥٦

الفصل السادس
السيد عبد الرحمن بعد الاستقلال
١٩٥٦-١٩٥٩

الفصل الأول

السيد عبد الرحمن المهدي

قائد عائلة المهدي وزعيم الأنصار

١٩٠٠-١٩١٣

السيد عبد الرحمن المهدي

تمهيد:

ولد السيد محمد احمد المهدي، والد السيد عبد الرحمن، (١٨٤٣-١٨٨٥)[١]، في جزيرة ضرار من أعمال دنقلة، وتربى في أسرة تعمل بالنجارة وتحديداً صناعة المراكب. هاجرت أسرة المهدي إلى الجزيرة أبا، بسبب الجفاف الذي حل بدنقلة، إلا أن السيد محمد المهدي لم يكن مولعاً بمهنة عائلته، بل كان شغوفاً بعلوم الدين فحفظ القرآن ودرس النحو والفقه والتصوف على يد الشيخ محمد شريف نور الدائم حفيد الطيب شيخ الطريقة الصوفية السمانية، وأصبح من أحد مقلديها[٢]. في عام ١٨٨١ جهر السيد محمد أحمد بدعوته المهدية، التي كان هدفها إعادة الإسلام إلى ما كان عليه بالأصل، ودعا أصحابه إلى الجهاد في سبيل الله، من أجل إرساء مبادئ العدالة الإجتماعية[٣].

لم يمض وقت طويل حتى وصل خبر إعلان دعوته إلى حكمدار السودان، رؤوف باشا، حتى أرسل قوات للقبض عليه، إلا أن جماعة المهدي تمكنت من الإجهاز على تلك القوات والإنتصار عليها في موقعة الجزيرة أبا في ١٢ أغسطس عام ١٨٨١، وبسبب هذا الإنتصار قرر المهدي، خوفاً من إنتقام السلطة، الإنتقال إلى جبل قدير، في جنوب كردفان، هو وأنصاره ظاناً أنه سيتوارى عن أنظار الحكومة، إلا أن الأخيرة كانت تراقب تحركاته في المكان الجديد، ففي ٢٩ مايو عام ١٨٨٢ تمكنت قوات المهدي ثانية، من تحقيق إنتصار آخر على القوات الحكومية التي شنت هجومها عليهم، وما أن ذاع خبر هذا الإنتصار حتى هابه الناس، وأخذوا بالهجرة إليه من مناطق السودان المختلفة، وإمتدت سيطرة قواته إلى سنار، ثم من هناك إلى جهة النيل الأزرق[٤].

١- لمعرفة شجرة نسب الامام المهدي أنظر: مقال الهجرة للمفكر والدبلوماسي السابق الحارث ادريس الحارث:

http://alharithidrisalharth.blogspot.com/20

٢- عبد الله حسين، تاريخ السودان/ دار الحياة للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص٢٩٤.

3 - A-B.Theobald, The Mahdiya,(Longmans, London, 1951)pp.43-47.

٤- داود بركات، السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ص١٩، ٢٠١٢.

خاطب السيد محمد المهدي زعماء الطرق الصوفية وشيوخ القبائل مطالباً إياهم الإنضمام لدعوته، فبعضهم آمن بدعوته وإنضم إليه كما فعل شيخ الطريقة المجذوبية[٥]، والبعض الآخر لم يؤمن به، لإعتقادهم أنه لم يكن يحقق توقعاتهم حول المهدي المنتظر، وكان من بين الزعماء الذين عارضوه معنوياً وعسكرياً شيخ الطريقة الختمية[٦]. يبدو أن المهدي كان مصيباً في تركيز إهتمامه المبكر على زعماء القبائل وشيوخ الطرق الصوفية، لإدراكه تركيبة المجتمع السوداني[٧]

كانت وجهة نظر حكومة بريطانيا، حول الأحداث في السودان، شأناً داخلياً ومن مسؤولية الخديوي في مصر فقط[٨]. إلا أن سرعة تطور الأحداث الخارجية والداخلية في السودان قادت حكومة بريطانيا إلى تغير سياستها، وتحديداً بعد حملة هيكس باشا العسكرية في ٥ نوفمبر عام ١٨٨٣، إلتي إنتصرت فيها قوات المهدي، في غابة شيكان التي لا تبعد كثيراً عن مدينة الأبيض، عاصمة المهدي الأولى. لهذا في يناير عام ١٨٨٤ نصحت بريطانيا، لأسباب خاصة بها، حكومة مصر بأن تسحب قواتها حتى وادي حلفا. ولتنفيذ هذه المهمة عين الجنرال البريطاني غوردون باشا لإجلاء حامية الخرطوم، إلا أن قوات المهدي تمكنت من مهاجمة مدينة الخرطوم والإنتصار على القوات المدافعة عنها وقتل غوردون يوم ٢٦ يناير عام ١٨٨٥ [٩].

إن تحرير الخرطوم، بيد قوات المهدي، أدى إلى إنهاء العمليات العسكرية، وخلق ظروف جديدة مكنت محمد أحمد المهدي وخليفته عبد الله التعايشي

5- محمد سعيد القدال، المهدية والحبشة، مطبعة دار التأليف والترجمة ، الخرطوم، ١٩٧٠، ص٢٣؛ Muddathir Adb Al-Rahim,'Africa and Self Identification in the Sudan,' in Yusuf Fadl Hasan (ed.),Sudan in Africa,(Khartoum University Press, 1970),p.232.

٦- ظاهر جاسم محمد الدوري، الختمية في السودان، تيار سياسي في بناء الدولة الحديثة والمعاصرة، دار الجنان، عمان، ٢٠٠٨ ، الفصل الأول.

7-P.M.Holt, 'Sudanese Nationalism and self-Determination', in W.Z.Laqueur (ed.), The Middle East in Transition, (Fredrick Praeger, New York, 1958),p.168.

8-J.Marlowe, Mission To Khartoum, (Victor Gollancz, London, 1969) p.٧٨.

9- BLO, Milner Paper, (E 5239/735/16), file 462/17, Memorandum on the future Status of the Sudan, Stack to ,Allenby, 25 May 1924 Appendix I.E.B. Cromer, Modern Egypt, (2 Vol, Macmillan, London, 1908), Vol.1, pp.311-395,p.429.

من فرض قبضتهم على السودان وإدارته[١٠].

وفي ٢٢ يونيو عام ١٨٨٥ تعرضت الدولة المهدية إلى هزة صاعقة، كادت تنذر بإخمادها، هي وفاة مفجر دعوتها المفاجيء ، السيد محمد أحمد المهدي، لولا مبادرة الخليفة الأول عبد الله التعايشي، وإتخاذ زمام المبادرة وإستلام قيادتها بإعتباره الخليفة الأول في حكومة المهدي[١١].

بعد سيطرة قوات المهدية على الأراضي السودانية، تحت قيادة الخليفة عبد الله التعايشي ، في أغسطس ١٨٩٦ ، لأسباب مختلفة، داخلية وخارجية، قررت بريطانيا إعادة غزو السودان وفرض سيطرتها عليه، فقاد الجنرال كتشنر عملياتها العسكرية في كامل الأراضي السودانية[١٢].

وبعد تقدم القوات الغازية وبنجاح، بسبب إستخدامها أسلحة حديثة، في الثاني من سبتمبر عام ١٨٩٨ إلتقت القوات الزاحفة مع قوات الخليفة عبد الله التعايشي عند سفوح تلال كرري، على مبعدة أميال قليلة إلى الشمال الغربي من أم درمان، في معركة عنيفة وفاصلة، حصدت ما يقارب ١١ ألفاً من الأنصار، بينهم معظم قادة الدولة المهدية، وجرجت ٦١ ألف مقاتل، وفي نهاية المعركة، وبسبب الخسارة الفادحة، إنسحب الخليفة عبد الله من المعركة يصاحبه جزء من قواته الذين تبعوه إلى أم دبيكرات في الغرب، في محاولة منه لإعادة تنظيم قواته لمواصلة القتال من هناك.

قائد الحملة الغازية الجنرال كتشنر، كان قد إستباح مدينة أم درمان عاصمة المهدي لمدة ثلاثة أيام، وفي اليوم الرابع من سبتمبر دخل كتشنر الخرطوم ورفع علمي مصر وبريطانيا على سراي الحكومة معلناً بدء عهد جديد أطلق عليه «الحكم الثنائي الإنجليزي-المصري» على السودان[١٣].

10-Theobald, The Mahdiya,p.130.

١١- لمزيد من التفاصيل عن سياسة الخليفة عبد الله التعايشي أنظر: محمد سعيد القدال، المهدية والحبشة، ص٩٣-١٧.
El.Mahdi, A Short History, pp.104-105,109.

١٢- السيد رجب حراز، التوسع الإيطالي في شرق افريقيا، القاهرة، ١٩٦٠، ص٥٧٤.

١٣- موسى عبد الله حامد، استقلال السودان بين الواقعية والرومانسية، دار عزة للنشر، الخرطوم، ٢٠٠٨، ص٩٢-٠٣.

على الرغم مما قام به في عاصمة المهدي، أم درمان، إلا أن كتشنر تابع بقايا جيوب مقاومة الانصار في جميع أنحاء البلاد، ومنها متابعة آثار تواجد الخليفة عبد الله التعايشي وجنده. ففي ٢٤ نوفمبر عام ١٨٩٩، هاجمت القوات الغازية، التي قادها الجنرال ريجنالد ونجيت، قوات الخليفة عبد الله التعايشي في أم دبيكرات، وأستشهد فيها الخليفة، وإبنه عثمان، الذي أوصى له بالخلافة من بعده، والخليفة علي ود حلو، والصديق بن المهدي، وآخرون من قادة المهدية[١٤]. وبإنتهاء المعركة أعرب ونجيت عن أمله قائلاً: "لقد تلقت المهدية رصاصة الرحمة في الرابع والعشرين وآمل أن عصراً جديداً سيبدأ الآن للشعب السوداني"[١٥].

لم يمض وقت طويل حتى أدرك من قضى على الدولة المهدية، أن القضاء عليها كدولة لم يقض عليها كعقيدة ، بسبب تشبع معاصري المهدي وخليفته بالعقيدة التي بايعوه عليها. وعند تسلم ونجيت حاكمية السودان، طبق سياسة قمع قاسية لإتباع الحركة المهدية وأمرائها بهدف إجتثاثهم وبطرق مختلفة منها : الفتك بأمراء المهدية ، أسر من تبقى بإعتبارهم خطرين وإتهامهم بإرتكاب جرائم حرب ضد السودانيين، وعدم إطلاق سراحهم بحجة الخوف عليهم من الإنتقام، وشنق من قاد الإنتفاضات اللاحقة. قسوة الحكومة في تعاملها مع الأسرى المسجونين لم تكن تخلو من آثارة في الصحافة المصرية والبريطانية للمطالبة بإخلاء سبيلهم، إلا أن الحكومة إكتفت بتحسين أوضاعهم في السجن لمدة. وفيما بعد تم إخلاء سبيلهم تدريجياً، وفي عام ١٩٠٨ تم نقلهم جميعاً من سجن دمياط إلى حلفا ليكونوا بعيدين عن عيون الصحافة المصرية والبريطانية. أما أولاد الأمراء فقد شجعتهم الحكومة للدخول في المدارس المصرية والسودانية لاحقاً بهدف توظيفهم في دوائر الحكومة، وحتى عام ١٩١٦ تم الإفراج عن الجميع بإستثناء عثمان دقنة وعلي عبد الكريم[١٦].

14 - SAD 209/11/21 Telegram, Sardar to Cairo, 25/11/1899.

15-SAD 269/11, Telegram, Wingate to Cromer, 25 November 1899.

١٦- حسن احمد إبراهيم، الامام عبد الرحمن المهدي، جامعة الاحفاد للبنات، أم درمان، ١٩٨٩، ص٤١-٤٢.

السيد عبد الرحمن المهدي
قائد عائلة المهدي وزعيم الأنصار

لا يمكن دراسة شخصية ذات تراث ديني وسياسي وإقتصادي وإجتماعي بحجم السيد عبد الرحمن المهدي دون المرور على مراحل طفولته الأولى وظروف عائلته، لأن أيام النشأة تشكل العمود الفقري في بناء حياة الرجولة، تعرضنا سريعاً إلى حياة محمد أحمد المهدي وما حقق في حياته، ولنبدأ بحياة السيد عبد الرحمن المهدي.

ولد السيد عبد الرحمن المهدي في ١٥يونيو ١٨٨٥، بعد وفاة أبيه باثنين وعشرين يوماً، في أم درمان، من أمه السيدة الميرم "الأميرة" مقبولة بنت الأمير نورين إبن السلطان محمد الفضل إبنة عم السلطان علي دينار سلطان دارفور. كان للسيد أخوة ذكور من غير أمه هم : الفاضل، البشرى، محمد، الصديق، عبدالله، الطيب، الطاهر، نصرالدين، عبد الرحمن، وعلي، وعشر بنات هن السيدات: زينب، أم كلثوم، نور الشام، أم سلمة، عائشة، مريم، نفيسة، زهراء، قمر، وآمنة(١٧).

نشأ السيد عبد الرحمن في جو عائلي ديني صرف، لإبتعاد عائلته عن الحكم والنفوذ، بسبب إمتلاك الخليفة عبدالله التعايشي كامل السلطة بعد وفاة والده مؤسس الدولة[١٨]، وفي السادسة من عمره إلتحق بخلوة أبناء المهدي فحفظ القرآن الكريم، وهو في الحادية عشرة من العمر. وأفضل وصف صريح لنشأته الأولى تلك التي دونها هو بنفسه قائلا: "وأنا في الخلوة أعيش في بيئة إجتماعية فريدة ليس لها نظير في التاريخ الحديث، كنت في وسط يؤمن كل من فيه أن الآخرة خير له من الأولى وكل يفضل أن يستشهد في سبيل دين الله: وسط يفضل كل من فيه ألا يعيش في عالم تقهر فيه عقيدته، لقد آمن الأنصار إيمانا لا ريب فيه أن الموت بداية الحياة الحقة فلا يخشى الموت إلا

١٧- مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ص٧٢.

١٨- محمد ابراهيم ابو سليم، السيد عبد الرحمن وامامة الانصار، الامام عبد الرحمن المهدي، مداولات الندوة العلمية للاحتفال المئوي، تحرير يوسف فضل حسن واخرون، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢، ص ١٢١. سيشار له لاحقا: الامام، مداولات.

من ساء صنيعه في الحياة الدنيا "، وذكر أدق مشاعره حين سجل قوله "أذكر أنني كنت واخوتي لا نتبرم ولا نشكو حين ينقطع عنا الطعام ونظل يوماً أو بعض يوم لا نجد أكلاً فقد طبعنا على الصبر وكبح جماح الرغبات وأذكر أننا كنا نسمع بعض الهمس من المشفقين والعاطفين ونسمع من يستنكر ما نعانيه نحن أبناء المهدي من جوع وحرمان ولكنا ما كنا نعبأ بذلك الهمس وكان الخليفة يعلم ما نحن عليه من جوع وحرمان وكان من جانبه يعتبر أن ذلك الوضع يبعد عن أذهاننا أن المهدي ملك وسلطان: وإنما هو صاحب دعوة تطهير للأنفس وتقرب للواحد الديان " ولم يكن ما لدينا من مأكل وملبس يفوق في شيء ما لدى عامة الأنصار (١٩)، وأكد السيد عبد الرحمن تلك المشاعر عام ١٩٤٩، في لقاء له يوما مع احد موظفي الحكومة المستر اندروز كان "يعامله (التعايشي) وكأنه إبنه" (٢٠).

وعقب معركة كرري في عصر يوم الجمعة ١٥ سبتمبر ١٨٩٨، ذكر السيد عبد الرحمن: أنهم قد خرجوا من أم درمان سيراً على الأقدام في مجموعتين، مجموعة مع خليفة المهدي، ومجموعة مع الخليفة محمد شريف ومعه أبناء المهدي والنساء والأطفال، بهدف الإلتحاق بالخليفة عبد الله التعايشي، الذي غادر ساحة المعركة نحو الغرب، إلا أن الطرق قد سدت بوجهنا فإستقرينا جميعا في أرض الشكابة، وهي منطقة تقع على النيل الأزرق. وعند سماع بعض الأتباع بنا، توافد عدد منهم إلى المنطقة ومارسوا قراءة الراتب، إلا أن المنطقة كانت لا تخلو من العيون حولنا، حيث أرسلت أخبار عنا إلى الضابط المسؤول عن سنار، بأننا ننوي الهروب واللحاق بالخليفة عبد الله، مما دفع ذلك الضابط إلى إرسال مجموعة من الجنود في يوم ٢٣ أغسطس عام ١٨٩٩ للتحقق من الأمر، وعند الوصول صرخ أحد الأنصار بشعار المهدية "الدين منصور"، فأربك الموقف وأطلق الجنود الرصاص على الموجودين، فقتل البعض منهم وإعتقل أولاد المهدي والخليفة شريف، وحوكم من إعتقل بمحكمة عسكرية صورية، فأعدم الخليفة شريف وإبنا المهدي الفاضل واليشري، ونجا من أبناء المهدي عبد الله، الطاهر، نصر الدين، وعلي، والذين تم نفيهم جميعاً إلى

١٩- مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص٨٢.

20-Fo 141 / 1336 E.A. Chapman Andrews to Governor General 4 May .1949

مصر، وجميعهم ماتوا بالأمراض، ولم ينج منهم إلا علي الذي أطلق سراحه عام ١٩٠٥. أما السيد عبد الرحمن الذي كان معهم أثناء إطلاق الرصاص، فقد أصيب بجروح في صدره، تجاهله الجنود ولم يقتادوه معهم، ويعتقد السيد عبد الرحمن في أنهم لم يأخذوه معهم : " لعل الحملة لم ترغب في ضمي الى الجرحى خوفا من المسؤولية الناتجة عن ضرب غلام لم يبلغ الحلم " ، فرعته والدته السيدة مقبولة، إلى أن تشافى من إصابته[٢١].

بعد حادثة الشكابة، وجد السيد عبد الرحمن نفسه أمام مسئوليات كبيرة، على الرغم من صغر سنه، أهمها توفير إحتياجات العيش لعائلتي المهدي والخليفة محمد شريف المنكوبة، حيث وصفها قائلاً : " عشنا بجوار قرية البرياب عدداً من الشهور فراشنا التراب وسقفنا السماء "[٢٢]، مما دفعه إلى ممارسة الزراعة ليعيل بها تلك العوائل، وبعد فترة من الزمن فضل السيد عبد الرحمن الإنتقال بعد موافقة السلطات إلى جزيرة الفيل الواقعة بالقرب من ود مدني، حيث شب وقوي عوده بكنف أحد أقربائه العمدة محمد طه ود شقدي[٢٣]، تحت الرقابة المشددة لمصلحة المخابرات، حيث "إستكتب تعهداً من قبل الحكومة بحسن السيرة والسلوك والتزاماً بعدم التسبب في الإخلال بالأمن، وقد تم ذلك بكفالة الشيخ طه ود شقدي شيخ قرية جزيرة الفيل "[٢٤]. ولعدة سنوات ظل يدرس في الخلوة ويمارس الزراعة، يساعده في العمل صبية ونساء من بيتي المهدي والخليفة شريف.

كان السيد عبد الرحمن، رغم صغر سنه، مشكوكاً فيه، ولم يسمح له بمغادرة جزيرة الفيل حتى عام ١٩٠٦ عندما أعطيَّ الإذن من قبل الحكومة هو وعائلته المكونة من ٧٢ فرداً من الأرامل والأيتام لوالده وإخوته وأعمامه وأقرباء من هم في السجن، بالرحيل إلى حي العباسية في أم درمان، للإستقرار

٢١ 21- مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص ٣٣.

٢٢- المصدر نفسه، ص٣٣.

23-Henderson, K.D.D, The Making of the Modern Sudan, Faber and Faber, London,1953 ,p46.

٢٤ الطيب محمد ادم الزاكي، العرش والمحراب، الشركة العالمية للطباعة والنشر، ٢٠٠٥ السودان، ص٨٣.

في قطعة أرض إختيرت خصيصاً لهم لموقعها القريب من مركز شرطة أم درمان(الضبطية)، مما يسهل مهمة مراقبتهم طول اليوم، وأعطيت الأوامر إلى مفتشية الخرطوم بصرف ٢٥ جنيه مصري لبناء مجمع سكني لهم(٢٥)، وفي أم درمان تلقى السيد عبد الرحمن تعليمه على الفقه الديني تحت يد مفتي السودان، الشيخ الطيب أحمد ورئيس مجلس العلماء محمد البدوي (٢٦)، وكان هذا باختيار دائرة المخابرات ليبقى في ساعات النهار يوميا تحت إشراف معلمه، كخطوة مقصودة الهدف منها هو جعله مثالاً يحتذى به أمام الدعوات المهدية المتوقعة، ووضعه تحت غطاء الإسلام المعتدل(٢٧)، إلا أنه بالمقابل، ربما لفطنته، تمكن من جني ثمار أحتكاكه اليومي برئيس وأعضاء مجلس العلماء ومفتي السودان وزائريهم، فزوده هذا بخبرة حياتية عملية وعلمية من خلال تواجده في هذا المجتمع المدني الجديد.

في عام ١٩٠٦ منحت الحكومة السيد عبد الرحمن، الإذن بإستصلاح أملاك عائلته في الجزيرة أبا، إلا أنه لم يسمح له بزيارة الجزيرة إلا بعد حين، خوفاً من أن تصبح زيارته محور تجمع مهدوي هناك، إلا أن الواقع يقول، في زيارته الأولى إلى هناك فعلاً بعثت حركة الأنصار من جديد، كحركة سياسية دينية وإن لم تحدد معالمها بوضوح(٢٨).

ومن سوء حظ السيد عبد الرحمن وأتباعه عموماً كان الحاكم العام يأخذ نصائحه من سلاطين باشا بشأنهم وعن كيفية تعامل الحكومة معهم، كونه مستشار الحاكم العام في الشؤون الدينية، حيث كان سلاطين حذراً منهم بشدة مع حقد دفين تجاه السيد عبد الرحمن، بسبب أسره لدى حكومة المهدي في

25- FO 141/582/9183, Dispatch No.39, A short account of each of the members of the deputation Stack to His Majesty's Special High Commissioner for Egypt, 21 June 1919.
26-NRO DR 1/1/4, C.A.Willis, Religious Confraternities of the Sudan, 1922, p.17; NRO Security, 6/9/55 (N.D.I./X/3594), Director of Intelligence, A note on the Recent History of Mahdism and the Government Policy towards this Movement, Section 1, Khartoum, 8 November 1925, p.3.
27- -Mahdi: Money,Fath & Politics in Sudan,p.4,20o3.Fergus, Nicoll, Dairat al

٢٨- عبد الرحمن المهدي، جهاد في سبيل الاستقلال. تحقيق الصادق المهدي، المطبعة الحكومية، الخرطوم، ص٣١.

الاعوام ١٨٨٥-١٨٩٥. ويمكن إستقراء شعور سلاطين باشا، في إحدى أوامره، عندما كتب لمدير مديرية النيل الأبيض، جواباً على طلب السيد عبد الرحمن للحصول على أرض لزراعتها، يأمره قائلا: "أن يمنح عبد الرحمن محمد احمد قطعة أرض يزرعها وألا يسمح له أن يكون غنياً أو فقيراً معدماً" إلا أن الأمور سارت بإتجاه آخر، عندما أوضح مدير المديرية القانون الساري المفعول والمطبق على الجميع آنذاك، إلى إمكانية حيازة تلك الأرض، وإذا واصل تعميرها وإستثمارها لمدة خمس سنوات متتالية ستصبح ملكاً له، يبدو أن هذه المعلومة قد حفزت السيد للمداومة على زراعتها، وهنا ظهرت الحاجة لهجرة الأنصار اليه لمساعدته بالزراعة والتنظيف، فأصبحت تلك الارض النواة الأولى لما حققه السيد من توسع زراعي ونماء إقتصادي للبلاد[٢٩].

اللافت للإنتباه، هو أن السماح له بزراعة الأرض في أبا لم تقلل من قيود حركته في السودان، ففي ٣١ يوليو عام ١٩١٠، قدم السيد عبد الرحمن طلباً إلى مساعد مدير قسم المخابرات بمنحه موافقة لزيارة الأرض الممنوحة له حديثاً من مدير مديرية النيل الأبيض، لإحضار الأجهزة والآلات الزراعية لعمل ساقية للري فيها، وبعد الموافقة نجده في ١٠ أغسطس من العام نفسه يقدم طلباً آخر يتعهد فيه بأنه ذاهب إلى أراضي اللنخ بمديرية النيل الابيض في الجزيرة من "أجل بناء الساقية فقط وليس لغرض اخر"[٣٠].

وجد السيد عبد الرحمن نفسه بعد عبوره الأحداث الجسام: زوال دولة المهدي وعودة "الترك" لبلاده، والقضاء على الخليفة عبدالله التعايشي وإبنه عثمان وأولاد المهدي، أي جيل القيادة آنذاك، أنه في المقدمة لقيادة ما تبقى من بيت المهدي وأتباعه من الأنصار، ولعل الرؤيا التي قصها على الخليفة عبد الله كانت سبب آخر ليكون في مقدمة القوم، حيث دون في مذكراته قائلا:» رأيت أن الترك قد دخلوا جامع المهدي من الناحية الغربية وأن صفوف الأنصار

٢٩ - يوسف فضل حسن، عبد الرحمن المهدي، صرح مؤسسي، ص٤-٥، في الامام، مداولات، ص٩، ٢٠٠٥.

٣٠- السيد عبد الرحمن الى قسم المخابرات لزيارة الجزيرة أبا، ١٩١٠/٨/١٠ (SAD 321/5/82- 83)

منكسرة نحو الناحية الشرقية من الجامع ورأيت جابر مولى نصر الدين أخي، قد سقطت منه الراية الزرقاء فقلت له في المنام يا جابر أرفع الراية، لم أحدث أحداً بهذه الرؤيا ولكن خليفة المهدي سألني وقال لي هل رأيت رؤيا؟» فقصصت عليه الرؤيا، فقال لي "من الذي قال يا جابر أرفع الراية أنت أم خليفة المهدي؟" فقلت له أنا فكرر السؤال ثلاث مرات فأجبته عليه، فقال لي " أكتم هذه الرؤيا ولا تخبر أحداً "(٣١).

لابد ان هذه الرؤيا قد تركت أثرها في نفس السيد المتشبعة بعقيدة المهدي، وقد تكون أحد الاسباب المحفزة في إلتزامه لإحياء إرث المهدي، كي يتسنم مسؤولية قيادة العائلة والأنصار معاً، فضلاً عن خلو بيت المهدي من منافس قوي يحمل مزاياه وقوة شخصيته، وتعليمه الديني التقليدي في الخلوة، وإبتعاده عن المدارس والوظائف الحكومية، مما رجح كفته على من كان حوله من أولاد المهدي، وأولاد الخلفاء الآخرين، في صعوده نحو القيادة. يبدو ان هذه الأسباب التي أشرنا إليها، هي ذاتها التي دفعت الحكومة للإعتراف بالسيد عبد الرحمن راعياً لأسرة المهدي، فربطت له عن طريق قسم المخابرات مرتباً شهرياً لينفقه على الأسرة، إلا أنها حذرته بحزم من أنها لن تتغاضى عن تحول المهديين إلى هيئة متحدة، دينياً أو بشكل آخر، كما أنها لن تستغني عنه زعيماً لهم(٣٢). فكان هذا إعترافاً رسمياً، بل عاملاً قوياً لسد الطريق على أي منافس له لرئاسة أسرة المهدي.

يمكن القول، أن بلوغ السيد عبد الرحمن أم درمان والجزيرة أبا قد أخرجه من العزلة التي غلبت على حياته الأولى، وإنطلاقه إلى مرحلة التفاعل مع مجتمعه في البناء الأسري والقيادي والسياسي والإقتصادي والإجتماعي، حيث أتاحت له "الجزيرة أبا فرصة النمو الاقتصادي والإنتشار الروحي، وهيأت له أم درمان، أن يكون قريباً من مركز الثقل السياسي للدولة وفي قلب بوتقة التفاعل

٣١ – مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص ٩٢.

32 FO 141/573/17246, Note by C.A. Willis, 11 November 1925.-

الإجتماعي للبلاد"[٣٣].

إن معاناة الطفولة والصبا، لا بد إنها قد ألقت بظلالها على تفكير السيد عبد الرحمن في حياته إجتماعياً وسياسياً وأسلوب تعامله مع الإنكليز من جهة، ومع من وقف ضد المهدية وأفكارها عسكرياً ومعنوياً من السودانيين والمصريين من جهة أخرى.

ستتابع الدراسة في الفصول القادمة تعامل السيد عبد الرحمن مع من دمر دولة والده من الإنكليز ومن تعاون معهم في التدمير من المصريين والسودانيين، لأن قدرته على هضم والتعامل مع هذه الأطراف المختلفة، في آن واحد، هي بحد ذاتها كانت من علامات القيادة الزمنية له ولأتباعه في السودان.

الحكومة والسيد عبد الرحمن حتى عام ١٩١٤:

بعد الإطاحة بالدولة المهدية وبداية الحكم الثنائي في السودان، حددت الحكومة البريطانية وضع السودان وإدارته، فتم تعيين حاكم عام بريطاني، له السلطة العليا في الشؤون المدنية والعسكرية، في ١٩ يناير عام ١٨٩٩، وأصبح الجنرال كتشنر أول حاكم عام للسودان[٣٤].

وللأهمية في يناير عام ١٨٩٩ زار السودان المندوب السامي البريطاني بالقاهرة، كرومر والتقى بجمع من العلماء والأعيان وشيوخ الدين في أم درمان، وتحدث معهم عن سياسة الحكومة وحاجات المجتمع السوداني، واعداً إياهم بعدم التدخل بشؤون دينهم، وعدم السماح لهم بإحياء أضرحة الأولياء وجوامعهم الخاصة، لأن الحكومة تعد العدة لتقوية الإسلام التقليدي كما هو في مصر[٣٥]، وهي السياسة التي سار عليها حكام السودان حتى الحرب العالمية الأولى.

أشارت تقارير الحكومة إلى ترحيب سكان المدن، وبعض شيوخ الطرق الصوفية

٣٣ - يوسف فضل حسن، الامام، مداولات، ص٩.

34 - G.N.Sanderson, England, Europe and the Upper Nile 1882-1889, (Edinburgh University Press, Edinburgh,1965),p.332. H.A.MacMichael, The Sudan, (Ernest Benn, London, 1954), pp.62-64.

35- FO 633/25, Terms of viscount Cromer's speech to Sheikhs and Notables of Sudan, at Omdurman, on 4 January 1899. This speech also appears in FO 78/5022, of 1899.

وعلماء الدين، برفع القيود التي فرضتها الدولة المهدية[٣٦]، حيث علق هؤلاء جميعا الآمال، بسبب الحروب الطويلة التي مرت بها البلاد، على تأسيس حكومة مستقرة[٣٧]، مما جعل الأيادي المحتلة تعيد بناء السودان بالطريقة التي تحلو لها[٣٨].

مع هذا التفاؤل الذي تبديه تقارير الحكومة، حذر كتشنر، في عام ١٨٩٩، حكام الأقاليم قائلا: " نعم إن المهدية شيء من الماضي "، لكنه أكد على أن "الفقهاء (الفكي) الذين يعملون...يجب ألا يسمح لهم بإستعادة تجارتهم السابقة... في الأيام الخوالي كان هؤلاء الفقهاء الذين يعيشون على جهل الناس وإيمانهم بالخرافات لعنة من لعنات السودان، وكانوا مسؤولين إلى حد كبير عن التمرد"[٣٩]، والمقصود هنا بالتمرد، هي ثورة محمد احمد المهدي. وأكد كتشنر للمديرين في مكان اخر قوله: "كونوا حذرين لإدراك أن الديانة المحمدية يجب إحترامها...سيعاد تشييد الجوامع في مدن الأقاليم، لكن لا يمكن السماح بإعادة بناء الجوامع الخاصة والتكايا والزوايا وأضرحة الأولياء، لأنها بصورة عامة تشكل مراكز للتعصب المعادي للخط التقليدي للإسلام"[٤٠].

في ١٤ نوفمبر عام ١٩٠١، أكد الجنرال فرنسيس ريجنالد ونجيت، الذي أصبح الحاكم العام بعد كتشنر، في بيان للناس على أن حكومته: لن تعارض الإسلام التقليدي، وستسهم في بناء الجامع الرئيسي بالخرطوم وفي الأقاليم، وستعين علماء لتدريس الشريعة بتلك الجوامع، إلا أنه حذر وبحزم كل من يخرج على القانون المدني أو الديني ويعمل على إثارة القلاقل وخرق القانون في البلاد[٤١]. هذا فضلا عما خطط له سلاطين باشا، المستشار الديني له، في محاربة

36- G.M.A. Bakheit, ‹British Administration and Sudanese Nationalism 1919-1939′, unpublished PhD thesis, University of Cambridge, 1965, p.21.

37- House of commons Parliamentary Papers, 1900, vol.CV, Cd.95, p.59.

38- نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، دار الثقافة، بيروت، ص١١٣٧.

39-FO 78/5022, Memorandum to Murders Enclosure in No.1, Cromer to Salisbury, 7 March 1899, London Gazette, 30 January 1900, p.597.

40 - FO 78/5022, Memorandum to Mudirs, Enclosure in No.1 Cromer›s letter to Salisbury, 17 March 1899.

41- Egyptian Gazette, 14 November 1901.

الطرق الصوفية والفقهاء لإعتقاده أن هؤلاء هم البؤرة " للتضليل "، التي يمكن أن تنبثق عنها مهدية جديدة[٤٢]. وعلى الرغم من تعليمات سلاطين المشددة إلا أن الحكومة المركزية لم تتدخل في شؤون الطرق الصوفية الخاصة إذا لم يهددوا أمن البلاد[٤٣]. وللتوافق مع هذه السياسة، في عام ١٩٠١ أسس ونجيت، مجلس علماء المسلمين[٤٤]، لتمكين الحكومة من إحالة القضايا ذات الطبيعة الدينية إليه ليجنب الحكومة من أي نقد من قبل الناس عند إتخاذ قراراته على ما تهوى[٤٥]. وتناغماً مع رغبة الحكومة، للحد من نشاط الفكي والصوفي، أعلن المجلس في بيان حذر فيه كل " أولئك الذين يتدخلون فيما لا يعنيهم والذين يتجاوزون الحدود التي يفرضها عليهم واجبهم "[٤٦].

وعلى الرغم من أن المهدية قد هزمت وأصبحت خارجة عن القانون فكرياً وعملياً، إلا أن جاذبيتها العقائدية بقت في قلوب أتباعها، حيث كانت تبرز من حين لآخر إنتفاضات دينية إستمرت حتى عام ١٩٢١م. فكانت تلك الأحداث والإنتفاضات مبررات كافية لإقناع الإدارة البريطانية من أن مجموعة الفقهاء المحليين هي التهديد الرئيسي لأمنهم، حيث كان الفقهاء يضرمون السخط في القبائل ويعظون بأن المسيح الدجال سيأتي لإنقاذهم من البريطانيين أعدائهم[٤٧].

لقد إجتهدت الحكومة، منذ تأسيسها، على إتخاذ عدد من الإجراءات الخانقة بقصد الحد من قوة الأنصار وتحجيم حركتهم، فحددت أولا: إقامة أبناء المهدي وأبناء الخليفة عبدالله التعايشي، ومنعتهم من مغادرة أماكنهم إلا بإذن خاص من دائرة المخابرات، وثانيا: منع عموم الأنصار من لبس زيهم الرسمي، وهي الجبة المرقعة، ومنعهم من قراءة راتب المهدي، وهي مجموعة الأدعية والآيات القرآنية التي دونها المهدي، أو زيارة قبور قادتهم، والصلاة عند ضريح

42- SAD 400/10, Butler›s Diary, 23 October 1901.
43- Hill, Slatin Pasha, Oxford University press, London, 1965,p. 86.
44-Mohamed Omer Beshir, Educational Development in the Sudan 1898-1956, (Clarendon Press, Oxford, 1969), p.47 .
45- RO Intell 2/32/260, of 13August 1901. N
46-Egyptian Gazette, 14 November 1901.
-47Bakheit. 'British Administration'. p.26 .

المهدي، ومنع الحج إلى الجزيرة أبا.

أما بالنسبة للسيد عبد الرحمن، فضلاً عن هذه القيود المفروضة على جميع الأنصار، فهو منذ إستقراره في جزيرة الفيل إستكتب تعهداً من قبل الحكومة بحسن السيرة والسلوك وإلتزامه بعدم التسبب في الإخلال بالامن[٤٨]، وامعاناً في الانتقاص من مكانته الاجتماعية في عام ١٩٠٩، أمر سلاطين باشا بأن لا يخاطب او يكتب كلمة سيد أمام اسمه ولقب المهدي بعد اسمه، فكان عليه ان يكتب في المخاطبات والتوقيع اسم عبد الرحمن محمد احمد فقط، وحددت له منحة شهرية قدرها خمسة جنيهات مصرية[٤٩]، مع كل هذه القيود المفروضة عليه، نجد في عام ١٩١٢ معاون أم درمان اخذ يلاحظ ان السيد عبد الرحمن كان يتصرف بطريقة توحي بأنه اكبر مما ينبغي نفوذا، وهذه اول اشارة في تقارير الحكومة على انه بدأ يخرج عن القيود المفروضة عليه بطريقته الخاصة[٥٠].

على الرغم من قسوة تعامل الحكومة مع كل فكي تجرأ وباح بدعوته، بسبب تلك الروح الجهادية المتوثبة التي تمكن المهدي من زرعها في قلوبهم، فقد وقع عدد من الانتفاضات المحلية في الفترة من عام ١٩٠٠ حتى عام١٩٢١، والتي قادها الفقهاء علنا وبكل شجاعة. ففي عام ١٩٠٠ اعتقل الفكي علي عبد الكريم الذي ادعى انه المهدي، وبقي في الحبس حتى مماته عام ١٩٤١، وقد اتهمت حركته بالزندقة، حتى ادانها السيد عبد الرحمن نفسه[٥١]، وفي عام ١٩٠٣ اعدم الفكي محمد الأمين لادعائه المهدية[٥٢]، وفي عام ١٩٠٤ كان الفكي محمد ود أدم في سنجة، الذي زعم انه النبي عيسى، في مناوشة مع السلطات[٥٣]، وثورة موسى

٤٨ -الطيب محمد ادم الزاكي، العرش والمحراب، ص٨٣.

49 - FO 141/573/17246, Memorandum on the policy of the Sudan Government towards the Mahdist cult, 11 December 1926. This memorandum also appeared in FO 371/12374 (J605/125/16).

50 - FO 141/573/17246, Memorandum on the Policy of the Sudan Government towards the Mahdist Cult, p. 3.

٥١- حسن احمد إبراهيم، الامام عبد الرحمن المهدي، جامعة الاحفاد للبنات، ام درمان، ص٧٣.

52-The Times, 8 December 1903.

53- FO 78/5367 No.95, Findlay to Lansdowne, 8 August 1904.

احمد في القضارف عام ١٩٠٦، وكان الأخطر بين هذه الانتفاضات هي انتفاضة ابريل عام ١٩٠٨ التي قادها الفكي عبد القادر ود حبوبه، من قبيلة الحلاويين، والتي أدت الى مقتل المأمور المصري وإثنين من الموظفين البريطانيين، ويعتبر ود حبوبة واحداً من أكثر أتباع المهدي إخلاصاً وتمسكاً بالعقيدة المهدية .

تم القبض عليه ثم حوكم وشنق في ١٧ مايو من نفس العام، في وسط سوق قرية مصطفى بمنطقة الحلاويين أمام جموع غفيرة قدرت بثلاثة آلاف(٥٤). وحتى بعد إعدام عبد القادر ود حبوبة لم تنطفئ روح المهدية، فكانت أبرز أنتفاضة بعدها تلك التي إنفجرت في نيالا بقيادة الفكي عبد الله السحيني، عندما هجم بقوة قوامها ٥٠٠ مقاتل على حامية نيالا في ٢٦ سبتمبر عام ١٩٢١، مما دفع الحكومة إلى شنق من ألقي القبض عليهم أمام الناس. على الرغم من قسوة التعامل الحكومي مع تلك الانتفاضات، رغم فرديتها وتباعدها الجغرافي، إلا أن الخوف والرعب منها قد إستمر لدى الحكام الإنكليز(٥٥).

إستمر حكام الأقاليم في حذر شديد من دور الفكي في أقاليمهم، حيث علق أحدهم في تقريره عام ١٩٠٣ قائلا: محمد احمد المهدي بدأ بخطوة صغيرة "وأي نار أضرمها "(٥٦). وفي محاولة لإستمرار إقناع الشعب البريطاني على صحة ما تقوم به الحكومة بالسودان، من قسوة في التعامل مع الفقهاء، تم توضيح موقف الحكومة تجاههم في رسالة كتبت من قبل السردار ونشرت في صحيفة التايمز في ٢٧ أيار عام ١٩٠٨يقول : "يجب التذكير بأن الجيل الحالي من السودانيين قد ولد ونشأ في ظل المهدية، التي تم إخمادها، لكن يجب أن نتوقع ثورات متقطعة من وقت لآخر، ويتوجب علينا أن نكتسحها بسرعة قبل أن تنتشر"(٥٧). ان سيادة هذا الفكر المتشدد لدى موظفي الإدارة البريطانية،

54- FO 141/413 vol.1, Bonham Carter to Wingate, 9 June 1908.
55- Hassan Ahmed Ibrahim, 'Mahdist Rising Against the Condominium Government in the Sudan 1900-1927', The International Journal of the African Historical Studies, vol.12,No.3(1979),pp.452-469.
56- FO 78/5302 No.105, Findlay to Lansdowne, 4 October 1903. Enclosure 2, Mahon to Governor-General, 24 September 1903.
57- The Times, 27 May 1908, letter from Colin Scott-Moncrieff, about the murder of

هو ما كان يدفع بوجوب إستمرارهم في فرض القيود على السيد عبد الرحمن المهدي وأنصاره.

وأشار ونجيت في إحدى مذكراته عام ١٩٠٨ إلى أن المهدية "عقيدة محظورة"، وقد إتخذت الخطوات اللازمة للتأكد من أن السيد عبد الرحمن لم يحصل على إعتراف عام لكنه "ترك في معتزل لائق"، وأوجز سلاطين باشا عام ١٩٢٦ سياسية الحكومة ما قبل الحرب العالمية الأولى تجاه المهديين وزعيمهم السيد عبد الرحمن في عبارة "تسامح ولكن لا إعتراف"[٥٨]، وعملياً فإن ذلك يعني أن المهديين لم يضطهدوا، حسب رأي الحكومة، كما لم يمتلكوا الحرية لنشر أفكارهم. لا يوجد شك من أن قتل أو حبس أمراء المهدية مع فرض القيود القاسية على من بقى منهم على قيد الحياة، قد قاد إلى حرمان الأنصار من زعامتهم الروحية والسياسية وإحباط روحهم المعنوية.

على الرغم من سياسة الحكومة القاضية بعدم التدخل في الشؤون الدينية للمواطنين إلا إذا اقتضت الظروف الأمنية ذلك .

وجدت الحكومة نفسها مضطرة للتعامل أو التسامح مع الطرق الصوفية في نشاطاتها، لنفوذها الواسع بين القبائل، وللإستفادة منها كما كان يفعل الحكام الأتراك-المصريون[٥٩]، وشمل ذلك السيد عبد الرحمن المهدي وأتباعه لاحقاً. إلا أن الواقع يقول تم منح الإمتياز الاكبر إلى السيد علي الميرغني، زعيم الختمية، والشريف يوسف الهندي، زعيم الطريقة الهندية، حيث كانا، "المؤيدين المخلصين للنظام منذ بدايته"[٦٠].

إن هدف سياسة الإدارة الإنكليزية في السودان، كأي محتل أجنبي، الحصول على مساندة شيخ أية طريقة صوفية، أو زعيم قبيلة، أو أي من وجهاء البلد،

---

his son in the Sudan.

58- FO 141/573/17246, Memorandum on the policy of the Sudan Government towards the Mahdist cult.

59- 1901 SAD 400/10, Butler's Dairy, 23

60-Hill, Slatin Pasha, p.137 .

يمكن أن يساعدهم على تأمين الإستقرار وضمان تطبيق الأوامر الصادرة من الحكومة، وإنهاء أي تمرد أو حركة لأي فكي في الأقاليم، وسنلاحظ كيف تعاونت الإدارة إيجابيا حتى مع السيد عبد الرحمن المهدي كزعيم للأنصار لاحقاً، رغم الحرب البشعة التي قادوها ضد قوات المهدية، وضد من ادعى المهدية او الثأر لها فيما بعد. ومن أجل نجاح هذه السياسة عملت الحكومة على منح الزعماء الدينيين مكافآت شهرية، كي تبقيهم تحت خيمتها إقتصادياً، وهذه المعاملة تلقاها حتى السيد عبد الرحمن المهدي خصمهم التاريخي(٦١).

على الرغم من تأكيد مدير قسم المخابرات المستر ويلس على إخلاص السيد عبد الرحمن الكامل للحكومة، إلا أن سلطات دارفور كانت لديها قناعة، بالربط بين إنتفاضة نيالا عام ١٩٢١، وإنتشار نفوذ المهدية في الغرب، عن طريق نشاط وكلاء السيد عبد الرحمن وعلاقاتهم مع سكان المنطقة. وأن خير من و صف شعور السيد عبد الرحمن وإدراكه للظروف المحيطة به في الوضع الجديد هو الدكتور يوسف فضل قائلا: لقد أدرك السيد مبكراً الظروف المحيطة به وبالسودان ككل، لهذا إتخذ الموقف الصريح من أسلوب مقاومة المحتل بالسلاح فكان يرى "أن تبديد الأموال وسفك الدماء ليس أسلوبه المفضل كما ندد بدعوات العيسوية بل إستنكرها" ، وكان يرى الهدف من سياسته هذه هي حماية أتباعه من بطش الحكومة أولا، وليوضح للحكومة أن الأنصار ليسو جميعهم ضد العهد الجديد، وكان قد عبر عن ذلك قولاً وفعلاً بإرساله عدة خطابات عبر فيها عن ولائه للسلطة القائمة، والعمل على تشجيع مندوبيه وأتباعه ليتبعوا الأسلوب ذاته "لإدراكه أن موالاة البريطانيين هي السبيل الوحيد لإسترداد نفوذ الانصار وليأخذ هو مكانه اللائق في المجتمع السوداني"(٦٢). ومما يدعم هذا هو إحدى رسائله، بخصوص إنتفاضة نيالا، المؤرخة في ٢٨ نوفمبر ١٩٢١ وجه وكيله في الأبيض إبراهيم السيد محمد بقوله:

61- Afaf Abdel Majid Abu Hasabu, Factional Conflict in the Sudanese Nationalist Movement 1918-1948, (Ithaca Press, London,1985),p.24.

٦٢- يوسف فضل حسن، الامام، مداولات، ص ٧-٨.

"حضرة الأكرم أخينا إبراهيم السيد محمد، قد تناولت كتابكم بتاريخ ٢٢ الجاري وعليه أعرفكم بأنه نظرا للأحوال الغير عادية في دارفور وبالنظر لإتصال الأخبار بين كردفان ودارفور فاني أطلب منكم اليقظة التامة على حال جميع المحبين بجهتكم(كردفان) والمفاكرة والإتصال بجميع الذين يزورون المديرية في البوادي والعربان والتنبيه على الجميع منا بالتوجيه بالإستقامة وطاعة ولاة الأمور وعدم الركون إلى الفتن وعدم إستماع أقوال أهل الغايات الفاسدة والدعاوي الكاذبة وأن لا يعتمدوا أي خبر منا أو من يدعي رسالة من طرفنا لم تكن غايتها الإستقامة والخلود إلى السكون والإنشغال بالمعايش وعمل كل خير وترك كل شر. هذا وجميع ما يهمكم يمكنكم رفعه لسعادة المدير أو نائبه. وقد بلغت أنه حضر بالمديرية من يدعو الناس إلى الشرور ويشيع إشاعات باطلة فينا. وقد تكون هذه قريبة ممن لهم مراكز إدارية بالحكومة أو من زائريهم فيجب التنبيه على ذلك واليقظة والإلتفات الكلي وأترك زيادة الإيضاح لفطنتكم وإنتباهكم والسلام"[٦٣].

يمكن القول أن السيد عبد الرحمن أدرك مبكراً كيفية التعامل مع الحكومة الجديدة في البلاد ليكون مقبولاً لديهم كزعيم للأنصار وأهل السودان.

٦٣- حسن احمد إبراهيم، الامام، ص٥٧-٥٨.

الفصل الثاني

بروز السيد عبد الرحمن المهدي

١٩١٤-١٩٢٤

السيد عبد الرحمن والحرب العالمية الاولى ١٩١٤-١٩٢٤:

أظهر السيد عبد الرحمن المهدي منذ صباه الاهتمام البالغ في مزاياه القيادية والإدارية، التي تمثلت أولا في تحقيق قيادة عائلة المهدي، وثانيا البدء في تنظيم أنصار المهدي دينياً وسياسياً، لتحقيق حلمه الأكبر في حياته "سودان مستقل تحت زعامته"، والظاهر أنه أدرك مبكراً صعوبة تحقيق هذه الأهداف في ظل القيود الموضوعة عليه شخصياً وعلى الأنصار عموما، والعداء الواضح له من قبل أعضاء الإدارة وقوانينها الصادرة تجاهه، لهذا لم يلحظ عليه الظهور في المشهد السوداني قبل عام ١٩١٤، بل عمل بهدوء تام لتأكيد زعامته ووراثته لبيت المهدي، التي ستحقق له مستقبلاً قيادة الأنصار، حيث قرر إستنهاض الأنصار ليحقق بهم حلمه في تحقيق تخليص البلاد من الحكم البريطاني.

أخذت الحكومة، في عام ١٩١٢، تتلمس ظهور شخص في المشهد السوداني، عندما تم تسجيل ملاحظة عن السيد عبد الرحمن: " لوحظ بأن هناك رجل قادم في الطريق يتصرف بطريقة توحي بأنه أكبر مما ينبغي نفوذاً"[٦٤]. لهذا لم يخطيء فأل الحكومة بالتوجه إليه عند إندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث وجدته حقيقة موجودة على الأرض، زعيم أوحد للأنصار، على الرغم من عدم الإعتراف بالمهدية كطريقة صوفية، لأن الحكومة كانت تنظر إلى أتباعه في الجزيرة والغرب السوداني على أنها كتلة واحدة، لأن حكومة السودان كان لديها القلق الواضح من أن تجد دعوة السلطان العثماني عام ١٩١٤ للجهاد ضد بريطانيا وحلفائها إستجابة قوية بين السودانيين. قاد هذا الأمر الحكومة إلى فتح صفحة جديدة مع السيد عبد الرحمن المهدي وأتباعه في وسط وغرب السودان، وتغيير سياستها تجاههم، فمالت الحكومة للتسامح والتقارب المحدود بدل سياسة العداء والمراقبة والحذر السابق معهم.

أثارت الحرب العالمية الأولى قلق حكومة بريطانيا في السودان، وتحديداً بعد أن

64 FO 141/573/17246, Memorandum on the policy of the Sudan Government towards the- Mahdist cult .

أعلنت بريطانيا في ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ حمايتها على مصر، مما إنسحب أثره على السودان، فكان على الحاكم العام، أن يحافظ على ثقة الناس بالحكومة، ومن أجل ذلك دعا كبار ضباط الجيش من المصريين والسودانيين وأعيان الخرطوم إلى قصره، ليؤكد لهم مساندة بريطانيا للسودانيين. لم يكتف الحاكم العام بهذا اللقاء بل قام بجولة شملت الجزيرة، الأبيض، وبور تسودان، حيث قابل زعماء قبليين ودينيين شارحا لهم سياسة بريطانيا تجاه الإسلام، وكان بهذا قد هيأ الناس تماماً عندما وردت الأخبار بدخول الدولة العثمانية الحرب ضد بريطانيا العظمى.

لقد تم إستدعاء السيد عبد الرحمن المهدي، الإستدعاء الذي لا وجود له من إشارات تمهيدية بين وثائق الخارجية البريطانية، بل حتى في مذكراته لم يتطرق إليها، إلى قصر الحاكم العام لحضوره أول لقاء رسمي بهذه الأهمية، يحضره زعماء الدين والعلماء البارزين والوجهاء المتنفذين ليؤكد لهم الحاكم العام ريجنالد ونجيت، أن الحرب ليست بين المسلمين والمسيحيين، وأن السودان تتمتع بالسلم في ظل الحكومة الحالية، ورداً على ذلك أعلن المجتمعون ولاءهم المطلق قائلين: "نحن مع الحكومة الحالية قلباً وقالباً ولا شأن لنا بتركيا التي تبعت مشورة ألمانيا وأعلنت الحرب بالإرتباط معها"، ولنفس الأسباب بعث ونجيت برسائل إلى كل شيخ من شيوخ القبائل وزعمائها في الأقاليم، داعياً إياهم إلى مساندة الحكومة البريطانية، ولم يخب ظن الحاكم العام بهم حيث ردّ الشيوخ إليه بوعود الولاء والإخلاص.[٦٥]

كان هذا هو الحدث الأكبر الذي غير من سياسة البريطانيين تجاه الأنصار، والقول للإمام أحمد عبد الرحمن المهدي إبن السيد عبد الرحمن المهدي:

"وما كان السيد عبد الرحمن يتوقع أن يقابل الحاكم العام لأنه كان زعيماً صغيراً ومضطهداً وكان أسير حرب في ذلك الوقت، وفجأة أصبح الإنكليز يطلبون مساندته

٦٥ -ظاهر جاسم محمد الدوري، السيد علي الميرغني، زعيم الختمية، دوره في استقلال السودان، دار ضفاف، الشارقة/ بغداد، ٢٠١٧، ص٧١.

وتأييده، وفي المقابلة قال السيد عبد الرحمن إنهم لا يملكون الحرية والقدرة على التحرك فكيف يمكنهم تأييد الإنكليز، فقالوا له إنهم سيعطونه الحرية في كل شيء وأنهم فقط يريدون أن يعرفوا أنهم ليسوا مع الأتراك في هذه الحرب ضدهم، فكان رد السيد عبد الرحمن بأنهم لا يعرفون الألمان ويعرفون الإنكليز الذين جاءوا وحاربوهم وأن الأتراك لا علاقة لهم بالأنصار، وأن الثورة المهدية قامت لفساد الأتراك وبطشهم وحكمهم الفاسد وتضييع الأتراك لقوة المسلمين وبالتالي فإن الأنصار ليس لديهم تعاطف مع الأتراك، فاذا منح الأنصار حريتهم وكرامتهم فهم ليسوا ضد الإنكليز في هذه الحرب، فسر الإنكليز أن الأنصار ليسوا ضدهم في الحرب كما فعل السلطان علي دينار الذي وقف مع الدولة التركية، فكانت سياسة السيد عبد الرحمن تتسم بالحكمة في إنتزاع الحرية وليكن ما يكن في حرب الإنكليز مع المانيا ومع الأتراك، وهذا ما أعطى الأنصار فرصة للتحرك والتنظيم، وحتى أن الأنصار كانوا يقولون في هذا الموقف بسخرية (الله ينصر كلابنا على الكلاب الضالة) يقصدون نصر الإنكليز على الالمان »[٦٦].

لأول مرة وبشكل مفاجئ، ظهر إسم السيد عبد الرحمن المهدي في قائمة الموقعين على إعلان الولاء لبريطانيا في الحرب، وهو ما أظهر تحولاً جديداً وواضحا في سياسة الحكومة تجاه زعيم المهدية المرتقب، أي من سياسة العداء والمراقبة والحذر إلى سياسة التسامح بل التقارب، حيث رأت الحكومة أن الوحدة بين زعماء الدين الكبار وشيوخ القبائل، في ظرف الحرب، أكثر أهمية من الإلتفات إلي الماضي القريب، في إشارة إلى الحرب مع المهدية ومن عاداها.

اللافت للإنتباه، هو عدم ظهور إسم الزعيم الأول في البلاد بين الموقعين، السيد علي الميرغني، زعيم الطريقة الختمية، وهنا يثار سؤال يا ترى هل كان ذلك بسبب دعوة السيد عبد الرحمن لحضور ذلك الإجتماع ؟، أم لسبب آخر لم نعثر عليه في الوثائق، وبكل الأحوال لنا أن نتخيل المفاجأة التي تعرض لها السيد علي الميرغني وهو يرى خصمه التاريخي، وبدون مقدمات، يحظى بنفس الإهتمام، مما دفع السيد علي لاحقاً إلى بعث برقية شخصية إلى الحاكم العام

٦٦- الامام احمد عبد الرحمن المهدي، الامام عبد الرحمن المهدي، مقالات نشرت في صحيفة المجهر السياسي من ٥ فبراير الى ٢٤ نوفمبر ٢٠١٦، الجمعة ٥ فبراير ٢٠١٦.

يعلن فيها عن مساندته وتأكيد ولائه لبريطانيا وإدانته الشديدة لتركيا للسياسة التي تبنتها.[٦٧] وبكل وضوح يصف السيد عبد الرحمن هدفه من الوقوف مع بريطانيا في الحرب قائلاً:

" إنني إستبعدت فكرة الثورة المسلحة منذ بداية الأمر لعدة إعتبارات على رأسها أن الشعب السوداني كان قد خرج منذ عهد قريب من ثورته الكبرى التي أثخنته بالجراح التي لم تلتئم وتركته ممزق الصفوف ومن الخطأ تعريضه لتجربة محققة بالفشل ولذلك قصرت جهدي في بداية الأمر على لم شعث الأنصار وحمايتهم من بطش الحكومة حتى يستطيعوا ممارسة عقيدتهم في حرية"[٦٨].

كان واضحا أن السيد عبد الرحمن حتى قيام الحرب العالمية الأولى لا يثير في نظر الحكومة قدراً كبيراً من الإهمية، على الرغم من بدء تجمع الأنصار حوله بشكل هادئ، وإلى ذلك الوقت لم تعتبره الحكومة أكثر من كونه أحد كبار الأنصار، تصرف له إعانة محدودة شهريا بحكم مسؤوليته عن أسرة المهدي، مع الحذر منه ومراقبة جميع تحركاته، ومنع إنتشار المهدية كعقيدة، على الرغم من عدم تبنيه أي مواقف ضد الحكومة، ولم يتفق مع أية حركة مهدوية ضد الحكومة عندما كانت تظهر هنا أو هناك[٦٩].

وحتى ذلك الوقت، كان الزعيم الديني الوحيد الذي تضع حكومة السودان ثقتها فيه هو السيد علي الميرغني، زعيم الختمية، وحسب رواية جيمس روبرتسون، أن الحكومة كانت تخشى من أن السيد الميرغني "قد يتعاطف مع الأتراك بإعتبارهم أخوة في الإسلام"، وذلك لإعترافهم بحكم الخلافة الإسلامية العثمانية على الرغم من عيشهم في السودان. وعلى الرغم من رأي روبرتسون ، إلا أني أرى وجود سبب خفي، هو خوفهم من إمكانية وقوف السيد عبد الرحمن المهدي وعموم الغرب السوداني، مع علي دينار، سلطان دارفور، كونه خال السيد عبد الرحمن، لتعاطفه ووقوفه مع الخليفة العثماني، وما يدعم هذا الرأي هو ما

67- The Sudan Book of Loyalty, p 3.

٦٨- مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص٤٣.

٦٩ -يوسف فضل حسن، المهدي، مداولات، ص٧-٨.

ذكر الإمام أحمد المهدي في إحدى محاضراته عام ٢٠١٧:

" كان (السيد عبد الرحمن) على إتصال بالسلطان علي دينار خاله الذي كان يدعمه ويناصره ويكاتبه بواسطة رجاله عبر بنت عمه السيدة مقبولة بنت الأمير نورين بن السلطان محمد الفضل، والدة السيد عبد الرحمن، وظل ذلك التواصل في غاية السرية إلى أن إستشهد السلطان عام ١٩١٦. وهناك رسائل من علي دينار لسلاطين باشا، الذي كان صديقاً له ويعرفه منذ حكمه لدارفور وعبر أيام المهدية، يوصي سلاطين باشا على رعاية إبن المهدي وأسرته»[٧٠].

هناك خطاب مرسل من السلطان علي دينار في يوم ٢٧ شوال ١٣٣١ هـ الموافق عام ١٩١١ إلى ابنة عمه يقريها فيها السلام ويرسل لها عشرة أبقار هدية بصحبة رسل ولدها عبد الرحمن ويذكرها في الخطاب بأن لا تقطع المودة وصلة الرحم بينهما[٧١]. يبدو أن العلاقة لم تنقطع بين السيدة مقبولة وأسرتها في دارفور، أو لعل العلاقة إزدادت ترابطاً بينها وبين إبن عمها علي دينار أثناء تواجده في أم درمان تحت أنظار حكومة الخليفة عبد الله التعايشي [٧٢].

كانت هناك هواجس وحسابات متعددة الأوجه واجهت حكومة السودان في هذه الحرب، شاءت الأقدار أن تكون أغلبها في خدمة السيد عبد الرحمن المهدي، لتدفع به لاحقاً الى قمة القيادة الدينية والسياسية في السودان، وكما أكد روبرتسون في كتابه : أن عداء السيد عبد الرحمن وأتباعه التقليدي لتركيا، والحاجة إلى تأمين العون إذا ما إتخذ السيد علي الميرغني جانب الدولة العثمانية دفعاً الحكومة إلى السعي من أجل بناء علاقات طيبة مع السيد عبد الرحمن المهدي والأنصار للعمل ضد نفوذ الموالين للأتراك داخل السودان، ولإضافة زخم آخر لزيادة تأثير دعاية الحكومة ضد تركيا.

كان عند ونجيت، ذو الخبرة المخابراتية منذ وجوده بمصر، معرفة تامة بنفوذ الطرق الصوفية والإدراك التام والمعرفة الدقيقة لمكانة إبن المهدي

٧٠- محاضرة الامام احمد عبد الرحمن المهدي بأمريكا عام ، ٢٠١٧، ص١٧-١٨، في جمع من السودانيين المقيمين هناك.

٧١- صورة من الخطاب، أرشيف الامام أحمد عبد الرحمن المهدي.

٧٢ -المجهر، رقم(١٥) ١٥ مايو ٢٠١٦.

الدينية والإجتماعية بين الأنصار الذين يغطون وسط وغرب السودان آنذاك، لهذا قرر إرسال السيد، إبن قائد الثورة المهدية، ليطوف المناطق التي يتواجد فيها أتباعه، لحثهم على طاعة أوامر الحكومة ومساندتها في الظروف الحربية، فأرسله في يناير عام١٩١٥ إلى الجزيرة أبا، وهي المنطقة التي له فيها نفوذ واسع، حيث إستقبل السيد عبد الرحمن ببهجة وسرور، وبالزي والمظهر الذي كان موجود زمن والده محمد أحمد المهدي، حاملين السيوف والرماح والهدايا له، في جميع القرى التي حلَ بها(٧٣). أقر قسم المخابرات بأن زيارة السيد للجزيرة قد حققت هدفها المقصود بالنسبة للحكومة، عن طريق إلهاب مشاعر الناس ضد الدولة العثمانية من خلال وصول رسائل الولاء من أعيان الجزيرة إلى الحاكم العام(٧٤).

إعترف سايمز، السكرتير الإداري للحاكم العام، بالمجازفة التي ينطوي عليها هذا التغيير في سياسة الحكومة تجاه السيد عبد الرحمن، وعلى ضوء ذلك حذر السيد عبد الرحمن بوجوب عدم إستخدام الفرصة التي سنحت له بزيارة الجزيرة لتنظيم المهديين هناك، وبنفس الوقت عندما لمست الحكومة أهمية زيارته الأولى للجزيرة، طلبت منه ثانية في ديسمبر عام ١٩١٥، القيام بجولة اخرى إلى أقليم النيل الازرق، وفي تلك الجولة تم إخطار حاكم الأقليم من الخرطوم بخطاب سري، عن وجوب وضع السيد عبد الرحمن تحت النظر دوماً، ومتابعة جميع تحركاته وخطاباته التي يلقيها على الجماهير، وإرسالها بتقرير سري إلى الخرطوم. وعلى الرغم من أهمية الزيارة، التي ساعدت الحكومة في سياستها المعادية للأتراك، فإن الأنباء المقلقة حول نشاطاته بين الموالين له هناك أدت إلى إستدعائه العاجل من قبل الحكومة في بداية عام ١٩١٦، وحذرته مرة أخرى من عدم طرح أو إعلان المهدية كطريقة صوفية.(٧٥)

73Hassan Ahmed Ibrahim, Sayyed Abd Al-Rahman Al-Mahdi, A Study of Neo-Mahdisim in the -Sudan, 1899-1956, 2004,p75.
74- FO 141/573/17246, Memorandum on the policy of the Sudan Government towards the Mahdist Cult.
75- FO 141/573/17246, Memorandum on the policy of the Sudan Gov-

ما من شك، أن السيد عبد الرحمن إستقبل المهمة الحكومية التي كلف بها، بهمة عالية ورحابة صدر، لإنسجامها مع ما كان يصبو إليه، حيث إستغل طوافه أقصى ما يمكن ليعمل لنفسه: لحث وجمع شمل الأنصار من جديد، وتثبيت زعامته عندهم، عن طريق تعيينه الوكلاء في كل منطقة زارها، فكانت تلك خطوة أساسية، طالما كان يحلم بها، لتنظيم الأنصار في الأقاليم. وعلى الرغم من أن طوافه بين أتباعه، كان لصالح الحكومة ظاهرياً ولوضع أسس المهدية الجديدة خفية، إلا أنها كانت خطوة لا تخلو من المتاعب التي سببها له الإداريون الإنكليز المتشددون في مواقفهم ضد المهدية وعقيدتها. وكان طبيعياً أن ينعكس موقف السيد عبد الرحمن العلني الداعم للحكومة على موقف أتباعه في عموم السودان، وهو ما كانت تأمله الحكومة من إدخاله في هذا المعترك. وبهذه الطريقة تمكنت الحكومة من كسب جميع شرائح المجتمع لمساندة موقفها ضد الدولة العثمانية، فإعتمدت على العداء تجاه الأتراك من قبل الناس الذين قاسوا في ظل حكمهم، وتحديداً أتباع المهدي الذين يشكلون الشريحة الواسعة في البلاد.

أما كيف أصبح السيد عبد الرحمن الرجل الثاني في الظهور الرسمي بعد السيد علي الميرغني، هناك رواية دونها الإمام أحمد عبد الرحمن المهدي يقول فيها:

"هناك حادثة لا يعرفها الكثيرون أثبتت تضامن السودانيين مع بعضهم، وهي عندما بدأ الإنكليز يعترفون بالسيد عبد الرحمن زعيماً لجماعة دينية، إستدعي للمشاركة فيما يسمى بالتشريفات الرسمية وكانت عبارة عن مسيرة بروتكولية يتقدمها الحاكم العام وكبار المواطنين السودانيين، فكان مثلاً في مقدمة الركب مولانا السيد علي الميرغني ثم الشريف يوسف الهندي ... وآخرون في مناصب الدولة أمثال المفتي الطيب هاشم ... وزعماء القبائل ومشايخ الطرق الصوفية . وهذه البروتكولات كانت تجرى منذ بداية الإستعمار أي قبل عشر سنوات من ذلك الوقت فبعد نحو ١٤ عاماً سمح للإمام عبد الرحمن بالمشاركة في هذه التشريفات، وكان حسب تقدير الإنكليز أن يكون السيد عبد الرحمن في آخر ترتيب الزعماء السودانيين، وفي حضوره لهذه التشريفات الرسمية حدثت مفاجأة كبيرة، في يوم المناسبة حضر مبكراً مولانا السيد

---

ernment towards the Mahdist Cult.

الشريف يوسف الهندي، وهو إبن الشريف محمد الأمين من كبار أصحاب المهدي وممن بايعوه وهاجروا إليه وجاهدوا معه...، كان الرجل الثاني في التشريفات الرسمية، وجاء مبكراً إلى القصر وعندما إجتمع كل من يسيرون في المسيرة التي تدخل إلى الحاكم العام، خاطبهم الشريف يوسف الهندي وقال لهم إبن المهدي سيكون حاضراً في هذه التشريفة وأنا لن أتقدم أمام إبن المهدي، فهل منكم من يتقدمه؟ قالوا لا، وفوجئ الإنكليز بأن كان الداخل بعد السيد علي الميرغني مباشرة السيد عبد الرحمن ثم بعده بقية رجال الدولة، فهذه الحادثة جعلت الإنكليز يعرفون ويعترفون بمكانة إبن المهدي وسط السودانيين كزعيم"[٧٦].

يا ترى هل تصرف الشريف يوسف الهندي بوحي من نفسه أم بإشارة من الإنكليز؟

في الوقت الذي قدم فيه السيد عبد الرحمن كل ما يمكن تقديمه لحكومة السودان وبريطانيا في الحرب العالمية الأولى، ومن ضمنها إسهاماته الكثيرة ومنها بذله جهود واضحة مع التجار المحليين للجمال والمواشي بضرورة توفيرها وبيعها للبريطانيين لإستخدامها من قبل الجيش البريطاني للنقل أو للطعام، الإ أنه لازال غير قادر على الإنطلاق سياسياً بشكل عملي وعلني. ومع هذه القيود والمحددات التي تحيط به فإن قسم المخابرات أشار بوضوح قائلا: على الرغم من التحذيرات التي تلقاها السيد عبد الرحمن من الحكومة إلا أنه كان مستمراً في كفاحه من أجل إيجاد مكانة له بين الزعماء الكبار. وبسبب ضبابية سياسة الحكومة تجاهه كزعيم وتجاه المهدية كعقيدة، أدرك أهمية التعاون المرحلي مع السيد علي الميرغني، كمدخل آخر يضاف إلى قناة خدماته المقدمة للحكومة، حيث كان مدركاً لعمق علاقة الميرغني مع الحكومة، وما أكد له ذلك هو ما جاء في أحدى مذكرات الحكومة، على الرغم من حاجة الحكومة لتأييد السيد عبد الرحمن وأتباعه في الحرب العالمية الأولى، إلا أن ونجيت في عام ١٩١٥ كرر رأيه الذي كان قد أعرب عنه قبل سبع سنين مضت، من وجوب الإستمرار في التعامل مع المهدية على أنها "عقيدة محظورة". وما يدعم هذا الرأي هو ما اقدم عليه ونجيت عندما قام بتكريم السيد علي الميرغني عام ١٩١٦، إعترافا بخدماته أثناء الحرب، وليس لسواه من زعماء الدين الذين بذلوا كل ما يستطيعون للمجهود

٧٦- الامام احمد المهدي، المجهر السياسي،(٥) ٥ فبراير ٢٠١٦.

الحربي، ولنا أن نتصور الظروف والضغوط التي عاشها السيد عبد الرحمن المهدي، وشعوره وهو يرى السيد علي يكافأ علانية لتقديمه خدمات لا تقل قيمة عن خدماته في الحرب، بل قد تضاهيه كونه عدو الأمس القريب.

كان رجال الإدارة البريطانية راصدون لكل حركة أو خطوة يخطوها السيد عبد الرحمن المهدي من أجل بناء قوته، ففي عام ١٩١٧ أُخبرت الحكومة عن وجود تحركات من قبل السيد عبد الرحمن والشريف يوسف مع السيد علي، لجعل الأخير رئيساً للطرق الصوفية في السودان، وهي واحدة من الوسائل التي حاول بها السيد عبد الرحمن تقوية مركزه. إلا أن وجهة نظر الحاكم العام لهذا التحالف بين السادة أنه يؤذن "بحقبة جديدة نوعاً ما في السياسة السودانية"، على الرغم من قناعته التي كانت تقول أنه "تحالف غير طبيع". وقد يكون سببه الخوف المشترك على مكانتهم إذا ما إنتهت الحرب، وختم قوله إن على حكومته وجوب الحفاظ على ولاء الشعب السوداني عن طريق رعاية مصالحهم، والعمل على تلطيف سياستها تجاه الزعماء الدينيين لإستمرار كسب مساندتهم، وتحديداً اللذين رموا بثقل نفوذهم إلى جانب الحكومة، من أجل ترسيخ الإستقرار في البلاد، كانت الإشارة لزعماء الدين المقصود بهم السيد الميرغني، السيد المهدي، والشريف الهندي.

كانت خطوة أخرى مهمة جداً، لبناء مهديته وزيادة نفوذه تدريجياً في البلاد، في مايو عام ١٩١٦ عين نائب حاكم إقليم النيل الأزرق، خلافاً لسياسة حكومته الرسمية وبالتشاور مع السيد عبد الرحمن، وكلاء من بين أتباعه الدناقلة في ود مدني، ولم تتخذ الحكومة أي إجراء ضد هذا التصرف، وهو ما قد يشير إلى أن الحكومة أخذت باتجاه سياسة غض الطرف عن بناء مهديته الجديدة، بعد أن أخذت تجني ثمار فائدة دعمه في الحرب والإستشعار بذكاء، عن أمكانية إستمرار الفائدة منه ومن إتباعه الآن وفي المستقبل(٧٧).

لم ترصد أو تؤشر تقارير حكام كردفان ودارفور أي مظهر من مظاهر المهدية في أقاليمهم خلال فترة الحرب، إلا أن تقاريرهم اللاحقة أخذت تحذر من

77 _ NRO,Intell,2/41/345,J W Sager to Assistant Director of Intellegence,26 November 1915.

تنامي نشاط المهدية وزيادة اعداد المريدين في أقاليمهم وتحديداً في الأعوام ١٩٢١-١٩٢٢، حيث أشارت تلك التقارير إلى شروع السيد عبد الرحمن بجمع الزكاة عن طريق وكلائه، وتلقي الأخبار عن إتباعه وما يحصل في مناطقهم[٧٨]. والجدير بالملاحظة هنا كيف أن السيد عبد الرحمن قد جمع بين أمرين: ١- رعاية مصالحه الإقتصادية «الزكاة». ٢- إرضاء الإدارة لتتبع اخبار الأقاليم عن طريق وكلائه لصالح الحكومة.

أن إحدى اهم الطرق التي عزز بها السيد عبد الرحمن المهدي مركزه لتوسيع نفوذ المهدية من خلالها هو تعيين الوكلاء، حيث تمكن من تعين عدد كبير من وكلائه للمدة الواقعة ١٩١٦-١٩٢١، حيث أصبح وكلاؤه يتواجدون في معظم أجزاء السودان، بل وصل الأمر أن يقترح على الحكومة، وجوب إرسال وكلائه إلى كسلا، معقل الختمية في الشرق، للتحقيق في أخبار وصلته عن نشاطات مهدوية هناك من أجل التصدي لها، وقد قبل إقتراحه في مايو عام ١٩١٩، شريطة إشراف السلطات على تنفيذ توجيهاته بهذا الأمر[٧٩]. إعتبر هذا مؤشراً جديداً لمد النفوذ المهدوي في شرق البلاد المغلق للطريقة الختمية.

وأخيراً " وتحت إصرار " قسم المخابرات قدم السيد عبد الرحمن في نوفمبر عام ١٩٢١ قائمه بأسماء وكلائه المعتمدين من قبله في الإقاليم، التي قبلتها الحكومة كأمر واقع، وهي على النحو التالي: النيل الأبيض ٦، كردفان ٤، الفونج٢، النيل الأزرق ٤، دارفور ٤، بربر ١، أعالي النيل١، جبال النوبة ١، كسلا ١، المجموع ١٤. وبفحص هذه القائمة يتضح أن السيد عبد الرحمن حرص على أن لا يقتصر وكلاؤه على أنصار السيد فحسب بل شمل كذلك زعماء القبائل ووجهاء المجتمع[٨٠]. إن قبول هذه القائمة أو مجرد الإطلاع عليها هو قبول حكومي رسمي بنشاط ونفوذ السيد عبد الرحمن في تلك المناطق.

78- FO 141/573/17246, Memorandum on the policy of the Sudan Government towards the Mahdist cult.

79-FO 141/573/17246, Memorandum on the Policy of the Sudan Government towards the Mahdist Cult, p6.

٨٠- حسن احمد إبراهيم، الامام، ص٧٧

كان لموقف ستاك أواخر عام ١٩١٧سبباً لدفع السيد عبد الرحمن في يناير عام ١٩١٨، إلى السعي أكثر من أجل الحصول على إذن من نائب مدير قسم المخابرات لتأدية الصلاة مع أتباعه في جامعه بأم درمان، ولنا أن نتخيل المغزى من ذلك له وللأنصار، وافق الحاكم العام على طلبه في الشهر ذاته(٨١)، فكانت تلك خطوة، ذات أهمية لا تقدر بثمن، لبروز المهدية كقوة دينية سياسية ناهضة بين القوى الأخرى على الساحة السودانية.

الخطوة الأخرى إتخذت من قبل الحكومة والتي لا تقل أهمية عن سابقاتها هي: سماحها لقراءة الراتب والصلاة العلنية في جامعه بأم درمان، وغض الطرف عن توافد الأنصار للحج إلى جزيرة أبا، حيث تزايد قدومهم منذ عام ١٩١٩، مما لفت نظر الحكومة بعد عودته من لندن كمهنئين له بنجاح مهمته مع ملك بريطانيا. لقد أخذت الشكوك تراود الحكومة بأن هناك جهوداً تبذل لتشجيع الحج إلى أبا، وذلك بسبب عثور قسم المخابرات على رسالة ضبطت بحوزة أحد حجاج أبا، ذكرت انها كتبت باسم السيد عبد الرحمن يدعوهم فيها إلى الإيمان بصدق تعاليمه " والإبتعاد عن ترف ونعيم هذا العالم من أجل ما هو مقدس "(٨٢).

هذا التوسع الهائل بعدد الزوار في عام ١٩٢٣ قد أثار إمتعاض الحكومة، ومثل غضباً وشبه قطيعة في العلاقات بين الطرفين، حيث أصدرت الأوامر إلى السيد عبد الرحمن بوجوب عدم السماح لحجاجه بالإستقرار في الجزيرة أبا، بل إجبارهم على العودة إلى أقاليمهم، وأصدرت الحكومة أوامرها إلى حكام الأقاليم، بوسائلهم الخاصة، يجب العمل على عدم السماح للأنصار في أقاليمهم بالتوجه إلى أبا للحج، عليه إستدعي السيد عبد-الرحمن يومها إلى الخرطوم من الجزيرة، وطلب منه إخراج أتباعه من أبا على وجه السرعة، إستجاب السيد

81 FO 141/573/17246, Memorandum on the policy of the Sudan Government,p6. -

82- 141/573/17246, Memorandum on the policy of the Sudan Government towards the Mahdist cult.

لطلب الحكومة تفاديا لأية مواجهة معها قد لا تحمد عقباها[٨٣].

والإجراء الآخر الذي إتخذته الحكومة تجاه السيد، في محاولة مقصودة للتقليل من أهمية الحج إلى أبا هو الطلب منه بضرورة ذهابه إلى مكة لأداء فريضة الحج مع المسلمين، وأن الحج المفروض إسلاميا هو زيارة مكة المكرمة وليست الجزيرة أبا، وذلك لشعور الحكومة بان السيد عبد الرحمن أخذ يستخدم الحج وسيلة سياسية ضاغطة على الحكومة أكثر من كونها مشاعر دينيه لأنصاره، مما قاد إلى فتور واضح في العلاقات بين السيد والحكومة، فضلا عن إستمرار ظهور مدعيّ المهدية بين حين وآخر، مما كان يثير قلق الحكومة بسبب توارد تقارير مديري المديريات خاصة من مناطق غرب السودان . لهذه الأسباب مجتمعة، تلقى السيد عبد الرحمن أوامر حكومية مباشره، تخبره بأنها لا تسمح له بإعادة تنظيم المهدية عن طريق تواجد وكلائه في دارفور وكردفان، وبين قبائل البقارة في النيل الابيض، وكذلك منطقة إقليم جبال النوبة، وعليه أن يخبر وكلاءه حالاً بعدم إمكانية إستمرارهم بالعمل كوكلاء له منذ الآن، وكذلك وجوب إتخاذ إجراء لإيقاف عملية جمع الزكاة بواسطة الفقهاء وشيوخ الدين في مناطقهم. هذا كله أشار بوضوح للتوتر الشديد في العلاقة بينهما. لهذا لم تعارض الحكومة طلب السيد في أداء فريضة الحج واي سنة يرغبها[٨٤]، إلا أنه ظهر خلاف حول مصاريف السفر المالية للسيد عبد الرحمن ومن يرافقه، والتي قورنت بكلفة ما يصرف لحج رئيس مجلس العلماء البالغة بين ١٢٠-١٤٠جنيه مصري[٨٥] ، وفي يوم ٢١ أبريل وبجلسة وصفت بأنها ودية بين السيد عبد الرحمن والسكرتير الإداري إقترح السيد موضوع تأجيل الحج لعام ١٩٢٦م إلى العام القادم، بسبب تزايد عدد ما يتوقعه من مرافقين راغبين في مصاحبته، والذي يصل إلى الألف شخص مقارنة بما إستلمه من طلبات إلى حين هذه المقابلة وهي ٢٠٠ طلب، لهذا يرى من الأنسب تأجيل الحج إلى العام القادم على أن تتم الرحلة بهدوء وبدون إعلام، وهو

٨٣ للتفصيل اكثر عن الحادث أنظر:-مذكرات ت الامام عبد الرحمن المهدي، ص٦٤-٧٤.

84 - FO141/573/1 Telegram, Khartoum to High Commissioner, 10/4/1925.

85 FO141/573/1 Telegram, Khartoum to High Commissioner, 17/4/1925.

ما كانت ترغب به الحكومة . لذا طلب السيد من السكرتير الإداري إبلاغ حكومته بذلك[٨٦]. وجدت الحكومة أنه رأي سديد جدير بالموافقة، وأشارت إلى تحديد عدد مرافقيه بثمانية أشخاص فقط، ومن دون أي مظهر ديني، في العام التالي فعلا غادر السيد عبد الرحمن ميناء بورتسودان إلى الأراضي المقدسة شهر مايو عام ١٩٢٧، ومن دون أية مظاهر شعبية دينية، وهي العادة التي كانت وما زالت ترافق تقاليد سفر الحجاج إلى بيت الله الحرام[٨٧].

عودة إلى عام ١٩٢١، حيث كان من الصعب جداً على السيد عبد الرحمن تحمل إزدياد شكوك الحكومة حول نواياها إزاء زيادة نفوذ المهدية، وبالمقابل قلقه المتزايد من مواقف منافسيه السيد علي والشريف يوسف الهندي تجاه زعامته الصاعدة. وقد أورد مساعد مدير المخابرات أن السيد علي الميرغني قد ذكر في محادثة معه في يناير ١٩٢١، بأن المهدية ليست "طريقة صوفية" وإنما "عقيدة" لا تتسامح مع العقائد الأخرى، وهي تؤمن بنبوءة محمد أحمد الدنقلاوي وظهور النبي عيسى من بعد ليقود المسلمين للنصر، لهذا فهي تعتبر في حالة تأهب مستمر، "وما دام مجموع أتباعها جهلة متعصبين فإن السيد عبد الرحمن لن يتمكن مهما خلصت نواياه من كبح جماحهم"[٨٨].

وللرد على هذا التوجس والقلق من قبل جميع الأطراف، حرص السيد عبد الرحمن على حث أتباعه على الولاء للحكومة، وأدان صراحة إنتفاضة نيالا، التي وقعت في ٢٦ سبتمبر عام ١٩٢١، في رسالة وجهها إلى مدير دارفور قال فيها:

"من دواعي أسفي أن سمعت بالإضطرابات الأخيرة التي تسبب فيها المدعو عبد الله السحيني والتي كانت لها آثار ضارة على البلاد إلى جانب أنها تقف عقبة في سبيل تقدمها وإزدهارها، لذا ألتمس من سعادتكم أن توضحوا للجميع خاصة أولئك الذين ينسبون لنا عدم الولاء وغيره بأننا مخلصون وصادقون مع هذه الحكومة والتي لم تالو جهداً في أن تنمو بلادنا وتزدهر والتي تبني مساجدنا وتمنحنا الحرية التامة في الدين

86FO141/573/1 Telegram, Khartoum to High Commissioner, 21/4/1925.
87- FO141/573/1 Telegram, Khartoum to High Commissioner, 15 May 1927.

٨٨- حسن احمد ابراهيم، الامام، ص٨٥.

والتي تساعد السكان بأي وسيلة وترعى مصالحهم وما يحققونه من نجاح. وأي شخص يدعي أنه رسول من جهتنا أو يلفق تهماً كاذبة ضدنا لتحقيق أغراضه الخاصة عكساً لما ذكرت من الأمور أعلاه فهو ليس إلا كاذباً ومشيناً للسمعة ونلتمس أن يتم التعامل معه بحسم إظهاراً لبراءتنا"[٨٩].

وإستمر السيد عبد الرحمن ضمن خططه التكتيكية ذات البعد الإستراتيجي، الشجب والتنديد بأية دعوة مهدوية لإظهار ولاءه للحكومة الذي لا رجعة فيه.

السيد عبد الرحمن والملك جورج الخامس:

عندما قررت الحكومة إرسال وفد سوداني لتهنئة الملك جورج الخامس بمناسبة الإنتصار في الحرب العالمية الأولى، لم تتمكن من تجاوز السيد عبد الرحمن أبداً، بل أشارت في جميع مراسلاتها بخصوص الوفد إلى أهمية تضمينه فيه لأسباب منها: أهميته الشخصية ونفوذه الواسع على أتباعه، المتواجدين بكل مكان في أنحاء السودان، وبسبب الخدمات التي قدمها أثناء الحرب من خلال جهوده الشخصية، أو التي كانت تقدم من خلال مندوبيه ووكلائه، المسموح لهم بالإنتشار بمناطق البلاد المختلفة، فضلاً عن إعتراف ستاك الرسمي بتلك الخدمات، لهذا لم يكن متوقعا عدم تضمينه بالوفد المخطط لإرساله إلى لندن.

ففي أبريل عام ١٩١٩، صدر قرار من حكومة السودان، بإرسال وفد سوداني إلى لندن لتقديم التهاني إلى الملك جورج الخامس بمناسبة إنتصار قواته في الحرب. فتكون الوفد من السيد علي الميرغني رئيساً، وعضوية الشريف يوسف الهندي، والسيد عبد الرحمن المهدي، الأصغر سنا بين أعضاء الوفد، ومفتي السودان ورئيس مجلس العلماء، وقاضي دارفور الشرعي، وأربعة من الزعماء القبليين الذين ساندوا الحكومة أثناء وبعد فترة المهدية.

إن قرار حكومة السودان بإنضمام السيد عبد الرحمن إلى عضوية الوفد كان "شيئاً من التجديد في سياسة الحكومة التي أقرت بأن المهدي يمثل قطاعاً

٨٩- المرجع نفسه، ص٩٥.

مهماً من السودانيين لا يمكن تجاهلهم في وفد تمثيلي "(٩٠)، وأصبح رجلاً قوياً له "منظمة مهدية قوية وعلنية"، وكان من الواضح أنه قرار "سياسي بإمتياز"، إعترافاً بالمركز الذي حققه السيد، ومكافأة لولائه وخدماته خلال الحرب(٩١). وربما لإدراك الحكومة أهمية خلق، قوة معتبرة القيمة، للموازنة في حكم البلاد مستقبلاً.

سجل السيد عبد الرحمن مشاعره عندما أخبرته الحكومة بضمه عضواً في الوفد المقترح لزيارة لندن قائلا:

"سررت بهذه الدعوة لأنها تنطوي على نوع من الإعتراف بالمكانة التي كان خصومي يعملون جاهدين لإنكارها وإعتقدت أن تلك الزيارة ستتيح لي فرصة أوضح فيها للإنجليز في بلادهم أن الحرب التي كانت بيننا وبينهم إنتهت منذ سنين. ورغم ذلك أعامل من وكلائهم في السودان وكأنها قائمة وأن من حقي أن أعيش في وطني كمواطن له من الحقوق ما لسائر السودانيين" (٩٢).

عند مغادرة الوفد للخرطوم، جمعت الحشود لمشاهدة رحيله، و قامت صحيفة الحضارة، التي كان يملكها السيد عبد الرحمن آنذاك بتغطية كاملة للرحلة، وذلك بقرار من الحكومة بهدف مواجهة الدعاية المصرية المضادة لزيارة الوفد إلى لندن.(٩٣)

وفي خطابه للملك جورج، أعلن السيد علي الميرغني رغبة الأعضاء بأن "يرفرف العلم البريطاني إلى الأبد فوق السودان... كرمز للسلم والعدالة"، وفي أثناء الخطاب لم يشر إلى أية هدية ستقدم للملك من قبل الوفد، لكن قبل أن ينسحب الوفد من حضرة الملك، قدم السيد عبد الرحمن سيف المهدي

90- FO 371/96936, Secretariat in Khartoum to the African Office, 19 May 1952. FO 407/183, Telegram no. 340, Allenby to Curzon, 17May 1919.

91 FO 141/573/17246, Memorandum on the policy of the Sudan Government towards the Mahdist Cult .-

٩٢- مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص٣٤.

93- FO 371/3717, Wingate to Foreign Office, 31 May 1919. سليمان كشه، وثبة السودان الأولى، ص٦.

هدية شخصية إلى الملك، كرمز لبادرة حسن نواياه تجاه علاقته الجديدة مع بريطانيا ودفناً لأحقاد الماضي، قبل الملك الهدية وأعادها إليه "لحماية السودان وامبراطوريته"(٩٤). النقطة الجدلية هنا، أن السيد عبد الرحمن ذهب في تفسيره لكلمات الملك إلى أبعد من كونها مجرد كلمات مجاملة بينهما، وإعتبرها إشارة من ملك بريطانيا على أنها بداية تأسيس لعلاقة خاصة مع الأسرة الملكية، وهو ما سعى إلى ترسيخها في السنوات اللاحقة(٩٥).

ما من شك أن تقديم السيف بهذه الطريقة قد أربك المشهد السياسي، فإنعكست آثاره على علاقة السيد عبد الرحمن المهدي مع حكومة الخرطوم من جهة، وزعيم البلاد "الأوحد آنذاك" السيد علي الميرغني، الذي لم يغفر للحكومة خطوتها هذه أبداً من جهة أخرى. ومن أجل أن تبرئ الحكومة نفسها من خطة تقديم السيف وصفت الفكرة العامة من قبل الحكومة للسيد علي الميرغني، أن الإهداء كان "تباهياً مقصوداً بالنفس، مخططاً بعناية من قبل السيد عبد الرحمن" . وكان السيد علي محقاً بعدم إقتناعه بتلك المبررات، حيث تم العثور على وثيقة تعود لعام ١٩٥١ ، فيها إجابة للمستر ويلس، على سؤال قدم له من قبل حكومة السودان بإعتباره كان المسؤول عن الوفد ومرافقته عام ١٩١٩، أجاب قائلا: ونحن في منتصف الطريق في البحر المتوسط إقترب مني السيد عبد الرحمن وأخبرني بأنه يرغب في تقديم "سيف والده" هدية للملك لكي يكون "دليل دفن الأحقاد والولاء"، ولصعوبة إستشارة حكومة السودان آنذاك والقول للمستر ويلس قال: قررت الاتصال مع حكومة لندن عند الوصول. عندما استقر الوفد في فندق كارلتون، اتصلت بالسكرتير الخاص لقصر بكنجهام ومسؤولين آخرين لتوضيح الأمر، وقد أخبر الملك برغبة السيد عبد الرحمن، فأبدى الملك إستعداده لقبول الهدية، وعند تقديم السيف من قبل السيد عبد الرحمن، بادله الملك بالشكر

94- FO 371/96936, Secretariat in Khatoum to the African Office, 19 May 1952

95 - FO 141/573/17246, Memorandum on the policy of the Sudan Government towards the Mahdist Cult .

وأعاده إليه، وتم تدوين كل ما حصل في المقابلة والتوقيع عليها في اليوم التالي من قبل الملك وسلمت نسخة منها إلى السيد عبد الرحمن، إلا أن السيد عبد الرحمن والقول لمستر ويلس : إن السيد كان قد نظر إليها على أنها غلق للمشاكل بين بريطانيا والمهديين إلى الأبد، ودلل على ذلك عندما وقف السيد عبد الرحمن وأتباعه ضد ثورة ١٩٢٤ مع الحكومة من أجل إعادة الإستقرار بالبلاد. (٩٦) على الرغم من هذه المعلومات الموثقة إلا أنه لا يمكن تبرئة الحاكم العام من وضع بذرة خطة تقديم السيف للملك ودون تشجيع خفي منه(٩٧). على أية حال، إن تقديم السيف كان قد عزز مكانة السيد عبد الرحمن الشخصية وقوى من عزيمته لخوض غمار السياسة والمطالبة بإستقلال البلاد من بريطانيا ومصر لاحقاً.

إن زيارة الوفد السوداني إلى لندن قد عكست صورة العلاقات الجيدة التي كانت موجودة آنذاك بين البريطانيين وقادة المجتمع السوداني من زعماء الطرق الصوفية وعلماء الدين وشيوخ القبائل، حيث إستقبل جاكسون، نائب الحاكم العام، الوفد في القصر للترحيب بهم على سلامة عودتهم، وأعربت الإنتلجنسيا الجديدة عن تهانيها بعودة السيدين ودعوتهم لحضور حفل أقيم بنادي الخريجين، وكان أول تكريم شعبي سوداني مميز يحظى به السيد عبد الرحمن ويتمتع بالقصائد التي ألقيت بحضوره(٩٨).

السيد عبد الرحمن وثورة مصر عام ١٩١٩ :

إن الثورة التي نشبت في مصر، في وقت مبكر من عام ١٩١٩، المطالبة بالإستقلال، قادت السيد عبد الرحمن والسيد علي وشيوخ القبائل والسودانيين المتعلمين إلى التكاتف والتفكير في نتائجها المحتملة على السودان.

لهذا تحالف السيد عبد الرحمن والسيد علي والشريف يوسف للوقوف ضد

96 NRO Palace, 4/9/44, Disturbances 1924, part 1,Sterry to Shuster , 12, 19 September 1924. -

٩٧- هذه رؤية السيد احمد عبد الرحمن المهدي، مقابلة، بريطانيا، ٢٠١٧. وهي تطابق رؤية السيد الصادق المهدي أيضا، لندن، ٢١أكتوبر ٢٠١٨.

98- FO371/3724, SIR no.301, August 1919

التوجهات الوحدوية "وحدة وادي النيل" للتيار الوطني في مصر. وبسبب القلق الذي إنتشر في السودان، وخشيتهم من إحتمال إنسحاب بريطانيا من البلاد تاركة السودان تحت السيطرة المصرية، أعرب الزعماء الدينيون، في محادثات غير رسمية مع السير لي ستاك، في فبراير عام ١٩١٩، عن رغبتهم في: أن يعامل السودان كجزء من الإمبراطورية البريطانية، وأن مستقبل البلاد يكون مرتبطاً بها، حتى رؤية شعب السودان قادراً على الحكم والدفاع عن نفسه .[٩٩]

حتى ذلك الوقت، كانت نظرة السادة الثلاثة إلى شعبهم: أن السودانيين لم يكوّنوا آنذاك كياناً وطنياً متميزاً قادراً على الإستقلال، لكنهم كانوا يعتقدون أن الفكرة الوطنية ترقد في سبات ويمكن أن تتطور، ولهذا كان مطلبهم من الحاكم العام للبلاد، السماح لهم بالقيام بحملة دعائية لأتباعهم بشأن تشجيع الولاء والدعم لبريطانيا، وتحفيز روح الوحدة الوطنية بين السودانيين. على الرغم من إعتراف ستاك برغبة السادة في تطور البلاد، إلا أنه كان قد عبر عن قلقه من أن منع السادة الثلاثة من الانغماس في نشاطات سياسية، كتلك التي يرغبون القيام بها، قد يدفع بهم نحو حركة القومية العربية أو الجامعة الإسلامية التي كان لها صيتها آنذاك، وعلى الرغم مما فكر به ستاك إلا أنه فضل أخيراً بأن لا يسمح لهم بهذا النوع من النشاط، لإعتقاده أن الوقت غير مناسب للقيام بهذا الدور[١٠٠].

لا ريب أن إصدار السيد عبد الرحمن المهدي جريدة الحضارة في فبراير عام ١٩١٩، كانت إحدى أهم وسائل مقاومة النشاط المصري في السودان، والعمل على بناء الجسور بين الشعب السوداني والحكومة، وتحديداً عندما توقفت عن الصدور، لتبدأ بحلة جديدة في نهاية العام، جريدة سياسية تصدر مرتين في الأسبوع باسم السادة الثلاثة، اعترافاً بالقاعدة التي يمثلونها شعبياً، فكان رد فعلهم عاجلاً وقوياً لتكون أكثر فاعلية للعمل على تقوية العلاقة بين الحكومة والناس، والرد على هجمات الصحافة المصرية، وتعزيز فكرة وجوب إنفصال

99 FO 407/184, Enclosure in no. 126, Stack, Note on the Growth of National Aspirations in the- Sudan, 23 Feb 1919.
100 FO 371/371 Stack to Wingate ,23 February 1919.

السودان عن مصر .

كان طلب سعد زغلول، في أبريل عام ١٩١٩، بإنهاء الإحتلال البريطاني عن مصر والسودان، قد أثار قلقاً واسعاً لدى زعماء الدين الثلاثة، ففي٢٣ أبريل عام ١٩١٩، قدم السيد عبد الرحمن والسيد علي ورئيس مجلس العلماء ومفتي السودان وآخرون التماساً مكتوباً موقعاً من قبلهم إلى الحاكم العام لإرساله إلى الحكومة البريطانية مفاده، أنهم بمعزل تماماً عن المطالب الوطنية المصرية بوجوب إنهاء الإحتلال البريطاني لوادي النيل، ويعربون عن ثقتهم بأن بريطانيا قادرة على معالجة الموقف، وأعادوا التأكيد على ولائهم لبريطانيا، وبكل تأكيد إنتهز السيد علي والشريف يوسف والسيد عبد الرحمن فرصة زيارتهم إلى لندن في أغسطس عام ١٩١٩ لإعادة التأكيد بقوة على معارضتهم للمطالب المصرية(١٠١).

في نهاية عام ١٩١٩، أرسلت بريطانيا لجنة ملنر إلى مصر، لتقييم أسباب الثورة المصرية لوضع توصياتها للعمل المستقبلي البريطاني في مصر، واما بخصوص السودان جاء في تقرير اللجنة "يجب ألا يسمح لأي تغيّر في الوضع السياسي في مصر بأن يعرقل التطور في السودان." على الرغم من التأكيدات المتكررة، خلال المحادثات البريطانية المصرية، على عدم المساس بالوضع في السودان، فإن السيد عبد الرحمن والسيد علي والشريف يوسف وشيوخ القبائل وعليّة القوم، كانوا قلقين من قرب إستقلال مصر، ففي ١١ فبراير عام ١٩٢٢ أعرب السيد عبد الرحمن والسيد علي في واحد من سلسلة البيانات المرسلة خلال ذلك الشهر، عن قلقهم البالغ من التطورات الأخيرة، باحثين عن مشورة الحاكم العام، وعن تأكيدات مجددة من أن سياسة بريطانيا تجاه السودان لن تتغير. وكان جواب الحاكم العام بأن السودان سيبقى خارج إطار المناقشات بين بريطانيا ومصر، وأن ليس هناك نية بأن يتأثر السودان بأية شروط للإستقلال الذي سيمنح لمصر، وأن بريطانيا سوف تستمر في حماية المصالح السودانية

101- Milner Papers, 462/17, Appendix 11 marked B.

كما فعلت في الماضي.(١٠٢)

إن القلق السوداني حول إعلان إستقلال مصر في ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢، والتحفظ على «السودان» واحدة من النقاط الأربع المطلوب مناقشتها في المستقبل بين دولتي الحكم الثنائي. ومما خفف من حدة هذا القلق هو موافقة بريطانيا على الإستمرار في بناء سد سنار وضمانها الإعتمادات المالية الضرورية له، وفي ٢٦ أبريل عام ١٩٢٢ قام ألنبي، المندوب السامي البريطاني في القاهرة، بزيارة إلى السودان، وإستَقْبِل في القصر الحكومي السيد علي والسيد عبد الرحمن والشريف يوسف ومفتي السودان وعدد من شيوخ القبائل البارزين وأعيان الخرطوم، وفي خطابه لهم أوضح التالي: "إني أجد أن هناك بعض الخوف في عقول الناس في السودان من أن بريطانيا العظمى ستكون في المستقبل على علاقة أقل وثوقاً مع تطور بلدهم، إن حكومة بريطانيا ليست لها مثل هذه النية"(١٠٣)، ويمكن إعتبار هذا التأكيد جواباً على العرائض التي قدمها الزعماء الثلاثة وشيوخ القبائل.

وعلى الرغم من تأكيدات المندوب السامي المذكورة، في يوليو عام ١٩٢٢، لأسباب غير واضحة، أصدر عدد من العمد والأعيان والتجار بيانات أكدوا فيها ولاءهم لبريطانيا، وشبهوا علاقتهم مع المصريين «بزجاجة كسرت مرة ولا يمكن إصلاحها". وما من شك أن زيارة ألنبي إلى السودان، قد فتحت فترة جديدة لحملة دعائية في الصحافة المصرية ضد الزعماء الدينيين، ووصفهم على أنهم يتصرفون وفق ما يطلبه الإنكليز منهم. وأن هذه الزيارة لم تكن إلا تأكيداً وتطميناً للسادة ولتشجيعهم على إنماء بذرة الإستقلال من هذه اللحظة المبكرة، أي حتى قبل ظهور الأحزاب السياسية الوطنية في الأربعينات(١٠٤).

بهذا يكون السيد عبد الرحمن والسيد علي قد أسسا لحركة الإنفصال عن

102- FO 407/216, Encluoser 2 in no. 78, Memorandum respecting Sudanese towards Egypt, 1905-1932, 10 Sept 1932.

١٠٣ - ظاهر جاسم الدوري، السيد علي الميرغني، ص١٥١.

104 - Milner Papers, 462/17, part 2,p54-56.

مصر منذ العشرينات من القرن الماضي، أي قبل ظهور الأحزاب السياسية بعقدين من الزمن. على الرغم من كون السيد علي راعياً للمجموعة التي نادت بوحدة وادي النيل إلا أنها كانت لهدفين: الأول، لتحقيق التوازن السياسي ضد المطالبين بالإستقلال. والثاني للسيطرة على أطياف واسعة وواعية تنفعه لأي معركة سياسية لاحقة.

السيد عبد الرحمن المهدي والتجمعات الوطنية:

إعتمد بروز الحركة الوطنية السودانية على أكثر من ركيزة:

الأولى: ظهور التعليم الحديث وإنتشاره، الذي بدأت تجنى ثماره في مطلع العشرينات من القرن العشرين، وتحديداً بين جيل طلاب كلية غوردون، ومدرسة الخرطوم العسكرية، حيث ساهمت هاتان الكليتان بصورة مباشرة في نمو الشعور الوطني، لأن كثيراً من الشباب السوداني من أصول إجتماعية مختلفة، وكان بإمكانهم التفكير والعمل مجتمعين، فكانت الكليات أرضية للقاء ووعاء للإنصهار، نقلت معظم الروابط التقليدية إلى الولاءات الجديدة.

الركيزة الثانية: تحسن مردود الإنتاج الزراعي في مشروع الجزيرة والمناطق الأخرى، الذي قاد إلى رفع المستوى المعاشي للسكان، فبدأ السودانيون يركزون إنتباههم على تعليم أبنائهم، وقاد هذا إلى إيجاد شريحة إجتماعية مدركة.

الركيزة الثالثة: عدم معارضة زعماء الطوائف الدينية لظهور المدارس الحديثة، لهذا نشر حسين شريف، محرر جريدة الحضارة في مقالة مؤرخة في ١٠ مايو عام ١٩١٩ ، إقترح فيها أن الشعب عليه أن يساهم في: السياسة التعليمية للحكومة مثل: توسيع المدارس وتجهيزها، مساعدة الكبار والمعوقين، زيادة طبع الكتب الدينية، وتحسين أوضاع الجوامع، وإقترح لإنجاح هذا المشروع وجوب تشكيل لجنة يكون في عضويتها السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي، ومفتي السودان، ورئيس مجلس العلماء، وقد دعم القادة الدينيون البارزون الفكرة، التي إنبثق عنها مشروع الصندوق الأهلي فيما

بعد. وبعد سنتين من ذلك إنضم السادة الثلاثة في مشروع آخر لجمع التبرعات لأغراض خيرية وأحيا رئيس مجلس العلماء كذلك مشروعه لجمع التبرعات وتأسيس معهد ديني يكون هو رئيسه[١٠٥]. وقراءة لما بين السطور يمكننا أن نلحظ أن أفكار محرر الحضارة المنشورة لم تكن بعيدة عن خطط السيد عبد الرحمن المبكرة، فضلا عن دور حسين شريف في نادي الخريجين.

إن أول تجمع للخريجين كان في عام ١٩١٨، عندما أعلنوا فيه عن تأسيس ناديهم في أم درمان، الذي كان مثالاً للوعي الجماعي الجديد، ومحاولة سودانية أولى للمتعلمين لتكوين رابطة غير سياسية لهم، هدفها الأول ثقافي إجتماعي. وبمضي مدة قصيرة أدرك الجيل الجديد أنه لم يكن بإستطاعتهم تجاهل نفوذ السيد الميرغني والسيد المهدي والشريف الهندي لدى الحكومة أولاً، ولدى أتباعهم ثانياً، والثروة التي بحوزتهم ثالثاً، إذا أرادوا النجاح بعملهم المقصود. لهذا حاول النادي أن يكسب مساندتهم، فإستغل أول مناسبة عند عودتهم من لندن عام ١٩١٩، فقدموا بإسم النادي دعوة لهم لحضور حفلة تكريم في ٢١ أغسطس عام ١٩١٩، فكانت هذه مبادرة من جيل الشباب ليظهروا للحكومة والناس أن الخريجين قطاع مهم من الشعب يساند سياسة السادة ويتطلع إلى مشورتهم[١٠٦]، وكانت هذه أولى المناسبات الإجتماعية التي يدعى لها رسمياً السيد عبد الرحمن، وهي مناسبة طالما إنتظرها، للإحتكاك والتعرف علناً على الجيل الذي سيقود البلاد مستقبلاً، وما يدعم ذلك هو ما ذكره السيد في قوله: "وكان من مؤسسي النادي السيد حسين شريف وكنت أشجعه على المضي في حركة النادي، وكان هو بدوره جم النشاط وكان نشاطه هذا يقابل بالإمتعاض والتوجس من قبل الإنجليز ومع أن حسيناً هو إبن الخليفة شريف وإبن شقيقتي إلا أن الانجليز كانوا يضيقون من إتصاله بي حتى قالوا لي ان حسيناً سيقودك الى المشنقة"[١٠٧].

١٠٥ – ظاهر جاسم الدوري، السيد علي الميرغني، ص٤٠١.

١٠٦ – ظاهر جاسم الدوري، السيد علي الميرغني، ٥٠١.

١٠٧– مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص٥٤-٦٤.

وفي غضون عام ١٩٢٠ أصبح واضحاً للعيان وجود تيارين يتنازعان قيادة البلاد هما: التيار التقليدي، الأقوى في الساحة السياسية، والذي يقوده السادة الثلاثة : الميرغني، المهدي، والهندي، المطالب ببقاء السودان تحت الوصاية البريطانية، وهو رأي تؤيده بريطانيا، وفي المقابل كانت الفئة المتعلمة التي كان معظمها يؤيد وحدة وادي النيل.

ولدعم مطلب وحدة وادي النيل، في وقت مبكر من عام ١٩٢٠، ظهر للوجود كيان أطلق عليه جمعية الإتحاد السوداني في أم درمان، التي تشكلت من طلاب كلية غردون، وبدأت نشاطها أدبياً ثم تحول إلى مهاجمة الإدارة البريطانية والسادة الثلاثة لاحقا، وكان من أبرز قادتها عبيدحاج الأمين. وفي عام ١٩٢٣ظهرت جمعية أخرى، أطلق عليها إسم جمعية اللواء الابيض، بزعامة علي عبد اللطيف، التي كانت أكثر حماسة وإندفاعاً وتأثيراً بالناس من جمعية الإتحاد، وتحديداً في معارضتها للحكومة ودعم الرأي المصري في السودان، مما أثار حفيظة الزعماء الثلاثة، بسبب نشاطها الذي أخذ يهدد مركزهم وتوجهاتهم السياسية، ولهذا قرر السيد عبد الرحمن، تولي زمام المبادرة والقيام بعمل مباشر ضدها، فدعا في العاشر من يونيو ١٩٢٤، إلى إجتماع في منزله بالعباسية في أم درمان والمعروف «بمؤتمر العباسية»، ألحّ فيه السيد عبد الرحمن على الأعيان والتجار الحضور كي يعبروا عن رأيهم بصراحة حول تأسيس جبهة للعمل من أجل إستقلال البلاضد أهداف جمعية اللواء الابيض، ورفض الإعتراف بالإتفاق الثنائي لعام ١٨٩٩، لأنهم ليسوا طرفاً فيه، وفعلاً تمت كتابة عريضة دونت فيها هذه المطالب، و قدمت إلى الحاكم العام، إلا أن الأخير أهمل طلبهم ولم يرسل لهم جواباً، وذكر السيد عبد الرحمن في مذكراته لاحقاً. يمكنني القول "بأن مؤتمر العباسية قد فشل أما المطالب التي طالبنا بها فقد تحققت بعد ثلاثين عاماً" .[١٠٨] من المحتمل أن تكون وجهة نظر الحكومة تجاه ما قام به السيد عبد الرحمن، هي محاولة منه لجس النبض، أو حركة حماسية، لا يحتملها الجو

١٠٨ - مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص٥٤.

السياسي آنذاك، قد تخلق مشاكل لحكومة السودان مع مصر، وهذا ما لا تريده آنذاك. ومهما كان رأي الحكومة بخطوة السيد عبد الرحمن، إلا أنها كانت الخطوة الإستقلالية الأولى التي إتخذها لوحده بعيداً عن السيدين الميرغني والهندي. أشار الإمام أحمد عبد الرحمن المهدي، في إحدى محاضراته قائلا:

"سكت الإنكليز عن هذا التحرك وإعتبروه من مصلحتهم لأنه يبعد مصر ويقف في وجه زحفها لإحتواء السودان، كما أنهم كانوا في ضعف وعجز ولم يستطيعوا محاربة المصريين والسودانيين معا، فغضوا النظر عن مؤتمر العباسية الخطير الذي إنعقد في منزل السيد عبد الرحمن وبدعوة منه، وكان هذا المؤتمر أول إنطلاق سياسي للحركة الوطنية السودانية "(١٠٩).

إن عدم إستجابة حكومة السودان لنشاط السيد عبد الرحمن المعارض للتيار المصري في البلاد، لم تثنه عن الوقوف ثانية ضد نشاط جمعية اللواء الأبيض المتواصل. في١٠ يونيو عام ١٩٢٤، دعا السيد عبد الرحمن إلى إجتماع آخر في داره بأم درمان، دعا فيه أعيان البلاد، على رأسهم الشيخ الطيب هاشم، مفتي السودان، والشيخ أبو القاسم أحمد هاشم، رئيس مجلس العلماء وآخرين، وألح عليهم في الإجتماع، بضرورة الإعراب عن آرائهم حول مستقبل السودان وإدعاءات المصريين بوحدة وادي النيل، وتحديداً بعد أن أعلن سعد زغلول في خطاب العرش في مارس ١٩٢٤عن إستعداد حكومته لدخول مفاوضات حرة مع بريطانيا من أجل تحقيق الأماني القومية لمصر والسودان، وتلبية لرغبة السيد عبد الرحمن قدموا عريضة بمطلبهم إلى الحاكم العام، وكان أول المتصدرين للتوقيع عليها هو السيد عبد الرحمن المهدي، عبروا فيها بإسم السودانيين، عن إختيارهم بريطانيا لرعايتهم إلى أن يتمكنوا من حكم بلادهم بأنفسهم، وأعربوا عن رغبتهم بإعلان الآتي:

"أولاً: إن مصر إحتلت السودان بالسيف بعد حرب طويلة، قادت أخيراً إلى ظهور عدد من الإمارات والسلطنات.

ثانياً: عندما أصبح السودان تحت الحكم المصري، أصبح في حالة من الفوضى، مما

١٠٩- الامام احمد المهدي، محاضرة عن دور الامام عبد الرحمن الديني والوطني، عام ٢٠١٧، ص١١٧-١١٨.

دفع سكان السودان إلى أن يثوروا عليه، ويخرجوه من جميع الأراضي السودانية، وتحقيق إستقلالهم من المصريين.

ثالثاً: عندما قررت مصر أن تحتل السودان ثانية بدعم بريطانيا وقادتها العسكريين، تم الإحتلال وتوصلوا بينهما إلى إتفاقية ثنائية، أطلق عليها إتفاقية عام ١٨٩٩، وهنا نحن نعرب عن رأينا بأن السودانيين كانوا قد خرجوا تواً من الحرب، ولم يتح لهم المجال للتعبير عن رأيهم ليوضحوا ما هو جيد أو غير ذلك، والحقيقة هي أن الشعب السوداني لا يعترف بالمعاهدة المذكورة" (١١٠).

وهنا مرة أخرى يظهر السيد عبد الرحمن وحده، كزعيم ديني سياسي، لبث الوعي والحث على المطالبة بإستقلال البلاد.

وبسبب تزايد النشاط المصري في البلاد، كانت الحكومة مرتاحة لنشاط السيد عبد الرحمن المؤيد لتوجهاتها غير المعلنة، ففي مذكرة سرية، أشار فيها المستر ويلس، مدير قسم المخابرات، إلى مساندة السيد عبد الرحمن المستمرة للحكومة، عكس ما كانت تنتظره من ظهيرها السيد علي الميرغني الذي "بقي بعيداً وساكتاً ينتظر الأحداث" في عام ١٩٢٤. ومن الأهمية بمكان ذكر ما دونه السيد عبد الرحمن موجزاً رأيه بثورة ١٩٢٤ وتيار المتعلمين السودانيين المساند لها والمتأثر بثورة عام ١٩١٩ المصرية وصداها الذي إنعكس في السودان عن طريق ما كان ينشر في الصحف المصرية ذات الأثر في تحريك

"الوعي السياسي عند الفئة المتعلمة وسكان المدن... فإنساق في تيار هذه الحركة أكثر المتعلمين في السودان وكان المظهر المادي لهذه النداءات قيام حركة عام ١٩٢٤إذ لم تكن هذه الحركة إلا إمتداداً للحركة الوطنية المصرية وإنني وإن كنت أقدر وأكبر صفات الرجولة والصبر التي إمتاز بها أعضاء جمعية اللواء الأبيض إلا أنني لا أعتبر حركة ١٩٢٤ ممثلة للمطالب الحقيقية لشعب السودان وقد دفعني ذلك لأن أنادي بالشعار الذي أتمسك به حتى اليوم هو (السودان للسودانيين) هذا الشعار الذي أصبح فيما بعد شعار الحركة الإستقلالية في السودان ثم شعار الجميع بعد الإستقلال"(١١١).

---

١١٠ - مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص٥٤.

١١١ مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص٤٤.

في بداية عام ١٩٢٤ أصبحت الخارطة السياسية أكثر وضوحاً في البلاد، حيث تبلور الأمر على الشكل الآتي:

١- الجماعة التقليدية الموالية لبريطانيا.

٢- الجماعة المعتدلة التي تساند بريطانيا، يريدون تطوراً تدريجياً نحو حكومة ذاتية وإستقلال نهائي.

٣- والجماعة المتطرفة المعادية لبريطانيا والموالية لمصر.

وفي النصف الثاني من عام ١٩٢٤ ظهر تطور جديد، حيث نظمت المظاهرات بواسطة جمعية اللواء الأبيض في المدن الرئيسية ضد الحكومة، مما دفع الحكومة إلى إتخاذ خطوات أكثر شدة لقمع نشاطاتها، فاعتقل علي عبد اللطيف واودع السجن في ٤ يوليو عام ١٩٢٤، مما إستفز طلاب المدرسة الحربية وفوج السكة حديد المصري، وحثهم على التمرد في ٩ أغسطس، وبلغت الأحداث ذروتها بالصدام المسلح الذي وقع يوم ٢٧ و٢٨ نوفمبر عام ١٩٢٤، بين قوات عبد الفضيل الماظ والكتيبة الإنكليزية التي كانت تحاول منعهم من عبور كوبري النيل الأزرق للإنضمام إلى القوات المصرية بقيادة أحمد رفعت في الخرطوم بحري، وإنتهت تلك المظاهرات بنتائج مؤسفة أبرزها غلق المدرسة الحربية وإخماد ثورة عام ١٩٢٤.

وأثناء تواجد من إعتقل في السجن من أعضاء جمعية اللواء الأبيض، وبعد أن فشلت جميع محاولاتهم لكسب دعم السيد علي الميرغني بنضالهم من أجل وحدة وادي النيل، أقاموا محكمة صورية لزعماء الدين الثلاثة، وإنتهت محاكمتهم إلى سجن السيد علي الميرغني ٢٠ سنه وبعدها بالنفي إلى الحجاز، أما السيد عبد الرحمن والشريف يوسف الهندي إكتفوا بحبسهم لعشرين سنة فقط[١١٢].

لقد رافق هذا الجو السياسي المتوتر حدث غير متوقع، هو إغتيال السير لي ستاك، سردار الجيش المصري والحاكم العام للسودان، في ١٩ نوفمبر عام

112NRO, Palace, 4/9/44, Evidence givine by Fuad Ali, 17/ September 1924.

١٩٢٤ في القاهرة. وبعد الإغتيال أصدر المندوب السامي البريطاني في القاهرة إنذاراً نتج عنه إنسحاب الجيش المصري من السودان، مما شكل خسارة فادحة لمساندي السياسة المصرية في السودان.

و بسبب التوتر السياسي العام في البلاد، أجمع زعماء الدين على دعم الحكومة في مشاريعها بين الناس، وهو رأي لا يتطابق مع رغبة الحكومة لشرح سياستها لإحتكار المشاريع الإقتصادية المنتجة مثل مشروع الجزيرة، لأن الحكومة كانت تعارض إستخدام السيد عبد الرحمن و السيد علي في شرح سياستها خوفا على "سمعتهم وفقدان شعبيتهم"(١١٣)، وهذا ما لا ترغبه الحكومة التي كانت تفكر بخطط إستراتيجية أبعد مما كان يفكر به السيدان للبلاد.

وعودة لعلاقات السيد عبد الرحمن مع حكومة السودان، نجدها لن تعود إلى حرارتها، بعد أن توترت في عامي ١٩٢٢-١٩٢٣، إلا عندما ظهرت الحاجة لإستخدام نفوذ السيد مرة أخرى بين الجماهير لإخماد ثورة عام ١٩٢٤، ولكبح جماح المشاعر السودانية تجاه مصر، فقام السيد وجماهير الأنصار، بإعتراف الحكومة، بجهد كبير لعودة الأحوال في البلاد إلى ما قبل الأحداث، ومن أجل ذلك قام السيد عبد الرحمن بزيارتين متتاليتين لمشروع الجزيرة الزراعي محاولاً إيقاف الدعاية المصرية ضد المشروع(١١٤).

وعلى الرغم من الحذر المستمر في طريقة تعامل الحكومة مع السيد عبد الرحمن، ففي عام ١٩٢٤ أشارت تقاريرها بوضوح إلى بروزه كزعيم له أتباع كثيرون ونفوذ متنامي، بحيث أصبح مقلقاً للحكومة وللزعماء الآخرين. وتلمست التقارير ذاتها مشاعر ورغبة السيد عبد الرحمن بأن يصبح ملكاً للسودان تحت الوصاية البريطانية على شاكلة نظام الملك فيصل بالعراق، على الرغم من أنه كان ينكر ذلك أمام جماهيره(١١٥).

113 - NRO, Place, 4/9/44, Disturbances, 1924 part 1, Telegram, Sterry to Schuster, 19 September 1924.

114-FO 141/573/1, Governor General to High Commissioner, Note by Mr Wills , 16 November 1925.

115 - FO 141/573/1, Governor General to High Commissioner, Note



by Mr Wilis , 16 November 1925

الفصل الثالث

السيد عبد الرحمن وإحياء المهدية

١٩٢٥-١٩٤٧

السيد عبد الرحمن وقاعدته الاقتصادية :

بفضل النفوذ الإجتماعي لرجال الدين في السودان، كان الحكام يعولون على مشورتهم في القضايا المتعلقة بمستقبل سلطتهم السياسية(١١٦)، وهذا ما جرى عليه الأمر منذ أن ضمت مصر السودان إليها عام ١٨٢١ حتى عام ١٨٨٥، دأبت الحكومات المتتالية على تقديم المعونات المالية سنوياً وراتباً شهرياً إلى الفقيه/ الفكي، وشيوخ الطرق الصوفية لحاجة السلطة إليهم، في دعمهم شعبياً، بالوعظ والتعليم في الجوامع والخلوات(١١٧). وقد قادت هذه الإعانات الحكومية إلى ظهور منافسات بين الجماعات الدينية نفسها، فإنعكس ذلك في علاقاتهم قرباً أو بعداً عن الحاكم(١١٨)، ولم تكن تلك الإعانات الحكومية المصدر الوحيد لدخل الفكي وشيوخ الطرق الصوفية بل كانوا يتسلمون الزكاة والعطايا من أتباعهم أيضاً.

في ظل تأسيس الدولة الحديثة، الذي قاد إلى إزدياد الوعي عند عموم الناس في قواعد الحياة ومسيرتها، دفعت السيد عبد الرحمن، الذي أدرك قبل غيره من زعماء الدين، الحاجة إلى إيجاد مصدر مالي دائم ووفير، إذا ما أراد أن يبدأ ويستمر في ممارسة سلطته السياسية والدينية معا على أتباعه وقيادتهم في الحياة وإحياء وتجديد للمهدية، حيث وجد أن الإعتماد على الزكاة وهدايا الناس لم يعد كافياً للاحتفاظ بموقعه «زعيماً دينياً سياسياً» لأتباعه وفي عيون الحكومة. على الرغم من كون الحكومة قد وفرت له دخلاً منتظماً بسبب الحاجة للصرف على أسرة المهدي، والتي قدرت مصروفاتها الشهرية بما يصل إلى ثلاثمائة جنيه في الشهر الواحد(١١٩)، إلا أنها كانت غير كافية، لهذا أظهر إهتمامه الكبير بالعمل الزراعي قبل الحرب العالمية الأولى(١٢٠)، وذلك لبعد

١١٦- قصص كثيرة توضح ذلك يمكن الاطلاع عليها في كتاب محمد النور ود ضيف الله، كتاب الطبقات، (تحقيق) يوسف فضل حسن (وحده أبحاث السودان، الخرطوم .

١١٧- لمزيد من المعلومات انظر: يحيى محمد إبراهيم، تاريخ التعليم الديني في السودان، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ٨٩١.

١١٨- دار الوثائق المركزية، منوعات، ٢٧٨/٢٤/١ محمد إبراهيم أبو سليم، انتشار الطرق الصوفية في السودان، ص١٣.

١١٩- العرش والمحراب، ص٢٧٢.

120 - Hassan Ahmed Ibrahim, `Neo-Mahdism as a factor for integration in the- Sudan and Nigeria› in The Arab Historian, vol.XXII (1982), p.10.

نواياه الدفينة وهي:

- إعالة عائلة المهدي أولاً،

- وزعيم للمستقبل ثانياً،

- وإحياء رسالة المهدية الجديدة ثالثاً.

لا يمكن تجاوز أهداف حكومة السودان من وراء دفعها وتشجيعها للسيد عبد الرحمن إلى ممارسة الأعمال الزراعية والتجارية، كي لا يبقى معولاً على الزكاة والهدايا فقط، والتي توفر له "سيادة دينية وروحية" على أتباعه، فضلاً عن إستمراره أسوة بالسيد علي الميرغني والشريف يوسف الهندي في إستلام إعانات مالية شهرية وسنوية من الحكومة حتى الإستقلال[١٢١]. وبما أن الأساليب التقليدية من زكاة وهدايا، في تمويل الطرق الصوفية لم تعد كافية، فضلاً عن تعارضها مع قواعد الدولة الحديثة، ورفضها رسمياً من قبل حكومة السودان التي كانت تنظر إليها وسيلة "إستغفال للآخرين"[١٢٢]، لذا كان على السيد عبد الرحمن إتخاذ أساليب جديدة وحديثة كمورد مالي داعم ومستمر، إذا ما أراد الإستمرار في زعامته الدينية والسياسية.

ولمتابعة ظهور وتطور دائرة المهدي وأقسامها وإهتماماتها المتنوعة لا بد من الإستشهاد بأفكار السيد عبد الرحمن لإدراك ما كان يخطط له في قوله:

"صحب الحكم الأجنبي مُثلاً جديدة ... حتى أصبح الجيل الذي نشأ في ظل الحكم الثنائي يعتبر العمل والكسب المادي شارة النجاح»، عكس ما كان في زمن المهدية حيث كان «التقشف والإستشهاد في سبيل دين الله هما غاية ما يصبو إليه رجال الطليعة في

١٢١- دار الوثائق المركزية، ٧٣/٢/٦ مجموعة محمد إبراهيم أبو سليم (تقرير غير منشور مقدم إلى الوزارة الداخلية)، ٠٣ كانون الأول ٥٦٩١.

122-NRO BNP 1/39/297 (53-I.A.D.I/60-11), Assistant Director of Intelligence to the Private Secretary, 24 January 1919.

ذلك العهد...وكنت أنظر للأمر من زاوية مختلفة فكنت أرى أن الثورة المسلحة آنذاك مقضي عليها بالفشل، وكنت أرى في الإنصراف عن الحياة هزيمة لا أرضاها... إن واجبي يحتم على أن احافظ على تراث المهدية.... وفي الوقت الذي كنت أتصل فيه بالأنصار كنت أيضا أفكر أن أعمل وأكسب كسباً شريفاً ولكن لم يخطر على بالي آنذاك أن أعمالي ستتسع هذا الإتساع ولم يخطر على بالي أيضا أن الثروة التي كنا نتكرها في المهدية ستكون درعاً يحمي الأنصار وسببا لكسب وطني عام"[١٢٣].

١٢٣- مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص٦٥.

دائرة المهدي

كان مركز إدارة أعمال السيد عبد الرحمن المهدي هو في بناية أطلق عليها إسم دائرة المهدي، والتي يمكن تعريفها بأنها مؤسسة ذات شخصية إعتبارية تقوم بتمويل عدد كبير من المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية والتعليمية في السودان(١٢٤). وخلال حديثنا عن الدائرة لا يمكن إهمال الإشارة إلى نواة حياة السيد عبد الرحمن الأقتصادية، التي بدأت بخمسة جنيهات، راتب حكومي مع زكاة وهدايا المريدين المبكرة، والزراعة المطرية لإعالة أسرة المهدي، ومن ثم مقاولات قطع الأخشاب خلال فترة الحرب العالمية الأولى مع الحكومة، وبعدها جاءت المشاريع الزراعة عموماً والإروائية الرائدة خصوصاً ذات الفائدة الإقتصادية لعموم البلاد، والإنتقال إلى غيرها من الأنشطة الإقتصادية كقطاع العقار والتجارة والتمويل مما جعلها تنافس الإستثمار الأجنبي في البلاد.

ويمكن توضيحها على النحو الاتي:

١-الشؤون الإقتصادية :

-القسم الزراعي :

-القسم العقاري :

-القسم التجاري :

القسم الزراعي:

في هذا القسم يمكن الإنتباه إلى فطنة السيد عبد الرحمن وأسلوبه السلمي في العمل، والتي تقع ضمن إستراتيجيته الحياتية، في تحقيق أهدافه، عندما وظف قانون تعمير الأاضي الزراعي، الذي كان معمولاً به في السودان منذ عام ١٩٠٥، التوظيف الذي لم يتمكن الزعماء الآخرون من إستثماره بطريقة تجارية ناجحة(١٢٥)، ففي عام ١٩٠٦قدم السيد عبد الرحمن طلبه إلى قسم المخابرات من أجل الحصول على أرض زراعية

١٢٤- تفاصيل قانون دائرة المهدي أنظر: الطيب محمد آدم الزاكي، العرش والمحراب، ص٤٠٢-٤٠٧.

١٢٥- كان القانون يتيح للمواطنين الحصول على ارض زراعية بشرط تنظيفها وزراعتها وجني محاصيلها لمدة خمس سنوات متتالية بعدها تصبح ملكا للمواطن.

في الجزيرة أبا، التي تبعد ١٥٠ ميلاً عن الخرطوم، مركز إعلان الحركة المهدية في ثمانينات القرن التاسع عشر . وجدت الحكومةأن طلبه لا يتعارض مع القوانين الزراعية النافذة المفعول، فضلاً عن عدم تعارضه مع رغباتها أو هواها، على أمل أن ينشغل السيد عبد الرحمن بالأمور الإقتصادية، التي بسببها ممكن أن يبتعد عن الأمور الدينية والسياسية. ورغم كونه موقفاً جديداً للحكومة تجاه إبن المهدي، بهدف إشغاله وإبعاده عن الحركات المهدوية التي لا زالت تظهر هنا أو هناك، إلا أنه لم يسمح له بزيارة الجزيرة أبا إلا بعد سنتين من الموافقة الأولى الصادرة عام ١٩٠٦، والسماح له بممارسة أعماله في تنظيف الأرض وقطع الأشجار وتسويتها بهدف إعدادها للزراعة. و وفاء لإبن المهدي ودعماً له إنتقلت مجاميع أنصارية من غرب السودان للقيام بأعمال زراعية في أرضه، وهم من الذين آمنوا بأن حجهم إلى أبا كان مقدس وعملهم بأرض السيد يعد تبركاً وبرضاء تام مع الحصول على بعض الخدمات مثل الغذاء والكساء لأسرهم. ما من شك أن إستمرار هذه العمالة التطوعية والرخيصة كانت عاملاً هاماً في نجاح مشروعات السيد عبد الرحمن الزراعية الأولى. وعلى الرغم من القيود والمراقبة الشديدة لتحركات السيد، إلا أن دائرة المخابرات منذ عام ١٩٠٩ دأبت على تسهيل أمر حصوله على سلف نقدية لصرفها على مشاريعه الزراعية، حيث تقدم بطلب إلى مدير قسم المخابرات يعبر عن رغبته في الحصول على قرض لإقامة ساقية في أراضيه، فكتب نائب مدير المخابرات إلى مدير مديرية النيل الأبيض بالدويم في ١٩ يناير عام ١٩٠٩ قال فيها: "عبد الرحمن المهدي يود الحصول على قرض لإقامة ساقية في الجزيرة أبا أكون ممتناً لو تكرمتم بمساعدته للحصول على هذا القرض"[١٢٦]، وكذلك تم منحه سلف أخرى قبل هذا التاريخ، لعمل مبان له ولأسرة المهدي في أم درمان[١٢٧]. وفي عام ١٩٢٦-١٩٢٧ وبسبب تدهور وضعه المالي لدخوله مشاريع غير ذات جدوى، قدمت له الحكومة قرضاً مالياً لينهض من كبوته المالية[١٢٨].

١٢٦- من مدير المخابرات الى مدير النيل الأبيض ، العرش والحراب، ص٥٤٢.

127 Fergus, Nicoll, Dairat al-Mahdi: Money, Fath and Politics in Sudan, p4, 2003.

128- FO 141/573/17246, Memorandum on the policy of the Sudan Government,p.18.

مَنْ يتتبع نشاط السيد عبد الرحمن الزراعي، يجد أن مشروعه الأول كان قد بدأه بشراء أرض في الجزيرة أبا أولاً، ومن ثم أخذ يتوسع إلى الأقاليم الأخرى، ومثلاً على ذلك في عام ١٩١٧ قدم طلباً لحاكم إقليم بربر لشراء أرض زراعية في بربر أو غيرها من المناطق المجاورة، حسب القوانين الزراعية المعمول بها[١٢٩]، وبمرور الزمن، وبسبب التوسع في زيادة أمتلاك الأطيان، تطورت إدارة الأراضي الزراعية في دائرة المهدي إلى القسم الزراعي، والذي كان يضم مشاريع عدة، وعند نمو العمل وزيادته تحول القسم الزراعي إلى شركة زراعية في ديسمبر عام ١٩٣٥، أطلق عليه إسم شركة الطلمبات الزراعية بالنيل الأبيض، وبعدها توسعت الأمور أكثر فظهرت شركة أخرى أطلق عليها إسم شركة النيلين الزراعية. وحصل تطور أكبر في عام ١٩٣٧ عندما تم تأسيس شركة النيل الأبيض للمشاريع الزراعية، التي تكونت من مشاريع دائرة المهدي الزراعية مع مشاريع مشتركة بين دائرة المهدي وملاك الرخص الزراعية من المواطنين، عملت هذه الشركة تحت مجلس إدارة مشكل من رؤساء المشاريع المشتركة، مع أصحاب الرخص الزراعية، وعضوية مهندس الطلمبات، ورئيس الحسابات بدائرة المهدي، ومن أبرز مهام هذا المجلس مناقشة الإقتراحات التي يقدمها رؤساء المشاريع للعمل على سد إحتياجات مشاريعهم وبيع إنتاجهم.

إتخذ السيد عبد الرحمن خطوة متقدمة بإدخال المضخات المائية لتطوير الزراعة بالجزيرة أبا، الخطوة التي شجعتها الحكومة لسببين: الأول سعة الأراضي التي إمتلكها في الجزيرة، والثاني إعتبارها مرحلة جديدة لإدخال مكننة الري الحديث للنهوض بإقتصاد البلد عموماً. ومع زيادة مساحة الأطيان زاد المردود المالي السنوي، الذي قدرته الحكومة عام ١٩٣٤ بأكثر من ٣٠٠٠ الف جنيه مصري سنوياً[١٣٠].

إستمرت الحكومة على تشجيع السيد عبد الرحمن في التوسع، حيث قدرت مساحة

١٢٩- DAS ٩٦/٥/١٢٣ طلب مقدم من السيد عبد الرحمن المهدي الى حاكم اقليم بربر ٨١ يونيو ١٩١٧

130- BNP .1/17/105, Northern Governors Meeting, 1934.

ما تمت زراعته رياً عام ١٩٣٥ من الأقطان بحدود أربعة أو خمسة آلاف فدان، بلغ دخلها السنوي بحدود ٢٠ إلى ٣٠ ألف جنيه مصري(١٣١).

هناك حقوق لورثة المهدي في الأراضي الزراعية في الجزيرة أبا، يعود بعض منها إلى: السيد علي المهدي، عبد الله الفاضل، والفاضل بشري، وهم أخ وأبناء إخوة السيد عبد الرحمن، وعدد من النساء من بنات المهدي وأخوات السيد عبد الرحمن، ويقدر إجمالي الأرض العائدة لهم بستة آلاف فدان، وبلغت المساحة التي كانت ملكاً خاصاً للسيد عبد الرحمن وورثة المهدي ١٦٤٤٤فداناً، مع٩٠٩ أفدنة أرض حكومية عائدة للسيد عبد الرحمن، له حق زراعتها مدى الحياة، وبلغ عدد الافدنة المؤجرة من الحكومة بحدود ١٧٧٦ فداناً، وله ٣٩٨ فداناً من أراضي أملاك سكان الجزيرة، ولهذا قدر إجمالي الأفدنة هو ١٩٥٢٧.(١٣٢)

إستمر التوسع في أراضي السيد الزراعية عن طريق منح التصديقات الحكومية لأراضي ومشاريع جديدة لإنتاج القطن، وكذلك الهبات التي كان يحصل عليها، فضلاً عن «العمود الفقري الرئيسي لإقتصاده في الشراكة مع الحكومة»، ضمن مسؤولية الإدارة العامة والإشراف في مشاريع زراعية عدة ومن أهمها:

-مشروع قندال: من حيث الأهمية يأتي هذا المشروع بعد مزارع أبا، وهو شراكة مع الحكومة منذ عام ١٩٢٧، ضمن مديرية النيل الأزرق، ومردود كل شريك سنويا ٢٨٠٠ جنيه مصري.

-مزرعة القطينة: تقع ضمن أراضي النيل الأبيض، مساحتها ٧٠٠ فدان، أما عائدها السنوي فقد بلغ عام ١٩٣٨، ٢٥٠٠ جنيه مصري.

-مشروع الطويلة: أخذ يعمل منذ عام ١٩٣٥، مساحته ٢٢٥٠ فداناً، فضلاً عن المشاريع الآخرى مثل مشروع الحديب، ومساحته ٦٠٠ فدان، ومشروع الشوال، ومساحته ٣٠٠٠ فدان، ومشروع الرياض، ومساحته ٢٣٠٦٠ فدان، ومشروع

١٣١- الطيب محمد آدم الزاكي، العرش والمحراب، ص٥٢٠-١٥٢. حس احمد إبراهيم، الامام، ص٣٢١.

١٣٢- أنظر: الطيب محمد آدم الزاكي، العرش والمحراب، ص٨٢٢-٩٢٢، ص٢٥٢.

الجاسر، ومساحته ٣٤٥ فدان، ومشروع الفقيراب، ومشروع الهدى، ومشروع النورانية، ومشروع الفشاشوية، وقد بلغ مجموع الأفدنة التي ضمها القسم الزراعي في دائرة المهدي ٤٩،٠٨١ فدانا[١٣٣].

مما لاشك فيه أن طموح السيد عبد الرحمن ودعم الحكومة له، جعل مشاريع الدائرة تتوسع سنوياً سواء العائدة ملكيتها للدائرة أو الأفراد الشركاء، أو الأراضي المؤجرة من أهلها، أو حتى التي كانت تتم زراعتها خارج نطاق الموافقات الرسمية، حيث يضرب الأستاذ عادل شرفي مثلاً على تلك التجاوزات في موسم١٩٣٦-١٩٣٧ قد وصل الى ٣٠٩ فدان[134].

إستمر العمل في المشاريع التي كانت تحظى بالرعاية والتنسيق مع مديري المديريات مباشرة، مثلاً على ذلك حين يخاطب أ ج ريد مدير مديرية النيل الأبيض السيد عبد الرحمن في ٢٦ مايو عام ١٩٣٥، يشرح فيها له بالتفصيل نوع المساندة المنوي تقديمها من مديرية النيل الأبيض لموسم عام١٩٣٥/١٩٣٦ كما يلي: تحديد خبير زراعي ليهتم بمشاريع السيد في مناطق أبا، والطويلة، والشوال، وقلي، والرياض، على أن يزورها شهرياً ليكتب ملاحظاته، وتحديد مفتش للمشاريع، وتعيين مهندس مساحة للإشراف على شق الترع وأنظمة الري، مع تحديد مفتش طبي لفحص الوضع الصحي في المشاريع[١٣٥].

وبمرور الزمن وبسبب التوسع الجاري في المشاريع الزراعية أخذ السيد عبد الرحمن الإعتماد على الشركات الأجنبية لتمويل مشاريعه الزراعية مثل بنك باركليز والبنك العثماني فضلاً عن الدعم والتمويل المقدم من بعض الشركات المحلية مثل شركة عبد المنعم محمد وشركة السوكي الزراعية. وبسبب تزايد الأرباح المستمر، أخذ السيد يخطط في عام ١٩٤٤ لتقسيم دائرته بين النيل

١٣٣- أأنظر: حسن احمد إبراهيم، الامام عبد الرحمن المهدي، ص٢١٠-١٢١.

١٣٤- عادل شرفي، دائرة المهدي: المؤسسة الاقتصادية للأنصار، في الامام، مداولات، ص٥١٢. العرش والمحراب، ص٦٥٢-٨٥٢.

١٣٥- عادل شرفي، دائرة المهدي، ص٥١٢-٦١٢.

الأبيض مكونا القسم الجنوبي والخرطوم والإقليم الشمالي مكونين القسم الشمالي، إلا أنه لأسباب مختلفة، أخذت مشاريعه الزراعية في تدهور مستمر ولم يتمكن من تسديد ديونها من التمويل الذي يحصل عليه(١٣٦).

القسم العقاري:

هو القسم المختص بأملاك السيد عبد الرحمن التي قدر ثمنها بنفسه في شهر فبراير عام ١٩٢٦ بما يقارب ١٠٠٠٠جنيه، وتكونت من العقارات التالية: ١٠٠٠ جنيه قيمة منزل العباسية بأم درمان، ٥٠٠ جنيه قيمة منزل أم درمان، ٧٠٠ جنيه قيمة منزل الخرطوم، و ١٥٠٠ جنيه قيمة أراضي زراعية بالجزيرة. وفي شهر أغسطس من نفس العام ظهر تقدير آخر يشير إلى إرتفاع قيمة العقارات إلى ١٩٣٠٠ جنيه، بعد أن أضيف إلى الأملاك السابقة منزل آخر في الخرطوم وثلاثة منازل بأم درمان(١٣٧).

وكان تحسن عوائد القسم الزراعي دافع أساسي للقيام بالتوسع في ملكية العقارات حتى بلغ مجموع مساحة الأملاك المسجلة بحدود ٨١٧٠٤ متر مربع. وتم تسجيلها شركة برأسمال قدره ٢٥٠٠٠٠ جنيه مصري، وشملت الشركة على العقارات التالية:

مباني دائرة المهدي ٧٠٢٧ م ، مربع سراي الخرطوم ٨٠٣٩ م ، مربع عمارة المديرية ١٠٢٣ م ، مربع عمارة الصحف الإستقلالية ١٦٠١ م ، مربع عمارة شركة السودان التجارية ٣٤٧٩ م ، مربع عمارة دوريت ٢٤١٠ م ، مربع عمارة سنت جيمس ٣٣٣٢ م ، مربع الإسطبلات بالرميلة ١٠٣٠٧ م ، مربع سراي العباسية ٥٦٢١ م ، مربع منزل سكن ٢٠٠ م ، مربع سراي بورت سودان ٢٢٩ م مربع، مخازن بورت سودان ١٣٠٠٠ م مربع، سراي ود مدني ٣١٢٩ م مربع، حوش المهدية(القبة) ١٩٦٦٠ م مربع، أرض فضاء كوستي ٢٧٢٧م مربع.

136- NRO NP 1/25/261 (56/E - 4 - 25), Governor Northern Province to the Civil Secretary, 27 January 1944.

١٣٧- عادل شرفي، دائرة المهدي، ص٨١٢-٩١٢.

وفي عام ١٩٥٢، تم تقدير الكلفة الكلية للممتلكات العقارية لدائرة المهدي بمبلغ ثلاثة ملايين وأربعمائة وسبعة وتسعين ألف جنيه ومائة وستة ملاليم (٣٤٩٧٠٠٠١٠٦). إستمر العمل بالقسم العقاري حتى عام ١٩٥٩، حيث تم تسجيله شركة عقارية أصبح مديرها السيد الصادق المهدي وجاء بعده السيد أحمد المهدي[١٣٨].

القسم التجاري:

مارس السيد عبد الرحمن التجارة منذ وقت مبكر، أولها كانت تجارة الأخشاب بعد قطعها وبيعها للحكومة، من أرض الجزيرة أبا والنيل الأبيض في فترة الحرب العالمية الأولى، والتي كان مقدار أرباحها بحدود ٥٠٠ جنيه سنوياً، وله كذلك شركة مكوار التجارية، وأرباحها السنوية بحدود الألف جنيه في عام ١٩٢٤. تعاملت دائرة المهدي في تجارة الذرة والمواشي القادمة من الأنصار من مختلف أجزاء السودان، وقدر مردودها بحدود ١٥٠٠ جنيه سنوياً، ومارست الدائرة عملها الرئيسي في بيع محصول القطن من المشاريع التابعة لها، فضلاً عن دخول السيد شريكاً لتأسيس مطبعة حضارة السودان، برأسمال قدره ١٥٠٠ جنيه[١٣٩]، مقسمة كالأتي بين الشركاء: السيد علي الميرغني ٦٠٠ جنيه، الشريف يوسف ٤٥٠ جنيه، والسيد عبد الرحمن ٤٥٠ جنيه[١٤٠].

وفي عام ١٩٤٤ تم تأسيس شركة تصدير المواشي، بالتضامن بين دائرة المهدي والسيد عبد الله الفاضل، طرف أول، والشيخ جيب الله عوض الله، تاجر مواشي بالنهود، طرف ثان، وعبد الهادي عبد المجيد القباني، تاجر مواشي بأم درمان، طرف ثالث، وكان هدف الشركة هو بيع وشراء وتوريد المواشي، وحدد رأسمال الشركة بـ ٢٦٠٠٠٠ الف جنيه مصري، مقسمة الى ١٦٠٠٠٠ ألف سهم موزعة كالآتي: ٨٥٠٠٠جنيه دائرة المهدي، الشيخ عبد الهادي القباني ١٠٠٠٠ جنيه،

١٣٨- المرجع نفسه، ٩١٢.

١٣٩- المرجع نفسه، ٠٢٢.

140- NRO BNP, 1/18/14, Note on the Arabic newspaper Hadarat al-Sudan, Civil Secretary Office, 5 January 1938.

والشيخ جيب الله ٧٠٠٠ جنيه، وكان جل عمل هذه الشركة هو العقد المبرم معها من قبل حكومة السودان بالنيابة عن القوات الإنجليزية، حيث تعهدت بموجبه بشراء وتسليم المواشي المطلوبة للقوات الإنجليزية بالخرطوم والشلال[١٤١].

إمتلك القسم التجاري بعض المعامل الصناعية، كمحلج ربك، الذي قدرت قيمته عام ١٩٦٩ بمبلغ ٤٦٠٤٧٧جنيه سوداني، بالإضافة إلى شركة نقل ومواصلات، وثلاث بواخر نيلية وعدد من العربات، فضلاً عن ممارسة القسم لأمور مالية آخرى، مثل الرهن والتمويل للمشاريع الزراعية والتجارية، وممارسة التصدير والإستيراد، والعمل كوكيل بالسودان لعدد من الشركات التجارية العالمية.

وأخيرا بالإمكان تحديد أسس تشكيل إقتصاد السيد عبد الرحمن وهي كما يلي:

١- طموحه الشخصي.
٢- مساندة حكومة السودان.
٣- السماح لإتباعه بالهجرة للجزيرة أبا للعمل بالزراعة خدمة لإمامهم .
٤- ما تقدمه الحكومة من راتب شهري.
٥- الدعم الحكومي غير المباشر، وتحديداً منحه عطاءات تعهد الأخشاب من قبل الحكومة.
٦- زكاة الأنصار من الأطيان والإنتاج الزراعي والحيوانات.
٧- وهدايا القبائل وشيوخها التي لازالت تدين بالولاء للمهدي.

هذه العوامل المذكورة مجتمعة جعلت منه الشخصية الأكثر ثراء في البلاد، وقد بلغت إيرادات السيد من هذه المصادر في عام ١٩٢٤ أربعة الاف ومائة وثمانون جنيهاً مصرياً مقارنة في عام ١٩٣٥ حين تحول إلى صاحب أكبر شركة زراعية بالنيل الأبيض[١٤٢].

وعند وفاة السيد عبد الرحمن قدرت أملاكه بعدة ملايين رغم أنها مثقلة بالديون وهذا يعود لأسباب عدة منها:

١٤١- عادل شرفي، دائرة المهدي، ٠٢٢.

SAD 321/5/82-83-142 طلب مقدم من السيد عبد الرحمن الى قسم المخابرات، ١٩١٠/٧/٣١ .

- أولا التوسع السريع بالمشاريع الزراعية والتجارية.

- ثانياً إنخفاض أسعار القطن في الأسواق العالمية.

- ثالثاً "التصرف غير الحكيم بالصرف"، بالوقت الذي كان يعيش فيه السيد حياة تقشف، الا أنه يحب أن يكون محاطاً بهيبة وأبهة ولا يمكن أن يقابله "أجنبي ويخرج بدون هدية".

- رابعاً وإعتماد عائلته وأحفاده على ممتلكاته[١٤٣].

الشؤون الدعوية:

كان من أبرز أعمال دائرة المهدي هو قيامها برعاية كل ما له علاقة بإحياء وبناء دعوة المهدي إقتصادياً وإدارياً عن طريق:

الوكلاء: وهم يمثلون قبائلهم ومناطقهم.

-المناديب: وهم يبعثون لقبائلهم ومناطقهم دورياً.

-شيوخ الأنصار: وهم يمثلون أحياء العاصمة المثلثة.

-شباب الأنصار: وهو تنظيم للشباب أسسه السيد عبد الرحمن عام ١٩٤٢ولكن السلطات أمرت بحله عام ١٩٥٠ ثم سمح بتكوينه من جديد عام ١٩٥٢.

-هيئة الملازمين: وهي تنظيم يجمع الأشخاص المحيطين بالإمام مباشرة يساعدونه في أنشطته المختلفة(١٤٤).

إستمر السيد عبد الرحمن يدير كافة المشاريع الزراعية من داخل دائرة المهدي بكافة تفاصيلها الصغيرة والكبيرة حتى منتصف الأربعينات حيث أوكل أمر إدارة الدائرة لإبنه السيد الصديق (١٩١١-١٩٦١)[١٤٥]، ومع توكيله للسيد الصديق إلا أنه إستمر في إشرافه على عمل الدائرة والمشاريع الأخرى، ففي عام ١٩٣٥ عندما تعرضت مشاريعه لأزمة مالية قوية جعلته يبحث عن من يموله للخروج

143- FO371/138629, British Embassy, Khartoum to Selwyn Lloyd, 7 APRIL 1959.

١٤٤- الصادق، عبد الرحمن الصادق: امام الدين، مداولات، الامام، ص١٩.

١٤٥- لتفصيل اكثر عن إدارة السيد لمشاريعه انظر: الطيب الزاكي، العرش والمحراب، ٦٨٢-٨٨٢.

من الموسم القطني بسلام، حيث ناشد حكومتي مصر وبريطانيا لذلك، وقدر حجم مزروع القطن آنذاك حوالي ٢٥٠٠٠ ألف فدان، وكان يتوقع إنتاجها بحدود ٩٠٠٠٠ ألف قنطار، وقدر ثمنها بأكثر من ١٢ مليون باوند إسترليني آنذاك. الطريف في الأمر أن هذه الأزمة جاءت في فترة سياسية حرجة بين مصر وبريطانيا، حيث كانت الأخيرة قلقة من أن يطلب السيد عبد الرحمن من مصر شراء قطنه، وظهر ذلك وأضحاً في المراسلات المتبادلة بين مفوضية تجارة المملكة المتحدة في الخرطوم وسفارة بريطانيا بالقاهرة، لذا تمت مفاتحة بنك باركليز والبنك المركزي بشأن أمر شراء القطن، ولتطمين الحكومة البريطانية أكد لهم عبد الله خليل عدم بيع القطن لحكومة مصر، وتم حل الأمر في تلك السنة[١٤٦].

السيد عبد الرحمن والصحافة :

أن الذي مهد لتأسيس الصحافة الوطنية في السودان هو ظهور أول صحيفة بالخرطوم مملوكة من قبل أصحاب دار المقطم في القاهرة بإسم «جريدة السودان» عام ١٩٠٣، كانت نصف إسبوعية باللغتين العربية والإنجليزية. وفي عام ١٩١٢ ظهرت صحيفة أخرى بإسم «رائد السودان»، كان صدورها إسبوعيا، باللغتين الإنجليزية والإغريقية، وبتعاون نخبة كانت مهتمة بالأدب منهم الشامي والمصري والسوداني، لقد تم إقناع مالكي الصحيفة بإصدار ملحق أدبي باللغة العربية، ومنها ظهرت بعض الأسماء السودانية التي كتبت في هذا الملحق، وأبرزهم حسين شريف[١٤٧]، الذي أعتبر الصحفي السوداني الأول. ولما وجد حسين شريف أن هذه الصحيفة متجهة نحو الأفول، نادى بأعلى صوته بعبارته المأثورة «شعب بلا جريدة قلب بلا لسان»، أملاً أن يحفز السودانيين للتعبير عن أفكارهم عن طريق الصحافة. فكان السيد

146- FO 371/102755The United Kingdom Trade Commissioner, Khartoum to British Embassy, Cairo, 13-4-1953.

١٤٧- ولد حسين شريف عام ١٨٨٦، وهو ابن اخت السيد عبد الرحمن المهدي. زينب اكبر بنات المهدي. كما انه ابن عمه غير المباشر، نشأ في نفس الظروف التي نشأ بها السيد عبد الرحمن، ترافقا بعد كرري في مجموعة الخليفة شريف، حتى اذا كانت حادثة الشكابة جمعهما الشيخ طه ود شقدي في جزيرة الفيل، ومن هنا جاء الاتفاق في الرؤى والمشارب. العرش والمحراب، ص٥٩١.

عبد الرحمن أول من تلقف هذا النداء وناصره، بل آثر السيد وبجهوده الشخصية، أن يوجه دعوته إلى عدد من رجال الأعمال المقربين إليه لتأسيس شركة مساهمة، من أجل ظهور أول صحيفة سودانية الملكية والتحرير[١٤٨].

كانت تلك هي صحيفة حضارة السودان، التي صدر العدد الأول منها يوم ٢٨ فبراير عام ١٩١٩، بملكية سودانية خالصة، يقودها الزعيم الديني السيد عبد الرحمن المهدي. وهنا يثار تساؤل هل كان بالإمكان تأسيس جريدة دون دعم وتشجيع الحكومة آنذاك، من قبل شاب في مقتبل العمر بدأ يأخذ مكانه كجزء مكمل مع الزعامات الدينية التقليدية للبلاد، المتعاونة مع الإدارة البريطانية في السودان.

كان حسين شريف أول رئيس تحرير سوداني لصحيفة الحضارة، التي إهتمت بنقل الأخبار المحلية والأجنبية، ونشر المقالات التي كانت تدعو إلى الإصلاح السياسي والإقتصادي والتعليم في السودان، فضلاً عن وجود مساحة كافية للمساهمات الأدبية. وعندما تغير الجو السياسي في البلاد، عند ذهاب الوفد السوداني إلى لندن وعودته عام ١٩١٩، أخذت جريدة الحضارة على مسؤوليتها تغطية الرحلة كاملة والدفاع عن الوفد تجاه الدعاية المصرية المعادية التي تعرض لها الوفد، مما دفع السيد علي والسيد عبد الرحمن والشريف يوسف، للإتفاق والعمل سوية لتقديم وجهة النظر السودانية الداعمة للإدارة البريطانية، ومهاجمة المطالب المصرية، والتيار السوداني المطالب بوحدة وادي النيل[١٤٩].

وجد السيد عبد الرحمن ضالته المنشودة، التي توافقت مع نوايا حكومة السودان لخلق رأي عام مساند لإستقلال السودان عن مصر، وأن تقوم جريدة الحضارة بدور مهم في خلق قاعدة أوسع للراي العام السوداني، وعليه فلا يمكن أن تستمر صحيفته بإعتمادها على مؤيديه فقط، ولا تستطيع أن تدعي تمثيل وجهة نظر الزعماء التقليديين الآخرين وأتباعهم، لهذا وافق السيد علي والشريف يوسف

١٤٨ - محجوب محمد صالح، الامام عبد الرحمن المهدي، دور السيد عبد الرحمن في نشأة وتطور الصحافة السودانية، ص٣٠٠.

١٤٩- محجوب محمد صالح، الصحافة السودانية في نصف قرن ١٩٠٣ - ١٩٥٣، (٢ج، قسم التأليف والنشر ، جامعة الخرطوم ١٩٧١) ، ج ١، ص ٩٥-٠٦.

على الإشتراك معه في إصدار الصحيفة التي ستنطق بأسمائهم جميعاً[١٥٠]. ما من شك أن حكومة السودان قد وفرت لهم الدعم المادي والمعنوي لظهور صحيفة الحضارة بحلتها الجديدة، بهدف خلق منبر سوداني موحد، معارض للتوجهات المصرية، ولتيار وحدة وادي النيل، في داخل السودان وخارجه وتقوية الرأي الإستقلالي. وبهذا يكون السيد عبد الرحمن قد حقق أول مشروع مشترك مع منافسه التاريخي السيد علي الميرغني.

ولتنفيذ المشروع المذكور تشكلت الشركة الجديدة من الزعماء الثلاثة، فولدت جريدة الحضارة بملاكها الجدد في مايو عام ١٩٢٠، وبرأسمال قدره ٣٠٠٠ جنيه مصري، ساهم بنصفها السادة الثلاثة، وإقترضوا النصف الآخر من المصرف[١٥١]، فأعلنت الحضارة نفسها جريدة سياسية، هدفها بناء جسر بين المحكومين والحاكمين، وتشجيع حب الناس للحكومة وخدمة وطنهم، وقد تأسست الجريدة «لخدمة السودان والسودانيين تحت لواء الولاء لحكومتهم العادلة الرشيدة وبالطرق المعقولة المشروعة»، والإهتمام بالشؤون الإقتصادية، وشؤون المرأة ودورها في المجتمع، فضلاً عن الأخبار المحلية والعالمية[١٥٢]. إستمرت الجريدة على خطها المساند لحكومة السودان وسياسة الإبتعاد عن مصر حتى أغلاقها.

لم يمض وقت طويل على صدور الحضارة حتى بدأت تواجه مصاعب مالية متعددة، على الرغم مما ذكره الأستاذ حسن نجيلة في كتابه، أن وكلاء السادة الثلاثة لم يجدوا صعوبة في جمع التبرعات للصحيفة من الناس في الأقاليم، حتى الأميين منهم، الذين إعتقدوا أن شراءها يجلب لهم البركة[١٥٣]. وعلى الرغم من الدعم المذكور، إلا أنها إستمرت في مواجهة العجز المالي، وبسبب حاجة الحكومة إلى إستمرارها للفائدة المأمولة منها، في عام ١٩٢٤ قدمت لها

١٥٠ – محجوب محمد صالح، الامام، مداولات، ص٢٠٣-٢٠٣.

151-NRO BNP 1/18/14 (CS/36.F.19.1.), Note on the Arabic newspaper Hadarat al- Sudan , Civil Secretary›s Office , 5 January 1938.

١٥٢– محجوب محمد صالح، الصحافة السودانية، ج ١ ص ٨٦-٠٧؛ حسين عبد القادر، تاريخ الصحافة في السودان ١٨٩٩-١٩١٩، ج٢، دار النهضة العربية، ص ٥٤. الحضارة، ٠٢٩١/٧/٤٢.

١٥٣– حسن نجيله، ملامح من المجتمع السوداني، ج١ ، الدار السودانية، ١٩٧٢، ص ٢٤.

مساعدة مالية قدرها ٥٤٢ جنيهاً مصرياً، للتعويض عن الخسائر التي كانت تمر بها، ومع إستمرار خسائرها المادية نجد إستمرار دعم الحكومة لها طيلة فترة صدورها، وقد تراوح الدعم الحكومي لها في السنوات اللاحقة بين ١٤٠٠-٢٠٠٠ جنيه مصري، مما إضطر الحكومة أخيراً إلى شرائها، وإعادة رأس مال شركائها بدون نقصان، وكذلك القرض المصرفي، مع المحافظة على إستمرار إسم السادة في الظهور بالجريدة حتى إغلاقها عام ١٩٣٨.

وعموما يمكن القول أنه من عام ١٩٢٤ حتى عام ١٩٣٨ كانت جريدة الحضارة يطبعها ويديرها الموظفون الحكوميون، وفي مايو عام ١٩٣٤، لأسباب غير وأضحة، قد تكون مالية، دفعت الحكومة إلى إبرام عقد مع سليمان منديل، مالك مطبعة أهلية، لإدارة وطبع صحيفة الحضارة ودمجها مع جريدته ملتقى النهرين[١٥٤].

يظهر أن جريدة الحضارة لم تتمكن من الإستمرار في أداء رسالتها التي ولدت من أجلها، بسبب إختلاف أهداف شركائها[١٥٥]: الحكومة تهدف منها تثبيت أركان حكمها أمام الشريك المصري، وتثقيف أهل السودان ضد تطلعات وحدة وادي النيل، والسادة يهدفون لتحقيق مطامحهم الخاصة أولا، ولتثبيت دعم الحكومة لهم ثانياً، وإحباط التطلعات المصرية الخارجية والداخلية ثالثاً، والإستحواذ على الطبقة المتعلمة رابعاً. وكان الهدف الرابع ذا أهمية عالية بالنسبة للسيد عبد الرحمن وتحديداً بعد أن ثبت نفسه مالياً، وتمكنه من دعم فئة الشباب مالياً لإتمام دراستهم وتشجيعهم على الكتابة في الصحافة، مستغلاً إهتزاز ثقة الحكومة بشريحة الشباب من المتعلمين بسبب مواقفهم من ثورة مصر وثورة عام ١٩٢٤، والذي دفع الحكومة للبحث عن زعماء القبائل وتشكيل «الإدارة الأهلية» الحليف الجديد، لتحقيق هدفين بوقت واحد: الأول ضرب الطبقة المتعلمة، والثاني: إشعار السيد عبد الرحمن والسيد علي، بعد توسع نفوذهم، بأنهم ليسوا الوحيدون في الساحة السياسية.

154- NRO BNP 1/18/14(Cs /36.F.19.1.) Note on the Arabic newspaper Hadarat al- Sudan.

١٥٥- المصدر نفسه.

تضاعف إدراك السيد عبد الرحمن لأهمية الصحافة وأثرها المباشر على الرأي العام في ثلاثينات القرن العشرين، فأخذ يركز على إيجاد وسيلة إعلامية يستطيع الشباب المتعلم من خلالها إسماع صوتهم، حيث شهد السيد عبد الرحمن بأم عينه نشاطاً إعلامياً ناجحاً ومؤثراً، لم تكن لزعماء الدين يد فيه، وكان له تأثيره الواضح، عندما صدرت مجلة الفجر عام ١٩٣١، ومرآة السودان عام١٩٣٣. ولا يمكن إهمال التطورات الداخلية، الفكرية للمتعلمين والموقف من التنافس بين زعماء الدين، وبالمقابل لا يمكن إهمال التطورات الخارجية التي كان أبرزها ظهور نذر الحرب العالمية الثانية، حيث أخذ موقف الحكومة من المتعلمين يتغير بسبب ظهور الحاجة لهم في الإعلام، عن طريق تخفيف قيود النشر عنهم، للتعبير عن آرائهم بعد القيود التي فرضت عليهم بعد ثورة عام ١٩٢٤، والسماح لهم بالمشاركة المحدودة لدعم الحكومة إعلامياً، وكان هذا بحد ذاته تحولاً جديداً في الجو السياسي الذي كان ملائماً لخطط وطموحات السيد عبد الرحمن.

إحتفظ السيد عبد الرحمن لنفسه بأهمية إمتلاك جريدة خاصة به ولأتباعه، على الرغم من فشل محاولاته الشخصية في إحياء الحضارة، وظهور منابر إعلامية ناجحة دون الميل إلى الأطراف المتنافسة في الساحة، وبروز التنافس الجلي بين أتباع المهدية والختمية، الذي إمتد إلى مؤتمر الخريجين العام. هذه الأسباب مجتمعة دفعت السيد عبد الرحمن إلى أن يتحرك حركة تناسب طموحه وأهدافه. ففي عام ١٩٣٥ أسس أول جريدة يومية تطبع باللغة العربية في السودان، أطلق عليها إسم جريدة النيل، الناطقة رسمياً بإسمه وأتباعه. كان أول رئيس تحرير لها حسين صبحي، صاحب صحيفة الجمهورية في الإسكندرية، ساعده في التحرير أحمد يوسف هاشم[١٥٦]. ولأهمية ظهور الأستاذ حسين صبحي رئيساً للتحرير، يورد الاستاذ محجوب قضية تلقف السيد عبد الرحمن لمشروع حسين صبحي المنشود [١٥٧]. سرد محجوب في كتابه القصة التالية:

١٥٦- حسن عبد القادر، تاريخ الصحافة، ص ٩١.

١٥٧- محجوب محمد صالح، دور السيد عبد الرحمن في نشأة وتطور الصحافة السودانية، في الامام، مداولات، ص٣٠٦.

سافر حسين صبحي للسودان، مستغلا إنفراج العلاقات بين مصر وبريطانيا بشأن السودان، أثناء الجو الممهد لعقد إتفاقية عام ١٩٣٦ أولا، ولغرض تحويل صحيفته إلى شركة مصرية سودانية يسهم فيها رجال الأعمال من كلا البلدين ثانياً . ويذكر أنه على الرغم من فشل جهود صبحي مع صحيفة السودان ومجلة الفجر والسيد علي، إلا أنه لم يقطع الأمل، فشد الرحال إلى الجزيرة أبا لمقابلة السيد عبد الرحمن وعرض مقترح مشروعه، الذي تلقفه السيد عبد الرحمن مباشرة لكن بشروطه هو، على أن يكون المشروع سودانياً صرفاً، وأن يعمل حسين صبحي مديراً في الجريدة . وافق الأخير على المقترح. وهكذا تأسست أول شركة سودانية لإصدار أول صحيفة يومية ناطقة بالعربية في البلاد، كشركة مساهمة للطبع والنشر لتصدر جريدة النيل اليومية لمالكيها السيد عبد الرحمن، السيد مصطفى أبو العلا، عبد المنعم محمد، عثمان صالح، والمسيو كنتو مخالوس، التاجر الإغريقي، إلا أن السيد عبد الرحمن فيما بعد قرر شراء أسهم جميع الشركاء وتحقق له ما اراد[١٥٨].

رفعت صحيفة النيل شعاراً لها يعود للسيد عبد الرحمن «لا شيع ولا طوائف ولا أحزاب ديننا الإسلام ووطننا السودان»، شعار واضح الأهداف والمغزى، على الرغم من وضوحه، فإن مجلة الفجر، هاجمت الصحيفة وشعارها بإعتبارها صحيفة ناطقة بلسان الأنصار فقط[١٥٩]. تولى رئاسة تحرير الجريدة الحاج الأمين، القاضي الشرعي المتقاعد، وحسن صبحي مديراً للتحرير، الذي غادر الصحيفة قبل إكماله عامها الأول، فتولى الإدارة من بعده الحاج الأمين يساعده أحمد يوسف هاشم الذي آلت إليه رئاسة التحرير لاحقاً.

وقفت النيل بكل ما تملك من إمكانيات، لدعم المجهود الحربي البريطاني وتجنب أي نقد ضد الحكومة وإجراءاتها خلال الحرب العالمية الثانية. وساندت الصحيفة أعضاء نادي الخريجين جميعاً في بداية عملها قبل أن تستفحل

١٥٨- محجوب محمد صالح، دور السيد عبد الرحمن في نشأة وتطور الصحافة السودانية، في الامام، مداولات، ص ١١٣-٢١٢.

١٥٩- المرجع نفسه، ص٩٠٣.

الخلافات بداخله، مستفيدة من الإنفراج السياسي الذي شهدته الساحة السودانية منتصف الثلاثينات الذي قاد إلى تطور العمل السياسي وتغيير التحالفات الداخلية، والذي أدى إلى ظهور الأحزاب السياسية. ولنجاح مشروعه الصحفي في النيل ألحقها السيد عبد الرحمن بصحيفة أخرى لتكون ناطقة بإسم حزب الأمة الذي هو يرعاه عام ١٩٤٤. وأشارت بعض الوثائق إلى أن توزيع صحيفة النيل للأعوام ١٩٤٦- ١٩٤٧ كان بحدود ٢٠٠٠نسخة، وصحيفة الأمة ١٥٠٠ — ١٨٠٠ نسخة[١٦٠]. إستمرت صحيفة السيد عبد الرحمن اليومية بدون منافس إلى أن صدرت صحيفة صوت السودان عام ١٩٤٠، الناطقة باسم الطريقة الختمية [١٦١].

إسهامات السيد عبد الرحمن في التعليم:

ليس بالغريب أن نشهد للسيد عبد الرحمن إهتماماته بالتعليم الحديث، بعد أن تمكن من تثبيت نفسه إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً. حيث كان لنشأته الأولى في جو ديني صرف، وإبتعاد عائلته عن الحكم والنفوذ، والتحاقه زمن المهدية بخلوة أبناء المهدي، وهو في السادسة من العمر، وحفظه للقرآن الكريم في الحادية عشرة من عمره، وفي مرحلة لاحقة، في فترة الحكم الثنائي، عند إنتقاله إلى أم درمان، تلقى دروساً في علوم الدين والفقه واللغة العربية على يد الشيخ محمد البدوي[١٦٢]، هذه جميعاً كانت خميرة وخزيناً دفعته للإنطلاق عندما حانت الفرصة للإسهام في تطوير التعليم في السودان، مع إحساسه أن أتباعه لم ينالوا النصيب الكافي من التعليم كون معظمهم في الأقاليم يمارسون الزراعة.

إن إنتقال السيد عبد الرحمن عام ١٩٠٦ إلى أم درمان، كان قد فتح له آفاقاً جديدة في الحياة، حيث سمح له بالإحتكاك بحياة المدينة وما فيها من تحديث،

160- SPIS No. 4 August 1947.

١٦١- تأسيس صحيفة صوت السودان، أنظر : ظاهر جاسم الدوري، السيد علي الميرغني، ص٤٨٠-٤٨١.

١٦٢- ظاهر جاسم الدوري، السيد علي الميرغني، « ظهور السيد عبد الرحمن المهدي»، ص٣٧-٣٨.

فركز السيد على تعليم نفسه أولاً وتعليم أسرته ثانياً، ليشمل أبناءه وبناته وكريماته زهراء وعائشة وشامة، وكانت معلمتهن الشيخة خديجة عبد الرحيم ود أبو صفية، المعلمة التي إستخدمها والده لتعليم بناته بمنزلهن في ود نوباوي، ليكونوا جميعاً نواة وقدوة للتعليم في السودان[١٦٣]. ويرى البعض أن سبب إهتمام السيد عبد الرحمن بالتعليم الحديث هو بلوغ إبنه السيد الصديق (١٩١١-١٩٦١) سن الدراسة اولاً، واستقرار الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ثانياً، وزيارته الى لندن عام ١٩١٩، وملاحظته لما أحدثه التعليم الحديث من تطور في تلك البلاد[١٦٤].

كان على السيد عبد الرحمن مهمة شاقة وهي البدء بتغيير قناعة الانصار ليتعايشوا مع الزمن والحكومة الجديدة، وهي مهمة ليست سهلة مع جيل أخلص لدعوة المهدي وحرَّم التعامل مع الإنكليز، فكانت أولى خطواته الناجحة هي تأسيس مدرسة في داره في حي العباسية، وتسجيل إبنه الصديق فيها ليكون قدوة للأنصار، الذين كانوا يحرمون على أولادهم دخول المدارس الحكومية، فعمل على تشجيعهم لإرسال أبنائهم لتلقي هذا النوع من التعليم الذي لم يألفوه من قبل، بل عملوا على مقاطعته مدة طويلة. وكان بين الذين أدخلوا في المدرسة مع السيد الصديق: علي بابكر بدري، بشير محمد صالح، والفاضل البشري، ولإنجاح فكرة إدخال الأولاد بالمدارس وزيادة إقبالهم وتعميم الفائدة منها شجع السيد عبد الرحمن، من خلال وكلائه، على ضم عدد من أبناء الأنصار المقيمين في الأقاليم للمدارس[١٦٥]، وبنشاطه هذا تمكن من كسر الحاجز النفسي عند أتباعه وزيادة وعيهم لبناء جيل يستطيع توجيهه لخدمة البلاد، ولا يخفى أن هذا التوجه نحو التعليم سينعكس لاحقاً على عموم السودان.

أدرك السيد عبد الرحمن أن طريق الوصول للمتعلمين، وكسب ثقتهم، هو عن

١٦٣- سيد محمد علي احمد الحوري، الامام عبد الرحمن المهدي والتعليم، ١٩٠٠-١٩٥٩، الامام، المداولات، ص٣٥٢.
١٦٤- المرجع نفسه، ص ٤٥٢.
١٦٥- المرجع نفسه، ص٤٥٢.

طريق تأييد وتشجيع مشاريعهم الإجتماعية وتطلعاتهم الوطنية، لهذا دعم بشكل أو بآخر تأسيس أول نادي للخريجين بأم درمان عام ١٩١٨، وأردف ذلك بتأسيس صحيفة الحضارة التي ستصبح متنفسهم الوحيد في إيصال رأيهم للجمهور أو الحكومة، في وقت كانوا هم محتاجون إليه أيضا.

وبسبب ثورة عام ١٩٢٤ تغيرت سياسة حكومة السودان تجاه الإدارة والتعليم، حيث أدخلت نظاماً ادارياً جديداً أطلق عليه إسم الإدارة الأهلية(نظام إعتمد على شيوخ القبائل)، النظام الذي أظهر فقدان الثقة بالمتعلمين في إدارة شؤون بلادهم، فقادت سياسة الحكومة إلى :-

١-تجميد خطط التعليم.

٢-غلق عدد من المدارس.

٣-تقليص أعداد الطلبة المقبولين.

٤- إيقاف برنامج إرسال الطلبة إلى الجامعة الأمريكية في بيروت.

٥- وبدلاً عنه عمدت الحكومة إلى تشجيع التعليم التقليدي، نظام الخلاوي القرآنية، الذي كان مستمراً بالأساس بجانب التعليم الحكومي، إلا أنها أخضعته إلى مفتش تعينه الحكومة، فضلاً عن إعداد برامج للفقهاء اللذين يتولون التدريس بالخلاوي، لتدريبهم على طرق التدريس المنشودة وتوزيعهم على المديريات، بهدف الإلتزام بالبرامج المعدة لهم، فقاد هذا إلى تضاعف أعداد الخلاوي وتقليص عدد المدارس النظامية في البلاد(١٦٦).

على الرغم من سياسة الحكومة الجديدة، إلا أن زعماء الدين وأعيان البلاد ومتعلميهم أدركوا أهمية التعليم الحديث من أجل إدارة بلادهم عملياً وسياسياً، لهذا لم يتأخر طويلاً نداء التعليم الأهلي كرد فعل لسياسة الحكومة الجديدة، فكانت أول موافقة على تأسيس أول مدرسة إبتدائية أهلية في البلاد كان عام ١٩٢٧، وأن سبب هذا التأخير هو معارضة الحكومة المطالب المتكررة لأعيان

١٦٦- بابكر بدري، تاريخ حياتي، ج٣، مطبعة مصر والسودان، الخرطوم ١٩٦١، ص٧٧-٨٠.

وشيوخ أم درمان.

من إدراكه السابق لأهمية التعليم، لم يتأخر السيد عبد الرحمن عن تقديم الدعم المادي والمعنوي بمؤسسات التعليم الأهلي الناشئة حديثاً، إنطلاقا من إيمانه بأن التعليم لكل أبناء السودان، وعدم إقتصاره على شريحة إجتماعية أو طائفة دون أخرى، وقدم مساعداته المالية لمؤسسات تربوية رغم عدم سيطرة أتباعه عليها، حيث كان أول المتبرعين مادياً عام ١٩٢٧ للمدرسة الأهلية الوسطى بأم درمان، وإلتزامه لنفس المدرسة بمنحة سنوية قدرها ٥٠ جنيهاً مصرياً. وعند تأسيس مشروع ملجأ(معهد) القرش لرعاية الأيتام والفقراء، على الرغم من رفض طلبه بأن يكون رئيساً للجنته التأسيسية، بادر بالتبرع بمبلغ ٥٠٠ جنيه للمشروع، بل الأكرم من ذلك، تم وضع عدد من الشيكات بيضاء تحمل توقيعه تحت تصرف اللجنة المؤسسة، لإستخدامها عند الحاجة، وتوفير كسوة للطلبة بالعيدين سنوياً، مع تقديم ١٠٠ رغيف خبز يومياً لطلبة الداخلية[١٦٧].

لم يقتصر دعم السيد عبد الرحمن المادي على طلاب الداخل بل إمتد إلى من يرغب بالدراسة خارج البلاد في مصر، حيث إستخدم علاقاته في القبول لدى المؤسسات التعليمية المصرية مثل الأزهر وغيرها من المؤسسات[١٦٨].

لم يكن السيد عبد الرحمن مرتاحاً، بل كان ضد إضراب طلبة كلية غوردون التذكارية عن الدراسة عام ١٩٣١، وعند إنهاء الإضراب أخذ السيد يتابع ويدعم ما يدور بالكلية، ففي عام ١٩٤٠ تبرع لمكتبتها بخمسين جنيهاً لرفدها بما تحتاج إليه من كتب[١٦٩].

أما مدرسة الأحفاد فقد تميزت بعلاقة خاصة مع السيد عبد الرحمن من حيث الدعم المادي والمعنوي، وذلك لعلاقة السيد الشخصية بمؤسسها بابكر بدري، ففي عام ١٩٤١ تكللت جهوده بإنجاح مسعى مدرسة الأحفاد لتأسيس القسم الثانوي بها. فقد ألزم نفسه بحل كافة المصاعب المالية التي تواجه

١٦٧- سيد محمد علي احمد الحوري، الامام عبد الرحمن المهدي والتعليم، ١٩٠٠-١٩٥٩، الامام، المداولات، ص٢٥٨.

١٦٨- المرجع نفسه، ص٩٥٢.

١٦٩- المرجع نفسه، ص٢٦٥.

المدرسة، ففي عام ١٩٤٥ قدم السيد مبلغ ٥٠٠ جنيه لمصلحة المعارف لحساب القسم الثانوي بمدرسة الأحفاد، وزاد من دعمه لتشييد مدرسة الأحفاد الثانوية الجديدة فضاعف تبرعه من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ جنيه، وقام بتوجيه الأنصار والمريدين في الأقاليم بالتبرع لهذه المدرسة، ولأجل هذا كان إبنه السيد الصديق ووكلاؤه يرافقون من يرسله الشيخ بابكر بدري لجمع التبرعات، ولما وجد السيد محدودية المبلغ المتبرع به، طلب من بابكر بدري الشروع بالبناء وسيتكفل بباقي نفقات التشييد كاملة[١٧٠].

كان ليوم التعليم أهمية خاصة في السودان، كونه يعمل على شحذ همم زعماء الدين والأعيان والشريحة المتعلمة على حد سواء في البلاد سنوياً لدعم التعليم، إلا أن السيد عبد الرحمن تميز عن غيره من الزعماء الآخرين، كونه لم يقتصر في مساعدة المدارس الأهلية بهذا اليوم فقط، إنما كان هو ودائرته تجود أيدهم لمن يقصدهم من المدارس طالبين العون المادي والمعنوي. فعلى سبيل المثال، إستمرت المدرسة الأهلية بأم درمان في حصولها على المنحة السنوية التي حددها لها السيد، وكذلك مدرسة ود مدني الأهلية الوسطى، ومدارس بيت الأمانة الخاصة، ومدرسة الهدى الصغرى في أم درمان، وكما ذكرنا لم يقتصر دعم السيد على أتباعه فقط، إنما تعداها إلى الآخرين، فمثلاً عندما بدأ شرف الدين المليك بتأسيس مدرسته الأهلية، وهو من شيوخ الختمية، تبرع السيد عبد الرحمن ب ٢٠٠ جنيه، والأكثر من ذلك، الحق بناته وبنات أسرته بها، وشجع الأنصار لإرسال بناتهم للدراسة فيها، فكان لهذا أثر كبير في نجاح المدرسة، وظهر أن السيد لم يكتف بدفع الإعانات المادية للمدارس والطلاب، بل كان مهتماً بالتقدم العلمي الذي تحرزه تلك المدارس لمستويات طلابها، هذا كله كان متوجاً بجهود صحيفة النيل، التي يوجهها السيد عبد الرحمن، في مطالبة الحكومة بمزيد من المدارس الثانوية لإزدياد أعداد الطلبة الذين لم يقبلوا بكلية غوردون[١٧١].

١٧٠- سيد محمد علي احمد الحوري، الامام عبد الرحمن المهدي والتعليم، ١٩٠٠-١٩٥٩، الامام، المداولات، ص٢٥٩-٢٦٠.

١٧١- صحيفة النيل، ٢٢/٧/ ١٩٣٩.

الية دعم الطلبة:

نتيجة لإقبال المواطنين المتزايد على التعليم والحاجة للدعم المالي الذي يطلبونه، قرر السيد عبد الرحمن المهدي إيجاد آلية لتقييم حالة الطلبة وأولياء أمورهم الذين يقصدون دائرته، ففي عام ١٩٤١ قرر السيد تشكيل لجنة خاصة بالتعليم مقرها دائرة المهدي، برئاسة السيد الصديق، وعضوية كل من صالح عبد العظيم، يوسف بدري، ويوسف محمد زمراوي سكرتيراً لها[١٧٢]، على أن تقوم اللجنة بدراسة صحة المعلومات المقدمة، ومعرفة السيرة الأخلاقية والعلمية للطلبة المتقدمين إلى دائرة المهدي من خلال متابعة مستواهم الدراسي السنوي.

كان قبول الطلبة للدراسة على نفقة المهدي، لا يقتصر على أبناء الأنصار فحسب، بل كان الأمر يتعداه ليصل للجميع على إختلاف طوائفهم وإتجاهاتهم السياسية، وكان الجميع مشمولاً بمقياس مستوى الأخلاق والتفوق العلمي. وبعد دراسة ملفات الطلبة المتقدمين من قبل اللجنة المختصة وإجتيازهم لشروط الترشيح، تحال الأسماء إلى السيد عبد الرحمن لأخذ موافقته النهائية عليها. أما موضوع المعونات فكان يتم تقديمها للطلاب بغض النظر عن مدارسهم إن كانت أهلية، حكومية، معاهد عليا، أو من مدارس الإرساليات المسيحية التبشيرية، ولضمان وصول تلك المساعدات للطلاب المقبولين تم تنظيم قنوات خاصة لإيصالها مباشرة إلى إدارات المدارس، أما مساعدات أسر الطلبة للمعيشة اليومية فيتم إستلامها من دائرة المهدي مباشرة. كان إهتمام السيد عبد الرحمن هو خلق جيل جديد يعتمد علية في بناء الدولة الوطنية القادمة، لذا ركز على رعاية الطلاب ومتابعتهم في مراحلهم المتوسطة والثانوية والعليا في داخل السودان وخارجه. ولا ينكر أن السيد عمل على تشجيع أبناء الأنصار من المتمكنين مادياً بهدف ولوج التعليم الحديث الذي كان مرفوضاً من قبل الآباء من الأنصار[١٧٣]، لتكون ركيزته التي يعول عليها في بناء مستقبل البلاد.

١٧٢- سيد محمد علي أحمد الحوري، الامام عبد الرحمن المهدي والتعليم، ١٩٠٠-١٩٥٩، الامام، المداولات، ص٢٦٨.

١٧٣- المرجع نفسه، ص٢٦٩.

مؤسسات دائرة المهدي التعليمية:

هناك عدد من المؤسسات التعليمية الخاصة التابعة لدائرة المهدي، من حيث الدعم المادي والإشراف الإداري والتنظيمي، أولها هي خلوات تدريس القرآن الكريم وثانيها المعاهد العلمية:

١ . خلوات تدريس القرآن الكريم:

أشرف مكتب شؤون الأنصار بدائرة المهدي على خلوات وجوامع تدريس القرآن الكريم التي أنشأتها الدائرة، التي تعمل على مدها بالمال، من أجل ممارسة تعليم الأنصار وأولادهم، عن طريق توفير أساتذة أكفاء من خريجي معاهدها العلمية، لممارسة دورهم في تعليم الصلاة وقراءة راتب المهدي، وتعليمهم القرآن وأمور الدين. فكانت الدائرة تدفع للفقيه الواحد (الفكي) مرتب شهري قدره ٣ جنيهات مع ٣ كيلات ذرة، وتشرف الدائرة عليهم وتتابعهم من خلال التقارير التي يتلقاها مكتب شؤون الأنصار من وكلاء السيد عبد الرحمن في مناطقهم في الأقاليم، مثلاً في العام الدراسي ١٩٥٤-١٩٥٥ بلغ عدد الفقهاء ٢٢٠ فقيهاً، جميعهم يستلمون راتباً شهرياً من دائرة الإمام المهدي كالآتي: النيل الازرق ٨٣ فقيهاً، دار كنانة ٢٠ فقيهاً، ود نوباوي ٤٨ فقيهاً، دار محارب ٦ فقهاء، الكوة ٦ فقهاء، غرب النيل الأبيض ٥٧ فقيهاً. يقوم مكتب شؤون الأنصار بتقديم المعونات المالية للمساجد والخلوات، بغرض تجديد الفرش والصيانة الدورية للمباني، فضلاً عن تقديم السكن والإعاشة للطلبة الدارسين فيها. لم يغفل السيد عبد الرحمن سكان جنوب السودان من محاولة ربطهم بالعملية السياسية والتعليمية، فعمل على تعيين وكلاء له لدى قبائل الشلك والدينكا والنوير، للإشراف على تقديم المساعدات المالية لخلوات القرآن الموجودة في واو وجوبا وتوريت [١٧٤].

١٧٤ - سيد محمد علي احمد الحوري، الامام عبد الرحمن المهدي والتعليم، ١٩٠٠-١٩٥٩، الامام، المداولات، ص٢٧٤.

٢-المعاهد العلمية :

كان هدف تأسيس المعاهد العلمية من قبل السيد عبد الرحمن هو تخريج أساتذة أكفاء،(الفقهاء-الفكي)، للقيام بالتدريس في خلوات القرآن والعمل أئمة للمساجد في كل من الجزيرة أبا والفاشر ونيالا والأقاليم الأخرى، ولكل معهد علمي توجد لجنة علمية خاصة به. كان التمويل المالي لهذه المعاهد، من إنشاء المباني، وإسكان وإعاشة الطلبة وكسوتهم فيها، يأتي مباشرة من دائرة المهدي، فضلاً عن وصول إعانات حكومية سنوية لتلك المؤسسات أيضا.

كان نظام القبول في تلك المعاهد محدداً بالطلبة حفظة القرآن الكريم، لتدريسهم أربع سنوات بالمرحلة الإبتدائية، يدرسون فيها منهجاً مشابهاً لمنهج معهد أم درمان العلمي، الرياضيات، اللغة الإنجليزية، التاريخ، والجغرافية. وبسبب الإقبال على التعليم في عام ١٩٤٧ ، قرر السيد عبد الرحمن فتح أربع مدارس أخرى في الجزيرة أبا، أطلق عليها إسم مدارس الإرشاد، التي بدأت عامها الدراسي الأول عام ١٩٤٨ G Wurber Sudan under Wingste, chapter VIII وإستمر السيد عبد الرحمن بعد الإستقلال في مواصلة دعمه للتعليم الأهلي، حيث إستمرت اللجنة المالية للتعليم بدائرة المهدي في أداء وأجباتها في تحديد المساعدات المالية للمؤسسات التربوية، وكذلك طلاب العلم الذين يقصدون الدائرة سواء للدراسة في داخل البلاد أو خارجها، فضلاً عن إستمرار دعم خلوات تدريس القرآن والمعاهد العلمية من خلال إشراف مكتب الأنصار عليها في الجزيرة أبا، حيث مركز إدارة الخلوات التدريسية للقرآن الكريم لجميع أقاليم البلاد، فضلاً عن المعاهد العلمية الثلاثة في الجزيرة أبا والفاشر ونيالا. وإستمر الحال كذلك بالنسبة لمدارس الإرشاد تحت إشراف دائرة المهدي كونها لم تخضع للتأميم حتى بعد وفاة السيد عبد الرحمن المهدي[١٧٥].

السيد عبد الرحمن والادارة الأهلية :

١٧٥- المرجع نفسه، ص٢٨٠-٢٨٣.

منذ تأسيس الحكم الثنائي في البلاد مارست حكومة السودان للحكم المباشر في المناطق التي لا يوجد فيها رؤساء قبليين ولم تكن المنطقة هادئة، أما في الأماكن الأخرى، فقد كانت الحكومة تعتمد على الرؤساء القبليين في السيطرة على الشؤون المحلية(١٧٦).

كان القرار بإعطاء رؤساء القبائل مسؤولية أكبر واحداً من نتائج توصيات لجنة ملنر عام ١٩٢٠، "بالنظر إلى إمتداد السودان الواسع والشخصية المختلفة لسكانه، فإن الإدارة في مختلف المناطق يجب أن تترك، قدر الأمكان، في أيدي السلطات الأهلية أينما وجدت، وذلك تحت الإشراف البريطاني"(١٧٧). لهذا صدرت مجموعة من الأوامر تعترف بالسلطات القضائية للرؤساء القبليين المتماشية مع القوانين، كان أولها قانون شيوخ البدو عام ١٩٢٢(١٧٨)، وقانون محاكم القرى عام ١٩٢٥، وقانون سلطات الشيوخ عام ١٩٢٧ وعام ١٩٢٨، وقانون محاكم الرؤساء عام ١٩٣١، وقانون المحاكم المحلية عام ١٩٣٢(١٧٩).

أن أية قراءة لسياسة الإدارة البريطانية في السودان تشير دوماً إلى أن عام ١٩٢٤ كان قد أذن بنقطة تحول في العمل الإداري، حيث كانت إحدى نتائج أعمال ثورة عام ١٩٢٤، هي التأكيد للمسؤولين البريطانيين في السودان بأنهم يجب أن يعززوا سلطة الرؤساء القبليين التقليديين أفضل من الإعتماد على المسؤولين السودانيين المتعلمين(١٨٠). وقد أشار الحاكم العام إلى هذه السياسة عام ١٩٢٥، وهي "في ترك الإدارة قدر الإمكان في أيدي السلطات المحلية أينما تطلب ذلك، وفي إستيعاب العرف التقليدي الذي تستلزمه العدالة والحكومة"(١٨١).

176G Warbung, The Sudan under Wingate, chapter VIII -.
177- BLO Milner Papers 462/15, Report of the Special Mission toEgypt,p34.
178 - P.M. Holt and M.W.Daly, The History of the Sudan, 3rd end (Winfield and Nicholson,London, 1979), p.36.
179- M.W. Daly, British Administration and the Northern Sudan 1917-1924, (Nederland›s Historisch-Archaeologisch Instituut, Telstanbul,1980),p170-188.
180 - Bakheit, British Administration,p.126
181- House of Commons Parliamentary Papers, 1926, vol.XXX, Cmd.2742, The Annual Report, 1925, Sudan No.2, p.7 .

إستمر الحاكم العام في مناقشة الأسباب السياسية الكامنة وراء هذه السياسة في عام ١٩٢٧ وحاجج بأن الشيوخ القبليين هم الزعماء التقليديون، وأنه يجب إحياء "الأشكال القديمة من الحكومة القبلية"(١٨٢)، والسبب الآخر هو أنه، حيثما كانت هذه الإدارة مؤثرة فإن إحتمال تقدم المهدية يكون أضعف، وكانت تلك هي حالة مناطق كردفان ودار فور على وجه الخصوص حيث كان وكلاء السيد عبد الرحمن يزيدون من نشاطاتهم (١٨٣). فكان الهدف الواضح من هذه الصلاحيات هو تمكين شيوخ القبائل للحد من هجرة الأنصار إلى الجزيرة أبا، وكذلك للحد من نشاط الوكلاء في مناطق قبائلهم، وهذا كله، حسب راي السيد الصادق يصب في الحد من نفوذ السيد عبد الرحمن في العاصمة والأقاليم(١٨٤). وهذا ما كان يثير حفيظة السيد عبد الرحمن تجاه نظام الإدارة الأهلية في الوهلة الأولى، التي دفعته للتفتيش عن الجيل المتعلم الجديد.

كان لسياسة تعزيز قوة سلطة الشيوخ القبليين نتائج واضحة على الزعماء الدينيين، وأبرزهم السيد عبد الرحمن المهدي، مادامت الحكومة لم تعد بنفس الحاجة إلى خدمات زعماء الدين كوسطاء بينهم وبين المواطنين، إلا أنها إستمرت بموقفها إزاءهم هو الإحترام والإعتراف بنفوذهم، ولكنها تعتمد الآن بصورة أكبر على الروابط المباشرة مع شيوخ القبائل(١٨٥). ومهما يكن رأي الحكومة بهذا الشأن، كانت هذه السياسة غير مرحب بها من قبل السيد عبد الرحمن المهدي وشريحة المتعلمين كذلك (١٨٦).

كان لسياسة الحكومة تجاه الرؤساء القبليين تأثير وأضح في غير صالح السيد

182- FO 371/12374 (J453/126/16), J.L. Maffy to Murray, 3 February 1927; see also G.S. Schoetler, 'The Genial Barons', in R.O. Collins and F.M. Deng, (eds.) The British in The Sudan 1898-1956, (Macmillan,London,1984),p.106.

183 - NRO Security 6/9/55, Consideration of Policy Section II, (Davies), 6November 1925.

١٨٤- الصادق المهدي، عبد الرحمن الصادق: امام الدين، الامام، مداولات، ص٨٥.

185- FO 141/573/17246, Note of a conversation with Sayed Abd al-Rahman, 14 September 1924.

186- Robertson.J, Transition in Africa, C.Hurst,London,1974,p.127.

عبد الرحمن، لأنه كان مشتركاً بشكل منسجم مع السودانيين المتعلمين في هذه الفترة في محاولاتهم من أجل تأييد القضية الوطنية، وكان يرى نفسه أنه يؤدي دور الزعيم الوطني(١٨٧)، فكان من المحتم أن تؤثر سياسة فرض الإدارة الأهلية على نفوذ السيد عبد الرحمن، حيث كان تأثير المهدية، في نظر الحكومة حتى هذه اللحظة، خطراً على الإستقرار، لهذا رأت الحكومة أن من وسائل كبح الحركة المهدية هي التعليم ونشر الإسلام التقليدي، والأكثر أهمية هو فرض التوسع في سلطة الرؤساء القبليين(١٨٨). وعلى سبيل المثال، فقد علق حاكم إقليم البحر الأحمر في عام ١٩٢٧، بأن السلطة المحلية «العلمانية» مفضلة على الزعماء الدينيين الذين قد يكونون وكلاء للمهدية(١٨٩)، ذلك الكابوس المهدوي الذي ظل يلاحق جميع حكام الأقاليم السودانية. ويدون السيد عبد الرحمن رأيه في الإدارة الأهلية قائلاً " أخذت الحكومة تضع أسس الإدارة الأهلية حوالي عام ١٩٢٧ كجزء من سياستها لمقاومة النفوذ المصري في السودان. و كانت الإدارة الأهلية خطوة موفقة آتت أكلها مهما كانت نوايا وأضعي أسسها "(١٩٠). وحول النوايا التي أشار إليها السيد عبد الرحمن يرى الدكتور حسن أحمد إبراهيم أن الإدارة الأهلية قد "وجهت للسيد ضربة موجعة بإيجاد صلة مباشرة بين الحكومة وقادة القبائل مما همش دوره السياسي "، لذا كان السيد عبد الرحمن في بادئ الأمر صريحاً في موقفه المناهض لسلطة شيوخ القبائل، إلا أنه أدرك لاحقاً أن الإدارة الأهلية أسست لتبقى وأن عليه تبني موقف مغاير تجاهها، ومنها قرر العمل على كسب ثقة شيوخ القبائل ومساندتهم من خلال التقرب لهم في المناسبات المختلفة والتدخل لحل خلافاتهم مع السلطات المحلية. وهنا أخذ السيد عبد الرحمن منحى مؤيداً لتطبيق نظام الإدارة الأهلية، التي كانت نتيجتها خلق تحالف شيوخ القبائل مع الأنصار في جبهة الإستقلاليين لاحقاً،

187- FO 371/19096 , Position of Sayed Abd al-Rahman and report on Mahdism, 28 April 1935.
188- NRO Security 6/9/55, Consideration of Policy Section II, 6 November 1925.
189-Bakheit, `British Administration', p.157.

١٩٠- مذكرات الامام عبد الرحمن، ص٤٨.

التي لم تتوقف إلا بظهور الحزب الجمهوري عام ١٩٤٨، ليكون ترياقاً مضاداً لحزب الأمة وزعيمه السيد عبد الرحمن(١٩١).

أما وجهة نظر متعلمي البلاد تجاه النظام الجديد، فإنهم نظروا إليه بعدم إرتياح، بسبب تعليمهم وتنورهم، وإعتقادهم بأنهم هم الفئة المؤهلة بشكل أفضل لتمثيل أفكار وحاجات القبائل وعموم الشعب للحكومة، وهي رؤى كانت تناسب طموحات السيد عبد الرحمن المهدي آنذاك(١٩٢).

السيد عبد الرحمن وطلبة غوردون عام ١٩٣١:

لم يتقدم الطلبة بإحتجاج موحد ضد أي إجراء حكومي، بسبب ما آلت إليه البلاد بعد ثورة عام ١٩٢٤ حتى عام ١٩٣١، الإحتجاج الذي تزامن مع إجراءات حكومية لضغط نفقات الخدمة المدنية بسبب تبعات الأزمة الإقتصادية في أوربا للأعوام ١٩٢٩-١٩٣١، التي أثرت على المنتجات الزراعية خاصة القطن، الذي كان يعتبر المصدر الرئيسي لإقتصاد السودان، فضلاً عن موسم الجفاف الذي ضرب المنتجات الغذائية الاخرى(١٩٣).

لهذه المبررات، قررت الحكومة تقليص عدد الموظفين وتخفيض رواتب المعينين حديثاً من خريجي كلية غوردون من ثمانية إلى خمسة ونصف جنيه مصري. كان قرار تخفيض الرواتب، قد أثار الإمتعاض والإضطراب بين "الطلبة الكبار والأكثر صخباً"، كما وصفهم الحاكم العام، الذين أقنعوا جميع الطلبة بالتقدم بالإضراب العام(١٩٤).

أعلن الطلبة إضرابهم عن الدراسة في ٢٤ نوفمبر عام ١٩٣١، وإعتقدت الحكومة، في حينها، أنه قد تم التخطيط للإضراب خارج الكلية بين الموظفين الحكوميين السودانيين بسبب حسهم الوطني، الذين على الرغم من عدم تأثرهم المباشر

١٩١- حسن احمد إبراهيم، الامام، مداولات، ص١٢٧-١٢٨.
192- FO 371/11613 (J991/991/16), SMIR No.1, March 1926.
193-FO 407/216 (J2681/14/16), Enclosure 2 in No.78, Memorandum respecting the Attitude of the Sudanese towards Egypt 1905-1932, 10 September 1932.
194 - FO 407/215, enclosure in no.18, J.Maffey to P.Loraine, 27 January 1932.

بالإجراءات الإقتصادية، إلا أنهم كانوا يرون الأجور الجديدة محاولة للتأثير على المطامح الوطنية للسودانيين.

كان رأى الجيل المعاصر لإضراب الطلاب، أنه كان أكثر من إحتجاج ضد تخفيض النفقات الحكومية، لهذا رأى الطلبة وجوب تنظيم أنفسهم سياسياً لأن الحكومة حاولت التقليل من أهميتهم كطبقة واعية يستفاد منها في حكم البلاد، إنسجاماً مع سياستها بإستخدام رؤساء القبائل وكلاء لها للسيطرة على مقدرات الشعب، فإكتسب الإضراب طابعاً سياسياً وطنياً نشأ عن الإحساس بالظلم الذي وقع عليهم من قبل حكومة أجنبية تسيطر على البلاد(١٩٥).

ما من شك، أن الإضراب قد أقلق الحكومة لوصولهم مع الطلبة إلى طريق مسدود، مع غياب مناصريها عن المشهد وهم السيد علي الميرغني والشريف يوسف الهندي، مما دفعها إلى طلب العون من السيد عبد الرحمن لإنهاء الإضراب، العون الذي لم يتأخر عنه السيد عبد الرحمن، خوفاً منه على إقدام الحكومة لغلق الكلية الوحيدة في البلاد، فضلاً عن كونها فرصة لتحسين علاقته مع الحكومة ومناسبة لتمتين علاقاته مع الشريحة المثقفة، إلا أن ما كان يحرج السيد عبد الرحمن، هو وجود إبنه السيد الصديق في قيادة الإضراب، في «لجنة الزعفران»، التي رأسها مكي المنا، اللجنة التي تشكلت لتمثل الطلبة في المفاوضات مع الحكومة بشأن الإضراب، وأصبحت لجنة الزعفران المركز الوطني للشعور المتأجج آنذاك، إلا أن جل محاولات السيد عبد الرحمن الأولية لإقناعهم بالعودة إلى الدراسة باءت بالفشل(١٩٦).

ظهر التمزق على وحدة اللجنة المنظمة للإضراب لشعور بعض الأعضاء بأن قضيتهم قد تعرضت للخيانة بسبب مقابلة جون مافي، الحاكم العام، للأعضاء الختميين في اللجنة بصورة فردية (١٩٧). على أية حال، دون أحمد خير المحامي

١٩٥- ظاهر جاسم الدوري، السيد علي الميرغني، ص١٢٣.

196- FO 371/19096 (J2293/2293/16), Mahdism, 25 April 1935; Abd al -Rahim, Imperialism, p.118.

197- A.S. Cudsi, 'The Rise of Political Parties in the Sudan 1936-1946', unpublished PhD thesis, University of London, 1978, p.22.

في كتابه رأيه في خلاف الطلبة هذا بقوله: لم يكن إنقسام الرأي بين الطلبة مسألة خلافات سياسية بقدر ما كان نزاعاً شخصياً بين أحمد سيد الفيل ومحمد علي شوقي اللذين كان أتباعهما فيما بعد يلومون بعضهم بعضاً، وقد عرفوا فيما بعد، بالفيليون على أنهم أتباع السيد علي والشوقيون على أتباع السيد عبد الرحمن[١٩٨].

برزت فرصة السيد عبد الرحمن في هذا الحدث ليعزز مركزه الشخصي الذي يهدف إليه، وليكرر موقفه الداعم للحكومة، وبتأييد من الحكومة ترأس ثانية وفد من الآباء لإقناع الطلبة بالعودة إلى كراسي دراستهم. لقد تكللت جهود السيد بالنجاح وإقناع الطلبة بالعودة إلى دراستهم وتحللهم من قسمهم الذي تعاهدوا عليه، بحصول السيد عبد الرحمن على فتوى شرعية بذلك، فتعهد هو بدفع كفارة عنهم جميعاً وقيمتها إطعام ٥٠٠ مسكين، مقابل صدور بيان من قبل الطلبة يدعون فيه زملاءهم بالأقاليم إلى العودة إلى مقاعد الدراسة، وفعلاً عادوا جميعهم في ١٢ يناير عام ١٩٣٢ إلى مقاعدهم الدراسية[١٩٩].

كان هذا النجاح قد عزز مكانة السيد عبد الرحمن لدى الحكومة وإلى حد كبير مع بعض الأفندية الذين لم يفقد دعمهم إطلاقاً فيما بعد، فقد كسب على وجه الخصوص دعم محمد علي شوقي ومحمد صالح الشنقيطي اللذين كان كلاهما مسؤولاً كبيراً في القسم القانوني، وقد أدى ذلك إلى إنغماره بشكل أكبر في الحركة الوطنية وهو ما يسعى إلى تحقيقه منذ زمن[٢٠٠]، وتحديداً بعد إستمرار نجاحه الإقتصادي الذي وظفه لنجاحه السياسي، أما الحكومة فقد إعترفت بفضله وأدركت أكثر من ذي قبل نفوذه في حل المشاكل الداخلية للبلاد، بعد أن كان قد أكد ذلك في مواقفه السابقة الأعوام ١٩١٤ و١٩٢٤ والآن عام ١٩٣١.

١٩٨- احمد خير المحامي، كفاح جيل، الدار السودانية، ص٦٨-٦٩، محمد أحمد محجوب ومحمد عبد الحليم، موت دنيا، (الخرطوم، ١٩٤٦)، ص١٠٠.

١٩٩- موسى عبد الله حامد، استقلال السودان، ص٢٠١.

200- FO 371/19096 (J2293/2293/16), Mahdism, 25 April 1935;

عبد الرحمن المهدي، جهاد في سبيل جهاد، ص٣٢.

وبعد إنهاء الإضراب إعتقد جون مافي أن سياسة تخفيض النفقات قد تقود إلى مشكلات أخرى في المستقبل، لهذا إتخذت الحكومة حسب وجهة نظرها هي، قراراً بزيادة الراتب الإبتدائي للخريجين بجنيه مصري شهرياً، ووضع خطة لتعديل المناهج الدراسية كي تكون أقل تخصصاً بحجة قلة الحاجة للموظفين(٢٠١).

السيد عبد الرحمن في نظر الحكومة ١٩٣٤-١٩٣٧:

دأب حكام الأقاليم في إجتماعاتهم السنوية، على تقييم زعماء الدين في البلاد، وعلى رأسهم السيد عبد الرحمن «المثير للجدل»، لمعرفة توجهاتهم السياسية ودور كل منهم في تسيير أمور البلاد، وأثرهم في حفظ الأمن والنظام سلباً كان أم إيجاباً بهدف رسم سياسة المستقبل. لهذا كان يكافأ السيد عبد الرحمن أو تشدد القيود عليه حسب نتيجة تقييمات حكام الأقاليم السنوية، فضلاً عن تقييم دوائر الأمن والمخابرات.

ففي إجتماع لحكام الأقاليم الشمالية عام ١٩٣٤، تم التوصل إلى إتفاق حول موقف الحكومة من السيد عبد الرحمن شخصياً، حيث حدد الحاكم العام وضع السيد عبد الرحمن "الإعتراف به مادام يدفع ضرائبه ويحترم القانون"، فإنه يجب أن يعامل كمواطن جيد تعود مشاريعه الزراعية بالفائدة على البلاد، وأن منحه وسام الإمبراطورية للفروسية الـ (K.B.E) الفخري عام ١٩٢٦، قد "أعطاه أسبقية محدودة" بين القادة الآخرين.

الرضا الحكومي هذا لم يقابل بمنح السيد عبد الرحمن المركز الديني والسياسي المنشود من قبله، حيث كانت سياسة الحكومة هي جعله رجلاً غنياً له صفة التاجر، والعمل على تشجيع نشاطاته الدنيوية، على أمل أن يمنعه ذلك من توسيع نفوذه كزعيم ديني، إلا أن الحكومة كانت مدركة أن هذه السياسة لم تكن بدون مخاطر محتملة، وأن "السنوات العشرين القادمة قد تكون صعبة"، لكن كان

201- FO 407/215 (J443/37/16), Enclosure in No.108, J.Maffey to P. Loraine, 27 January 1932.

يؤمل بمرور الزمن، وبعد وفاة السيد عبد الرحمن، أن "المشكلة المهدية" ستحل نفسها، مادام يبدو من غير المحتمل، في ذلك الوقت، أن إبنه الصديق سيرث "الجبهة الدينية للمهدية"، كما لم يمنح المهديون وضع الطريقة الصوفية، التي كان يأملها السيد عبد الرحمن. وعلى الرغم من هذا "الحذر الشديد" إلا أن الحكومة وجدت نفسها عام ١٩٣٤ أمام قوة السيد عبد الرحمن الإقتصادية المتزايدة، وثروته التي قدرت آنذاك بأكثر من ٣٠٠٠٠ جنيه مصري سنوياً[٢٠٢].

كانت الحكومة، ونتيجة لسياستها، تأمل بأن السيد عبد الرحمن مستقبلاً سيركز على إنتاج القطن وتطوير أراضيه الزراعية ويصبح تاجراً كبيراً، وقد فعل ذلك، لكن دون أي إقلال من القضية المهدية ورسالتها مع نفسه. ويبدو أن ما قدمته الحكومة إلى السيد عبد الرحمن من عون في تطوير الزراعة ونمائها، قد أثمرت وبصورة مباشرة "بتعزيز قوة ونفوذ السيد عبد الرحمن بمنحه أراضي واسعة جداً للقطن، وفي تلك المناسبات كنتُ أذكر الطريقة التي ساعدت بها محاولاته (السيد عبد الرحمن) للحصول على إضافات لأرضه عندما كنت مسؤولاً في النيل الأبيض. لقد كان بالطبع أكثر إقداماً في مشاريعه (من الآخرين)... وفي الحقيقة فقد ساعده المختصون في الزراعة والمهندسون الحكوميون، بالمشورة في تصميم القنوات، والإنتفاع من الأرض، وإقامة المضخات ومحطات الضخ"، ولإثبات عدم إنحياز الحكومة للسيد عبد الرحمن أكد روبرتسون قائلا: "أن الحكومة كانت مستعدة لتقديم هذه المساعدة لأي شخص مقدام بما فيه الكفاية للبدء بمشروع من هذا النوع ويكون مستعداً لقبول المشورة"[٢٠٣]. كان هذا إعتراف لا يقبل التأويل من قبل الحكومة بمساعدتها عملياً للسيد عبد الرحمن في بناء ثروته المالية، التي سيسخرها لاحقاً لبناء وتقوية مجده السياسي المرتقب، ولتحقيق الإستقلال الوطني للسودان، سواء أكان ذلك برغبة من الحكومة أم من دونه.

وبعد أن إكتشفت الحكومة الرغبة العارمة لدى السيد عبد الرحمن، والإندفاع

202- NRO BNP 1/17/105 (32.A.I), Northern Governors Meeting 1934, Item 2, Mahdism.
203- Robertson, Transition, p.34.

في بناء قوته الإقتصادية والوقوف العلني مع سياسة الحكومة، وكون قضيته التي حملها على راحتيه مثيرة للجدل، قام آرثر، حاكم عام السودان، بزيارة رسمية إلى السيد عبد الرحمن، في الجزيرة أبا، الزيارة التي إعتبرت إعترافاً رسمياً من قبل الحكومة بالمهدي زعيماً، والتي كانت سبباً في إقالة آرثر من منصبه، لمعارضة مستشاريه الشديدة لتلك الزيارة(٢٠٤). من خلال البحث في الملف الشخصي للسيد، رأى آرثر أن الموقف الحكومي الرامي إلى عداء السيد عبد الرحمن والشك في نواياه كان رأياً خاطئاً، لما يتمتع به من نفوذ في البلاد، لهذا قررت زيارته في الجزيرة أبا، الزيارة التي كانت حدثاً مهماً بالنسبة للسيد عبد الرحمن والتي تمكن من إنتهازها لتعزيز مطالبه السياسية(٢٠٥). لقد إعترف آرثر لاحقاً في مذكراته أن السيد عبد الرحمن كان محدد الحركة وذلك لمعارضة، سكرتيره الإداري مايكل له، والذي "ربما لم يكن راغباً في رؤية نجم جديد يرتفع في تنافس مع محميّه السيد علي الميرغني"(٢٠٦). ويأتي إعتراف آرثر بصفة القيادة والإندفاع للسيد عبد الرحمن مطابقاً لرأي السياسي البارز يحيي الفضلي الذي نشره في مجلة الفجر بتاريخ١-٧-١٩٣٧ قال: "السيد عبد الرحمن رجل أثبت قدراته الفذة في المجالات الإقتصادية والإجتماعية، وأن له قدرات هائلة لقيادة البلاد سياسياً"(٢٠٧). على أية حال، إن هذه الزيارة قد ولدت شرخاً كبيراً بين كبار قادة حكومة السودان بشأن مساندة السيد عبد الرحمن وقلقهم الدفين من مهدية جديدة، وخلص آرثر إلى الرأي التالي "أن يعامل السيد بحزم، دون شك، ولكن في نفس الوقت، مراعاة إعتباره الشخصي وكرامته ضماناً لولاء أتباعه"، وأن الأسلوب الأسلم يتمثل في "إشباع مطامحه

204-G. Schuster, Private work and Public Causes, A personal Record 1881-1978, (D. Brown, Wales, 1979), pp.55-57.
205- Hassan Ahmed Ibrahim, `Imperialism and Neo-Mahdism in the Sudan›, in The International Journal of African Historical Studies, vol.13, no.2, (1980), p.228.
206- G. Archer, Personal and Historical Memoirs of An East African Administrator,(Oliver and Boyd, London,1963),p.244.
٢٠٧- الصادق المهدي، عبد الرحمن الصادق: إمام الدين، الامام، مداولات، ص٩٣.

العاجلة... وأن نجعله يشعر بثقتنا فيه"[٢٠٨].

ولإعجاب آرثر بشخصية السيد عبد الرحمن نجده يوجه رسالة رسمية إلى المندوب السامي بالقاهرة، مكونة من ٦ صفحات يوضح فيها وجهة نظر الموظفين المختصين بالحكومة، وعرض وجهات النظر المختلفة تجاه شخصية السيد عبد الرحمن، وفيها يوجز أسباب وجوب مكافأته ب (k.B.E) عام ١٩٢٦: مكافأة لخدماته السابقة، وضمانة للمستقبل، ويؤكد على جملة الملك جورج الخامس عند إعادته للسيف الهدية "لحماية السودان وإمبراطوريته"[٢٠٩]. إن إعجاب الحاكم العام بشخصية وخدمات السيد عبد الرحمن لم تتأتِ من فراغ. في ٣ اكتوبر عام ١٩٢٥، كتب السكرتير القانوني إلى الحاكم العام، يؤكد له أهمية مكافأة السيد عبد الرحمن، ويوضح له سببين رئيسين لذلك، الأول: لخدماته للحكومة بكل إخلاص ووضوح في أحداث عام ١٩٢٤، والسبب الثاني: أنه إذا لم نحقق رغبته بالمكافأة التي طلبها، سيعتقد السيد عبد الرحمن بأن بريطانيا لا تهتم بأصدقائها، وسيغضب غضباً شديداً ويعتبرها عدم عدالة، وسيسحب نفسه من أي مساندة في المستقبل، ولكن حادثة تقديم السيف للملك جورج أثناء الإستقبال عام ١٩١٩، قد رممت أو عوضت ذلك الخطأ، وأكيد أثرت على نفسه ومشاعره[٢١٠]. وقد كتب آرثر لاحقاً بمذكراته مدافعاً عن سياسته بقوله: "إن نيل ثقة الزعيم يعني السيطرة على الجماهير، وإذا ما أحس بسوء المعاملة، فقد يندفع إلى قيادة حركة سرية للدراويش، لذلك أفضل أن أتخذه صديقاً لا عدواً"،إن الملك جورج قد إلتقى بالسيد بقصر بكنجهام عام ١٩١٩بطلب من ونجت) بينما أكد ستاك ثقة الحكومة في السيد في خطاب له عام ١٩٢١». لهذه القناعة أوصى آرثر في نوفمبر عام ١٩٢٥ تقليد السيد عبد الرحمن وسام الإمبراطورية للفروسية[٢١١].

٢٠٨- حسن احمد ابراهيم، الامام عبد الرحمن المهدي، ص٩٥-٩٦.

209-FO 141/573/1 Governor General of the Sudan to High Commissioner for Egypt, 18 Nov 1925.

210 - SAD 176/6/21 Legal Secretary to Governor General, 3 Oct 1925.

٢١١- حسن احمد إبراهيم، الامام عبد الرحمن المهدي، ص٩٦.

إلا أن هناك رأي آخر معاكس تماماً لهذا الإتجاه يقول: لو كوفئ السيد بـK.B.E. سيصبح قوياً وخطراً، إلا أن ستيري، نائب الحاكم العام، كان لا يتفق مع هذا الراي، بل يقول نعم يجب الإعتراف بأنه شخص مملوء بالإعجاب بنفسه، ولكن هذا سيكون لصالحنا لأنه يعرف أن مصلحته معنا، ولإطفاء غروره وإعجاب الأنصار بحَجِهمْ إلى الجزيرة أبا، بالطلب منه أن يحج هو إلى مكة في العام القادم، وسيشعر هناك مع كافة المسلمين بأن قوته ومكانته بالحج ستتساوى مع الآخرين، وسيخفف إعجاب الأنصار بالجزيرة، وطالب ستيري بضرورة إهمال ما يقوله "عنه منافسوه أو الزعماء الآخرون بسبب إرث الماضي"[٢١٢].

لم يكن مايكل لوحده يحمل القلق من بروز السيد عبد الرحمن، إنما الجهات الأمنية أيضا كانت تحمل القلق ذاته، بل وتنفذ خطوات عملية لإبقاء أنصار المهدي محدودي العدد في قوة دفاع السودان، عند تأسيسها في ١٧ يناير عام ١٩٢٥، بعد إنسحاب القوات المصرية من السودان، حيث كان لوجود المهديين في الجيش سبباً في إثارة قلق الحكومة منهم، فعلى سبيل المثال تم تجهيز إحصائية بأعدادهم ونسبة ميولهم للسيد عبد الرحمن المهدي:

في الأبيض "٦٠٪ هم من الطريقة الميرغنية و ٢٠٪ لا يهتمون إطلاقا بالمسائل الدينية و ٢٠٪ هم من المهديين، وهؤلاء الأخيرين، تقريباً جميعهم يمكن أن ندعوهم بالمهديين الجدد، ربما ٢٪ من جميع القوة، يؤمنون بالرسالة المهدية للسيد عبد الرحمن"[٢١٣]. ومن أجل هذا تم إتخاذ جملة خطوات لتجنب تجنيد القبائل المعروفة بميلها للمهديين المتعصبين، وعلى سبيل المثال منهم بني هلبة وميما وحمادة وبعض الرزيقات والمسيرية وبعض المساليت وأرينقه، وتقليل عدد المهديين عن طريق عدم تجديد مدة خدمتهم عند انتهائها. ومن جهة أخرى، ذكر في تقرير حول حامية كبكابية "أنه ربما واحداً أو اثنان فقط يؤمنون بالسيد عبد الرحمن باعتباره المهدي المنتظر، وحتى المهديون الجدد

212- SAD 176/6/21 Legal Secretary to Governor General, 3 Oct 1925.
213- FO 371/11613 (J1602/991/16), SSIR No.3, May 1926.

يشكلون أقلية، إذ أن معظم الجنود هم من الميرغنيين"[٢١٤].

دون آرثر في مذكراته قائلاً "وقد إتضح الآن، وبعد وفاة السيد عبد الرحمن المهدي، إني كنت على صواب في ما فعلت. وقد ظل المهدي حتى وفاته ملكاً غير متوج على السودان، وظل نصيراً وصديقاً للبريطانيين حتى بعد إستقلال بلاده. ولعل إنصافي ومصادقتي له كان من الأسباب التي دفعته إلى هذا الموقف"[٢١٥].

كانت زيارة آرثر للجزيرة أبا سبباً مباشراً لتقديم إستقالته كحاكم عام السودان، وعلى الرغم من محاولاته الصريحة لاحقاً للحد من تحركات السيد عبد الرحمن، لإرضاء مستشاريه، إلا أنها لم تشفع له، بسبب أصرارهم على عدم تغيير قناعتهم بأن الحاكم العام قد خرج بعيداً عن صلاحياته وما إتفق عليه قبل الزيارة، مما يشكل الخطر الكبير على الوضع الداخلي، لهذا لا بد من الإستمرار بالعمل على إسقاطه، مما إضطر آرثر إلى تقديم إستقالته التي قبلت وبدون تردد، بسبب طريقة التعامل مع المهدية الجديدة. وتم تعيين جون مافي الذي وصل الخرطوم في أكتوبر عام ١٩٢٦، ليطبق السياسة الجديدة من أجل تقليص نفوذ السيد عبد الرحمن المتصاعد، وظهر ذلك في تلكوء جون مافي الواضح والمتعمد في إستقبال السيد عبد الرحمن بالقصر، وتحذيره الصارم بأن "حكومة صاحب الجلالة إضطرت لسحق المهدية مرة ولن تحتمل عودتها من جديد كعقيدة دنيوية"[٢١٦].

وعودة لمحاولة حفظ التوازن، فإن نجاح مشاريع السيد عبد الرحمن المهدي، عن طريق قبوله إشراف قسم الزراعة، دفع الحكومة إلى محاولة تطبيقها على مشاريع السيد علي الميرغني بسبب تعثر مشاريعه الزراعية أولاً، ولإبقائه ناجحاً ومتمكناً إقتصادياً بين اتباعه ثانياً، والحفاظ على التوازن مع منافسه السياسي والديني الجديد ثالثاً[٢١٧].

214- FO 371/11614 (J3137/991/16), SSIR No.8, November 1926.

٢١٥- موسى عبد الله حامد، استقلال السودان، ص١٨١.

٢١٦- حسن احمد إبراهيم، الامام عبد الرحمن المهدي، ص٥٠١- ٨٠١.

217 - NRO, CS 2/6/24, MacMichael to Schuster, 20 April 1927.

لقد كان ما تخشاه الحكومة، وما أخذ يثير هواجسها، هو تعاظم نفوذ السيد عبد الرحمن المستمر، وإمكانية إنفراط عقد الموازنة بين المهدية والختمية، حيث أشارت التقارير الحكومية في الأعوام ١٩٣٤ و١٩٣٧، أن العلاقات والإتصالات الشخصية بين السيد عبد الرحمن والسيد علي غير موجودة تقريباً، وأن إستمرار السيد عبد الرحمن في خططه الساعية إلى توسيع نفوذه على حساب منافسيه في الساحة السياسية والدينية، سينذر بخطر في حالة وفاة السيد علي، ويكمن هذا الخطر بأن يصبح السيد عبد الرحمن الشخصية الرئيسية ألاولى في البلاد، وهذا ما كانت تخشاه الحكومة[٢١٨]، وفي لقاء لحكام الشمال في عام ١٩٣٦ تم إحياء الاقتراح الحكومي القائل بمنح محمد عثمان أحمد، بن أخ السيد علي، إعترافاً رسمياً، وبإمكانية منحه وسام (C.B.E) او (O.B.E)، إشارة إلى مركزه الكبير في عائلة الميرغني[٢١٩]. وتنفيذاً لهذا المخطط، في عام ١٩٣٧ قامت الحكومة بإختيار السيد محمد عثمان أحمد الميرغني والسيد الصديق بن عبد الرحمن المهدي، ضمن ممثلي السودان الذين ذهبوا إلى لندن، بمناسبة تتويج الملك جورج السادس[٢٢٠]، وكانت تلك هي إحدى الوسائل التي تبنتها الإدارة في السودان لإبراز وتعزيز مصالح قادة المستقبل.

وفي السنوات ما بين ١٩٣١ و ١٩٣٧ إستمر السيد عبد الرحمن في إستغلال نفوذه بين الأفندية، النفوذ الذي بدأه منذ تأسيس نادي الخريجين عام ١٩١٨، لتعزيز مركزه السياسي عن طريق توسيع إهتمامه بالتعليم وتقديم إعانات للطلبة مالياً داخل وخارج السودان، وفرض هيمنته ورعايته ونفوذه في مدرسة الأحفاد ونادى أم درمان[٢٢١].

حسب رأي الحكومة، كان هدف السيد عبد الرحمن الرئيسي في هذه المرحلة، عقد الثلاثينات، هو تحقيق إعتراف على قدم المساواة مع السيد علي، مستغلاً

218- NRO BNP 1/17/105 (32.A.I.), Item 2, Mahdism, 1934.
219- BNP 1/18/110 (32.B.14.), Northern Governors Meeting, 1936.
220-FO 141/534/227, SMIS No.43, August 1937.
221-FO 371/19096 (J2293/2293/16), Mahdism, 25 April 1935; BNP 1/17/105 (32.A.I.), Item 2, Mahdism, 1934;

محمد احمد محجوب وعبد الحليم، موت دنيا، ص٤٠١.

مصاعب الأخير المالية المتزايدة، مما مكن السيد عبد الرحمن من أخذ زمام المبادرة في العمل الخيري، فكان كل منهما يحاول أن يتفوق على الآخر، حسب وصف الحكومة، "تباهٍ غير مجد بالثروة"، ومثلاً على ذلك، أصبحت حفلة الشاي التي أقيمت بمناسبة سفر جون مافي، الحاكم العام، في نوفمبر عام ١٩٣٣، مناسبة للتنافس بين السيدين، حيث طلب السيد عبد الرحمن أن يشرف على المناسبة سوية مع السيد علي، لكنه أخفق في إقناع اللجنة المنظمة، التي كان أغلبية أعضائها من الختمية، في وجوب إعطائه وضعاً متساوياً، ونتيجةً لذلك أكره السيد عبد الرحمن على إحتلال المكان الثاني كمحاولة لثنيه عن الإنطلاق إلى المركز الأول[٢٢٢]، ولا يمكن أن تكون هذه الحركة من دون التنسيق مع الحكومة كإحدى وسائل حفظ التوازن.

ومن ناحية أخرى وكإحدى وسائل التعويض، أدرك السيد عبد الرحمن أهمية الطرق الصوفية بعد ما توصل إلى قناعة بإستمرارهم في التأثير الديني والإجتماعي وربما السياسي، على نطاق واسع في البلاد سواء أكان في المدن أم في الريف، رغم عداء البعض منهم المعروف لدعوة مهدية والده، حيث تحسس بأن رعايته لهذه الشريحة سيوفر له شعبية واسعة وبسهولة، وبالتالي قد يتم إستقطابهم إلى مساندة الأنصار أو يحيد موقفهم القديم من المهدية، لذلك حاول القيام بدور الوسيط لحل نزاعاتهم الداخلية، ففي عام ١٩٣٣ شارك بحل صراع حول قيادة الطريقة السمانية، وأخذ بتقديم مساعدات مالية لهم بالمناسبات الدينية كإحتفالات المولد النبوي[٢٢٣]، فمثلاً في عام ١٩٣٤، وظف مناسبة الإحتفال بالمولد النبوي الشريف، مع أن المهدي نفسه كان قد نهى عن الإحتفال بهذه المناسبة، فأنفق بسخاء على مناسبة المولد، حتى قدر المبلغ الذي أنفقه بحدود ٨٠٠ جنيه مصري، كما تبرع بمبلغ ١٠ جنيهات لعدد من الطرق الصوفية، على رأسها الإسماعيلية والأحمدية. في ذلك العام، ولأول

222- FO 371/19096 (J2293/2293/16), Mahdism, 25 April 1935;

الحضارة، ١١ تشرين الثاني ١٩٣٢.

٢٢٣- حسن احمد إبراهيم، الامام عبد الرحمن المهدي، ص١٢٨.

مرة، نصب سرادق خاص بالأنصار في ميادين المولد في عدة مدن منها أم درمان ورفاعة و ود مدني والأبيض وبورتسودان وأصبح هذا دليلاً واضحاً على موقف الحكومة من المهدية. وإستغل السيد عبد الرحمن مناسبة يوم الملك عام ١٩٣٤، فأنفق ببذخ للترفيه عن الأعيان وشيوخ القبائل المدعوين، وحسب وصف الحكومة "جعل المناسبة مجالاً للتباهي وإبراز مكانته"[٢٢٤]، والمتتبع لنشاطات السيد عبد الرحمن يجد أنها لا تخلو أبداً من أهدافها السياسية.

عموماً لم يكن السيد عبد الرحمن مرتاحاً لموقف الحكومة منه، فإستغل الذكرى الخمسين لإحتفالية مقتل الجنرال غوردون، مناسبة للإحتجاج على رفض الحكومة نسيان صلاته بالماضي، إلا أن الأمور ساءت بشكل أكبر عندما سمح لوفد تجارى مصري، في فبراير عام ١٩٣٥، برعاية الأمير عمر طوسون ورئاسة فؤاد باشا أباظة، بزيارة السيد عبد الرحمن في الجزيرة أبا[٢٢٥]. حيث إستثمر السيد عبد الرحمن موافقة الحكومة لزيارة الوفد المصري للجزيرة أبا ليعمل على خلق جو يظهر بها مركزه ونفوذه، فإنتهز فرصة وجود الصحفيين المصريين في محاولة لتأمين نشر دعوته حول تمثيله للأمة السودانية، وكونه الوريث الشرعي لدولة والده. على الرغم من محاولته لإضفاء مسحة على المشهد بأنه تقارب تجاري مظهراً الأخوة المصرية - السودانية، إلا أنه لم يمنع من إثارة إمتعاض الحاكم العام وإعتبار تصرفه خروجاً عن سياسة الحكومة لتقديمه "آراء مناقضة للمصالح السودانية"[٢٢٦]. وشعر الحاكم العام مرة أخرى، كما في حالة زيارة الجزيرة سابقاً، بأنه مضطر لنصيحة السيد عبد الرحمن بوجوب الإمتناع عن التدخل غير المرغوب فيه في الشؤون العامة، الذي قد يستغله منافسوه ويؤثر على علاقاته مع الحكومة[٢٢٧]. وعلق السيد عبد الرحمن في مذكراته على هذا الأمر قائلا: "ومن العجيب أن الحكومة ساءها

224- NRO BNP 1/17/105 (32.A.I.), Item 2, Mahdism, 1934.

٢٢٥- المصدر نفسه.

226- FO 371/19096 (J1157/85/16), Lampson to Simon, 25 March 1935; FO 371/19096 (J2293/2293/16), Mahdism, 25 April 1935.

227- FO 371/19096, Mahdism, p 25.

فيما يبدو نجاح زيارة البعثة المصرية والإستقبال الحار الذي قوبلت به مني ومن الشعب فعبرت عن إستيائها بأن أغلقت مشروع قنذال الذي كان يدر علي سنوياً نحو ثلاثة آلاف جنيه"[٢٢٨].

على الرغم من إرتفاع أسهم السيد عبد الرحمن إقتصادياً وسياسياً في البلاد، إلا أن مطامحه ورغبته في أن يكون الرقم الأول بين منافسيه بقيت كبيرة، ونيته في تحقيق أهدافه بالطرق الدستورية، وليس بوسائل العنف مستمرة، لهذا ركز على إستعمال الصحافة سلاحاً دعائياً إعلامياً لتوجهاته، مع إستثمار العلمنة المتزايدة للعقيدة المهدية، مع وجود معارضة بدرجة قليلة من الحكومة لنشر المطبوعات الخاصة بالمهدية كونه شريكاً رئيسياً في صحيفة الحضارة، فمنذ عام ١٩٣١ إنتهز كل فرصة من أجل نشر أفكاره وآرائه، ومع نهاية عام ١٩٣٤ قرر أن تكون له صحيفة خاصة به، أسماها صحيفة النيل[٢٢٩].

ولطموحه اللامحدود لم تتركه عيون الحكومة بدون رقابة، حيث إستنكرت عليه إعادة بناء جامع «مهدي» في بربر، لأنها منطقة ختمية بإمتياز، بسبب أن المهديين قد إستغلوا مناسبة وضع الحجر الأساس له ، في يونيو عام ١٩٣٦، للدعاية السياسية أكثر من كونه عملية إعادة بناء جامع مهدوي، ومما صعد التوتر مع الختمية في هذه المناسبة هو نشر قائمة المتبرعين في كسلا ، وهي معقل الختمية، في صحيفة النيل في ٢٥ يونيو، فكان مأمور المدينة على رأس قائمة المتبرعين فضلاً عن أسماء أتباع بارزين من الختمية. لقد كان جمع النقود في كسلا خطوة جريئة للمهديين، إضافة إلى أنها مثال آخر على الطرق التي إستخدمها السيد عبد الرحمن لزيادة نفوذه على حساب منافسيه[٢٣٠]. إلا أنه يمكن إعتبارها خطوة لوحدة النسيج الإجتماعي فيما لو تعززت بخطوات مشابهة.

وفي تقرير حكومي لشهر يوليو ذكر تجدد إدعاء المهديين بالملَكية في السودان

٢٢٨- مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص٥١.

229- FO 371/19096 (J2293/2293/16), Mahdism , 25 April 1925 .
230- FO 141/598/181, SMIS No.31 and 32 July and August 1936.

بنشر مقال في مجلة الرابطة العربية في القاهرة بقلم يحيى محمد عبد القادر، مسؤول الإعلانات في هيئة تحرير النيل، لقد أقلقت هذه المقالة الختميين الذين "طالبوا بدم الكاتب"، ولأجلها تم تحذير الحكومة للسيد عبد الرحمن من العواقب الوخيمة التي تترتب على نشر مقالات بهذا الخصوص(٢٣١).

مع نهاية عام ١٩٣٦ حصل تغيير في سياسة الحكومة تجاه السيد عبد الرحمن، وفي إجتماع حكام الاقاليم الشمالية في الخرطوم في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٣٦ نوقش التنافس بين أتباع المهدية والختمية في مناطق نفوذهما، حيث إمتد التنافس إلى كل لجنة وناد في الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان، وتم الإتفاق على الحاجة إلى إيجاد طريقة "لكبح جماح الرجل القادم" (to hold back a coming man)، فتوصلت الحكومة إلى وجوب إتخاذ إجراء فوري ضد المهدية، التي إعتبرت "قوة هدامة كامنة في شمال السودان، وكذلك قوة هدامة نشطة في الغرب"، فإقترح تقليص نفوذ السيد عبد الرحمن، بسبب المخاوف حول صحة زعيم الختمية، الذي إذا توفي في المستقبل القريب "فإن السيد عبد الرحمن سيصبح الزعيم الوطني للسودان"، وذلك بإتخاذ خطوات صارمة لكبح جماح قوة ونفوذ السيد عبد الرحمن في الشؤون الدينية، عن طريق منع رحلات الحج إلى الجزيرة أبا، وفي المجال الاقتصادي، إيقاف التوسع في المشاريع الزراعية في إقليم النيل الأبيض، كما أصر كندي كوك، حاكم إقليم كسلا، على أن السيد عبد الرحمن "الآن كما في الماضي يجب أن يستبقى بعيداً عن إقليم كسلا". ومن الناحية الأخرى، فإن سياسة الحكومة تجاه السيد علي كانت أكثر دعماً مما كانت عليه في الماضي القريب، وقد أبدى كوك التأييد للطلب الذي تقدم به السيد علي سابقاً لزيارة الأبيض، والموافقة على تكريم السيد محمد عثمان أحمد الميرغني، كما نظر وبشكل إيجابي في الإقتراحات حول منح دعم مالي للسيد علي(٢٣٢).

٢٣١- المصدر نفسه.

232-NRO BNP 1/18/110 (32.B.14.), 1936.

وذكرت مذكرة حكومية في ٢٢ فبراير عام ١٩٣٧، طريقة فهم الحكومة تجاه الزعماء الدينيين، في الوقت الذي إستمرت فيه مراقبة النشاطات الهدامة بشكل صريح، إستمرت على سياستها في عدم التدخل في الشؤون الدينية، ولن يمنح أي زعيم ديني، بمن فيهم السيد عبد الرحمن والسيد علي، أي حق من الإمتيازات الحكومية أو يقتصر عليهم، رغم ميل الحكومة إلى تفضيل السيد علي، فإن أي شيء يقدم إليه كان "تسديد لخدماته الشخصية" أكثر مما كان لأسباب سياسية. وأشارت المذكرة إلى إستمرار مقاومة مطالب السيد عبد الرحمن بالسلطة الزمنية، كما كان يقاوم أي تقرب من الحكومة إليه يمكن أن يبدو مشجعاً له في مطالبه تلك، وكان قرار الحكومة على جميع القادة الدينيين أن لا يشجعون على الوصول إلى الحكومة المركزية مباشرة من أجل قضاياهم الشخصية أو اليومية التي كانت تنجز من خلال القنوات الاعتيادية(٢٣٣).

السودان ومعاهدة ١٩٣٦:

حتى عام ١٩٣٦ لم تنجح المفاوضات المستمرة بين بريطانيا ومصر في التوصل إلى بنود معاهدة بينهما وأبرزها قضية وضع السودان، إذ كانت مصر تريد عودة السودان إلى وضعه السابق كإقليم تابع إدارياً لمصر، بينما إحتفظ البريطانيون بوجهة نظرهم القائلة بأنه تبعاً لمعاهدة السودان عام ١٨٩٩ تمت إقامة حكومة مستقلة ذاتياً، كان للبريطانيين فيها سلطة الإدارة ورفاه الشعب السوداني(٢٣٤)، وأخيراً تم الإتفاق بين لامبسون والنحاس في الإسكندرية، ٢٧ يوليو- ٢ أغسطس عام ١٩٣٦، على مسودة معاهدة بريطانية - مصرية، وكان ما يخص السودان في بنود المعاهدة تقوم على أن هدف كلتا الحكومتين هو رفاهية الشعب السوداني، وإستمرار الإدارة في ظل الحاكم العام حسب إتفاق عام ١٨٩٩، وأن الحاكم العام هو من يقوم بتعيين وترقية المسؤولين، ويختار المرشحين من

233- FO 371/20870 (J1148/12/16), Mahdism, 22 February 1937.
234- L.A. Fabunmi, The Sudan in Anglo-Egyptian Relations, (Legman's, London, 1960), p.104.

شيخ الدين عثمان البشري الجنيدي، مذكرات الجنيدي، (د.ت)، ص ٦٤-٦٥.

الجانبين البريطاني والمصري للمناصب التي لا يوجد سوداني مؤهل لشغلها، وتكون القوات المصرية موجودة للدفاع عن السودان، كما لا يتم تحديد الهجرة المصرية إلا إذا تطلب النظام العام والإعتبارات الصحية تحديدها(٢٣٥). وافقت عليها كلتا الدولتين وتم التوقيع عليها في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦، ويفهم من بنودها أن القضية السودانية بقيت دون حل(٢٣٦).

وبعد إبرام المعاهدة من دون مشاركة سودانية أصيب الراي العام السوداني بخيبة أمل لأن المعاهدة بشأن السودان قد كرست الحكم الثنائي القائم على إتفاقية ١٨٩٩. وفي قراءة للشارع السوداني حول المعاهدة، حسب رأي نائب الحاكم العام قوله : رحب التجار بالمعاهدة للفرص التجارية التي تترتب على تجديد الصلة مع مصر، وبتوظيف رؤوس أموال مصرية في المشاريع الزراعية. أما المستخدمون الحكوميون فكانوا يخشون أن يشغل المصريون وظائفهم. والعاطلون من الطلبة توقعوا أن الترتيبات الجديدة قد تقدم لهم بعض الفائدة(٢٣٧). وأما الإنتلجنسيا، حسب وجهة نظر نائب الحاكم العام، فهي قلقة بشكل كبير حول الإتفاقية "ولا يبدو أنهم كانوا يعرفون بماذا يفكرون"(٢٣٨).

إن وجهة نظر السيد عبد الرحمن وزعماء الدين الآخرين في المعاهدة، أنها قد قادت إلى زيادة القلق حول بنودها، القلق الذي تميز بقوة الشعور القومي المطالب بأن يكون للسودانيين صوت في مناقشة شؤونهم، والدعوة لإنتخاب هيئة تمثيلية سودانية تعترف بها الحكومة، من أجل حماية البلاد ضد التغلغل المصري وتنظيم "جبهة سودانية"(٢٣٩).

لأجل هذا شد السيد عبد الرحمن الرحال إلى لندن عقب التوقيع على المعاهدة المصرية البريطانية، ليستوضح معنى «رفاهية الشعب السوداني "وأمر "

235-House of Commons Parliamentary Papers, 1936/1937, vol.XXIX, Cmd.5360, p.10.
236- Hassan Ahmed Ibrahim, The 1936 Anglo- Egyptian Treaty, (Khartoum University Press, 1976), p.101.
237- FO 141/541/7, Telegram No.141, 27 July 1936.
238-Ibid
239- 1937. FO 371/20870 (J1148/12/16), Mahdism, 22 February 1937.

السيادة على السودان». كانت الحرب العالمية الثانية على الأبواب، حيث تلقى نصيحة من مستشاريه، بعدم السفر خوفا من إندلاع الحرب وهو في طريقه إلى لندن، كان جوابه "ان لي اجلاً لا يعدوني، وما تدري نفس بأي ارض تموت"[٢٤٠].

وفي طريق سفره إلى لندن على ظهر باخرة بريطانية، إستقبل السيد عبد الرحمن في بورتسودان إستقبالاً كبيراً، على الرغم من أن غالبية سكان المنطقة هم من الختمية، فأقام مؤتمر الخريجين حفلاً جعل السيد يسر به كثيرا، وعند وجوده في الباخرة وسط مياه الميناء أرسل يستدعي أمين التوم وحمداي، وعند الوصول دهشوا من إقامة حفلة شاي لهم في أحد أجنحة الباخرة، وتحدث السيد لهم قائلا "لقد إستدعيتكم لأعبر لكم أنتم الخريجين جميعاً عن عظيم شكرنا وتقديرنا لما لقيناه من حفاوة وتكريم أثناء إقامتنا في بورتسودان، ولذلك الحفل العظيم الذي أقمتموه لنا بهذه المناسبة"، وختم حديثه بأن أوصاهم بنقل هذا الحديث إلى إخوانهم في نادي الخريجين[٢٤١].

عند الإقامة في لندن، إلتقى السيد عبد الرحمن بالمستر بتلر وكيل وزير الخارجية، بسبب سفر الوزير إيدن خارج بلاده، سأل بتلر السيد عبد الرحمن عن رأيه في المعاهدة فأجابه "إن الذي يهمنا نحن في السودان عن تلك المعاهدة نقطتين: أولاهما سيادة السودان المعلقة ولمن هي؟ ... وأن كلمة رفاهية هي أيضا كلمة غامضة المدلول"[٢٤٢]، وعندما قيل له عن الرفاهية أنها قد تعني الرقي المادي والأدبي رد عليهم بأن الرفاهية إذا لم تبلغ بالإنسان مرتبة الحرية والإستقلال، فإنها لا تختلف كثيراً عن رفاهية الحيوان التي لا تتعدى الأكل والشرب[٢٤٣].

وفي طريق عودته إلى السودان ذهب السيد إلى مصر، وعندها حذره نائب السفير البريطاني، في مصر، من السماح بأن يستغل وجوده في القاهرة بطريقة

٢٤٠- مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ٥٢.

٢٤١- أمين التوم، ذكريات ومواقف، ص٩٤.

٢٤٢- مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص٢٥.

٢٤٣ فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية، ص٨٧.

قد تحرج الإدارة في السودان. إلا أن السيد عبد الرحمن عمل بنصيحته، ربما ليتجنب أي شيء يمكن أن يسيء إلى تأثير زيارته إلى بريطانيا، وقد بدا أنه قد غير موقفه تجاه مصر وتحدث في المؤتمرات الصحفية التي عقدها بعبارات عامة حول تعزيز العلاقات الإقتصادية بين مصر والسودان[٢٤٤]. وجاءت إشارة إلى هذا التغير في الموقف إزاء مصر في ٧ سبتمبر عام ١٩٣٧ عندما نشرت النيل مقالاً موجهاً إلى المفتي يدعوه إلى إلغاء الفتوى الصادرة في ديسمبر عام ١٩٢٤، التي تدعو إلى حذف إسم ملك مصر من الصلوات في الجوامع[٢٤٥]. وعلى الرغم من هذا الإلتزام الحذر بتعليمات الإنكليز، إلا أن هذا لم يمنع من ظهور كلام في أم درمان بأن يصبح السيد عبد الرحمن ملكاً أو أميراً على السودان، وهي الفكرة التي أثارت رسوم الكاريكاتير في الصحافة المصرية، وذلك بسبب عودته من زيارة لندن[٢٤٦].

كان السيد عبد الرحمن وبسبب المعاهدة يخشى من إحتمال إستخدام الأموال المصرية للإستيلاء على المدارس الأهلية، وإستغلال المصريين للتعليم والدين، وأن حكومة السودان ستجد صعوبة في مقاومة عروض المال المصري لبناء الجوامع ومدارس الجوامع، وإن تقديم المساعدات المصرية ستمول دراسة الطلاب السودانيين في أوربا وستمنحهم الفرص التي إتهموا حكومة السودان بعدم تقديمها إليهم[٢٤٧].

وأشار تقرير قسم المخابرات إن إحدى النتائج الكبيرة للمعاهدة هي "وضع الحركة القومية السودانية على الخارطة السياسية"[٢٤٨]، حيث شعر

244-FO 141/534/227, SMIS No.43, August 1937; NRO NP 1/25/260 , Sayed Abd al-Rahman's return from England, by W.F. Crawford, 22 August 1937.
245-FO 141/534/227, SMIS No.44, September 1937; FO 371/12391 , extract from `Manchester Guardian› with comments on situation in Egypt and the Sudan, 1 December1927.
246-FO 141/534/227, SMIS No.43, August 1937; SMIS No.44, September 1937.
247- FO 141/542/7, SMIS No.33, September 1936, Appendix I.
248- FO 141/542/7, SMIS No.33, September 1936, Appendix I; FO 141/445/452, Symes to Lampson, 22 May 1937.

السودانيون بالامتعاض من حقيقة أنه قد تم التوصل للمعاهدة دون الرجوع إلى رأي السودانيين حول وضع السودان، وإحتمال مشاركة المصريين في الإدارة بإقصاء السودانيين[٢٤٩].

وبسب تأثيرات المعاهدة في الأوساط السودانية، في حديث بين الحاكم العام ونيوبولد، إرتأى الأخير بسبب عدم وجود تشاور كثير بصدد ما يحتاجه السودانيون من معلومات، إرتأى نشر التصريحات حول سياسة الحكومة في النوادي السودانية. وكذلك تفاءل ونتر، سكرتير التعليم، بأن تعمل الحكومة على توفير الفرص التعليمية للسودانيين لكي يتمكنوا من التنافس مع المصريين على المناصب في الإدارة السودانية[٢٥٠]. وإعترفت الحكومة بجهود السيد عبد الرحمن وإنتهازه لفرصة المشاعر السياسية للسودانيين في أم ردمان والمدن الأخرى ليقود القضية الوطنية في البلاد، وعند مقارنته بجهود الزعماء الآخرين ذكر أن "جوقة السيد عبد الرحمن عزفت بصوت أعلى من جوقة منافسه"[٢٥١].

249- FO 371/41368 , paper no.66, 'The Sudan and the Future', complied by G.E.R. Sanderson and K.D.D. Henderson, October 1944.

250- NRO NP 1/18/110 (32.B.14), 1936.

251 FO 141/445/452 Symes to Lampson, 22 May 1937. -

الفصل الرابع

السيد عبد الرحمن المهدي والتطورات السياسية

١٩٣٨-١٩٤٧

مؤتمر الخريجين:

في عام ١٩١٨ ظهر أول نادٍ للخريجين في أم درمان، كان أعضاؤه من خريجي كلية غوردون التذكارية ومدرسة الخرطوم العسكرية، وكان مثالاً للوعي الجمعي الجديد، بإعتباره أول محاولة تحتضن السودانيين المتعلمين لتأسيس رابطة غير سياسية، إهتمامها الثقافة والقضايا الإجتماعية، وبسبب ما حصل للطلاب بعد ثورة عام ١٩٢٤ لم يتمكنوا من النهوض ثانية إلا في عام ١٩٣١ عندما حصل إضرابهم التاريخي الشهير.

كانت إحدى أهم نتائج الإضراب الطلابي لكلية غوردون في عام ١٩٣١، هي أن الاضراب أصبح مناراً يحتذى به للعمل الجماعي الموحد لدى الخريجين، فإستفادوا منه لاحقاً في تقوية تنظيمهم، إذ كانوا يأملون التأثير بشكل حقيقي على سياسة الحكومة، خاصة بعد أن خبروا تجربة عام ١٩٢٤ وما عانوه من إعتقال ونفي كثير من قادتهم، فبدأ الشعور الوطني بالنمو والوضوح بصورة أكبر، بعد أن تبين لهم أن الطريق الوحيد لخدمة مصالح بلادهم، هو تركيز نشاطاتهم في نوادي الخريجين والجمعيات الأدبية، وعليهم أن يعملوا بشكل إيجابي في مجال الإصلاح الإجتماعي، وأن يوصلوا وجهة نظرهم إلى الحكومة، عن طريق الوسائل السلمية المشروعة للتعريف بأهدافهم، وأشر ذلك لاحقاً على أنه تطور في الحركة الوطنية وفق إتجاه سلمي، ورغبتهم بالعمل على التعاون مع الحكومة(٢٥٢). الأسلوب الذي كان قد أدركه السيد عبد الرحمن المهدي مبكراً قبل غيره للتعامل مع الإدارة الأجنبية.

كان عام ١٩٣٤، بالنسبة للسيد عبد الرحمن وشريحة الخريجين، إيذاناً ببدء حقبة تاريخية جديدة في السودان، وهو العام الذي أصبح فيه السير جورج ستيوارت حاكماً عاماً للسودان. لقد تم إختيار ستيوارت، من قبل بريطانيا،

252 -Beshir, M. O, Revolution and Nationalism in the Sudan, 2ed, Rex Collings, London, 1977, PP. 111,117.

لتطبيق سياسة جديدة في البلاد بسبب الأزمة الإقتصادية العالمية آنذاك، فكانت سياسته تشجيع النمو الإقتصادي عن طريق التعليم وإعداد السودانيين للمشاركة بشكل مباشر وبعدد أكبر في إدارة بلادهم. وسعى ستيوارت إلى تغيير سياسة الحكم غير المباشر، وتقديم الفرص للسودانيين المتعلمين لشغل المناصب الحكومية ذات المسؤولية، ليكونوا قادرين مرة أخرى على لعب دور نشط في الحياة السياسية، وهو ما كانوا يعدّون أنفسهم له من خلال نوادي الخريجين والجمعيات الأدبية، فتم رفع الرقابة عن الصحف والمطبوعات، مما شجع على إنتشار الأفكار الوطنية[٢٥٣]. كانت هذه السياسة مثار إهتمام السيد عبد الرحمن المهدي بعد أن تمكن من تأسيس قاعدة له داخل صفوف المتعلمين في ثورة عام ١٩٢٤ وإضراب الطلبة عام١٩٣١، فضلاً عن إطمئنانه على وضعه الإقتصادي الخاص، ونجاحه في جمع شتات أسرته، وإعادة تنظيم الأنصار كمجموعة بشرية إعتمدت تعاليم المهدية الجديدة الموجهة نحو العمل الإقتصادي والإجتماعي.

في عام ١٩٣٥، تمكن ستيوارت من إستشفاف واقع الجبهة الوطنية التي لم تتشكل رسمياً بعد، حيث توقع أن تضغط الإنتلجنسيا السودانية الشابة، تساعدهم في ذلك عناصر المهدية الجديدة من جيل الشباب المتواجد بينهم، المدعومة من قبل السيد عبد الرحمن المهدي، من أجل إصلاح دستوري ومن أجل مشاركة أكبر للسودانيين في الإدارة الحكومية[٢٥٤]، وهو ما كان يناسب التوجهات البريطانية لإبعاد المصريين عن السودان.

بعد نضج العمل الجماعي للخريجين في النوادي والجمعيات الأدبية ظهر تحول لافت للنظر بعد عام ١٩٣٤، وهو مناقشة موضوعات حول المصلحة الوطنية بشكل صريح عن طريق مجموعات القراءة التي أخذت تمثل مواقف سياسية متميزة. فكان أبرز تلك المجموعات هي: نوادي الخريجين، الجمعيات الأدبية،

253- Bakheit,British Administration, pp. 236 – 237.
254 -NRO NP 1/1/5 (1/A/16), political Memorandum on Sudan, June 1935.

مجموعة أبو روف (معظم أعضائها من عوائل ختمية)، مجموعة الهاشماب (معظم أعضائها من عوائل مهدية)، ومجموعة السوق (التي أصبحت تعرف فيما بعد (بالأشقاء)، التي كانت مراكز لهذه النشاطات(٢٥٥).

في ١٢ فبراير عام ١٩٣٨ ظهر المولود الجديد في أم درمان، وأطلق عليه إسم مؤتمر الخريجين العام، وكان من أهداف المؤتمر: وضع وتطبيق الإصلاحات الإجتماعية، لفت نظر الحكومة إلى أهداف الإنتلجنسيا حول قضايا المصلحة العامة، ليس في نيتهم العمل على النقيض من سياسة الحكومة. وافق بل رحب السكرتير الإداري برغبة المؤتمر في التعاون وأعرب عن ذلك "إن الحكومة ستنظر بعناية في وجهات نظر المؤتمر"(٢٥٦)، ورغم موافقة الحكومة على عمل المؤتمر كمنبر غير سياسي، إلا أنها كانت تخفي توجسها من تحوله إلى منصة سياسية(٢٥٧).

إنشغل المؤتمر خلال السنتين الأوليين من تأسيسه بصورة رئيسية في تأسيس المدارس الخاصة، لكن إنغماسه في الشؤون السياسية لم يتأخر طويلاً. وكان من الطبيعي على المتتبع للشأن السوداني أن يلاحظ، في إنتخابات المؤتمر الأولى والثانية، وجود فرز معين لأعضاء اللجنة التنفيذية، زيادة او نقصاناً في الأعضاء الفائزين بالإنتخابات هم إما من جذور مهدية أو ختمية، وبالنتيجة هم إما من أتباع السيد عبد الرحمن أو أتباع السيد علي، مع وجود عدد من الأعضاء المستقلين(٢٥٨)، وتلك هي بنية المجتمع التي لا مفر منها آنذاك.

في عام ١٩٤٠ إتخذ المؤتمر خطوة أغضبت الحكومة، كونها كانت خطوة سياسية تجاه مصر، حسب وجهة نظر الحكومة، لأن المؤتمر إستغل فرصة وجود علي ماهر، رئيس وزراء مصر، والوفد المرافق له في السودان، ودعوتهم ضيوفاً

255 - Afaf Abdel Magid Abu Hasabu, Factional Conflict in the Sudanese Nationalist, p. 52.

256- FO 371/21999 (J 2919/220/16), Note on the Graduate‹s Congress, 25 July 1938.

257 - FO371/21999 (J 2919/220/16), Foreign Office Minutes, 30 July 1938 on Khartoum dispatch No. 38, 5 July 1938.`

258- Alexander Salon Cudsi, The Rise of Political Parties in the Sudan; 1936 - 1946, unpublished PHD thesis, University of London, 1978, pp.109 - 111.

لمؤتمر الخريجين، وفي اللقاء وتبادل الكلمات قدم المؤتمر مذكرة لهم يطلب فيها العون المادي والمعنوي للمشاريع الإجتماعية في السودان، وبرر المؤتمر بأن طلبه هذا قدم على أساس الأخوة العربية والإسلامية [٢٥٩]، التبرير الذي لم يبدد غضب الحكومة أبداً .

كان موقف السيد عبد الرحمن المهدي من تلك الزيارة هو القلق الشديد والخوف من أن يكون حضور الوفد نافذة لبداية تغلغل مصري جديد إلى السودان، ولهذا أعرب وبقوة عندما " ألحّ على الحاجة إلى تشجيع إستخدام الوطنية السودانية كمتراس ضد هذا الخطر المحتمل "[٢٦٠]. إلا أن الذي خيب أمل السيد عبد الرحمن أكثر عندما أوضحت له الحكومة عن وجود برنامج خاص معد مسبقاً، وهو لقاء بروتوكولي قصير له مع الوفد فقط، ولا مجال للسيد عبد الرحمن لإستضافة علي ماهر في بيته، لهذا وحسب رأي الحكومة أن السيد "بدا منزعجاً" خلال لقائه مع رئيس الوزراء [٢٦١]. ما من شك أن مثل هذه المناسبة ستكون فرصة ثمينة ينتظرها السيد عبد الرحمن بفارغ الصبر لإظهار إمكانياته السياسية والإقتصادية في البلاد إلا أن الحكومة كانت له بالمرصاد.

تولد شعور إيجابي لدى الإنكليز حول موقف السيد عبد الرحمن والسيد علي تجاه مصر، حيث أشارت مذكرة أحد المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية، إلى خوف السيدين من أن يحد النفوذ المصري في السودان من "مركزيهما"، وكان متوقعاً أن يحاول المصريون كسب السيد عبد الرحمن، الذي كان "معروفاً بعواطفه الوطنية"، وتنتهي المذكرة بالتوقع بالقول بأن "الوطنية وليس النفوذ المصري ستصبح قوة كبيرة في السودان "[٢٦٢].

تبلور الحراك السياسي من إجل قيام «جبهة وطنية» داخل المؤتمر، وهو الإقتراح الذي خطط له المهديون بالتنسيق مع الأعضاء الأخرين في المؤتمر من أجل

259 Henderson, The Making, p - 134. – مذكرات الأزهري، الأيام، ٢٨ حزيران ١٩٥٧:
260 -FO 371/24633 (J 826/826/16),SMIS No. 69, January 1940
261- Fo371/24633(J 1399/826/16), SMIS No. 70, February and March 1940.
262- FO 371/24633 (J826/826/16), Foreign Office Minutes, 14 March on SMIS No. 69 January 1940.

تنفيذه. وهو إقتراح واضح القصد منه تمهيد الطريق لتعاون صريح ومعلن بين السيد عبد الرحمن المهدي والمؤتمر. إلا أن الاقتراح قد أثار ردة فعل قوية من قبل زعيم الختمية، بتصريح صحفي أكد فيه أن زعماء الدين "لا شأن لهم بالمؤتمر والجبهات الوطنية"، وبالنتيجة لم تتحقق الجبهة الوطنية بسبب سعة المعارضة لها، ومنها يمكن القول أن المؤتمر قد تعرض لإنقسام كبير سيتطور لاحقاً نحو الأسوأ(٢٦٣).

أثر الحرب العالمية الثانية على السودان:

فكر السودانيون بالتهديد المحتمل لحدودهم المجاورة لأريتريا، خلال مايو ١٩٤٠، وأصبح مؤكداً أن الايطاليين على وشك دخول الحرب إلى جانب ألمانيا، لهذا عندما أعلنت ايطاليا الحرب في ١٠ يونيو لم يكن هناك إستغراب في البلاد. وفي اليوم التالي مباشرة حضر الأعيان والشيوخ والسادة الثلاثة إلى مقر الحاكم العام للإستماع إلى البيان الذي أعلن دخول بريطانيا الحرب وخطاب الحاكم العام للشعب السوداني، وعند الإنتهاء من قراءة البيان مباشرة أعرب السيد عبد الرحمن والسيد علي والشريف يوسف بعبارات قوية عن ولائهم ودعمهم الكامل للحكومة بقولهم "إن جميع السودانيين يشاطرونهم مشاعرهم"، إلا أن الاكثر حماساً كان السيد عبد الرحمن الذي أعرب عن رغبته في دعم البريطانيين، مؤكداً أنه: هو وأتباعه سوف يعملون أي شيء تطلبه الحكومة منهم في الدفاع عن بلادهم(٢٦٤).

نُشر الإعلان الذي تلاه الحاكم العام ورسالته للشعب السوداني، في الصحف وإذاعة الخرطوم، وناشد السيد عبد الرحمن وزعماء دينيون آخرون الناس التزام الهدوء وإتباع حكومة السودان في تعليماتها، وأصدر مؤتمر الخريجين كذلك رسالة بنفس المعنى تم نشرها في الصحافة(٢٦٥). ما من شك أن كلاً من السيد عبد الرحمن وزعماء الدين والمؤتمر، كل بطريقته الخاصة، إنتهزوا

263- FO 371/24633, SMIS no.73 August & September 1940.
264- FO 371/24633 (J 2048/826/16), SMIS No. 72, May, June and July 1940.
265 -SMIS No. 72 May, June, and July 1940.

الفرصة التي أوجدتها الحرب للقيام بدور أكثر نشاطاً في السياسة المحلية[٢٦٦].

بعد الاجتماع مع الحاكم العام في ١١يونيو، جمع السيد عبد الرحمن أتباعه في جامع ود نوباوي ودعاهم إلى الهدوء والثقة بالحكومة وإطاعة جميع الأوامر التي تعطى لهم، وقد نُشر النص الكامل لهذا الإجتماع والخطاب في جريدته النيل. كان الهدف واضحاً من نشر خطاب الحاكم العام ولقاء السيد بأتباعه ونصائحه لهم في صحيفة النيل، هو منح السيد عبد الرحمن شعبية قصوى، وخلق الإنطباع بأنه الوحيد القادر على قيادة البلاد ومساندة الحكومة. ما من شك، إستخدم السيد عبد الرحمن الظروف التي نشأت عن الحرب لتقوية موقفه من خلال أتباعه في عين الحكومة، ومثالاً على ذلك إقتراحه على الحكومة بوجوب السماح له بزيارة الغرب لتطمين أتباعه الذين يعتقد أنهم بحاجة إلى قيادة لتوجيههم وتهدئتهم، فضلاً عن تقديم السيد عبد الرحمن نفسه، على أنه أخذ القضية البريطانية على عاتقه وأنه عرضة لأن يفقد كل شيء إذا سيطر الإيطاليون على البلاد[٢٦٧].

دون السيد عبد الرحمن في مذكراته لإحدى جهوده الشخصية على أنه إستقبل عدداً من الضباط السودانيين وقالوا له:

"إنهم لا يودون إطاعة أوامر قيادتهم في الإشتراك في حرب أوروبية»... قلت لهم «إن رأيي أن تقفوا إلى جانب الديمقراطية وأن تصدوا الزحف الفاشي عن بلادكم فإذا ما إنتهت الحرب في صالح الديمقراطية وأعتقد أن هذا ما سيحدث فسنكون في موقف نطالب فيه بحقنا العادل في الحرية والإستقلال»، ثم ودعت الضباط وإنصرفوا وإشتركت قوة الدفاع السودانية في الحرب وأبلت بلاءاً حسناً"[٢٦٨].

وكذلك ساهم السيد عبد الرحمن بسخاء في صندوق الإغاثة الحربي في السودان، وقام بإسكان طلبة كلية غوردون في داره في أم درمان، فضلاً عن ما قامت به وساهمت دائرة المهدي عن طريق شركة تصدير المواشي بتنفيذ

266-SMIS No. 72 May, June, and July 1940.
267- SMIS No. 72 May, June, and July 1940.

٢٦٨ - مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص٦٠.

العقد المبرم معها من قبل الحكومة نيابة عن القوات البريطانية، وبموجب العقد تعهدت الشركة بشراء وتسليم الحيوانات، للنقل أو للطعام، إلى القوات البريطانية(٢٦٩). وقد إستغلت هذه الخدمات المقدمة من قبل السيد ودائرة المهدي والأتباع، إلى أقصى حد في صحيفة النيل كجزء من حملة الدعاية للرفع من مكانته الوطنية في عيون الحكومة والشعب.

وأكد المؤتمر كذلك، برئاسة ميرغني حمزة، أن الوطنيين المتعلمين الشبان سوف يدعمون الحكومة، وأنهم سيمتنعون عن أي نقد أو معارضة لها في سبيل إنزال الهزيمة بالعدو(٢٧٠).

على الرغم من ضمان الحكومة لموقف السيدين الداعم لها في حربها، إلا أن التنافس بينهما عن طريق الدعاية التي يثيرها أتباعهما لم يهدأ، فمثلا قيل، على سبيل المثال، أن خلفاء الختمية قد وجهوا بصورة شخصية غارة العدو الى أم درمان ضد السيد عبد الرحمن، لأن جميع القذائف سقطت على منطقة العباسية، وزُعم أن الإيطاليين ما كانوا ليقصفوا مقر السيد علي مطلقاً(٢٧١)، وبطريقة مشابهة فإن حقيقة عدم تنفيذ التهديد الإيطالي بقصف كسلا نسب إلى كرامة السيد علي(٢٧٢). وفي ٣٠ أغسطس جرى الاحتفال بعيد الزواج «الكورة» الذي تزامن مع الذكرى المئوية لولادة المهدي، وقد أصبحت الإحتفالات إحياءاً للذكرى على شرف المهدي أكثر منها عيداً للزواج. ولتجنب إحراج الحكومة، رفض السيد عبد الرحمن ما إقترح عليه زيارة مرقد والده، وكان حريصاً على الإذعان لشروط السلطة المحلية بمنع الأخطار التي قد تنجم عن مجيء عدد كبير من أتباعه سوية من الأقاليم، وقد جرت محاولة لنشر القصائد والخطب التي ألقيت في الإحتفال في صحيفة النيل، لكن السلطات لم تسمح بذلك، ووافق السيد عبد الرحمن على وجوب ظهور فقرة قصيرة فقط حول الإحتفال

٢٦٩- عادل شرفي، دائرة المهدي، الامام، مداولات، ص١٢٢.
270 -.p.151. Henderson, The Making,
271 -SMIS No. 73, August and September 1940.
272- Voll,J.O. 'A History of the Khatmiah Tarigah in the Sudan, PhD thesis, University of Harvard,1969, P.563.

في جريدته. كانت الحكومة من جانبها مهتمة بعدم إنبعاث التعصب الديني الطائفي، وأن السيد عبد الرحمن لم يكن هو الآخر. يريد تعريض علاقاته مع الحكومة للخطر، فتم إحترام "رغبات الحكومة بروح صديقة"، كما وصفها التقرير(٢٧٣). وشاءت الأقدار أن يتم العثور فيما بعد على منشورات مكتوبة باليد بحوزة شيخ في الجزيرة، وكذلك في الإقليم الشمالي، قيل إنها تحمل رسالة من السيد عبد الرحمن إلى أتباعه يطلب فيها إطاعة أوامره بصفته خليفة المهدي. وعلى أية حال، فإن وجهة نظر الحكومة هي أن فحوى المنشور، إذا كان حقيقياً، يشكل خطراً لأنَه يستلهم المهدية المتعصبة(٢٧٤). وهذا ما كان يدعو الحكومة إلى إستمرار الشكوك والقلق من ظهور مهدية جديدة. وفي ديسمبر عام ١٩٤٠، كانت إذاعة البي بي سي قد كررت ذكر إسم السيد عبد الرحمن المهدي وجهوده في الحرب، مما زاد من معنوياته وأقلق زعماء الدين الآخرين(٢٧٥).

أراد السيد عبد الرحمن الإنتفاع من إعلان ميثاق الأطلنطي عام ١٩٤٢، ولكي يتجنب مطالب مصر التي قد تقوم بها بعد الحرب كتعويض لما قدمته طلب من محرر صحيفته النيل أن يكتب مقالاً يطالب الحكومة فيه بحق تقرير المصير بعد الحرب فوراً جاء فيه:

"لقد أدخلتنا هذه الحرب في غمار الجهاد المشترك ودمجتنا في سلم الأممية وأصبح لنا إسم له في الآذان رنين وأي رنين. وما وقائع الحرب في شرق أفريقيا وما سجلته قوة دفاعنا من آيات الفخار ببعيد ولا مجهول...وهذه الديمقراطية التي أسفر منهجها الجديد عن إدراك صحيح لمصائر الشعوب وتقدير كريم لجهود الشعوب وما نحسبها ببعيدة عنا ولا جاهلة لقدرنا. وأكبر ظني أنها لن تتغافل حقوقنا. فما بالنا هكذا كأهل القبور ونحن نحس وندرك ونعلم... والأقدار تخفي بين طياتها أحداثا وتلمع بروقها عن كثير وكثير جداً. إذن أسمعوا أيها الناس وأعوا لقد وجب أن نعرف مصيرنا"(٢٧٦).

ويذكر السيد أن هذا المقال لم يعجب السكرتير الإداري، وقال له " إن المقال

273- SMIS No. 73, August and September 1940 .

274- المصدر نفسه.

275 - SPIS No .I, October and November 1940.

٢٧٦- النيل،٦٢ مارس، ٢٤٩١، في فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية، ص٠٤١.

لا يتفق مع الروح التي يجب أن تسود البلاد في وقت الحرب"، بل نبهه قائلا " إن في وسع الحكومة الأن تحرمني من نيشان السير الذي منحتني إياه"، وأجابه السيد عبد الرحمن بأن ما نشر في النيل " لا يخرج عن نطاق ما أعلنته بريطانيا والدول الديمقراطية على العالم أجمع. أما بخصوص سحب لقب سير مني فإنني ما كنت لأقبل هذا اللقب لو كنت أعلم أنه يثنيني عن أداء واجباتي الوطنية"(٢٧٧).

عندما إنتهت الحرب في أغسطس عام ١٩٤٥، أعرب الحاكم العام عن شكره لقوة دفاع السودان لدعمهم وولائهم للحكومة، وشكر السودانيين لإيمانهم الراسخ بالنهاية المظفرة للحرب، لكنه حذرهم من توقع عودة سريعة للأوضاع الطبيعية، ودعاهم إلى الوحدة والعمل بسلام من أجل السودان، وإقامة علاقات حميمة بين المجموعات القبيلة لكي يستطيعوا سوية بناء سودان موحد(٢٧٨).

وفي عام ١٩٤٨، إعترف الحاكم العام بدور السيد عبد الرحمن الداعم والمتعاون في حفظ النظام والقانون طيلة مدة الحرب العالمية الثانية، بتكريمه بنيشان K.C.M.G هو النيشان الذي كان قد تقلده السيد علي الميرغني عام ١٩٠٠، إعترافا بخدماته خلال الحرب العالمية الثانية(٢٧٩). لهذا كانت الحرب العالمية الثانية قد حققت الكثير مما كان يصبوا اليه السيد عبد الرحمن للزعامة والقيادة في السودان.

السيد عبد الرحمن والمؤتمر:

كان التنافس بين الأعضاء داخل المؤتمر بين جيل الشباب والجيل الأكبر منه، قد قاد إلى التغيير المستمر في لجان المؤتمر(٢٨٠). ونتيجة لهذه الخلافات في المواقف داخل المؤتمر، رأت الحكومة أنه قد فقد نفوذه ولم يعد يمثل حتى طبقة الخريجين، ودليلهم على تدهور أهميته هو قلة حضور إنتخابات عامه الثالث،

٢٧٧ - مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص٦٠.

٢٧٨ - صوت السودان، ٢١ آب ١٩٤٣.

279 FO 372/6379 (T5182/2270/372) Letter No. 186, Secretary of State to R. Camble, 10 March 1948. -

280- SMIS No. 73, August and September 1940; SPIS No.1, October and November 1940.

حيث بلغ عدد الحضور ٢٥٠ عضواً، لذا لم يعد ممكناً للمؤتمر الإدعاء بأنه منتدب عن الخريجين أو أنه ممثل لهم[٢٨١]. ولبعث الحياة فيه من جديد فإن بعض الناشطين الشباب، سعوا إلى توسيع قاعدته ومحاولة تحويله إلى جمعية سياسية ذات أهداف وطنية، وهدفهم الأول من ذلك هو إنشاء «جبهة وطنية»، وجعل السيدين والأعيان وشخصيات أخرى على علاقة صريحة بالمؤتمر بمنحهم العضوية الفخرية فيه، لكن الإقتراح رفض من قبل لجنة المؤتمر القديمة المكونة من أغلبية ختمية، بحجة أن المؤتمر يجب أن يبقى بمنأى عن السيدين لكي لا يعطيهما الفرصة لنقل تنافسهما إلى داخل المؤتمر[٢٨٢]، التنافس الذي هو بالأساس كان موجوداً فيه، وهي ثاني محاولة تحبط بتدخل ختمي لمنع قيام «جبهة وطنية داخلية»، وكأنه أصبح ملاحظا ان أية دعوة لتشكيل جبهة وطنية للعمل السياسي يشم من خلفها رائحة السيد عبد الرحمن المهدي ويتم رفضها.

وفي محاولة أخرى لتوسيع القاعدة، في عام ١٩٤١ إتخذ المؤتمر خطوات لزيادة شعبيته دون الدخول في مواجهة مع الحكومة، حيث كان التعليم قضية إجتماعية يمكن جذب الآباء إليها، مستغلين وجود عدد من الأطفال يمنعون من دخول المدارس الحكومية لأسباب متعددة، فأرادت لجنة المؤتمر، التي يسيطر عليها المهديون آنذاك، البرهان على أنها تستطيع تحسين العمل الإجتماعي الذي قام به المؤتمر سابقاً، وذلك بتعيين يوم خاص للتعليم يحتفل به سنوياً، من أجل جمع التبرعات لتمويل التعليم الخاص، والعمل على إنشاء مدارس جديدة، وتقديم الدعم المالي للطلاب السودانيين بالداخل والخارج[٢٨٣]، وأن جميع هذه الأهداف المنشودة كان قد تبناها السيد عبد الرحمن منذ مدة وتم توضيحها سابقاً.

وفي يناير عام ١٩٤١، تصدر السيد عبد الرحمن رأس قائمة المتبرعين، في أول مناسبة ليوم التعليم، لإيمانه بأهمية العمل الإجتماعي لخدمة جهاده السلمي،

281 - SMIS No. 73, August and September 1940.

٢٨٢ – المصدر نفسه؛ خضر حمد، مذكرات خضر حمد، (مكتبة الشرق -لشارقة، ١٩٨٠)، ص ١١٢.

٢٨٣ – امين التوم، ذكريات ومواقف، ص٨٣.

ولبناء جيل يؤمن بأهدافه في سبيل إستقلال البلاد، بهبة مقدارها ٥٠٠ جنيه مصري، وتبرعت كذلك عدد من الشركات الوطنية والأجنبية، وهي شركات تؤيد وتساند هوى السيد عبد الرحمن وأهدافه، وعلى رأسها شركة عبد المنعم وأبو العلا بمبلغ ١٠٠ جنيه وشركة بلدمور بخمسين جنيه[٢٨٤]، وعلى الرغم من أهمية التعليم للبلاد إلا أن المناسبة أصبحت سبباً لتأجيج التنافس بين المهديين والختميين سنوياً، حيث إستخدموا صحافتهم النيل وصوت السودان ساحة للصراع[٢٨٥].

وعودة للمواقف الداعمة للحكومة، أكد مؤتمر الخريجين، برئاسة ميرغني حمزة، أن الوطنيين المتعلمين الشبان سوف يدعمون الحكومة، وهم سيمتنعون عن أي نقد أو معارضة لها في سبيل إنزال الهزيمة بالعدو[٢٨٦]. وفي يونيو عام ١٩٤١ عادت من جديد قضية تعاون المؤتمر مع هيئة إذاعة الحكومة، فتقدمت اللجنة التنفيذية بإقتراح إلى الحكومة تعبر عن رغبتها بإستئناف التحدث عبر الإذاعة، وقد تم الإتفاق للعمل مع سلطة الإذاعة، وكان الختميون في لجنة الستين قد عارضوا ذلك في السابق، أما الآن فقد كانت المعارضة أشد بسبب إستقالة سبعة أعضاء ختميين من اللجنة التنفيذية. ومن وجهة نظر الحكومة فإن تصرف الختمية لم يكن ضد الحكومة لكنه "ببساطة نتيجة للصراع الجاري بين الختميين والمهديين، كانت النتيجة هي أن لجان المؤتمر أصبحت مهدية بشكل صرف"[٢٨٧].

ما من شك أن التنافس بين الجماهير يظهر على السطح كلما زاد التنافس بين السيد علي والسيد عبد الرحمن، وأن إزدياد الإمتعاض الذي كان يشعر به السيد علي إزاء سياسة الحكومة في «محاباة» السيد عبد الرحمن، خاصة بعد ترديد إسم الأخير في البي بي سي أثناء الحرب لأكثر من مرة دون ذكر السيد علي[٢٨٨]،

284 - FO 371/27382 (J 461/1/16), SPIS No.3, January 1941.
285 - FO 371/27382 (J 1540/1/16), SPIS No. 5, March 1941.
286 - .. Henderson, The Making, 151p
287 - FO 371/27382 (J 2625/1/16), SPIS No. 7, June 1941.
288 - SPIS NO.1, October & November 1940.

مع الإهتمام غير المسبوق، الذي أبداه الملك فاروق لأول مرة تجاه السيد عبد الرحمن، بإعتبار أن السيد علي هو من له علاقة خاصة مع مصر، والتي أخذ السيد عبد الرحمن يتحداها الآن. لقد أبدى الملك فاروق، إهتماماً غير متوقع في عيد الزواج السنوي الذي يحييه السيد عبد الرحمن وطلبه تقارير كاملة عن المناسبة، فضلاً عن إهتمامه الشخصي بعائلة السيد عبد الرحمن، وذلك بتمويل المعالجة الطبية لمحمد الخليفة شريف، إبن أخ السيد، وهى إشارة لا يتحملها مساندو سياسة مصر بالسودان[٢٨٩].

ولكي يظهر مؤتمر الخريجين إهتمامه بالقضية السودانية، أقدم على تقديم مذكرة إلى حكومة السودان، بتاريخ ٣ أبريل عام ١٩٤٢، يبسط فيها آراءه في المستقبل السياسي للسودان[٢٩٠]. وكانت أبرز نقاط تلك المذكرة هي: المطالبة بحكومة ذاتية، تقرير المصير، إلغاء قانون المناطق المغلقة (تحديد الدخول إلى جنوب السودان)، ووقف الهجرة التي سمحت بها الإتفاقية البريطانية المصرية لعام ١٩٣٦ [٢٩١]. وقد جاء الرد بطريقة غير متوقعة حين أعادت الحكومة المذكرة، بل رفضت الدخول في أية مناقشة، وأوضحت للمؤتمر أنه قد فقد ثقة الحكومة به[٢٩٢]، وكانت وجهة نظر الحكومة في الواقع هي أن المؤتمر قد تجاوز الحدود المسموح بها، لإنغماسه في السياسة بشكل مباشر، وإدعاء تمثيله للإرادة الشعبية. والنقطة الأهم هي أن نيوبولد، السكرتير الإداري، بسبب إعادة المذكرة، التقى بإبراهيم أحمد، رئيس اللجنة التنفيذية، "ليؤكد له النية الحسنة للحكومة"، وقد أدى ذلك اللقاء إلى الإنقسام داخل المؤتمر بين الأعضاء المعتدلين، الذين وافقوا على التأكيدات الشخصية، بينما رفض الآخرون الموافقة عليها. وتوترت العلاقات أكثر بين الحكومة والمؤتمر عندما وافقت، لأسباب غير واضحة وزارة التعليم في مصر في نوفمبر عام ١٩٤٢ على

٢٨٩- ظاهر جاسم الدوري، السيد علي الميرغني، ص

290 - Beshir, Revolution, p.160.
291- Henderson, The Making, p.541.

٢٩٢- المصدر نفسه ص ٥٤٢ - ٥٤٣.

أن طلبات دخول المدارس والكليات للسودانيين ستتم من خلال المؤتمر وليس من خلال الحكومة [٢٩٣]. ولا تزال مسألة إستشارة السيد عبد الرحمن والسيد علي بما جاء بالمذكرة وأمر تقديمها محل عدم إتفاق بين الباحثين، بسبب تأكيد أحد المشاركين فيها، أحمد خير المحامي عدم استشارة السيدين رسمياً[٢٩٤].

أما في إنتخابات المؤتمر في نوفمبر لعام١٩٤٢، كان هناك إنشقاق داخل البيت المهدي، بسبب المنافسة بين أبنائه السيد الصديق والسيد الهادي،وبين إبن أخ السيد عبد الرحمن السيد عبد الله الفاضل . ورغم هذا التنافس داخل عائلة المهدي تحالف السيد عبد الله الفاضل، الذي قام بمحاولة شخصية للوصول إلى السلطة في المؤتمر، مع الأزهري ويحيي الفضلي ضد مجموعة الهاشماب وإبراهيم أحمد، وإشتد التنافس عندما إنضم بعض المهديين مع عدد من الختميين في إنشاء حزب جديد أطلق على نفسه «المؤتمرين الأحرار»، وإعتبرت هذه بداية لتحرك شريحة التجار الصغار والطبقات الحرفية والعناصر غير الحكومية الأخرى إلى المشاركة في شؤون المؤتمر. وفي هذ الجو المعتم دعا السيد عبد الرحمن أحمد يوسف هاشم، رئيس تحرير جريدة النيل إلى الجزيرة أبا للتشاور، لأنه كان يخشى من أن يمهد الإنشقاق داخل معسكر المهديين الطريق لإنتصار حتمي للختميين[٢٩٥]، وبصورة غير مباشرة فإن هذا هو الذي حدث فعلاً. ذلك أنه بالرغم من أن الختميين لم يكونوا أيضا يقفون جماعة سياسية فإن تفكك وحدة المهديين إلى أربع مجموعات متنازعة كان في مصلحة خصومهم. ضمت الأحزاب الأربعة المتنافسة مجموعة عبد الله الفاضل، يدعمها يحيي الفضلي وإسماعيل الأزهري، ومجموعة الهاشماب، يقودها إبراهيم أحمد والشنقيطي ومحمد علي شوقي، والمؤتمرين الأحرار ومجموعة أبو روف، التي ضمت مهديين وختميين سابقين في مجموعة جديدة ليست لها صلة بأي من السيدين، وكان المرشحون للرئاسة إسماعيل الأزهري

٢٩٣- المصدر نفسه ص ٥٥٢.

٢٩٤- ظاهر جاسم الدوري، السيد علي الميرغني، ص١٥٥.

295- FO 371/35580, SPIS No. 21 November 1942 .

عن حزب عبد الله الفاضل وأحمد إبراهيم الذي كانت تسانده الأحزاب الثلاثة الأخرى[٢٩٦].

فكانت نتيجة الإنتخابات هذه قد وضعت السيد عبد الرحمن في موقف لا يحسد عليه، وإمتعاض جماعة الهاشماب بشدة لفوز الأزهري، وعلى الرغم من نفور السيد عبد الرحمن الشديد من لجنة المؤتمر الجديدة، فإنه لم يكن بإستطاعته أن يبعد نفسه عنها مادام السيد عبد الله الفاضل عضواً فيها، فإن الورطة التي وجد السيد عبد الرحمن نفسه فيها أنه لا يستطيع الإصرار على إستقالة السيد عبد الله الفاضل أو التنصل منه[٢٩٧].

وفي يوليو عام ١٩٤٣ حصل ما لا يستطيع السيد عبد الرحمن تحمله أو قبوله عندما زاره بمنزله السيد إسماعيل الأزهري، رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر، قبل سفره إلى القاهرة "ليبلغ المسؤولين فيها بأن إتجاه المؤتمر هو العمل لقيام حكومة سودانية تحت التاج المصري"[٢٩٨]. فلم يعلق السيد عبد الرحمن أكثر من قوله "للإنسان فم واحد ينطق به، وأذنان يسمع بهما... هكذا خلقه الله ليسمع أكثر مما ينطق". عند وصول الازهري مصر تم تحذيره من قبل وكيل حكومة السودان بالقاهرة من عدم ممارسة أي نشاط سياسي[٢٩٩]، موقف لا يمكن تجاوزه من قبل السيد عبد الرحمن بل سيدفعه لإتخاذ مواقف لاحقة ضد التوجهات المصرية في المؤتمر.

عموماً في نهاية عام ١٩٤٣، حدث شرخ كبير بين السيد عبد الرحمن وإسماعيل الأزهري لموقف الأخير الموالي لمصر، ونتيجة لذلك قطع السيد عبد الرحمن كل صلاته مع الجماعة التي تسيطر على المؤتمر، مما مهد الطريق للأزهري التوجه الى معسكر الختمية طالباً منهم الدعم الجماهيري، المادي، والمعنوي، التوجه الذي وجده زعيم الختمية فرصة مواتية ليُحكم به سيطرته على المؤتمر،

296 - FO 371/35580 , SPIS No. 22 December 1942.

٢٩٧- المصدر نفسه.

٢٩٨ فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية، ص١٦٥.

299 FO 371/35580, SPIS No.28 July 1943.

على الرغم من إنتقاد مجموعة من الختمية خطوة السيد علي الميرغني، التي جاءت مطابقة لوجهة نظر الحكومة أيضا، وهي أن هذا الإئتلاف غير مرغوب فيه، وقد لمح بذلك السكرتير الإداري "بصورة شخصية إلى السيد علي الميرغني"، إلا أن السيد لم يستمع لهم(٣٠٠).

تحقق التحالف بين الأزهري-والميرغني بسبب حاجة كل منهم إلى الآخر، كون السيد إسماعيل الأزهري، بعد تركه معسكر المهدية، أصبح معزولاً ودون أساس راسخ في أي من المعسكرين المهدي والختمي، والذي عن طريقهم يدعم قضيته. أما السيد علي فكان هو الآخر يفتقد إلى الدعم القوي والواضح داخل المؤتمر، فضلاً عن علاقته الباردة مع الحكومة آنذاك، مما جعله يرحب بخطوة إسماعيل الأزهري التي تحققت في الوقت المناسب. أما السيد عبد الرحمن فقد وجد نفسه في موقف دقيق، حيث كان من الواضح أن عواطفه الشخصية مع إبراهيم أحمد ومجموعته، إلا أنه كان يواجه مشكلة أخرى هي أن وكيله السيد عبد الله الفاضل كان ينتمي إلى مجموعة الأزهري، لكنه كان يكره أن يجبره على الإستقالة من لجنة الخمسة عشر.

لم يقم السيد عبد الرحمن لبعض الوقت بأي عمل لمجموعة من العوامل أجبرته على معارضة حزب الأزهري على نحو صريح، وكان من بين هذه العوامل الخصومة المستعرة على نحو مطرد بين حزب الأزهري وحزب إبراهيم أحمد مما جعل من الصعب على السيد عبد الرحمن الإحتفاظ بتأثيره عليهما. وبدا للسيد عبد الرحمن أن الأزهري كان يحاول إقناع المؤتمر بدعم سياسته الموالية لمصر، مما كان يناقض خططه الخاصة حول مستقبل السودان، وقد أكد قرار مقاطعة المجلس الإستشاري مخاوف السيد عبد الرحمن حول الإتجاه الذي يسير فيه المؤتمر، ولهذه الأسباب مجتمعة لم يرغب السيد عبد الرحمن في الإحتفاظ بعلاقاته مع الأزهري.

ولأسباب عدة حصلت إستقالات من لجنة الستين ولجنة الخمسة عشر، مما

300-FO 371/41348 , SPIS No. 32 November 1943.

دعا السيد عبد الرحمن للإشارة إلى عبد الله الفاضل لتقديم إستقالته وإنهاء إرتباطه مع الأزهري، وعلى الرغم من تردد السيد عبد الرحمن لبعض الوقت حول فيما إذا كان عليه تشجيع إبراهيم أحمد على خوض الإنتخابات أم لا[٣٠١]. وبعد عودة الفاضل للصف المهدوي، فقد أمنت فئة الأزهري ٧ مقاعد فقط في اللجنة التنفيذية مقابل ٧ مقاعد للمعارضة، وأخيرا وبأغلبية صوت واحد إنتخب إبراهيم أحمد، وهنا تحقق فوز جماعة السيد عبد الرحمن وفقد الأزهري الآن نفوذه على اللجنة التنفيذية. كانت هزيمة الأزهري إنتكاسة للجانب الختمي، وسروراً بالغاً للسيد عبد الرحمن نظراً لحقيقة أن المهديين تدخلوا في الإنتخابات فقط في اللحظة الأخيرة عندما أصبح واضحاً أن الختمية يساندون ترشيح الأزهري[٣٠٢]. بَيّن فوز إبراهيم أحمد أن السيد عبد الرحمن يستطيع الإستمرار في ممارسة التأثير على أعضاء المؤتمر وتوجهاتهم السياسية في الوقت الذي يرغبه.

وحول العلاقات بين مصر والسودان رحب المؤتمر بالآراء التي أعرب عنها النحاس باشا، رئيس الوزراء المصري، إلى مؤتمر حزب الوفد في ١٣ نوفمبر عام ١٩٤٣، وقد تحدث عن العلاقات بين مصر والسودان ليس بإعتبارها علاقات بين الحاكم والرعية أو السيد والتابع لكنّ بلغة الأمة الواحدة، وقد نفر المهديون من المضامين التي وردت في الخطاب بأن مصر لم تتخلى عن إدعاءاتها في السيادة على السودان [٣٠٣].

كان السيد عبد الرحمن قد صرح بموقفه من مصر بصورة علنية منذ عام ١٩٢٤وحافظ على الموقف منذ ذلك الوقت، وعلى أية حال، فإن الدعاية المصرية المتزايدة خلال عام ١٩٤٣ وشكه بأن الأزهري ومجموعته كانوا يتحركون نحو موقف موالٍ لمصر، بالإضافة إلى إعتقاده أن مصر سوف تدعو إلى تسوية المسألة المصرية بعد الحرب، فضلا عن تحرر عبد الله الفاضل،

301-SPIS No.32, November 1943.
302 FO 371/41348 , SPIS No32. 33, December 1943. -

٣٠٣- المصدر نفسه.

الوكيل الرسمي للسيد، من الخط الداعم لتوجهات الأزهري، جميع هذه الأمور حملته على أن يغدو أكثر نشاطاً وصراحة في موقفه، ففي٣٠ ديسمبر عام ١٩٤٣ وبتوجيه من السيد عبد الرحمن المهدي، ظهرت إفتتاحية في صحيفته النيل تحت عنوان "وحدة السودان أولا"، أكدت على أن إستقلال السودان يجب أن يصبح هدف السودانيين وأنهم يجب أن يعملوا على تحقيق ذلك مع «الحامي القريب بريطانيا، والأخت الحبيبة مصر"، إعتبرت حكومة السودان أن هذا المقال هو بمثابة أول تصريح علني لزعيم ديني ينكر فيه إدعاء مصر بالسودان منذ عام ١٩٢٤ (٣٠٤).

النقطة اللافتة للنظر هي أن سياسة مصر تجاه السودان أخذت تتغير، وحسب رأي قسم المخابرات، بدأ المصريون يدركون أن "رغبة السودان في الحكم الذاتي كانت رغبة الشعب الحقيقية وليست صنع البريطانيين"، ولذلك فقد ترك المصريون "طريقتهم الدعائية السابقة"، وأصبح لديهم الإستعداد للإعتراف برغبة السودان في الحكم الذاتي، ولم تكن لديهم نية في إجبار السودان على أية وحدة مع مصر، وأن الطريقة الجديدة التي تبناها المصريون كانت "أكثر ذكاء من سياستهم القديمة". لقد إقترح بأنه يجب أن يكون للسودان حكم ذاتي على أساس المساواة مع المصريين والولاء المشترك للتاج المصري، وقد لاحظ رؤساء تحرير صحف السيدين التغيير في السياسة المصرية، نتيجة مقابلاتهم مع النحاس باشا في الفترة التي ألقى فيها خطابه(٣٠٥).

وفي يناير عام ١٩٤٤، أظهر السيد عبد الرحمن حماسه لسد العجز الحاصل في ميزانية المدرسة الطبية المعتمدة أساسا على المنحة السنوية من صندوق كتشنر، عن طريق إقتراحه بإمكانية رفع التبرع المحلي لتغطية العجز المالي وجعل المدرسة مستقلة مالياً، إلا أن المقترح لم يحقق موافقة الحضور، كما هو معتاد، حيث فسر الآخرون "الختمية" هذا المقترح على أنه بمثابة دعاية للسيد

304- SPIS No. 33 December 1943.

٣٠٥- المصدر نفسه.

عبد الرحمن[٣٠٦].

يعطي تقرير المخابرات لشهر فبراير عام ١٩٤٤ إشارات عدة لمواقف السيد عبد الرحمن المتغيرة تجاه مصر، حيث سبق وأن أرسل أحد وكلائه إلى النادي المصري بالخرطوم لحضور إحتفالية عيد ميلاد الملك فاروق. وفي هذا العام وجه حامد سليمان المفتش العام المصري للري، والقاضي الكبير، ومدير الثانوية المصرية، دعوة للسيد عبد الرحمن إلى الحضور شخصياً هذه المرة في إحتفالية عيد ميلاد الملك فاروق، وليكذب الإنطباع القائل أنه معاد لمصر، وقد قبل السيد عبد الرحمن الدعوة لكي "لا يسمح للآراء السياسية بالتأثير على المجاملات الإجتماعية" على حد تعبيره[٣٠٧]. وفي نفس الشهر زار ساكرافينر، رئيس القسم المصري في وزارة الخارجية البريطانية، لمعرفة وجهة نظر قادة البلاد وشبابها تجاه الحكم الذاتي والعلاقة مع بريطانيا، والتقى السيد عبد الرحمن لمعرفة أفكاره من العلاقة مع بلده مستقبلاً، إنتهز السيد فرصة اللقاء للإعراب عن إمتنانه وإجلاله للمواقف البريطانية تجاه السودان نحو تحقيق الحكم الذاتي، وأشار إلى تعاون السودانيين مع البريطانيين في الحرب[٣٠٨]، تمهيداً للمطالب السودانية بعد نهاية الحرب.

وبأسلوبه السياسي المتميز، بدأ السيد عبد الرحمن في وقت مبكر، في التفكير بتعزيز موقفه عن طريق إقامة جبهة سودانية موحدة تكون قادرة على التحدث بإسم البلاد عند إنتهاء الحرب. وإنطلاقاً من هذه الفكرة طلب من أحمد سيد الفيل، «النائب الأول» للسيد علي، أن يناقش معه إستحسان المصالحة مع السيد علي، على أساس أن ليست هناك إختلافات كبيرة بينهما، إلا أن المحاولة لم تثمر عن شيء. ولإنجاح وتطوير العمل السياسي كان أنصار السيد عبد الرحمن البارزون يناقشون إمكانية إصدار صحيفة يومية جديدة مستقلة عن السيد

٣٠٦- المصدر نفسه. FO 371/41348 , SPIS No. 34, January 1944.

307- FO 371/41348 , SPIS No. 35, February 1944.
308- FO 371/41368, SPIS, Note on Mr. Scrivener interview with SAR &SAM, 27 Feb 1944.

عبد الرحمن وصحيفته النيل، للتعبير عن وجهات نظر الخريجين والزعماء القبليين[٣٠٩]، وربما كانت المقدمة او التمهيد لإصدار صحيفة الأمة.

وفي مقابلة للنحاس باشا مع مراسل التايمز اللندنية شدد رئيس الوزراء المصري على تصميم مصر على أن المعاهدة البريطانية – المصرية لعام ١٩٣٦ لم تحل محل إتفاق عام ١٨٩٩، وأنه لا يمكن أن تثار مسألة تغيير وضع السودان دون موافقة مصر، وأكد رئيس الوزراء أن السودان لا يمكن تقسيمه لأن البلاد "لم تقدم نفسها للتقسيم"، وقد يكون أطلاق هذا التصريح السياسي للمرة الثانية من قبل النحاس هو ردّ على الخطوات التي إتخذها السيد عبد الرحمن لإقامة جبهة وطنية سودانية موحدة ضد مصر[٣١٠]. ولنا أن نتخيل مدى الجهد الذي كان يبذله السيد عبد الرحمن المهدي من أجل الحصول على إستقلال البلاد، مما كان يدفع رئيس وزراء مصر للتصريح عن مستقبل وادي النيل.

المجلس الاستشاري لشمال السودان:

لأسباب وتطورات المواقف السياسية الداخلية والخارجية قررت الحكومة الإنكليزية في السودان، ضرورة الإبتعاد عن نظام الأبوة المعمول به في البلاد، ووجوب إتخاذ خطوات إدارية للقيام بالتغييرات الدستورية، لهذا الأمر شكلت الحكومة لجنة من كبار موظفيها البريطانيين، الذين تقدموا بمشروع عرف منذ ظهوره بالمجلس الإستشاري لشمال السودان، وفي تقريرهم أشاروا إلى وجوب سؤال السيد عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني فيما إذا كانا يرغبان في العمل بالمجلس الإستشاري[٣١١].

في سبتمبر عام ١٩٤٣ تلقى السيد عبد الرحمن نسخة من قوانين المجلس الإستشاري قبل نشرها مع إيضاح بأن مركزه فيه هو العضوية الفخرية. نعرف مسبقا أن السيد تواق لأي تطور دستوري يعمل على إشراك المزيد من

309- FO 371/41348 (J 3598/58/16), SPIS No. 41, August 1944.SPIS No.43, October 1944.
310- . FO 371/41348 (J 3829/58/16), SPIS No. 42, September 1944
311- Henderson, the Making, pp. 85,302, 542.

السودانيين في الإدارة على مبدأ خذ ثم طالب، لهذا نجده قد تحرك بكل جدية، لمناقشة الموضوع مع قسم السكرتير الإداري، هادفاً إلى إيضاح نقاط معينة، قبل أن يكتب إلى السكرتير الإداري جوابه معرباً عن رغبته الجدية في العمل في المجلس الأستشاري بعضوية فخرية(٣١٢).

سعى نيوبولد، السكرتير الإداري، في حديث إذاعي يوم ١٤ يناير عام ١٩٤٤ إلى شرح سياسة الحكومة وتطمين مخاوف السيد عبد الرحمن والسيد علي من المشروع، ودعاهم إلى مساندة خطة المجلس الإستشاري بإعتبارها خطوة نحو الحكم الذاتي، إلا أنه " لم يكن مستعداً للتنبؤ بالشكل الذي قد تتخذه حكومة كهذه، كإشارة غير مباشرة إلى مخاوف الختميين من ملكّية مهدية" ، وأجاب على نقد أولئك الذين يعتقدون أن الحكومة تتحرك بمنتهى السرعة وأن البلد ليس مستعداً للتغيير، وكذلك على أولئك الذين يعتقدون أن الحكومة تهدف عن طريق إنشاء مجلس في شمال السودان فقط إلى عزل الشمال عن الجنوب، وبرر ضم الزعماء القبليين إلى المجلس الاستشاري(٣١٣)، واعترف نيوبولد، بصعوبة تحقيق التوازن بين البناء البطيء والسَوْدَنَة الأكثر سرعة(٣١٤). وعكس رد فعل صحيفة النيل والأمة في إعطاء تغطية كاملة للخطاب الأهمية الإيجابية المعلقة من قبل السيد عبد الرحمن على قضية تأسيس المجلس الإستشاري(٣١٥).

كان المقرر أن يضم المجلس الإستشاري ٢٨ عضواً عادياً، مع الحاكم العام رئيساً وسكرتيريه نواباً للرئيس بحكم منصبهم، وأن ينتخب ثمانية سودانيين آخرين من قبل الحاكم العام جنباً إلى جنب مع عضوين آخرين تنتخبهم غرفة التجارة. وعندما جرت الإنتخابات وسُمي الأعضاء الثمانية المعينون من قبل الحاكم العام، إحتج زعيم الختمية كون معظم الثمانية من المهديين، فضلاً عن

312- FO 371/41348 (J 4557/200/16), SPIS No. 30, September 1943; Newbold to R- C Mayall, 2 September 1943, in Henderson, The Making, p 339.

313 SPIS No. 34 January 1944; Henderson The Making, pp. 562 - 563; - صوت السودان، 15 - 18 كانون الثاني 1944.

314- Newbold to R - C. Mayall, 30 October 1943, in Henderson, The Making, p. 345.

315 - SPIS No. 34, January 1944.

إنتخاب مصطفى أبو العلا ممثلاً عن غرفة التجارة، وكان كذلك معظم أولئك الذين ينتخبون لتمثيل الأقاليم. وبإستثناء مك حسن عدلان، ميرغني حمزة، الشيخ فاضل إبراهيم، والشيخ عثمان عبد القادر، وهؤلاء الأربعة ختميون، وقليل من المستقلين، لذا كان ينظر من قبل السيد علي الميرغني إلى أولئك الذين تمت تسميتهم للمجلس الاستشاري على أنهم جميعا من مناصري وأصدقاء السيد عبد الرحمن المهدي.

إن الذي يمكن قوله هو أن السيد علي لم يكن لديه إعتراض حقيقي على إنشاء المجلس الإستشاري، لكنه في إجتماع مع حاكم إقليم الخرطوم أوضح معارضته لهيمنة المهديين على المجلس ونفوره من قبول العضوية الفخرية على أساس أن المجلس لم يكن يمثل البلاد ككل، وعند إستلامه فيما بعد دعوة الحاكم العام الرسمية جرت محاولات لإقناعه بتغيير رأيه(٣١٦). ففي رسالة له من السكرتير الإداري، وفي إجتماع مع الحاكم العام أوضح له أن المجلس ليس هيئة متحزبة، وأن الحكومة ليست متعهدة بحزب دون آخر. كما جرى الضغط من قبل الحكومة على السيد علي لحمله على الموافقة بالإشارة إلى أنه إذا إستمر في رفضه الإنضمام إلى المجلس فإن الحكومة ستعتبر ذلك عملاً غير ودي إطلاقاً. بعد هذه التأكيدات من قبل الحكومة للسيد علي مارس أتباعه حملة دعائية كبيرة مركزين على رسالة السكرتير الإداري بإظهارها، أو إظهار جزء منها، للشعب "كنقض للإنطباع القائل بأن الحكومة تنوى ترقية خاصة للسيد عبد الرحمن أو تغييراً في الوضع الراهن بينه وبين السيد علي" . وعلى ذلك وافق السيد علي قبوله للعضوية الفخرية في المجلس الإستشاري. ومن جانب آخر أصبح السيد عبد الرحمن قلقاً من أن تأكيدات الحكومة للسيد علي موجهة ضده بشكل مباشر لكن الحكومة كما ذكر بمدوناتها، سرعان ما طمأنته هو الآخر(٣١٧). ويمكن الإنتباه إلى صعوبة الدور الحكومي في ترضية السيدين لإظهار موقف الحياد

316- FO 371/41348 (J 1529/58/16), SPIS No. 36, March 1944.
317 - FO 371/41348 (J 1971/58/16), SPIS No. 37, April 1944;
FO 371/41348 (J 2689/58/16), SPIS No. 38, May 1944.

بينهما عند إتخاذ قرارات مهمة تخص جوهر العملية السياسية في شأن البلاد.

رحب السيد عبد الرحمن بالخطاب الافتتاحي للحاكم العام، وتحديداً عبارته بأن المجلس الإستشاري سوف "يقدم القوة المحركة على طريق التقدم تجاه أمة سودانية ذات حكم ذاتي"(٣١٨)، والتأكيدات التي قدمها حول حرية الكلام والرغبة في سماع النقد البناء بإستحسان بشكل عام. ورحب السيد عبد الرحمن بالإشارة إلى أن الحكومة تنوي إنشاء سودان ذي حكم ذاتي، وأيد بل شجع على نشر تقرير خاص عن خطاب الحاكم العام في جريدة النيل مع تعليق إيجابي(٣١٩).

ولدعمه لخطوة الحكومة هذه، بعد عدة أيام للجلسة الافتتاحية للمجلس الإستشاري، قام السيد عبد الرحمن بزيارة إلى عطبرة حيث قابله السكان المحليون البارزون بالترحاب، وأن الختميين في المنطقة حضروا الإحتفالات التي أقيمت على شرفه. وبدا أن السيد عبد الرحمن قد مد سيطرته إلى الشمال بشكل مؤثر وكان هذا بموافقة الحكومة، فلا غرابة أن الختمية إعتبروا الحادث تعبيراً آخر عن نية المهديين جعل السيد عبد الرحمن ملكاً على السودان، بينما إعتبرت الحكومة الزيارة مناورة ناجحة من قبل السيد عبد الرحمن لزيادة هيبته في منطقة كانت تعد سابقاً شأناً خاصاً بالختمية(٣٢٠).

وبعدها بأسابيع وتحديداً في ١٧ يوليو عام ١٩٤٤، أقام السيد عبد الرحمن عيد الزواج السنوي، وكان على نطاق أوسع من السنوات السابقة، وفي قصيدة ألقاها الشاعر الشيخ عوض الكريم حمزة أشير إلى أن ولاء السيد عبد الرحمن للحكومة سيكافأ بتاج، وقد زعم السيد عبد الرحمن أنه لم ير القصيدة سلفاً، وأوضح لقسم المخابرات أن الحادث قام به منافسوه لإحراجه. وحسب رأي الحكومة، أصبحت هذه الشائعات حول ملكية المهدي غير مقبولة من قبل الإنتلجنسيا السودانية الذين أصبحوا أقل إستعدادا لقبول تفسير السيد عبد الرحمن من أن

318- FO 371/41363 (J 2045/58/16), TEXT of the Governor General‹s speech, Supplement to Sudan Weekly Newsletter, 19 May 1944.
319- SPIS No. 38 May 1944.
320- SPIS No. 39, June 1944.

منافسيه مسؤولون عن التآمر ضده[٣٢١].

ومن جانب آخر، أدرك السيد عبد الرحمن أهمية قيام حزب سياسي يستطيع به الوقوف ضد توجهات مؤتمر الخريجين الداعية لوحدة وادي النيل تحت التاج المصري، المؤسسة التي أصبحت تسيطر على الساحة السياسية، وتحديداً بعد إنتخابات٢٧ نوفمبر عام ١٩٤٤. وبما أن المؤتمر أصبح المظلة الواسعة لكل دعاة الوحدة مع مصر، لهذا أصبح من الضروري إيجاد منصة تقابلها للجماهير التي تطالب بإستقلال السودان عن مصر وبريطانيا، ومنها بدأ الحديث عن تأسيس هذا المنبر عن طريق لقاءات وإجتماعات عدة أسفر عنها إنبثاق حزب الامة بتاريخ ٤ مارس ١٩٤٥، حيث صدر البيان التأسيسي للحزب في ٣١ مارس عام ١٩٤٥، فكان الحزب الأول على المسرح السياسي، الذي نص دستوره من بين مواده الأخرى على أن السودان للسودانيين هدفه الحصول على الإستقلال بكامل حدوده الجغرافية مع المحافظة على العلاقات الودية مع مصر وبريطانيا . رحب السيد عبد الرحمن بالفكرة منذ البدء بنقاشها، ووعد بوضع ثروته لهذه الغاية، وتم طرح الفكرة على السيد الميرغني الذي باركها، إلا أنه لم ينضم إليه، والقول للسيد عبد الرحمن:

"إذا تم ما أردت والتقى الأنصار والختمية في حزب واحد فما كانت لتكون زعامته موضع خلاف بيني وبين السيد علي الميرغني وخصوصاً قد كنت أرى آنذاك أن القومية السودانية في خطر وفي سبيل إتقاء ذلك الخطر كنت أقبل أي وضع تقتضيه مصلحة البلاد وليس بصحيح أن العداء الذي كان بيننا وبين الختمية يعود كله لأسباب تاريخية مرجعها ما حدث إبان فترة المهدية"[٣٢٢].

وبعد إكمال إجراءات تأسيس الحزب وإنتخاب عبد الله خليل أول سكرتير عام للحزب تم توجيه سؤال للسيد عن موقعه في الحزب فأجاب "إني جندي في الصف . ولكن الله سبحانه وتعالى وهبني من الإمكانيات ما لم يتيسر لكثير منكم، وسأهب هذه الإمكانيات، وسأهب صحتي وولدي وكل ما أملك لقضية

321-FO 371/41348 (J 3050/58/16), SPIS No. 40, July 1944.

٣٢٢ مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص٦٥.

السودان". وحزب الأمة لم ينتخب رئيساً له حتى فبراير عام ١٩٤٩، حيث إنتخب الصديق عبد الرحمن المهدي أول رئيس له[٣٢٣].

السيد عبد الرحمن المهدي بعد الحرب:

في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة شغل الوضع السياسي المستقبلي للسودان الأذهان وإتخذ دور التجمعات السياسية الحزبية أهمية كبيرة، حيث كانت وجهة نظر الحكومة بأن "الصراع الحزبي الجديد في السودان سوف يتطلب المراقبة"[٣٢٤]، وعلى الرغم من أن السودانيين المسيسين فكرياً "كانوا قليلي العدد إلا أنهم كانوا في موقف يمكنهم من الاستفادة من تذمر الناس"، الذي هو نتيجة لأوضاع فترة الحرب. وتبعاً للحكومة، فمن المحتمل أن السودانيين من الناحية السياسية سيدعمون حزب الأمة أكثر مما يدعمون حزب الأشقاء، وذلك "لأن معظم السودانيين لا يكنون الحب لمصر"، لكن من الناحية العملية فإن العامل الحاسم سيكون "ولاؤهم الديني"[٣٢٥]. ومهما يكن من أمر، فان التجمعات السياسية إنقسمت إلى معسكرين رئيسيين: الأحزاب الوحدوية التي تدعو إلى شكل ما من الوحدة السياسية مع مصر، على الرغم من إختلافهم حول طبيعة هذه الوحدة، وأحزاب الإستقلال التي كانت تدعو للإستقلال عن مصر.

أثارت إستعدادات أعضاء مؤتمر الخريجين لإنتخابات عام ١٩٤٤ حماساً كبيراً في أم درمان والخرطوم، ومن أجل إحباط طموحات السيد عبد الرحمن قدم السيد علي دعمه لحزبي الأشقاء والاتحاديين. وفي البداية لم يقم السيد عبد الرحمن بدور نشط في الإستعداد للإنتخابات، لكنه قرر أن يدخل عندما لاحظ أن الأمور قد تسير ضد أنصاره، فعمل وكلاؤه بجد للفوز بعدد كبير من الناخبين، لهذا أنفق السيد عبد الرحمن عن طريق عبد الله الفاضل ومحمد الخليفة مبالغ

٣٢٣ - فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية، ص١٩٩.

324- FO 371/45972 (J 1281/97/16), Foreign office minutes, 11 April 1945 on SPIS No. 47, February 1945.

325- FO 371/53328 (J 4471/54/16), SPIS No. 60, October 1946.

كبيرة من الأموال في الحملة الإنتخابية[٣٢٦].

ومع كل ما تم إنفاقه من جهد ومال جاءت النتيجة مخيبة لآمال السيد عبد الرحمن، حيث تم إنتخاب الازهري رئيسا، لان عضوية لجنة الخمسة عشر بصورة تامة كانت من الختميين والأشقاء. ويمكن أن نعزو سبب خسارة أتباع السيد عبد الرحمن إلى أسباب عدة منها: وفاة أخ السيد عبد الرحمن، السيد علي في ٢٥ نوفمبر عام ١٩٤٤، وإنشغاله في الدفن بضريح المهدي والتعزية، وموقف الختمية الداعم للأشقاء، الذين تميزوا بحسن التنظيم، فضلاً عن مساندة الخريجين الشباب. إعترف مكتب السكرتير الإداري بأنه، على الرغم من أن النتيجة بدت شهادة لصالح الموالين لمصر، في الواقع أنها كانت إلى حد كبير تعبيراً عن المعارضة لطموحات السيد عبد الرحمن الملكية وتعبيراً عن الشعور المعادي للبريطانيين والحكومة بين الإنتلجنسيا الشابة. وكانت وجهة نظر الحكومة، أنه على الرغم من تفضيل البعض للوحدة مع مصر فليس هناك خطر حقيقي إطلاقا لإتخاذ قرار بهذا الشأن لأن السيد علي "الذي أصبحت مسؤوليته عن إنتصار الأشقاء معروفة مهما أنكرها عندما يُواجه بها، من المحتمل أنه ليس يسمح بخطوة كهذه"[٣٢٧]. ومما يدعم هذا حديثه في لقاء خاص عندما قال: كان عليه أن يتدخل في الإنتخابات "ليمنع السيد عبد الرحمن من الإستيلاء على المؤتمر مثلما إستولى من قبل على المجلس الإستشاري"، وخلص تقرير قسم المخابرات إلى أن السيد علي أكد أن "القضية الحقيقة في هذا الصراع هي طموحات السيد عبد الرحمن وليست الوحدة مع مصر"، وأنه لا يزال يساند حكومة السودان "ولكن إذا فرض عليه الإختيار بين السيد عبد الرحمن وفاروق فإنه، من الطبيعي، سيختار الأخير"[٣٢٨].

إمتعض السيد عبد الرحمن من سياسة الحكومة تجاهه حيث منع من الذهاب إلى الأقاليم الغربية لعمل دعاية له ولمواقفه السياسية، بينما كان زعيم الختمية

326- SPIS No. 43, October 1944.
327- FO 371/45972 (J 97/97/16), SPIS No. 44, November 1944.
328- FO 371/45972 (J 97/97/16), SPIS No. 45, December 1944.

حراً في تنظيم جولات الدعاية بواسطة وكلائه في المناطق التي هي مهدية بصورة رئيسية. وقد حزن السيد عبد الرحمن لأن ولاءه للحكومة لم يقدر لرفع القيود عنه، وهو ما كان قد وعد به السير ستيوارت. وتبعاً لهذه المواقف، في أبريل عام ١٩٤٥ إلتمس السيد عبد الرحمن رسمياً من السكرتير الإداري تخفيف القيود المفروضة عليه، وقد أخبر أن الوقت ليس ملائما لإجراء كهذا وأن الطلب سيحول إلى الحكام لأخذ رأيهم[٣٢٩].

أدرك السيد عبد الرحمن أن الدعاية الملكية له في الصحافة وبين جماهيره أخذت تتجه ضد أهدافه، لذلك حاول التخفيف منها، فأعد له مقابلة مع رئيس تحرير جريدة النيل قصداً، وفي حديثه أنكر أن تكون له طموحات ليكون ملكاً على السودانيين، وقال إن دعمه لحزب الأمة هو سبب إهتمامه بخير البلاد، وأنه سيقدم دعمه لأية حركة تعمل لهذه الغاية. وعلى أية حال، فإن إنكاراً كهذا لن يطمئن أو يبدد شكوك خصوم السيد عبد الرحمن، وقد أنكر السيد علي بالمقابل للسلطات البريطانية بشدة أن تكون هناك أية صلة بين مقر الختمية وحزب الأشقاء، لكنه أكد قوله: واجب جميع العناصر من "غير المهديين"، معارضة أية حركة تهدف إلى إعادة "الدكتاتورية القديمة في شخص إبن المهدي"[٣٣٠].

وبسبب انتهاء الحرب العالمية الثانية انشغل الجميع بالاحتفالات، فأقام السيد عبد الرحمن إحتفالاته الرئيسية في الجزيرة أبا والعاصمة، رافقها إفتتاح عدد من المدارس للبنات والبنين، وبسبب تزايد قدوم الأنصار والختمية من الأرياف إلى مكان الإحتفالات، قاد هذا إلى جو سياسي متوتر، دفع الحكومة للإتصال بالسيدين عن طريق إرسال رسائل خطية دعتهم إلى تخفيف الإحتقان الحاصل بالعاصمة والمحافظة على السلام بإيقاف توافد أتباعهم وإخراج الموجودين من العاصمة[٣٣١].

329 - FO 371/45972 (J 97/97/16), SPIS No. 48, March - April 1945.
330- FO 371/45972 (J 97/97/16), SPIS No. 48, March - April 1945.
٣٣١- صوت السودان، مارس ١٩٤٥. SPIS No. 49, May 1945.

في ٦ يوليو ١٩٤٥ أقام السيد عبد الرحمن عيد الزواج السنوي الذي حضره ما يقارب خمسة أو ستة آلاف فرد، وحسب تقرير القسم السياسي للحكومة، للمرة الأولى في عيد الزواج هذا كانت جميع الطرق الصوفية ممثلة بهذه المناسبة بإستثناء الطريقة الختمية، حيث جرى تقديم الذكر بالطبول والأعلام المرفرفة وهي تقاليد كان قد أزالها المهدي نفسه، إلا أن السيد عبد الرحمن أحياها هذا العام[٣٣٢]، وهي إشارة مهمة ذات دلالات متعددة أبرزها البحث عن الأتباع في الطرق الصوفية لتأثيرها السياسي والإجتماعي المستمر في البلاد.

وفي العام نفسه، أخذ السيد عبد الرحمن بإنفاق النقود في سخاء سعياً وراء الأصوات الإنتخابية، بهدف إلحاق الهزيمة بتحالف الأشقاء والختمية في الإنتخابات القادمة. وحسب تقارير الحكومة، تصاعدت التحركات المصرية لإقامة موطئ قدم على المسرح السياسي السوداني بدعم مجموعة الأشقاء مالياً وإنشاء خط للإتصال معهم، من خلال تقديم بعض الخدمات، وبعض المساندة عن طريق الصحافة[٣٣٣].

وترى الحكومة أنه على الرغم من أن السيد علي والسيد عبد الرحمن كانا يبديان نشاطاً قليلاً على المكشوف، فقد كانا منغمسين خلف الكواليس إلى حد كبير في الصراع بين حزبي الأمة والأشقاء، الذي كان ينظر إليه بصورة رئيسية على أنه قضية طائفية. كانت الحملة الإنتخابية لعام ١٩٤٥ التي أدارها الختمية ناجحة في العاصمة، وعلى نحو خاص في الإقليم الشمالي إلى حد أن حزب الأمة لم يعد مستمراً في الجولة، وكان مرشحو الأشقاء والختميين الذين شجعهم هذا النجاح يستعدون أيضا لخوض الإنتخابات البلدية في أم درمان[٣٣٤].

السيد علي برر تدخل الختمية في السياسة المحلية بسبب هيمنة المهديين في

332 - FO 371/45972 (J 97/97/16), SPIS No. 51, July 1945.

333- FO 371/45972 (J 97/97/16), SPIS No. 53, September 1945.، صوت السودان، ٢٠ مارس ١٩٤٥.

334- FO371/53328(J 54/54/16), SPIS No. 54, October- November 1945.

المجلس الإستشاري التي يجب مقاومتها لمصلحة البلاد، ولمنع السيد عبد الرحمن من السيطرة على مؤتمر الخريجين، كونه المنظمة الشاملة الوحيدة، الذي هو في موقع يؤهله لتنظيم معارضة للسيد عبد الرحمن. وقد شبّه السيد علي، الذي ألحّ عليه ذكر سبب دعم الختمية حزب الأشقاء، تحالف الأشقاء والختمية بالتحالف الروسي-البريطاني ضد ألمانيا خلال الحرب العالمية مشيراً إلى أن بريطانيا لم تتقبل نتيجة الحلف أيدولوجياً السياسية الشيوعية مثلها مثل الختمية في عدم تقبل آراء الأشقاء السياسية، حيث كان الطرفان موحدين في معارضة العدو المشترك(٣٣٥).

وأعرب السيد عبد الرحمن في أحاديثه مع مفوضي مناطق كوستي وأم درمان عن قلقه من الموقف السياسي الخطر الذي كان يراه في تصاعد، لقد كان قلقاً من مناورات الأشقاء السياسية التي تبغي السيطرة على المجالس المحلية والإقليمية، ومن إستغلالهم لسياستهم الموالية لمصر، وأقلقه جداً ظهور أعضاء من حزب الإخوان المسلمين في السودان. وما كان يراه السيد عبد الرحمن في حزب الإخوان هو: باعتبار مبدأهم السياسي الخطير في توحيد السلطتين الروحية والزمنية يسبب إستثارتهم للتعصب الإسلامي، وهي قراءة متقدمة جداً لعصره، فتظر إلى التهديد الثنائي الذي يأتي من الدعاية المصرية والإسلامية بإعتباره الخطر الذي يهدد السلام في البلاد. وكان السيد عبد الرحمن بأسلوبه الخاص راغباً في وضع حد للمخاوف المباشرة من "الغول المهدي"، الذي حول الإنتباه بعيداً عن المسائل السياسية الأساسية، بالتخلي عن الإدعاءات "الملكية المزعومة"، وكان مستعداً لأن يفعل هذا بشرط أن يكون السيد علي مستعداً بنفس القدر لإنكار روابطه مع الملكية المصرية بصورة علنية. لم يكن هناك ردة فعل من السيد علي الذي لم يكن ليعتبر تنازلاً كهذا من قبل خصمه جديراً بالثقة. ومن وجهة نظر الحكومة "**كان من الواضح أن التنافس بين الختمية والمهدية هو المشكلة الأساسية في البلاد**"، وجهة نظر أكدت نفسها عن طريق الإنتخابات البلدية في أم درمان التي جرت كالسابق، وفق الأسس الطائفية القديمة أكثر منها وفق قضايا المؤتمر، وقد زادت هذه النكسة

335- FO 371/53328 (J 336/24/16), SPIS No. 55, December 1945.

التي مني بها السيد عبد الرحمن في هذه الإنتخابات وفي إنتخابات الحكومة المحلية في مناطق أخرى، زادت من قلقه حول وضعه السياسي المتدهور[٣٣٦].

جاءت الفرصة المناسبة للسيد عبد الرحمن عندما مُنح في شهر مارس ١٩٤٦، إذنا من قبل الحكومة للبدء في إعادة بناء قبة ضريح المهدي، أستقبل خبر البناء بإستحسان من قبل الصحافة. إستغل السيد عبد الرحمن مناسبة إعادة البناء للتأكيد على أهمية الإمام المهدي بصفته أول سوداني قاتل من أجل إستقلال البلاد، مما يعني ضمناً أن إبنه، سيقتفي خطى أعماله، وهو القادر الوحيد لتحقيق إستقلال السودان ثانية. أعلنت الصحف المهدية، وهي الرسالة التي هدف إليها، أن مراسم إفتتاح الضريح المعاد بناؤه ستمنح موافقة رسمية وأنه سيصبح مركزاً وطنياً، وكان رأي الحكومة بما أعلن، هو أن السيد عبد الرحمن عمل أكثر مما هو مسموح بإصداره عدة منشورات ورسائل فضلاً عما قامت به صحافته[٣٣٧]. وتوج إحتفالاته ورسائله التي نشرها بنجاحه في إقناع ناظر قبائل البجا لقبول سياسة حزب الأمة في مطالبه الإستقلالية[٣٣٨]، وتدخله في إنهاء اضراب العمال المزارعين في مشروع الجزيرة بهدف إرضاء الحكومة[٣٣٩].

الموقف السياسي من معاهدة ١٩٣٦:

في نهاية عام ١٩٤٥ وافقت الحكومة البريطانية على إعادة التباحث مع مصر حول معاهدة ١٩٣٦، فكانت جميع الأحزاب السودانية مصممة على تأمين معرفة وجهات نظرها بشأن قضية السودان، على الرغم من وجود تأكيدات بريطانية مسبقة بوجوب إستشارتهم في حال مناقشة القضية السودانية[٣٤٠]. ومن أجل هذا توحدت جميع الأحزاب ومن ضمنهم حزب الأمة، على توقيع وثيقة أطلق

---

336 - FO 371/53328 (J 336/24/16), SPIS No. 55, December 1945.
337- SPIS No. 57 May - June 1946. SAD 524/10/20-21, 26 Robertson to all Governors, 9 June 1946.
338 -SDA 524/10/25 Civil secretary's office to A/Governor 10 July 1946.
339- SAD 524/11/2, Hancock to all Governors and all A/ Governors, 5 August 1946; SPIS No. 58 July - August 1946.
340- Abd al- Rahim , Muddather, Imperialism and Nationalism in the Sudan, Oxford University press, London,1969, p- 153, Beshir, Revolution, p. 168.

عليها وثيقة الأحزاب المؤتلفة أو المتحدة في ٢٥ أغسطس عام ١٩٤٥ [٣٤١]، توحدت ووضعت صيغة إتفق عليها الجميع، تقوم على مبدأ إقامة «حكومة سودانية ديمقراطية حرة في وحدة مع مصر وتحالف مع بريطانيا العظمى»[٣٤٢]، تم الإتفاق على أن وفداً مشتركاً من أربعة عشر عضواً يجب أن يذهب إلى القاهرة لتقديم وجهة نظرهم إلى الأطراف المتفاوضة[٣٤٣].

على الرغم من الإتفاق بين الأحزاب إلا أن السيد عبد الرحمن عارض بحزم سياسة حزب الأشقاء الموالية لمصر، وقام بدور نشط لدفع حزب الأمة للإحتجاج على زعامة إسماعيل الأزهري للوفد، وأيد من خلال صحفه النيل والأمة، بقوة ونشاط، توجهات سياسة الحكومة. وكان من الواضح أن السياسة المصرية، في هذا الوقت بالذات، قد إستثارت المعارضة وبشكل إستثنائي لوحدة السودان مع مصر ووضعه تحت ظل التاج المصري. لم يدم الزواج، غير المتوقع، بين الأحزاب السودانية طويلاً، بل سرعان ما قاد إلى الطلاق عند تواجدهم في القاهرة، وتحديداً عندما لاحظت أحزاب الإستقلال أن التفسير الذي وضعته الأحزاب الوحدوية «الذي يشاطرهم فيه جميع السياسيين المصريين» لمعنى «الوحدة» في الصيغة المتفق عليها غير مقبول إطلاقا لديهم. لهذا قرر أعضاء حزب الأمة وحلفاؤهم العودة إلى الخرطوم لمواصلة الصراع السياسي من الداخل، بينما بقي الأشقاء والوحدويون الآخرون في القاهرة ليكونوا قريبين من المباحثات حسب رأيهم[٣٤٤].

إن السيد عبد الرحمن لم يكن مطمئناً لما يجري بين الشركاء في مباحثاتهما في القاهرة، مما دفعه إلى إرسال برقية عاجلة في سبتمبر عام ١٩٤٦ إلى بيفن، وزير خارجية بريطانيا، مطالباً فيها بتأكيد جديد حول مستقبل السودان، وتبع

٣٤١- عن تأسيس حزب الامة انظر: فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السودانية السياسية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦-١٩٥٣، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ام درمان، ط٣، ٢٠١٢، ص١٩٧-٢٠٨.

٣٤٢- دار الوثائق المركزية، منوعات، ١/١٠١/٥٨٦ وثيقة أتفاق الأحزاب المؤلفة في مخطط مشروع دراسة عن تاريخ حزب الأمة والسيد عبد الرحمن المهدي.

343-SPIS No. 60, September -October 1946.

344 - SPIS No. 56, January - April 1946.

خطاه عدد كبير من رؤساء القبائل وبدعم منه، فقاموا بإرسال برقيات عاجلة مشابهة لدعم مطلب السيد عبد الرحمن في القضية السودانية(٣٤٥).

بعد وصول المحادثات البريطانية-المصرية في القاهرة إلى طريق مسدود، أرجئت لإستئنافها ثانية في لندن. وقبل سفره إلى لندن صرح إسماعيل صدقي، رئيس وزراء مصر، للصحفيين قائلا: "سأجلب لكم السيادة على السودان"، جملة لم يتحمل أهدافها السيد عبد الرحمن فبعث برقية إلى صدقي قال فيها "إن الشعب السوداني لا يرغب إلا في الإحتفاظ بالسيادة لأهله، وإلغاء الحكم الثنائي، وقيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة تقرر فيما بعد علاقتها بمصر وبريطانيا، وأن أي وضع غير هذا لا يقره السودانيون"، وأرسل كذلك برقية تذكير إلى وزير خارجية بريطانيا يذكره بوعد حكومته لأهل السودان بإستشارتهم قبل إتخاذ أي قرار سياسي بمستقبل البلاد، وكان السيد عبد الرحمن وراء قرار حزب الأمة بإيفاد عبد الله خليل ويعقوب عثمان إلى لندن ليكونوا في مسرح الأحداث وللتأثير على الرأي العام هناك مع وصول وفد الأحزاب الإتحادية ضمن وفد السودان، المكون من إسماعيل الازهري، الدرديري أحمد إسماعيل، ومحمود الفضلي(٣٤٦).

وقع صدقي باشا والمستر بيفن بالأحرف الأولى على تفاهم في لندن عرف بإتفاق صدقي - بيفن، على أن يبقى سراً حتى المصادقة عليه من قبل الحكومتين، وعند عودته إلى القاهرة في ٢٧ أكتوبر صرح صدقي إلى الصحافة معلناً أنه "إستعاد السودان إلى مصر"(٣٤٧).

وخير صورة لردة فعل السيد عبد الرحمن تجاه التصريح هو ما دونه في مذكراته: أذكر أنني كنت بالجزيرة أبا حين وقعت هذه الإتفاقية ووزرائي هناك، وعدد كبير من زعماء العشائر وأفرادها، مستنكرين تلك الإتفاقية، فقلت لهم "إنني

345-FO 371/63047 (J 3784/16), SPIS No.4, (General Review of events : may 1946 - July 1947), August 1947.

٣٤٦- فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السياسية، ص٢٦٧.

347 - Fabunmi, L.A , The Sudan in Anglo- Egyptian Relations, Longmans, London,1960,p- 243.

عشت ردحاً من حياتي في ضيق وحرمان حتى أكلنا ورق الأشجار وإنني الآن مستعد ومصمم على أن اعود على ما كنت عليه أو أسوأ منه في سبيل الإستقلال فلن نفرط في الإستقلال مهما كلف الثمن فإن لزم الامر للتضحية والفداء فسأكون أول من يلبي النداء"[٣٤٨].

إستنكر حزب الأمة تصريحات صدقي باشا وإتهم بريطانيا بالخيانة وقرر التالي: مقاطعة المجلس الإستشاري، إعلان الجهاد، وإرسال برقيتي إحتجاج إلى صدقي وأتلي، قالوا فيها "إن السودانيين لن يرضوا بأن تكون حريتهم ثمناً لمصالح بريطانيا، وأن الحزب سيعمل لتحقيق إستقلال البلاد وتحريرها من الإستعمار المصري والبريطاني بكل وسيلة مهما تكن، وعليكم وحدكم تقع التبعات"[٣٤٩].

عموما سبب نشر تصريح صدقي هياجاً في السودان، قاد إلى إحتجاج كبير قام به ما يقارب ١٠٠٠٠ آلاف من أنصار حزب الأمة، قابلتها مظاهرة مضادة من قبل حزب الأشقاء[٣٥٠]، وهذه المظاهرات أدت إلى وصول الآلاف من أتباع المهدية والختمية إلى عاصمة البلاد[٣٥١]. وخوفا من فلتان الأمن طلبت الحكومة من السيد عبد الرحمن والسيد علي رسمياً تهدئة أتباعهم القادمين من الأقاليم، ودعوتهم إلى مغادرة العاصمة فوراً، وقد فعل السيد عبد الرحمن بمناشدة أتباعه للمغادرة والعودة إلى أقاليمهم، كما دعا الشعب السوداني عموماً إلى إلتزام الهدوء والنظام حتى تتضح الأمور، لكن السيد علي طلب من ممثله أحمد عبد الله أن يدلي بتصريح بمعانٍ مشابهة لمناشدة السيد عبد الرحمن[٣٥٢].

وفي مذكرة مرسلة إلى الخارجية البريطانية قال جيمس روبرتسون، السكرتير الإداري، لم يخف ما قام به السيد عبد الرحمن من جهد لحفظ الأمن قوله:

348- مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص٦٧.

349- FO371/62947, The Palace to Foreign Office, 25 August 1947.فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية، ص ٢٧٦.

٣٥٠ - الرأي العام، ٣ تشرين الثاني ١٩٤٦. Robertson, Transition, p-97.

٣٥١- الرأي العام، ٢ تشرين الثاني ١٩٤٦.

352-SPIS No. 60 October 1946; SAD 524/11/21, Robertson to all Governors, 14November 1946.

بفضل الجهود التي بذلها السيد عبد الرحمن لإبعاد أكثر أتباعه تشنجاً عن المدن، قد خف الخطر من حدوث إضطرابات في العاصمة، إلا أن روبرتسون لم يخف خيبة أمله من أية امال في إقناع جبهة الإستقلال بالإعتراف المصري، وقد تبخرت هذه الآمال نتيجة "لرعونة صدقي باشا"، وبوجه خاص إستخدامه لكلمة "سيادة" التي تعني عند السودانيين "إستعباد" و "تملك". يرى الإستقلاليون أن أي إعتراف بالسيادة على البلاد هو بداية ضرب آمالهم في دولة سودانية، والأهم من ذلك يرى "السيد عبد الرحمن بالذات أن اماله في تكوين ملكية على غرار الملك فيصل الأول ستتلاشى أيضًا"[٣٥٣].

صرح السيد عبد الرحمن في حديثه مع روبرتسون "إذا استمرت المعاهدة على الأسس المنشورة في الصحافة، فإنه سوف يعتزل في الجزيرة أبا، ويجلس في البيت ويشغل نفسه فقط بزراعته وديانته، حتى يأتي المصريون ويحكموا عليه بالموت" [٣٥٤].

مع هذ الغضب والتهديد بالعزلة لم يظهر عليه اليأس بل طالب روبرتسون فيما إذا كان بالإمكان زيارة لندن ليضع وجهة نظره على أعلى مستوى هناك[٣٥٥]. وافقه روبرتسون وأجرى الإتصالات المطلوبة بشأن الزيارة. وافق أتلي، رئيس الوزراء البريطاني، على طلب سفر السيد إلى لندن[٣٥٦]، وفي نفس الوقت، أخبر روبرتسون السيد عبد الرحمن أنه سيطلب من الحاكم العام، الذي كان في طريقه من لندن إلى الخرطوم، ليقابله في القاهرة ويشرح له الموقف العام قبل مواصلة سفره الى لندن[٣٥٧]. وأثناء اقامته في القاهرة، نزل بفندق مينا هاوس في منطقة الأهرام، وأرسل إلى رئيس الوزراء المصري يطلب مقابلته للتفاوض في أمر السودان، ولم يعر الأخير أهمية للأمر، إلا أنه التقى هدلستون وهو

353- FO371/53259 No. 4740, رد فعل السودانيين على بروتوكول السودان، مذكرة من ج. دبليو. روبرتسون ٥، نوفمبر ١٩٤٦.

354- SAD 524/11/21, Robertson to all Governors 14 November 1946

355- SPIS No. 4, August 1947.

356- SPIS No .61. November 1946 , عبد الرحمن المهدي، جهاد في سبيل الاستقلال. ص 55

٣٥٧- عبد الرحمن المهدي، جهاد في سبيل الاستقلال، ص٥٥.

قادم من لندن، في مقر إقامته بالفندق. أخبره الأخير عن أسفه لعدم مقابلة المصريين له، لكنه أكد أن الإنكليز على إستعداد لمقابلته، وهم في إنتظاره لتخبرهم بوجهة نظرك، شكره السيد عبد الرحمن على تلك التطمينات[٣٥٨].

وترتبط بتلك الزيارة رواية للأستاذ أمين التوم في كتابه ذكريات ومواقف، عن وجهة نظر حزب الأمة الداعم لمواقف السيد عبد الرحمن: إستلمت في أحد أيام شهر نوفمبر عام ١٩٤٦، برقية من سكرتير مساعد عام حزب الأمة عبد الله خليل، جاء فيها: "إتفق الإنجليز والمصريون على منح السيادة لمصر وأصبح مفهوماً أن السودان صار جزءاً من المملكة المصرية وأن الملك فاروق صار ملكاً على السودان. قررنا مقاومة ذلك وقررنا الجهاد في سبيل بلادنا. أرجو أن تجمعوا الصفوف وتعدوا أنفسكم للمعركة المقبلة". ويواصل قوله وبعد أيام قليلة إستلمت برقية أخرى تقول بأن الإمام عبد الرحمن مسافر نحوكم بطائرة بحرية ستهبط في مياه وادي حلفا في يوم حدده وكان ذلك قبيل نهاية عام ١٩٤٦، وأنه في طريقه إلى لندن ليبلغ البريطانيين إحتجاجه ومعارضته ورفضه إتفاقية صدقي- بيفن[٣٥٩].

في ٢٥ نوفمبر، وبطريقة دبلوماسية، في اليوم الذي سبق رحيله إلى بريطانيا، قام السيد عبد الرحمن، بمحاولة سياسية ذكية ليبين للندن أنه يمثل جميع وجهات النظر السودانية الراغبة بالإستقلال، بزيارة السيد علي في بيته للإطمئنان على حالته الصحية وليحدثه عن زيارته التي سيقوم بها، شكره السيد علي على الزيارة[٣٦٠]، إلا أنه بدا غير مسرور لتلك الزيارة، عن طريق عدم تناوله أي موضوع سياسي يهم البلاد[٣٦١].

ولتجنب أي توتر في الجبهة الداخلية بالنسبة للحكومة، في الوقت الذي قدم فيه

358-FO371/62947, Record of the conversation at a meeting held on Saturday, 26th July 1947, in the Palace, Khartoum, between H.E the Governor General and El Sayed Sir Abdel Rahman Elmahdi Pasha.

٣٥٩- أمين التوم، ذكريات ومواقف، ص٣٤.

٣٦٠- الرأي العام، ٢٦ نوفمبر ١٩٤٦.

361-SPIS NO.61. November 1946, SPIS No.4, August 1947.

السيد عبد الرحمن طلبه لزيارة لندن، قُدمت دعوة إلى السيد علي من لندن للمجيء والإعراب عن وجهة نظره في مستقبل السودان، أو إرسال رسالة أو ممثل عنه، وذلك لعمل موازنة بين السيدين، إلا أن السيد علي رفض الدعوة «لأسباب صحية» لكنه علق قائلاً : "إن المناقشات في مستقبل السودان من قبل أي شخص مهما يكن وضعه دون توكيل من الناس من خلال القنوات الدستورية تشكل خطيئة بحق الناس وتجاهلاً لإرادتهم"[٣٦٢]، وقد رأى قسم المخابرات في ذلك "طعنة نجلاء لمنافسه"[٣٦٣]. وتساءلت صحيفة الرأي العام، في مقال إفتتاحي، في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٦، حول السبب الذي دعا الحكومة البريطانية لدعوة السيدين إلى لندن فقط عندما كانت المفاوضات على وشك الإنتهاء، وأشار المقال إلى التفسير الممكن لذلك هو أن الحاكم العام قد حذر من إحتمال الحرب في السودان بين الأطراف المتنافسة إذا ما تم الإتفاق على البروتوكول، وأن هذا التحذير دفع لندن إلى الحاجة للإجتماع بكلا السيدين لمعرفة آرائهم عن قرب[٣٦٤].

وصل السيد عبد الرحمن والوفد المرافق له، وفي لقائه مع وزير الخارجية، ذكر إن ما جاء به إلى لندن هو العبارة التي ذكرت "الإتحاد مع مصر تحت التاج المصري"، وقدم السيد عبد الرحمن للوزير وثيقة مكتوبة تنص على المطالب التالية:

١-حكم ذاتي كامل وفوري.

٢-الحصول على الإستقلال في غضون عشر سنوات.

٣-وجوب تضمين المطالب إعلاه ضمن المعاهدة التي سيتم توقيعها بين مصر وبريطانيا.

362- FO 371/53262, (J5073/24/16), Telegram no.144 from Khartoum to Cairo, 30 November 1946.
363 - FO 371/53262(J5092/24/16), MINUTES by Scrivener on Telegram no. 145/2 December 1946.

٣٦٤- الرأي العام، ٢٩-تشرين الثاني ١٩٤٦.

ألح السيد عبد الرحمن على الوزير بضرورة حصوله على رد مكتوب لطلبه قبل عودته للسودان، إلا ان الوزير إعتذر عن ذلك، وإعتبرها طلبات جديدة، وأن المباحثات على وشك الإنتهاء، إلا أنه إستدرك قائلا: يستطيع طمأنة السيد عبد الرحمن بأن المعاهدة لا تتضمن أي تعارض أو تناقض مع تعهداتهم السابقة تجاه السودان وما يأمله شخصياً.

وبمسودة خطاب غير مؤرخة، تم العثور عليها، موجه إلى السيد عبد الرحمن من قبل وزير الخارجية الذي تم الحديث معه سابقاً، يخبر فيها السيد بأنه كان قد دون طلباته الثلاثة التي ذكرها في اللقاء السابق: حكم ذاتي، إستقلال خلال عشر سنوات، وإدخال هذه النقاط ضمن المعاهدة المزمع توقيعها بين مصر وبريطانيا. وما يريد أن يخبره به الآن هو أن حكومة جلالة الملكة قد وافقت على مقترح تطبيق الحكم الذاتي للسودان، وأن الحاكم العام سيلتقي بالسياسيين السودانيين للتوصل إلى الطرق الناجحة لتطبيق هذا المشروع، وأضاف أنه من السابق لأوانه أن تقوم حكومة بريطانيا بإعلان ذلك أو تقدم شيئاً خطياً بذلك، وأضاف أن حكومة بريطانيا تعتذر لعدم إستطاعتها مفاتحة حكومة مصر لتضمين طلباتك المذكورة في المعاهدة[٣٦٥].

ومن المفيد الإشارة هنا إلى طريقة تصرف السيد عبد الرحمن في لندن، كوسيلة للضغط على مضيفيه، عندما أخبر مدير قسم المخابرات السودانية المرافق للوفد بأنه عازم على البقاء في لندن مدة ثلاثة أسابيع، مما ولد دهشة وإرباكاً غير متوقع لدى مضيفيه، مما كلفهم وقتاً وجهداً لحل هذا الأمر[٣٦٦]، كونها مدة غير معتادة في الزيارات الرسمية، والذي يبدو أنها خطة مقصودة من قبل السيد عبد الرحمن و وسيلة ضغط لإحراجهم وإرباك المسؤولين أثناء بقائه ببلدهم.

365- FO 371/53262 (J5485) Sayed Abdul Raman meeting with Foreign Secretary, 5 December1946.
366 - FO 371/53262, 29 November

١٩٤٦. مراسلات عن بقاء السيد عبد الرحمن المهدي بلندن.

وفي يوم مغادرته ٢٢ ديسمبر، ترك مع ممثله في لندن كوربن رسالة لإيصالها إلى نائب وكيل السودان بلندن، يشكره هو ورئيس الوزراء و وزير الشؤون الخارجية على اللقاء، مؤكداً له بأنه غادر بريطانيا بقلب ملؤه الثقة بالتعاون مع الحاكم العام كما كان من قبل، بسبب المحادثات التي أجراها مع رئيس الوزراء ومع أعضاء الحكومة الآخرين(٣٦٧)، وهو ما يعبر عن إعتقاده بنجاح زيارته.

وصل إلى علم الحكومة وجود دلائل خلال شهر نوفمبر على أن المعتدلين من الجانبين قد يرتبطون لمنع الحكومة من إستخدام السودان "كبيدق" لمباحثاتهم، وأخذ السيد عبد الرحمن المبادرة في تشجيع الفكرة(٣٦٨). وفعلاً تحقق ما تنبأت به الحكومة، هو تشكيل الجبهة الإستقلالية، التي كانت تهدف إلى تنظيم جميع أولئك الذين يكافحون من أجل إستقلال السودان، أحزاب أو شخصيات إستقلالية، ومعارضة أية محاولات لتوحيد البلاد مع مصر أو وضعه تحت ظل التاج المصري(٣٦٩). وقد نظمت هذه الجبهة المظاهرات في المدن الكبرى وأعربت فيها عن إستعدادها للتضحية في سبيل الإستقلال وأيدت دعاة الإستقلال في أنحاء السودان المختلفة(٣٧٠).

تلاشت آمال التقارب بين السيدين وجبهة الإعتدال، التي تم التفاؤل بنموها قبل سفر السيد إلى لندن، عندما هوجم السيد عبد الرحمن حين عودته من لندن في جريدة صوت السودان مما أثار هجوماً مضاداً في جريدة النيل، وإتخذ السيد عبد الرحمن خطوات لمعاقبة رئيس تحرير جريدة النيل لكن بعد أن نشر مقالتين نفرت الرأي العام المحايد(٣٧١).

وأثناء ذلك تلقى الحاكم العام تأكيدات من رئيس الوزراء، كلمنت أتلي، بأنه

367 - SAD 521/5/30-31, E.N. Corbyn to Deputy Sudan Agent in London, 22,28 December 1946.

368-SPIS No. 61, November 1946.

369- Mahgoub, Mohammed Ahmed, Democracy on Trail, Andre Deutsch. London, 1974,p.55.

٣٧٠- مذكرات الامام عبد الرحمن، ص٧٢.

371 - FO 371/63047 (J484/16), SPIS No. 62 December 1946.

سيتم الإلتزام بالتفسير البريطاني لإتفاق صدقي ــ بيفن، على الرغم من إدعاء مصر بأنها لن تسمح للسودان بحق الإنفصال عنها، كان لهذا التأكيد أثر كبير في تخفيف التوتر السياسي في السودان بصورة عامة(٣٧٢).

وعلى الرغم من ذلك فقد ذكر تقرير قسم المخابرات لشهر ديسمبر عام ١٩٤٦، أن الحاكم العام قد أشار في إحدى جلساته إلى مصطلح السيادة الذي أربك أعضاء المجلس الإستشاري لأنهم فهموا بوضوح، كما فهم السيد عبد الرحمن، أن السيادة الرمزية لم تذكر في البروتوكول، وكان على السكرتير الإداري أن يدعوا إلى إجتماع يقدم فيه تأكيدات بأنه ليست هناك إشارة إلى السيادة في نص البروتوكول. وكان سوء الفهم هذا منتشراً على نطاق واسع ويعتبر أنه سبب للمشاكل(٣٧٣). لقد تسبب نشر تأكيد رئيس الوزراء حول حق السودانيين في الإنفصال عن التاج المصري، وإستقالة صدقي باشا في إنهيار المفاوضات في يناير عام ١٩٤٧، وأعلن النقراشي، الذي حل محل صدقي، فيما بعد أنه سيحيل الخلاف المصري البريطاني إلى الأمم المتحدة(٣٧٤).

وأثناء ذلك قامت الحكومة بوضع خطط مطلوب تطبيقها من أجل التطور الدستوري لزيادة أعداد السودانيين المشتركين في الحكومة المركزية والمحلية، والتي نوقشت لأول مرة في أبريل عام ١٩٤٦، وأقيم مؤتمر إداري للنظر من بين أشياء أخرى في تأسيس جمعية تشريعية للسودان، والذي سينفذ في عام ١٩٤٨ (٣٧٥).

أحيلت دعوى مصر إلى الأمم المتحدة يوم ١١ يناير ١٩٤٧، وحينها قررت حكومة السودان إرسال وفد مكون من ممثلين بريطانيين، مما كان سبباً لأثارة

372- SAD 524/11/24, Robertson to all Governors, 3 December 1946; Robertson. Transition. p 98.
.373- Robertson, Transition, p 99.373SPIS No. 62, December 1946

٣٧٥ ــ الحكومة الملكية المصرية ، مجموعة الكتب والوثائق المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة وإدارة السودان في شأن قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في السودان ، (الطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٩) ، ص ٤-٦ .

نقد كثير في الصحافة السودانية، وحمل جبهة الإستقلال على إتخاذ قرار إرسال وفد سوداني خاص بها يموله بصورة رئيسة السيد عبد الرحمن، وقرر الوحدويون إرسال وفد يمثلهم برئاسة إسماعيل الأزهري. لقد كان النقراشي معارضاً لإرسال أي وفد سوداني إلى مجلس الأمن لأن وجودهم سوف يضعف دعوى مصر[٣٧٦]. ومما يؤسف له أن الوفود السودانية ببساطة نقلت إلى الأمم المتحدة خلافاتها حول وضع بلادهم في المستقبل.

في الوقت الذي هنأ فيه الأزهري النقراشي على تقديم الدعوى إلى مجلس الأمن والتي تتلخص في جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان وإنهاء النظام الحالي في السودان، أكد حزب الامة على عدم معارضة أي سوداني لجلاء القوات البريطانية وإنهاء الحكم الثنائي، إلا أنه أخذ على الطلب المصري خلوه من الإشارة إلى إستقلال السودان أو حقه في تقرير المصير.

ولنا أن نتعرف على خفايا ما دار بين السيد عبد الرحمن المهدي والحكومة قبل تشكيل الوفد السوداني للذهاب إلى الأمم المتحدة لمتابعة القضية السودانية، ففي ٢٦ يوليو عام ١٩٤٧ تحدث السيد عبد الرحمن إلى الحاكم العام في قصره وناقش معه قضيتان:

الأولى: أنه يشعر من الخطأ على الحكومة أان لا تستشير أو تعلم الشعب السوداني قبل إرسال وفدها إلى الأمم المتحدة، وقال إن حزبه سوف لن يرسل أي وفد بسبب خوفه من أن مصر ستحث الأزهري للذهاب إلى هناك إذا هو أرسل وفده. أما إذا لم يذهب وفد من السودانيين "سنثق بالجهد البريطاني في سبيل السودان، كطرف مسؤول عن السودان، ويأمل أن تقوم بريطانيا بتثبيت قضية إيقاف دخول المصريين إلى السودان والتدخل المصري في إدارة السودان". وأكد السيد عبد الرحمن للحاكم العام بأنه يملك إمكانية العمل بإستقلالية في الشؤون الداخلية للبلاد، لأن معاهدة ١٨٩٩ أعطت للحاكم العام

376- FO 371/63047 (J5856/ 484/16), SPIS No. 5 , Review of the events August - October 1947.

صلاحيات عسكرية ومدنية، وفي معاهدة ١٩٣٦ أكد طرفا الحكم الثنائي بأن وظيفتهما الأولى تجاه السودان هو "رفاهية السودانيين"، وفي أكثر من مناسبة أكد الطرفان على وجوب تحقيق الحكم الذاتي للسودانيين، وفي رأيه وبناء على هذا فإن الحاكم العام لديه كل الدعم الدستوري لإتخاذ أية خطوة بإتجاه الحكم الذاتي.

أما القضية الثانية: فهي تأسيس الجمعية التشريعية، حيث أوضح السيد عبد الرحمن للحاكم العام أن التأخير في إعلان تأسيس الجمعية التشريعية قد أثار الشكوك في نفوس عدد من أصدقائه وأتباعه تجاه الحكومة، إلا أن الحاكم العام كان يرى أن أي قانون دستوري لا بد وأن يوافق عليه الطرفان البريطاني والمصري، وأن الحكومة تريد إستشارة الجنوب كذلك، رغم أنها مستعجلة كما هم السودانيون، وختم السيد لقاءه بإقتراح وجوب دعم الحكومة له ولحزبه وإستشارته بأي أمر مهم قبل غيره إلا أنه "يستغرب إستمرار دعمهم للسيد الميرغني بعد وقوفه بجانب مصر"[٣٧٧].

في ٧ أغسطس عام ١٩٤٧ أبرقت الخرطوم إلى لندن، خبر قرار الجبهة الإستقلالية والإتحاديين عن تشكيل وجهوزية وفد سوداني، أطلق عليه وفد «الجبهة الوطنية»، للسفر إلى نيويورك أملا في إيصال رأيهم إلى هيئة الامم المتحدة، على الرغم من إفهام حكومة السودان لهم بعدم إمكانية سماع رأيهم في مجلس الامن، وإبلاغهم أن الحكومة لن تتحمل نفقات سفرهم وإقامتهم، وبسبب إدراكهم لهذين الشرطين، لم تعارض الحكومة على قرار سفرهم بل عملت على تسهيل أمر تحويل النقود وحجوزات سفرهم وإقامتهم، وكان أعضاء وفد الإستقلاليين المقترح، أول الأمر، هم عبد الله خليل، محمد أحمد محجوب، والقاضي الشنقيطي[٣٧٨].

377- FO 371/62947 Suggestions submitted by said Siddik on behalf of his father to the Governor General Office, 31July1947.

378- FO 371/62945b Khartoum to Foreign Office, Tele no. 130, 7 August 1947 .

في ٩ أغسطس أبرق الحاكم العام إلى الخارجية البريطانية برقية مؤكداً فيها أن السيد عبد الرحمن المهدي سيمول رحلة سفر الوفد الإستقلالي من حسابه الخاص ويقترح الآتي:

١-لا إتحاد مع مصر مهما كان الثمن.

٢-وجوب إنهاء الحكم الثنائي الآن.

٣-وضع حكومة السودان الحالية تحت مجلس وصاية تقود للحكم الذاتي.

٤-الأعضاء البريطانيون من الحكومة يستمرون بالعمل كمستشارين يقودون إلى أن تتم كامل سودنة الوظائف[٣٧٩].

لأهمية الموقف شعر السيد عبد الرحمن بوجوب إدخال ولده السيد الصديق ضمن وفد الجبهة الإستقلالية، فتكون الوفد من: السيد الصديق، وعبد الله خليل سكرتير حزب الأمة، ومحمد أحمد محجوب سكرتير الجبهة الأستقلالية، ومحمد صالح الشنقيطي . إلا أن تضمين وفد الإستقلاليين السيد الصديق قد إستفز مشاعر السيد علي الميرغني ودفعه للخروج عن صمته، فبعث ببرقية إلى رئيس مجلس الامن قائلا:

"كنت أرى انه من مصلحة السودان ألا يتدخل زعيم ديني في مسائل السياسة الأمر الذي أطال إحجامي عن الخوض فيها، وذلك حرصاً على أن يمارس جمهور الشعب حقه بحرية تامة من غير تأثير. أما الآن وقد تطورت الأحوال وتدخل زعيم ديني بإيفاد مندوب عنه فنبدي أنه لا يمثل إلا أقلية"[٣٨٠].

وفي خضم الجو السياسي المتوتر، في شهر يوليو عام ١٩٤٧ دون الحاكم العام موجزاً لمقابلة أخرى حصلت له مع السيد عبد الرحمن بناء على طلب من السيد، يقول الحاكم العام بان السيد عبد الرحمن قلق جداً من ناحيتين:

الأولى: بسبب موقف حكومة السودان الضعيف والمساند لحكومة مصر.

379 - FO 371/62947 Khartoum to Foreign Office, Tele no.104,9 August 1947.

٣٨٠ النيل، ٢١ أغسطس ١٩٤٧، الأهرام، ٢٢ أغسطس ١٩٤٧. SPIS no.٥، August& October 1947.

والناحية الثانية: بسبب الضغط الكبير الذي ولده له أتباعه، فضلا عن إخباره للحاكم العام عن إستمرار إستلامه رسائل وبرقيات تطلب منه بل تشجعه لإيقاف دعمه ومساندته لحكومة السودان، وكزعيم إسلامي عليه مساندة وحدة وادي النيل، وقد إستلم حديثاً رسالة من السيد حسن البنا، زعيم تنظيم الإخوان المسلمين في مصر، وظهرت صورة منها في الصحافة المصرية يوم ٢٨ يوليو ١٩٤٧، ويؤكد الحاكم العام للخارجية البريطانية أن السيد عبد الرحمن بدون دعم حكومتي السودان وبريطانيا التي وعدته في لندن سابقا "بأنها لن تسمح لمصر بالتدخل في الشؤون الداخلية السودانية" سيكون موقفه مع حلفائه وأتباعه ضعيفاً جداً[٣٨١].

وللأهمية نقتبس جزءاً من رسالة المرشد العام للإخوان المسلمين حسن البنا في ٢٥ يوليو الى السيد عبد الرحمن يطلب منه كزعيم ديني الوقوف بصف وحدة الأمة:

" لقد رفع سماحة والدكم العظيم علم الثورة إنتصارا لله والوطن والحق فقاومه الغاصبون من أعداء الله والوطن والحق لحاجة في نفس يعقوب كشفت عنها الأيام. فأعيذكم بالله أن تكونوا في موقفكم من قضية الوادي حجة أو شبه حجة لهؤلاء الغاصبين المعتدين ولو بطريق غير مباشر. وأخاطبكم بإسم الإسلام الحنيف أولا فأذكركم بأن تعاليمه الشريفة لا تعرف للمسلمين إلا أمة واحدة. ولو استطعنا جمع هذه الأمة من المحيط إلى المحيط تحت لواء واحد لكان ذلك اليوم أسعد أيام حياتنا فلا أقل من أن نحرص على وحدة وادينا الطبيعية التي لم تنل منها ألا دسائس الغاصبين (وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون). ثم أخاطبكم بلسان الوطن والمصلحة القومية بعد ذلك فأذكر سماحتكم بأن السودان لن يستغني أبداً عن مصر ولن يستقيم أمره إلا بوحدته معها. كما أن مصر كذلك لا يمكن أن تحيا بغير السودان وأن لا مطمع لمصر في سيادة أو إستغلال مادي أو إستعمار سياسي ولكن أخوة تامة ومصلحة مشتركة وتكافل في خير هذا الوادي السعيد ولا شيء إلا هذا"[٣٨٢].

وبتأثير المقابلتين السابقتين مع السيد عبد الرحمن نجد أن الحاكم العام قد

٣٨١ المصدر نفسه.

٣٨٢ الاهرام، ٢٥ يوليو ١٩٤٧، النيل، ٢٨ يوليو ١٩٤٧، في فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية، ص٣٢٢-٣٢٣.

دون أقواله بشأن ما أراده السيد قوله:

١- بأن السيد عبد الرحمن المهدي يطلب وبقوة وجوب إتخاذ حكومة السودان موقفاً حازماً لإيقاف دخول المصريين إلى السودان، واعلان ذلك في الأمم المتحدة،

٢- إتخاذ خطوة لتنفيذ التطور الدستوري.

على الحكومة وجوب إتخاذ خطوة أكثر إستقلالية بشأن الوضع الداخلي السوداني.

٣- وأن التأخير في إتخاذ قرار تأسيس الجمعية التشريعية سيولد شكوكاً في عقول أصدقائه وأتباعه بشان موقف حكومة السودان.

٤- ويعتقد السيد أنه لا حاجة لإحالة مسالة الجمعية التشريعية إلى حكومتي الحكم الثنائي.

وأثناء الإجتماع يذكر الحاكم العام أن السيد قدم له رسالة كان قد إستلمها من قادة الأحزاب الإستقلالية، خلاصتها:

هو أن السيد عبد الرحمن في الخريف الماضي قد أقنعهم بالتعاون مع الحكومة بسبب وعده لهم بأن:

١-حكومة بريطانيا ستساند الحكم الذاتي.

٢- وأن السودان سيأخذ حق تقرير مصيره ومنه إلى الإستقلال.

٣- وأن هذان الوعدان لم ينفذا.

٤- وأن تعاون الجبهة الإستقلالية لم تهدف لإطالة عمر الحكم الثنائي، وأن تعاونهم مع الحكومة قائم على أساس تأسيس الحكم الذاتي للسودانيين، وأن الجمعية التشريعية لا تزال بعيدة التحقيق، عليه فإن الأحزاب الإستقلالية ستوقف تعاونها إلا إذا:

١- تم إنهاء الحكم الثنائي.

٢- تأسيس حكم سوداني ينال ثقة الشعب.

٣- وأن تكون حكومة السودان مسؤولة عن الأمن العام في السودان.

٤- وأن تتم مخاطبة مجلس الأمن لإيقاف نقاش المسالة السودانية إلى أن يتم تشكيل حكومة سودانية لتتكلم بإسم السودانيين.

٥- وأن أي احياء لبروتكول صدقي - بيفن معناه إجبار حكومة السودان على تخلي بريطانيا عن تعهداتها.

يعترف بل ويؤكد الحاكم العام بأن السيد عبد الرحمن فعلاً هو تحت ضغط شديد لأنه: لا يمكن أن يلغي علاقته مع أصدقائه الإستقلاليين، ولا يمكن إيقاف دعمه لحكومة السودان أو صداقته مع حكومة بريطانيا، وهو يرى أن موقعه مع الحكومة بدأ بالتضاؤل بسبب الموقف المصري، وما لم يتخذ موقفاً قوياً وواضحاً وصريحاً فإن معظم السودانيين سيتحولون للمعارضة، لهذا فإن السيد عبد الرحمن طلب من الحكومة: الخروج بصراحة وعلانية لإعطاء المساندة الفاعلة للإستقلاليين، وبنفس الوقت إتخاذ سياسة معارضة للأحزاب المساندة لمصر، واذا قاطعت الجبهة الاستقلالية الحكومة مرة ثانية، كما فعلت في الخريف الماضي ستولد صعوبات قوية لحكومة السودان(٣٨٣).

وفي ٨ أغسطس عام ١٩٤٧ تلقى الحاكم العام من وزارة الخارجية برقية جوابية بصدد حديثه مع السيد عبد الرحمن بتاريخ ٣٠ يوليو عام ١٩٤٧، ولتهدئة روعه وتشجيعه على خطواته، أكدت لندن للحاكم العام: وبما أنه إتخذ خطوة إعلانه للمشروع الدستوري في ٣ أغسطس، والآن قد إتخذت حكومة مصر قراراً بالإنسحاب من المفاوضات حول المعاهدة، بسبب أن بريطانيا لا تريد بيع السودان لمصر من أجل مكاسب تحققها لها، فضلاً عن تأكيدات الناطق بإسم حكومة بريطانيا من أن بريطانيا لا تريد تحقيق معاهدة مع مصر على حساب

383- FO 371/62947 Governor General to Foreign Office Telegram no. 120, 30 July 1947.

السودان، وأكد كذلك وزير الخارجية في إحدى جلساته البرلمانية قوله "إننا لا نريد تحقيق معاهدة مع مصر على حساب السودانيين" ، هذه النقاط مجتمعة ستجعل حزب الأمة يثق بالحكومة لمدة أطول[٣٨٤].

بعدها بأيام قدم السيد عبد الرحمن طلباً مكتوباً دون فيه رأيه، سلم من قبل السيد الصديق إلى الحاكم العام، في ٣١يوليو عام ١٩٤٧ حول ما يجب إتباعه من سياسة حكومية تجاه السيد عبد الرحمن وأتباعه:

-وجوب منح حرية تامة لأتباع السيد عبد الرحمن وحزب الأمة لزيارة جميع مناطق السودان .

-على الحكومة أن تغير سياستها المتبعة تجاه السيد عبد الرحمن وأتباعه، تلك السياسة المتبعة منذ أيام غزو السودان، وعليها إعلان وإظهار مساندتها للسيد وأتباعه ولشيوخ القبائل بسبب السياسة التي يتبناها السيد لمستقبل البلاد.

- على الحكومة مساندة السيد عبد الرحمن وأتباعه في أي فرصة مناسبة، والعمل على زيادة الإحترام له كشخصية وطنية في الرأي العام لكي يؤيدوه ويؤيدوا الحكومة في السياسة التي تتبناها لصالح البلاد.

- على الحكومة الوقوف بوجه معارضي السيد عبد الرحمن .

- على الحكومة ان تنصح شيوخ القبائل وتشجعهم على مساندة حزب الإستقلال Independent party ، والذي هو نفس سياسة الحكومة وسياسة السيد عبد الرحمن، وعلى الحكومة أن تمنح الفرصة لقادة حزب الإستقلال كي يظهروا بها على أنهم مشاركون في رسم السياسة العامة لتتمكن الصحف الإستقلالية من الدفاع عنهم.

- وبما أن السيد يمول الحركة الإستقلالية فعلى الحكومة أن تساعده في أي فرصة مناسبة لتحسين وضعه المالي، مثلاً عن طريق زيادة أطيانه الزراعية، وتساعده على تقوية مكانته الإجتماعية كقائد سياسي يساند الحكومة في سياستها.

384- FO 371/62947 Foreign Office to Khartoum,8 August 1947.

- الحكومة في سياستها التي تبنتها خلال الخمسين سنة في البلاد أدت إلى خلق طبقة إجتماعية في المدن... ولأجل عمل موازنة مع نفوذ هذه الطبقة، ولتطبيق مبدأ الديمقراطية، يجب تقليل النسبة التي تؤهل المصوتين في المدن، وهذا سيقود إلى زيادة عدد المصوتين من المساندين لسياسة الحكومة[٣٨٥].

عودة لمجلس الأمن بشأن المداولة في قضية السودان، التي لم تسفر عن حل، عادت الوفود إلى الخرطوم، وقد رحبت جبهة الإستقلال بالنتيجة بإعتبارها:

١- هزيمة لمصر.

٢- جذب إنتباه العالم إلى السودان.

٣- أكدت الوفود في الأمم المتحدة على حق السودانيين في تقرير المصير[٣٨٦].

شكر السيد عبد الرحمن برقياً أعضاء مجلس الأمن الذين أعربوا بوضوح عن حق السودانيين في تقرير مصيرهم، وفي البرقية خاطب السيد عبد الرحمن أعضاء المجلس:

" وحينما تسمحون للشعب السوداني الذي يتجه بآماله القوية نحو مجلسكم الموقر بأن يشرح ممثلوه الإستقلاليون للمجلس مباشرة قضية بلادهم المعتدى على حريتها، والتي حكمت حكماً ثنائياً أجنبياً شاذاً، حينما تسمحون بذلك فأنتم ستعرفون أنه ليس هناك مجال للشك في إستعداد هذا الشعب لتحمل أعباء نفسه بنفسه، وأن السماح باستمرار إستعباده يتنافى والمبادئ التي قام مجلسكم يذود عنها، والتي خاض السودان غمار الحرب في سبيل تحقيقها"[٣٨٧].

عاد الوفد السوداني بإتجاه بلاده، وعند وصوله القاهرة إنقسم الوفد الوحدوي حول نهج العمل في المستقبل، وإعتقد بعض أعضائه أن عليهم البقاء في القاهرة لمواصلة النضال؛ بينما حاجج الآخرون بأن عليهم العودة إلى السودان للعمل من الداخل، وأدى هذا الإنشقاق إلى إنسحاب المجموعة الأخيرة من الوفد.

385 FO 371/62947 Suggestions submitted by said Siddik on behalf of his father to the Governor General Office, 31July1947

386- SPIS No. 5 August - October 1947.

٣٨٧- الامة، ٢ و١٠ سبتمبر ١٩٤٧، فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية، ص ٢٤٠.

وكإجراء داعم لفشل مصر في مجلس الأمن، رحب السيد عبد الرحمن بتعيين السوداني أحمد الطاهر قاضيا أكبر في ١١ أكتوبر عام ١٩٤٧، مكان القاضي المصري الذي كان على وشك التقاعد، دلالة على تصميم الحكومة على مواصلة سياسة السودنة، وإجراء جرى تفسيره إخلاص حكومة السودان في تصميمها على وضع مصالح السودان في المقدمة[٣٨٨]. عبر السيد عبد الرحمن وأتباعه بإظهار فرحهم لفشل مصر في شكواها، عن طريق إحتفال أنصار السيد عبد الرحمن في أم درمان بالذكرى السنوية لمعركة بدر، حيث وفر الإحتفال فرصة للخطابات المعادية للبريطانيين والتطلع نحو مهدية ثانية. إعتبر قسم المخابرات أن إحتفالاً بهذه الطريقة يلحق الأذى بالسيد عبد الرحمن، مما إضطر الحكومة لإتخاذ خطوات للتأكد من عدم تكرار إحتفالات الذكرى هذه في المستقبل[٣٨٩].

في ٢٠ ديسمبر عام ١٩٤٧أرسل السيد عبد الرحمن رسالة إلى المستر يودال يخبره بالآتي: بناء على العلاقة التي تم تأسيسها مع العائلة المالكة، عندما قدمت سيف والدي My Fathers Sword الى الملك جورج الخامس، وبناء على رسالته التي أوضح لي أنه قد قبل السيف وأعاده لي لأحتفظ به بالنيابة عنه في بلدي، وأنا أستغل مناسبة حفل الزواج السعيد للأميرة اليزابيث لأبعث لها هدية الزواج والتي ستكون على شكل المازة زنة ٢٥ قيراط. آملاً أن تتصل بالعائلة المالكة وتخبرني عن طريقة إيصالها، وفي ٣ يناير تلقى يودال رسالة من سكرتير اليزابيث ينقل فيها مشاعر الترحاب والسرور من الأميرة اليزابيث لقبول الهدية[٣٩٠].

عموما لم يهمل السيد عبد الرحمن علاقاته الشخصية مع الإنجليز حتى بعد إنتهاء مهام عملهم في حكومة السودان، إدراكاً منه أن طريق الإستقلال طويل،

388 - SPIS No.5 August- October 1947: SPIS No. 6 November - December 1947.
389- SPIS No . 5 August- October 1947.

٣٩٠- ١٠ / ١٢ / ٥٢١ SAD رسالتان متبادلتان الاولى بين السيد عبد الرحمن المهدي والمستر يودال ٢٠ ديسمبر ١٩٤٧ والثانية بين قصر بكنكهام والمستر يودال ٢٣ يناير ١٩٤٨.

وعليه أن يحافظ على أعلى مستوى من الخلق الإجتماعي والدبلوماسي معهم. في عام ١٩٢٥ أرسل السيد رسالة إلى السير ريجنالد ونجيت يعبر فيها عن أسفه لعدم حضوره مناسبة إفتتاح خزان سنار "بلغني بمزيد من الأسف إعتذار دولتكم عن الحضور للسودان لشهود حفل فتح خزان سنار الذي هو ثمن جهودكم العظيمة ونتيجة من نتائج أعمالكم المكللة بالنجاح الدائم بالسودان، وأتقدم بهذه الوجيزة... أن أجدد ذكراكم الخالدة في نفوسنا ونرجو لفخامتكم... طول البقاء ودوام الرفاهية..."[٢٩١]. إستمر السيد عبد الرحمن وفياً لأصدقاءه من الإنكليز، حتى بعد خروجهم من الخدمة الحكومية، وأبرزهم ويلس مدير قسم المخابرات، وآرثر الحاكم العام الذي زاره في الجزيرة أبا، كان على تواصل مع الأول بعد تقاعده، حيث سجل عدة زيارات للسودان يحل فيها ضيفاً على السيد عبد الرحمن بالفندق الكبير ... أما في تعامله مع آرثر، ففي عام ١٩٥٧ بعث بهديتين كبيرتين من المال، قيمة إحداهما ألف جنيه، حيث كان يعاني من كبر السن والمرض، وتقديراً لذلك كتب آرثر من بريطانيا إلى السيد عبد الرحمن " إن نفقات الحياة هنا هذه الأيام تصبح هائلة حينما يكون المرض مكلفً، إن معاشي قليل ولا أجد من الضروري أن أقول إن الهدية الإضافية غاية في العون وستكفل لي الراحة حتى نهاية أيامي، فأنا الآن في السادسة والسبعين"[٢٩٢].

٢٩١ SAD ١٠١ /٢٥ رسالة من السيد عبد الرحمن المهدي الى السير ونجيت، ١٨/١١/١٩٢٥.

٢٩٢ -مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص ٨.

الفصل الخامس

الطريق الى الاستقلال

١٩٤٨-١٩٥٦

السيد عبد الرحمن والضغط السياسي:

تزامنت أهداف الحكومة بتوسيع المشاركة السودانية في إدارة البلاد مع إستمرار المفاوضات بين دولتي الحكم الثنائي، وكما سبق توضيحه عندما وصلت المفاوضات بين الدولتين إلى طريق مسدود، قررت مصر الإحتكام إلى هيئة الأمم المتحدة. وفي ٢٩ يوليو عام ١٩٤٧، قبل أسبوع من بدء هيئة الامم المتحدة الإستماع إلى شكوى مصر، وافق الحاكم العام على توصيات مؤتمر إدارة السودان المقدمة له في٣١ مايو عام ١٩٤٧، بهدف توسيع مشاركة السودانيين، والذي جاء بتوصيته هو، أن المجلس الإستشاري يجب أن يصبح مجلساً تشريعياً يمثل عموم السودان شمالاً وجنوباً، وهو خطوة بإتجاه تأسيس الحكومة الذاتية، وأن مجلساً تنفيذياً جديداً يجب أن يحل محل مجلس الحاكم العام[٣٩٣].

رحب حزب الأمة بقوة بالخطوة التي إتخذها الحاكم العام، حيث كان يراها متماشية ومتطابقة مع أهدافه، في حين رفض مؤتمر الخريجين والأحزاب الوحدوية المشاركة. وعندما طلب الحاكم العام موافقة دولتي الحكم الثنائي على توصيات مؤتمر إدارة السودان، وافقت حكومة بريطانيا عليه لكن حكومة مصر قدمت إقتراحات مضادة، وبينما كانت المفاوضات في الأمم المتحدة تتقدم ببطء مضى الحاكم العام قدماً في خططه الرامية إلى تنفيذ الإجراءات الدستورية الجديدة المقترحة من قبل مؤتمر إدارة السودان[٣٩٤].

في ٢٦ يوليو عام ١٩٤٧، أي قبل موافقة الحكومة على توصيات مؤتمر إدارة السودان القاضية بتوسيع مشاركة السودانيين، أخذ السيد عبد الرحمن يلح على الحكومة بوجوب إستشارته قبل إتخاذ القرارات المهمة لتحديد مستقبل البلاد. كونه أخذ علماً بوجود محاولة تقارب بين الختمية والحكومة، طالب الأخيرة بوجوب إنهاء دعمها لمنافسه السيد علي إذا رغبت في الإحتفاظ "بولاء أولئك

393- أنظر: Woodward, P, Condominium and Sudanese Nationalism, Rex Collings, London, 1979, pp 76-80; Abd El-Rahim, Imperialism, pp. 159-166.
394- FO 371/63047 (J 3784/484/16), SPIS No. 4, General Review of Events, May 1946-July 1947.

المخلصين لها"، وأنه يعتقد أن على الحكومة "أن تتخذ خطوات نحو الإعداد لإنتخابات الجمعية التشريعية المقترحة والتأكد من ترشيح أغلبية مواليه للحكومة". إلا أنه كان قلقاً من الإنتخابات بصفة خاصة لأن مؤهل الضريبة يجرد كثير من أتباعه من الحقوق الإنتخابية كما كان قلقاً أيضاً من أمكانية ترشيح أغلبية مواليه لمصر[٢٩٥].

كان من اللافت للنظر، ظهور معسكرات المهدية هذا العام في مناسبة المولد، الظهور المتميز لأول مرة في الخرطوم والأبيض وأماكن أخرى، وهو تطور كافٍ لإثارة قلق الختمية ودفعهم للبحث عن طرق جديدة للحد من نشاط منافسيهم[٢٩٦]. إلا أن السيد عبد الرحمن كان محظوظاً لحدوث إنشقاق لدى زعامة الطريقة الاسماعلية، ذات الأهمية العددية والنفوذ، إذ قاد السيد الميرغني المكي الأغلبية إلى معسكر السيد عبد الرحمن بينما ساند أخوه السيد البشير الختمية[٢٩٧]، ومع هذه التفاعلات الشعبية كانت التحضيرات للتحول الدستوري تمضي قدماً.

إن التطور الداخلي الآخر الذي كان يأخذ مجراه بصورة متوازية، هو بروز الرابطة القوية للسيد علي الميرغني مع حزب الأشقاء، مما دفع جبهة الإستقلال إلى تحديد مطالبها وبضمانات من الحكومة مؤداها:- أن الحكومة الذاتية يجب إنشاؤها خلال ثلاث سنوات، وتعيين الوزراء حال تشكيل حكومة، إلا أن الحكومة أخطرت جبهة الإستقلال بأن عليهم أن يمتنعوا عن التعليق إلى حين إنتهاء مناقشة مسودة القانون الدستوري في المجلس الإستشاري[٢٩٨].

رأت حكومة السودان أن سياستها في زيادة مشاركة السودانيين أثبتت نجاحها، بينما لم تستطع مصر أكثر من "إقناع السيد علي بعدم الإستجابة بوضوح

395- FO 371/62947, Conversation between R-How and Sayed Abd El-Rahman on 26 July 1947.
396- FO 371/69251, SPIS No. 1, January 1948.

٢٩٧- المصدر نفسه.

٢٩٨- المصدر نفسه.

لعروض الحكومة"[٣٩٩]. ففي مارس عام ١٩٤٨، على سبيل المثال، وجواباً على طلب سكرتير المجلس الإستشاري علق السيد علي الميرغني على مسودة القانون أن الجمعية المقترحة، شأنها شأن المجلس الإستشاري لم يكن تمثيلياً[٤٠٠]، وقد كرر السيد علي وجهة النظر هذه في رسالة إلى السكرتير الإداري حاجج فيها بأنه مادام المجلس الاستشاري ليس هيئة تمثيلية فإن رأيه في الدستور الجديد عديم القيمة[٤٠١]، والذي لا شك فيه أن موقفاً كهذا كان يولد إرباكا لدى الحكومة.

لم يكن يخلو معسكر جبهة الإستقلال من خلاف داخلي حول بعض النقاط في مسودة القانون الجديد، مما قاد إلى إستقالة محمد أحمد محجوب، سكرتير الجبهة وكذلك إنسحاب حزب القوميين والجمهوريين تباعاً، وهذه جميعاً كانت تريد الإستقلال الفوري. وفي الوقت نفسه، كان في جبهة الوحدويين، تبارياً بين الأشقاء والإتحاديين على سيادة الجبهة الوطنية، ولتأمين دعم السيد علي لحزبيهما [٤٠٢].

في مايو عام ١٩٤٨جرت محاولة لحل الإخفاق الأنجلو-مصري في التوصل إلى إتفاق بينهما حول وضع صيغة مقبولة للتطور الدستوري في السودان، فتم الإتفاق على وجوب تشكيل لجنة من شخصين هما: رونالد كامبل، السفير البريطاني في القاهرة، وأحمد محمد خشبة، وزير الخارجية المصري . كانت النقطة الرئيسية في البحث هي التمثيل المصري في المجلس التنفيذي، وقد أثارت تفاصيل المناقشات والتنازلات المحتملة، التي ظهرت في الصحافة المصرية، رد فعل قوي بين الأحزاب السياسية السودانية، وقد صُدمت الجبهة الوطنية بشدة برغبة الحكومة المصرية في مناقشة القانون وإعتبروا ذلك خيانة لقضية وحدة وادي النيل، فأرسلت برقيات الإحتجاج إلى النقراشي باشا

٣٩٩- المصدر نفسه.

400- FO 371/69251 (3106/1314/16),SPIS No. 3, March-April 1948.

401-FO 371/69251 (4126/1314/16),SPIS No. 4, April-May 1948; FO 371/69251 (6992/1314/16), SPIS No. 8, September-October 1948.

402-FO 371/69251 (J 2299/1314/16), SPIS No. 2 February-March 1948.، صوت السودان. ٥ شباط ١٩٤٨.

والقادة المصريين الآخرين، وأوضح الأزهري ومحمد نور الدين، في حوار مع خشبة والسنهوري باشا، أنه إذا ما إتفقت الحكومة المصرية مع البريطانيين على الشروع في القانون فإن المصالح المصرية في السودان سوف تتضرر(٤٠٣). وكما هو الحال بالنسبة لجبهة الإستقلال فقد كانوا يعارضون أي تمثيل مصري في المجلس التنفيذي، فكتبوا إلى رئيس وزراء بريطانيا ومصر موضحين أن أي تنازل لمصر قد يجبرهم على مقاطعة الجمعية التشريعية(٤٠٤)، ورغم التوصل إلى إتفاق لكن الحكومة المصرية رفضت الإتفاق بحجة أن الحصة التي ستمنح لها في حكومة السودان لا تزال من الصغر بحيث لا يمكن الدفاع عنها ضد نقد المعارضة(٤٠٥).

وجدت معلومات حكومية تشير إلى أن الأشقاء خلال شهر يوليو يعدون العدة للنظر في سياستهم تجاه مصر، وأخذو يهيؤون أنفسهم للمشاركة في انتخابات الجمعية التشريعية اذا "ساهمت مصر في حكومة السودان بشكل متساوٍ مع البريطانيين وإذا كانت الإنتخابات كلها مباشرة"(٤٠٦).

وما كان يربك الأمن آنذاك هو نشاط منظمات شباب الأنصار وشباب الختمية(٤٠٧)، التي أخذت تخيف عامة الناس، فضلاً عن إقلاق الحكومة ذاتها، التي أخذت تنظر إليها كمنظمات شبيهة بالمنظمات العسكرية، وعلى سبيل المثال، فقد كانت المظاهرة التي نظمتها منظمة شباب الإتحاديين في الخرطوم في مارس ضد الجمعية التشريعية، كانت على الضد من رغبات قادة الحزب، وحدثت مشكلة داخل حزب الأشقاء أيضا بسبب منظمات شبابهم لعدم

403-FO 371/69251 (J 4126/1314/16), SPIS No. 4, April-May 1948.

٤٠٤- المصدر نفسه.

405-Woodword, Condominium, p-81; Robertson, Transition, p-113.

406-FO 371/69251 (J 5422/1314/16), SPIS No. 6, July 1948.

٤٠٧- تأسس عام ١٩٤٦ تنظيم شباب الأنصار، انتشر بسرعة في كافة أجزاء السودان، وكان امينه العام الامير عبد الله نقد الله، له دستوره الخاص، وان هدف التنظيم ديني وسياسي بكل وضوح: الديني هو المحافظة على كامل تراث المهدية واتباع خطوات امام الأنصار. اما الهدف السياسي فكان حسب تعليمات الامام عبد الرحمن وامين التنظيم هو الوقوف الواضح والصريح بجانب حزب الامة. أمين التوم، مواقف وذكريات، ص٦٨.

التزامهم بالأوامر، وقد أدت هذه التطورات بقادة الأحزاب إلى إعادة النظر في دور منظماتهم الشبابية، بينما قررت الحكومة من جانبها وجوب الحد من جميع نشاط منظمات الشباب عموماً، فأرسلت إلى قادة الأحزاب جميعا وقادة شباب الختمية والأنصار بتعليمات لوضع حد لمنظماتهم[٤٠٨]، وحسب قسم المخابرات كل منهم أمر بتوقف نشاط منظمته[٤٠٩]. وعلى الرغم من هذه الأوامر إلا أن الظهور العلني لشباب الأنصار والختمية إستمر في الخرطوم وأم درمان في الشهور اللاحقة مما دفع الحكومة إلى إرسال رسائل مباشرة إلى السيدين تلفت نظرهما فيها[٤١٠]. أما بالنسبة للإتحاديين والأشقاء فقد كان الأمر مناسباً لهم جداً لعدم خضوع شبابهم للنظام المطلوب منهم[٤١١].

ولعدم استجابة المصريين في الرد على الإصلاحات المقترحة من قبل الحاكم العام في الموعد النهائي الذي حددته لندن، أعلن وزير الخارجية البريطاني في مجلس العموم أن على الحاكم العام أن يفعل ما يراه مناسباً، وتبعاً لذلك فقد صدر القانون في ١٩ يونيو، ونتجت عن ذلك ردود فعل مختلفة داخل الأحزاب السياسية السودانية. فقد رحب السيد عبد الرحمن وجبهة الإستقلال بعمل الحكومة ورأوا فيه خطوة نحو الحكومة الذاتية، على الرغم من أنه لم يحقق جميع آمالهم[٤١٢]، وإستعد حزب الأمة بنشاط للإنتخابات داعياً أنصاره إلى تسجيل أنفسهم كمقترعين وجمع التبرعات لتمويل حملته الإنتخابية. وقد كان العزاء الوحيد لأحزاب الجبهة الوطنية، إذ فشلت في منع إصدار القانون، هو حقيقة أنه صدر دون موافقة مصر. وقصارى ما إستطاعوا عمله هو الإستمرار «شأنهم شأن المؤتمر» في إدانة خطوة الحكومة، ولهذا فقد تعرضوا لإنتقاد شديد من قبل صحيفتي الأمة والنيل.[٤١٣]

408 FO 371/69251 (J 4126/1314/16),SPIS No. 4, April- May 1948.
409-FO 371/69251 (J 5422/1314/16), SPIS No. 6, July 1948.
410 FO 371/69251 (J 6992/1314/16), SPIS No. 8, September-October 1948.
411-FO 371/69251 (J 5422/1314/16), SPIS No. 6, July 1948.
412-FO 371/69251 (JE 4863/1314/16), SPIS No. 5, June 1948. المهدي. جهاد. ص67.
413- FO 371/69251 (JE 4863/1314/16), SPIS No. 5, June 1948; FO 371/69251 (J 5422/1314/16), SPIS No. 6, July 1948.

الجمعية التشريعية:

تحول إصدار قانون الجمعية التشريعية إلى مناسبة لتبادل البرقيات والتهنئة للنفس بين السيد عبد الرحمن وجبهة الإستقلال، فقاد موقفهم هذا إلى إستفزاز معسكر الختمية[٤١٤]، وحسب رأي الحكومة، فإن المهديين لم يكونوا آسفين لخطة الختمية في مقاطعة الإنتخابات،لأن هذا سيؤمن لهم سيطرة حزب الأمة على المجلس تماماً[٤١٥]. وقد ساعد الأنصار أنفسهم بصورة غير مباشرة في قضية المعارضين للإنتخابات بتصوير الأمر على أن التصويت للجمعية هو تصويت للسيد عبد الرحمن المهدي[٤١٦].

وكان رأي الحكومة هو، لاشك أن السيد علي كان مدركاً أن النتيجة ستكون أغلبية من حزب الأمة في الجمعية، وكان يصر على أن أغلبية السكان معادية للمهدية، فهو يرى أن الحكومة مع هيئة لا تمثل الجميع فإنها ستكون مجبرة على إعادة النظر في كل سياستها[٤١٧]، فعلاً أن رفضه للقانون لن يؤدي إلى تأمين سيطرة المهديين لوقت طويل.

وبسبب ما حصل كانت النتيجة المباشرة هي جمعية تشريعية يسودها حزب الأمة، وقد ضمت ١٠ أعضاء منتخبين بصورة مباشرة في المدن، ٤٢ جاءت بهم الدوائر الانتخابية في المناطق الريفية، ١٢ إنتخبوا من قبل مجالس الأقاليم في الجنوب، ١٠ تم ترشيحهم من قبل الحاكم العام، والغرض من هذه الترشيحات هو لتأمين تمثيل جماعات معينة ذات مصالح، وتبعاً لذلك فقد رشح ثلاثة ختميين للتعويض عن الغياب الفعلي للأعضاء الختميين لكن واحداً فقط، وهو من طبقة التجار، شعر أنه قادر على المضي في الإتجاه المضاد للمقاطعة وقبول الترشيح. وبالإضافة إلى الذين تم إنتخابهم أو ترشيحهم إلى المجلس، فإن

414- FO 371/69251 (JE 4863/1314/16), SPIS No. 5, June 1948

415- FO 371/69251 (J 5422/1314/16), SPIS No. 6, July 1948. FO 371/69251 (J 8070/1314/16), SPIS No. 9, October-November 1948, Appendix A.

416- FO 371/69251 (J 8070/1314/16), SPIS No. 9, October-November1948, Appendix A

417- SPIS No. 8 September-October 1948; SPIS No. 9. October -November 1948 Appendix A.

أعضاء المجلس التنفيذي ضموا إلى هذا المجلس بحكم المنصب[٤١٨]. وقد ضم المجلس التنفيذي ١٢عضواً، ٣ وزراء سودانيين، ٣ سكرتيرين مساعدين، و ٦ أعضاء بريطانيين وهم بالتحديد، السكرتيرون الثلاثة الإداري والقانوني والمالي، والقائد العام لقوة دفاع السودان، ومدير الإقتصاد والتجارة، ورئيس نقابة مزارعي السودان، والمرشح الأخير أنسحب بعد وقت قصير وحل محله محمد أحمد أبو سن مما منح المجلس أغلبية سودانية[٤١٩].

وكان رأي الحكومة عندما تم نشر أسماء الوزراء والسكرتيرين المساعدين كان إستقبال الجمهور لها حسناً بصورة عامة حيث أعتبر أنه قد إختير الأشخاص المناسبون تماماً وإستبعد المتطرفون، وقد أسفت الحكومة لرفض ميرغني حمزة (ختمي) منصب وزير الأشغال، إذ كانت الحكومة تأمل في توسيع قاعدة التمثيل في المجلس ليشمل الطوائف الرئيسية، وهكذا فقد كان عبد المجيد، بصفته سكرتيراً مساعداً للإقتصاد والتجارة، هو الممثل الختمي الوحيد في المجلس التنفيذي[٤٢٠].

كان إستلام السيد عبد الرحمن المهدي برقية تهنئة من الملك عبد الله ملك الأردن مفاجأة كبرى، بمناسبة قيام الجمعية التشريعية، بإعتبارها كانت صفعة لمصر، أوضحت موقف الأردن المباشر مع المعارضين لمصر، وأظهرت بأن السيد عبد الرحمن يعيش جواً ملكياً الان، أردفها السيد عبد الرحمن بمفاجأة أخرى هي عندما حضر حفل شاي يوم ١١ ديسمبر وجلس بجانب الحاكم العام من دون أن يطلب منه ذلك، وتحدث عن أعدائه باعتبارهم أعداء الحكومة، إلا أن الحاكم العام إعترض على تصرفه هذا وذكره بتوصية لندن بوجوب التعاون مع الحكومة[٤٢١].

418- FO 371/73460 (J 4968/1013/16), SPIS No. 3, of 1949; Robertson, Transition, pp. 118-119.
419- Woodword, Condominium, p-84.
420- FO 371/73459, SPIS No. 10, November-December 1948; FO 371/73459, SPIS No. 2, of 1949.
421- Sudan Agency, London 16 December 1948. SAD 522/3/42 Wills, Khartoum to

لقد حققت برقية الملك عبد الله إلى السيد عبد الرحمن أمراً مهماً خارجياً بين الأردن ومصر، حيث قادت إلى إصلاح العلاقة التي كانت متدهورة آنذاك، بين الملك عبد الله والملك فاروق، وداخلياً دفع الجموع المحايدة والمستقلة لمساندة الإتحاديين ليس حباً بمصر وإنما خوفاً من طموح السيد عبد الرحمن الملكي الذي بان ظهوره(٤٢٢).

دعا الحاكم العام في الجمعية التشريعية الأحزاب التي قاطعت الإنتخابات إلى إعادة النظر في موقفهم، وذكر أن أولئك الذين يريدون المحافظة على الوضع القائم عليهم أن يدركوا أن البلاد يجب أن تساير التغييرات في العالم، وأنه يريد أن يكون السودانيون قادرين على الإشتراك في إدارة شؤونهم(٤٢٣).

الرأي السائد بين السودانيين المتعلمين، في جميع الأحزاب، قد حبذ التبني الفوري لنظام حكم جمهوري، وآمل بأن إنشاء الجمعية التشريعية قد يصلح الأمر بين المؤيدين المعتدلين للوحدة وبين أولئك الذين لم تكن رغبتهم في الإستقلال عن مصر مُقَيَّدَةٌ بإعتبار السيد عبد الرحمن مرشحاً للتاج السوداني. إستغل الختمية المناخ السياسي من أجل محاولة إصلاح علاقاتهم مع الحكومة، وفعلاً تقارب عدد من النظار داخل الجمعية التشريعية محاولين تكوين مجموعة برلمانية بغرض إستمالة المعتدلين ومنعهم من الإنجرار إلى معسكر حزب الأمة(٤٢٤).

بمرور الوقت أدرك كثير من الختمية أن الجمعية التشريعية لم تنشأ من أجل توسيع قضية السيد عبد الرحمن وأنصاره فقط، فبدأ الكثير منهم يتحفظ للدخول اليها، على شرط أن تعدل القوانين الإنتخابية، لتمتد الإنتخابات المباشرة إلى المدن الصغيرة، ويقلل التمثيل بحكم المنصب، وبينما كانت الحكومة تفضل هذا الرأي الذي يصب أساسا في أهم أهدافها، لان الجمعية ستكون عندئذ أكثر

422- SAD 522/3/52 R C Mayall to L Robertson 21 Dec 1948.

٤٢٣- ظاهر جاسم الدوري، السيد علي الميرغني، ص٢٠٠.

424 - FO 371/73459, SPIS No. 1, January 1949; FO 371/73459, SPIS No. 1, of 1949.

تمثيلاً للشعب السوداني، إلا أنه لا يمكن إتخاذ أي إجراء حتى موعد الإنتخابات الجديدة. وجد هذا التفاهم من قبل الختمية مع الحكومة ردة فعل عند السيد عبد الرحمن الذي إحتج ثانية إلى الحكومة وأبدى إستغرابه لإستعدادها للتسوية مع منافسيه المعارضين لسياستها على النقيض من دعمه هو لها[٤٢٥].

إستمرت الحكومة بين فترة وأخرى تعمل على تهدئة السياسيين بخصوص المفاوضات الجارية بين دولتي الحكم الثنائي، ففي ٧ أبريل وعند إرجاء الجمعية التشريعية، سعى السكرتير الإداري إلى تهدئة المخاوف العامة بالتأكيد ثانية على أن المفاوضات بين حكومتي الحكم الثنائي تتقدم الآن، وكرر وعد بيفن بأنه لن يطرأ تغير في الوضع الدستوري للسودان دون التشاور معهم من خلال القنوات المناسبة[٤٢٦].

كان جميع المعادين للمهدية قلقين للشائعات القائلة بأن زيارة السيد عبد الرحمن إلى لندن المتوقعة في ٢٢ مايو عام ١٩٤٩، على الرغم من أنها لغرض طبي إلا أنها كانت لأغراض سياسية وأنه يأمل في العودة بالتاج[٤٢٧]. إن واقع الحال يقول، ومن خلال الوثائق المتعددة، لم تتح للسيد عبد الرحمن أحاديث أو مقابلات سياسية خلال مدة الزيارة بإستثناء دعوته لحدائق قصر بكنجهام لمقابلة قصيرة مع الأميرة اليزابيث[٤٢٨] . مع هذا كان للإمام أحمد عبد الرحمن رأي مغاير عن أهداف هذه الزيارة:

"سافر السيد عبد الرحمن للمرة الرابعة إلى بريطانيا عام ١٩٤٩، وكانت الزيارة بمبادرة من الإمام شخصياً، هدفها المطالبة بالإسراع في تنفيذ الحكم الذاتي، كان هناك ضعف شديد وفوضى في مصر ولذلك كان رأي السيد عبد الرحمن ألا يتم إحراج مصر بشيء بل يجب أن تكون المطالبة بالإستقلال في مواجهة البريطانيين لأنهم السبب في كل مشاكل السودان فيجب إنتزاع الإستقلال منهم"[٤٢٩].

425- FO 371/73459, SPIS No. 2, February-March 1949.
426 - FO 371/73460, SPIS No. 3, April-May 1949.
427 - FO 371/73460, SPIS No. 3, April-May 1949.
428 FO 371/73461, SPIS, July-August, 1949.

٤٢٩- الأمام أحمد عبد الرحمن المهدي، صحيفة المجهر السياسي (٦) ٤ مارس ٢٠١٦.

على الرغم من دعم السيد عبد الرحمن بكل ما يملك لإنتخابات الجمعية التشريعية إلا أن تقارير الحكومة أشارت إلى خيبة أمله لأن إبنه السيد الصديق لم يصبح زعيماً للجمعية، وأن أحدا من عائلته لم يعين في منصب وزاري، وعلاوة على ذلك فقد أشيع بأن العناصر الأكثر شباباً في معسكره كانوا مستاءين من أن الأعضاء من جيل المهديين الأكبر سناً، الذين منحوا مناصب وزارية، كانوا أكثر محافظة من أن يضغطوا من أجل نوع الإصلاحات التي كان الشباب يطمح إليها. وأن عدم الرضا داخل المعسكر المهدي كان يبعث إلى الاطمئنان لدى الختمية بعض الشيء. وبالرغم من أن السيد علي لم يبد أي مؤشر على تغيير موقفه السلبي تجاه الجمعية، فقد كانت هناك إشارات على أن بعضاً من أتباعه كانوا مستعدين للتخلي عن المقاطعة إذا ما تم إصلاح قانون الجمعية، وقد سببت علامات إبتعاد الختميين عن الأشقاء الإرباك داخل الجبهة الإتحادية[٤٣٠].

الحكومة في تقييمها للوضع بعد خمسة أشهر من الإنتخابات توصلت إلى الإستنتاج التالي: من الأشهر الأولى أدركت الحكومة أن مهمتها الرئيسية هي العمل على جعل الجمعية أكثر تمثيلاً، في إستمالة الختمية نحو المشاركة دون فقدان الدعم المهدوي الضروري، وفي الوقت نفسه دون إقلاق السودانيين المتنورين من كلا المعسكرين، والذين لا يريدون رؤية بلادهم وقد عادت إلى المنافسات الدينية القديمة[٤٣١]، المنافسات التي لم يتمكن من التخلص منها حتى الآن.

إن مؤشرات التحول في موقف الختميين المعتدلين دفعت حزب الأمة إلى الشك في أن الحكومة قد نقلت تأييدها إلى منافسيهم وتبعاً لذلك دفعت بهم إلى الإحتجاج. وعندما فاز حزب الأمة بمقعد واحد فقط في الإنتخابات البلدية في أم درمان إتهموا الحكومة بالتدخل وتعيين لجان إنتخابية متحيزة. كما إعتبر المهديون منح الختميين إمتيازاً خاصاً وذلك بالسماح «للسفينات»، وهي طقوس

430- FO 371/73460,SPIS No. 3, of 1949. FO 371/73459,SPIS No. 1, of 1949.

٤٣١- المصدر نفسه.

دينية، بإعتباره إشارة أخرى على تأييد الحكومة لهم(٤٣٢)، شأنه شأن عدم إتخاذ الحكومة إجراء ضد إستفزازات شباب الختمية. إن تفجر الإتهامات المضادة بين الطرفين في الصحافة(٤٣٣)، إضافة إلى خشية الحكومة من أن حركات شباب الأنصار والختمية قد يستخدمون كجيوش خاصة لإرهاب الناخبين في الإنتخابات المقبلة، والذين قد يتسببون حتى في حرب أهلية صغيرة أجبر الحكومة على التدخل . وكان مأزق الحكومة هو أن حظرهما التام صعب لإدعائهما بأنهما منظمات دينية، وتبعاً لذلك حاولت الحكومة الحصول على تعهدات بحسن السلوك من رؤساء الطائفتين(٤٣٤). إلا أن هذه التعهدات لم تكن كافية لمنع تكاثر مجموعات شباب الختمية والمهدية على السواء(٤٣٥)، لذلك دفعت الحكومة مفتي السودان للتدخل فاصدر بياناً أدان فيه نشاطات الشباب الشبيهة بالنشاطات العسكرية، ودعا إلى وجوب حصرها للأغراض الدينية(٤٣٦).

إصلاح قانون الجمعية التشريعية :

أعلن حزب الأمة في منتصف عام ١٩٤٩ أنه لا يعارض رغبة الحكومة في تعديل قانوني المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية، لتعديلات تسفر عنها إنتخابات مباشرة بصورة أكبر، ولم يكن حزب الإتحاديين ضد التغييرات شريطة أن يؤخذ نقده للقانون في الإعتبار، مع إستمرار حزب الأشقاء بسياسته السابقة في مقاطعة الجمعية التشريعية.

إستمرت القطيعة بين الختميين والأشقاء، حتى أسس عدد من الختميين وآخرون، والذين يفضلون علاقات قوية مع مصر لكن ليس وحدة كاملة "كما

432-FO 371/73460, SPIS No. 4, May-June 1949.

٤٣٣- انظر: الأمة، ٦ مارس ١٩٤٩. صوت السودان، ٨ مارس ١٩٤٩.

434- FO 371/73460,SPIS No. 4, May-June 1949. السكرتير الأداري في مؤتمره الصحفي الشهري أكد هذه المعلومات. صوت السودان، ٢٤ شباط ١٩٥٠. حكومة السودان، تقرير عن إدارة حكومة السودان، ١٩٥٠،١٩٥١

435-FO 371/73461, SPIS No. 5, July-August 1949.
FO 371/73461, SPIS No. 6, September 1949; FO 371/73461, SPIS No. 7, October-November 1949.

٤٣٦- المصدر نفسه.

هو الحال مع الأشقاء المتطرفين" ، منظمة جديدة تحت إسم الجبهة الوطنية، وكان خلف الله خالد وميرغني حمزة أبرز مؤسسيها الرئيسيين[٤٣٧].

وتبعاً للحكومة فأن بعضاً من زعماء الختمية أعربوا بشكل صريح عن رأيهم بأن الختمية سيشاركون في إنتخابات الجمعية القادمة إذا تم إصلاح أحكام الأنتخاب فوراً وفق ما يرغبون. وبالنسبة للأنصار فإن بعضاً من قادتهم وافقوا على إجراء الإصلاحات المقترحة التي ستسفر عنها جمعية أكثر تمثيلاً، على الرغم من أن آخرين كانوا معارضين لأية تغييرات حتى نهاية مدة الجمعية الحالية البالغة ثلاث سنوات[٤٣٨].

كان رد فعل الأنصار تجاه حصول ليبيا على إستقلالها هو أن يتم التقدم للمطالبة بقوة لإستقلال السودان، أما الختميون والإتحاديون كانوا بموقف صعب إذ لم يكن بإستطاعتهم الدعوة إلى الإستقلال ولا الإعتراف بأن البلاد لم تكن مستعدة له، في نفس الوقت كان هناك إقتراح في هيئة الأمم المتحدة بإضافة الإقليم الغربي من أريتريا إلى السودان، الخبر الذي لقي الترحيب من الختميين إذ أن المنطقة تقطنها غالبية ختمية، بينما كان المهديون معارضين له لهذا السبب بالذات[٤٣٩]، وفي الواقع رُفض الإقتراح.

في نوفمبر عام ١٩٥٠ جرت مناقشة في الجمعية التشريعية حول الحكومة الذاتية، وكانت ردود فعل الجماعات السياسية خارج الجمعية مختلفة كما هو متوقع. ولاحظ حزب الأمة أن من غير الممكن الحصول على حكومة ذاتية في وقت مبكر دون الحصول على دعم بعض من الأحزاب السياسية التي كانت لا تزال خارج الجمعية التشريعية، وتبعاً لذلك فقد ناشد حزب الأمة الجبهة الوطنية وحزب الإتحاديين إلى الإتفاق معه في اللجنة المقترحة التي كانت ستشكل للتوصية بإصلاحات في قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية،

437- FO 371/73461 (J 7206/1013/16), SPIS No. 5, July-August 1949.
MacMichael, The Sudan, pp. 203-204.
438- FO 371/73461 (J 8547/1013/16), SPIS No. 6, September 1949.
439- SPIS No. 7, October-November 1949.

وكانت المناشدة دون جدوى. وخلال ذلك كانت الجبهة الوطنية، المهتمة بتأمين دعم جميع الختميين تسعى إلى تحقيق تقارب بين الجناح المعارض في الختمية، أي أولئك المساندين لسياسة الأشقاء في عدم التعاون مع الحكومة وبين أولئك الذين يحبذون تعاوناً مشروطاً. ونتيجة لذلك فإن الإتفاق الوحيد الذي تم التوصل إليه هو وجوب السماح لكلا الجناحين بمواصلة ميولهما المختلفة دون أن يؤثر ذلك على وحدة الجبهة. ومهما يكن من أمر، فقد كان الأشقاء قلقين من خطوتهم اللاحقة خوفاً من أن أغلبية الختمية لن تقاطع الجمعية التشريعية بعد إصلاح القانون. وفي منتصف يناير أوضح إسماعيل الأزهري ثانية، بشكل جلي تماماً، ان الأشقاء لن يشاركوا في أي ترتيب دستوري يقوم به النظام القائم، وأن أي شخص يشارك في ذلك سيعدُّ خائناً لوحدة وادي النيل. وخلال ذلك ومع نشر مذكرة من قبل الجبهة الوطنية تدعو إلى مجلس ثانٍ أو مجلس شيوخ، «يتم إنتخاب ثلثي أعضائه وترشيح الثلث الآخر»، وكان كثير من أتباعها من الختمية معارضين لسياسة الأشقاء، والذين كانوا يتوقون إلى لعب دور في إصلاح الدستور، لذلك رحبوا بفكرة إنشاء لجنة للإصلاح[٤٤٠].

كانت صحيفة الأمة على حق عندما نقلت ما مفاده أن الختمية طلبوا من الحكومة إصلاح قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية "بطريقة يشعرون معها" أنهم قادرون على المشاركة في إنتخابات الجمعية التشريعية الثانية عام ١٩٥٢ [٤٤١]. وفي غضون ذلك دخلت نقابات العمال، المفعمة بالروح الوطنية بالإضافة إلى رغبتها في ظروف عمل أفضل، دخلت المسرح السياسي بإنشاء إتحاد النقابات العمالية، وأعلن عمال السكك الحديدية عن نيتهم في إعلان الإضراب تعاطفاً مع الطلبة الذين طردوا من المدارس الثانوية لمشاركتهم في القضايا السياسية[٤٤٢].

440-FO 371/90108 (J1031/19), SPIS no.1, January, February 1951.
441NRO, Palace (2) 1/4/15, Sudanese Press Agency, 21 November 1950.
NRO,Palace (2) 1/4/15, Sudanese Press Agency, 21 November 1950. -

٤٤٢- صوت السودان، ٢٣،٢٥، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٠.

وفي هذا الوقت نفد صبر الحكومة المصرية مع بريطانيا لأن مفاوضاتهم حول مستقبل السودان قد طالت للغاية، وعند إفتتاح البرلمان المصري في ١٦ نوفمبر عام ١٩٥٠ ، أعاد خطاب العرش التأكيد على وحدة وادي النيل وأعلن أنه لا مناص من إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦[٤٤٣]. وكان رد الفعل في السودان فورياً، فقد أدان حزب الأمة مصر في تجمع سياسي وإحتج على إقتراح إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ ، وخاطب رئيس الحزب السيد الصديق تجمعاً للحزب قائلاً: "لن نقبل مطلقاً وحدة وادي النيل، ليس هناك من أحد سوى السودانيين يستطيع تقرير مستقبل البلاد"[٤٤٤].

وقد ارتفع التوتر السياسي في الجمعية التشريعية، ففي ٩ ديسمبر عام ١٩٥٠ وضع حزب الأمة مشروع قرار في الجمعية التشريعية يدعو الحكومة إلى الإسراع في التحرك نحو الحكومة الذاتية، وبعد ستة أيام، وافقت الجمعية بأغلبية ٣٩صوتاً مقابل ٣٨ على مشروع قرار تبناه حزب الأمة يطلب من حاكم عام السودان مطالبة دول الحكم الثنائي بمنح السودان حكومة ذاتية قبل نهاية عام ١٩٥١. و قد أثار هذا القرار دهشة السكرتير الإداري، وقرر تجاهله بحجة أنه ليس من المتوقع أن يستطيع الحاكم العام العمل وفق قرار دراماتيكي كهذا ووفق عليه بأغلبية صوت واحد، وبدلاً من ذلك عاد إلى قرار تم تبنيه في وقت مبكر من نفس المناظرة البرلمانية يدعوه إلى إنشاء لجنة "في غضون أكثر من سنة" لإعادة دراسة قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية[٤٤٥]. في ٢٩ مارس عام ١٩٥١ تم تشكيل هيئة من قبل هاوْ سميّت لجنة الإصلاح الدستوري لوضع توصيات حول الخطوات نحو حكومة ذاتية تامة. كان ر.س. ستانلي - بيكر، وهو قاضي المحكمة العليا البريطاني، رئيساً للجنة، مع أعضاء سودانيين يمثلون الأقاليم الجنوبية بالإضافة إلى مختلف أحزاب الشمال[٤٤٦].

443- S.A.Qayyum, Egypt Reborn, (S.Chand, 1973), p121.
444-.The Tims, 27 November 1950
445- Robertson, Transition, p. 141; Abd EL-Rahim, Imperialism, p. 189; The Times, 10 December 1950.
446-Henderson, Sudan, pp.99-100. -

وكرد فعل على قرار الجمعية التشريعية للقرار الدراماتيكي حول الحكومة الذاتية إذ قرر عدد من الزعماء القبليين والسياسيين تأسيس حزب وسط جديد تحت اسم الحزب الجمهوري الإشتراكي. وقد أنشئ الحزب رسمياً في شهر ديسمبر بدعم (حسب هندرسون) "خفيٍّ من السيد علي"، وقد أغاظت خطوتهم السيد عبد الرحمن المهدي، مع إستمرار إتهام الحكومة بتأسيسه، وإعتقاده بإستمرار دعمها له أيضا، الإعتقاد الذي قاد إلى تضرر علاقاته مع الحكومة[٤٤٧]، ومن متابعة المراسلات المتنوعة لحكومة السودان تظهر أن السيد عبد الرحمن كان على حق في إتهاماته المتكررة للحكومة بشأن تأسيس الحزب الجمهوري الإشتراكي.

وبسبب المداولات المتلاحقة داخل الجمعية التشريعية نحو تحقيق الحكم الذاتي للبلاد، وإستمرار المحادثات بين مصر وبريطانيا، قرر السيد عبد الرحمن المهدي السفر إلى لندن لمناقشة الشأن السوداني مع حكومة بريطانيا، إلا أن لندن إرتأت أن الوقت غير مناسب الآن لتلك الزيارة فَطُلِبَ الإعتذار من السيد عبد الرحمن عن طريق توجيه رسالة تصاغ بطريقة ودية جداً[٤٤٨].

ففي ٢ مايو ١٩٥١ وصلت رسالة أخرى إلى الحاكم العام من لندن تخبره بأن يعلم السيد عبد الرحمن إعتذار وزارة الخارجية لعدم تمكنها من إستقباله لأن الوقت غير مناسب للزيارة، وأنهم سيعملون ترتيباً لزيارة لاحقة، وطلب من الحاكم العام أن يعلم السيد بأن آراءه عن مستقبل السودان لا يمكن نسيانها من قبل حكومة بريطانيا[٤٤٩]، ولسبب بسيط لأن الزيارة إذا ما تحققت ستقود إلى خلق مشاكل جديدة مع مصر، في الوقت الذي ينوون فيه الدخول في مباحثات معها، فضلا عن عملهم المستمر على إقناع الختمية للمشاركة في التطورات الدستورية الجارية في البلاد[٤٥٠]. رغم كل هذه الإعتذارات إلا أن السيد عبد الرحمن لم

447-Henderson, Sudan, pp-101-102.
448- FO 317/90158Khartoum to Foreign Office, 25 April 1951.
449- FO 371/90158, Sir W Strang to Sir R Howe, 2 May 1951.
450- FO 371/90158, Lord Macpherson to Morison, 2 July 1951.

يترك مناسبة إلا وإستغلها حتى في مرضه لإعتقاده الجازم أن القضية السودانية بيد بريطانيا وليس بيد مصر. فعندما كان في زيارة طبية في جنيف إستغل مناسبة وجود وزير دولة بريطاني هناك، لحضوره إجتماع المجلس الإقتصادي والإجتماعي لأوروبا، حيث رتب معه لقاء غير رسمي لمدة ساعة واحدة حضر معه الشنقيطي، وقد أثار السيد مع الوزير عدداً من القضايا السياسية الساخنة آنذاك، ولجلب إنتباه الوزير وإثارته أراد إيصال رسالة مهمة لحكومة بريطانيا عندما أشار للوزير بأنه يمثل نسبة ٩٠٪ من السكان، إلا أن الوزير بقي مستمعاً ولم يعلق على كلام السيد ولم يلزم نفسه بإجابة محددة على تساؤلاته[٤٥١].

وفي شهر فبراير عام ١٩٥٢ إلتقى السيد عبد الرحمن بصحبة إبنه السيد الصديق الحاكم العام في قصره، وبدأ السيد حديثه من ورقة مكتوب فيها ملاحظاته، وقال إنه قلق من شيئين:

الأول: هو مسألة المفاوضات البريطانية المصرية.

والثاني: هو نشاط وتحركات الحزب الجمهوري الإشتراكي.

فبالنسبة للشيء الأول، مصر لا تملك حقاً قانونياً للمطالبة بالسودان، وكذلك الملك فاروق لا يملك حقاً تاريخياً او أي حق آخر لينصب نفسه أو يستعمل إسم ملك مصر والسودان، ومع هذا هو يرى أن الخطر الأكبر الذي يهدد السودان في الوقت الحاضر- وأن هذا الخطر لا يمكن علاجه إلا من قبل السودانيين أنفسهم بأمرين. هما: بقاء السودانيين محافظين على وحدتهم أولاً، وإستمرار تعاونهم مع بريطانيا ثانياً، لأنه يؤمن جازماً أن الحل هو بيد بريطانيا وليس مصر. أما بخصوص وحدة السودانيين وجد نفسه من المحزن بعد هذه السنين الطوال من العمل المخلص لحكومة السودان وجد الحكومة تعمل ضده تماماً وأخبر الحاكم العام بأن لديه أدلة دامغة على أن موظفي الحكومة يشجعون شيوخ القبائل على الإنتماء للحزب الجمهوري الإشتراكي، ويريد أن يفهم لماذا؟ بعد كل تعاون

451- FO 371/90158, W Stang to R Howe, 22May 1951.

حزب الأمة وإخلاصه للحكومة يجد الحكومة تعمل على تمزيقه وتستعمل نفوذها لإنقسامه وأضاف في السودان الدين والسياسة مرتبطان مع بعض، وهنا يتساءل لماذا الان أصبح يفترق أو يطلق بعضهما الآخر؟ إن الحزب الجديد يتكون ضمناً من النظار ولا أحد من الواعين سياسياً قد انظم إلى هذا الحزب، ومن هذا يبدو أانه تشكيل حكومي، وكذلك يلاحظ أن هناك دعاية واسعة الإنتشار تقول أن السيد عبد الرحمن يعمل لضمان الملكية لنفسه، على الرغم من أن السيد وحزب الأمة أنكرا هذا الإدعاء في أكثر من مناسبة، ويستنتج من هذا وبسبب إستمرار الدعاية الملكية بأن الحكومة وراءها، ولديه إثباتات بأن الحكومة وراء الحزب الجمهوري الإشتراكي وهو قلق من هذا الدعم لان نتائجه ستظهر عكسياً، وهدد قائلاً إذا لم توقف الحكومة هذا الدعم للحزب فانه لا يتمكن من ضمان إستمرار تعاون حزب الأمة مع الحكومة كالسابق، إلا أن السيد عبد الرحمن بدا عليه الإرتياح عندما تم تطمينه من قبل الحاكم العام وأخبره عن إيقاف أي نشاط من هذا النوع لدعم الحزب الجمهوري الإشتراكي(٤٥٢). وبعدها بأيام التقى مسؤول وكالة السودان بالقاهرة، المستر بل، وكرر عليه شكاويه مرة ثانية عن وقوف الحكومة بجانب السيد علي ضد المهدية، ودور الحكومة في تشجيع تأسيس الحزب الجمهوري الإشتراكي، إلا أن المستر بل بالمقابل قد القى باللائمة على وفد حزب الأمة لعدم تواصلهم مع وكالة السودان بلندن، ولا بوزارة الخارجية، ولم يلتق الوفد البريطاني بباريس، مما ولد إنطباعاً سيئاًجداً عنه لدى حكومة بريطانيا(٤٥٣).

يبدو أن لقاءات وتأكيدات ومطالبات السيد عبد الرحمن وحزب الأمة قد أثمرت حين أكد روبرتسون، في رسائله إلى وكالة السودان في القاهرة لشهر أكتوبر، أن على الحكومة أن تتحرك بسرعة نحو حكومة ذاتية سودانية أكثر مما فعلت سابقاً، إذا أرادت المحافظة على تعاون الأحزاب السياسية التي كانت حينئذ

452- SAD 696/2/1, Record of conversation between the Governor General & SAR, 19 Feb 1952.
453- SAD 696/2/3, Note on conversation between G W Bell & SAR & Siddik, 26/2/1952.

متفقة معها، فإذا لم تفعل ذلك فأنها ستجد أن من الصعب عليها الإحتفاظ بعنصر بريطاني في الإدارة الحكومية في المستقبل(٤٥٤).

كانت الحكومة البريطانية تأمل، شأنها شأن روبرتسون، أن تكون النتيجة التي تتمخض عنها لجنة الإصلاح الدستوري مقبولة لدى أغلب السودانيين وأن يتم تحقيق الحكومة الذاتية مع نهاية عام ١٩٥٢، وبعد ذلك يتوجب على السودانيين أن يقرروا بأنفسهم طبيعة علاقاتهم مع مصر وبريطانيا(٤٥٥). وعلى أية حال، فإن هذه الحسابات قلبت رأساً على عقب لإلغاء حكومة مصرية من جانب واحد في نوفمبر عام ١٩٥٠ إتفاق عام ١٨٩٩ وإتفاقية عام ١٩٣٦، وبصرف النظر عن النتائج الأخرى المذكورة أدناه، فإن تأثير الإعلان عن إلغاء المعاهدة خلق مصاعب في لجنة الإصلاح الدستوري، إذ أعلن كثير من أعضائها أن اللجنة لم يعد لها الآن أساس قانوني، وتبعاً لذلك تم حل اللجنة من قبل الحاكم العام في ٢٦ نوفمبر، وطلب إلى ستانلي-بيكر أن يقدم مقترحاته على أساس التوصيات التي تمكنت اللجنة من وضعها قبل حلها، وقد عرضت هذه المقترحات على الجمعية التشريعية، وبعد تعديل طفيف إتفق عليها بإعتبارها دستوراً لحكومة ذاتية موثوق بها، ورئيس وزراء ووزارة أمام جمعية تشريعية منتخبة، ومجلس شيوخ ينتخب غالبية أعضائه(٤٥٦).

في غضون ذلك، ردت الحكومة البريطانية، على الإعلان المصري بإلغاء المعاهدة، بأنه غير قانوني، كما إنتقدت المصريين لنشرهم مسودة دستور منضج للسودان. كانت وجهة النظر البريطانية، التي دعمها الحاكم العام، هي أن التقدم نحو الحكومة الذاتية يجب أن يستمر وفق الخطوط التي وضعت سابقاً(٤٥٧). وكان حزب الأمة، بالرغم من ترحيبه بإلغاء المعاهدة، لأنه يريد

454 - FO 141/1436. Robertson to the Sudan Agency, Cairo, quoted in a- letter From E.C.Haselden to J. war dle- Smith- 27 October 1951.

455 - FO 141/1436, Telegram No. 1316, Foreign Office to Cairo, 8 November 1951; the - Times, 12 October 1951 .

456-Abd EL-Rahim, imperialism, pp. 193-199.

457 - FO 141/1436, Telegram No. 1316, Foreign Office to Cairo, 8 November 1951;

رؤية نهاية للحكم الثنائي، يرتاب بأنها مؤامرة مصرية لإستعمار السودان بطريقة جديدة. وفي ١١ أكتوبر عام ١٩٥١ أعلن حزب الأمة، في برقية إلى الأمم المتحدة، السودان دولة مستقلة ذات سيادة، ووصفوا مشروع الحكومة الذاتية الذي رسمه النحاس باعتباره نقيضاً لسياسة الأمم المتحدة لأنه وضع دون إستشارة السودانيين، وقد رحب كلا جناحي حزب الأشقاء، الذي إنشق مؤخراً إلى مجموعتين متنافستين بقيادة الأزهري ومحمد نور الدين، بالمقترحات المصرية وأرسلوا برقيات تهنئة إلى القاهرة، كما ساندت الجبهة الوطنية والإتحاديون الإقتراحات لكن كلاً منهما كانت له وجهة نظر مختلفة حول مستقبل السودان[٤٥٨].

دفع الخوف من الإضطرابات والمظاهرات حاكم إقليم الخرطوم إلى حظر المظاهرات والمسيرات حتى ٣١ أكتوبر، وكانت للحاكم العام مقابلات متعددة مع السيد عبد الرحمن والسيد علي سعى فيهما على ما يبدو إلى تعاونهما في حفظ الأمن والنظام[٤٥٩].

وبينما إستمرت الحكومتان البريطانية والمصرية في خلافهما حول إلغاء المعاهدة، فقد قامت الحكومة المصرية في ظل رئيس الوزراء، المعين حديثاً، نجيب الهلالي بمبادرة جديدة من نوعها في مايو عام ١٩٥٢. وهي إفتتاح قناة مفاوضات مباشرة مع خصومها التاريخيين في السودان وتحديداً السيد عبد الرحمن، بعد أن أدرك الهلالي أنه لا مناص من تجاوز السيد عبد الرحمن وحزب الأمة والإستقلاليين ومن معهم من أجل إقناعهم بقبول التاج الرمزي خلال الفترة الإنتقالية التي تسبق تقرير المصير كي تتمكن من إفشال الحجج البريطانية بشأن إستشارة السودانيين، وقد ذكر أن الأزهري الذي كان على علم بهذه الإتصالات التمهيدية بين الطرفين والتي رحب بها، وكذلك أشارت صحيفة المؤتمر إلى مباركة السيد علي للإتصالات المقترحة مع السيد عبد الرحمن

Robertson, p. 146; The Times 12 October 1951.
458- The Times, 11 & 12 October 1951.
459-The Times, 19 October 1951.

فيما إذا كانت لخدمة مصلحة البلاد[٤٦٠]. إلا أن ما نشر في صحف الختمية قد عكس قلق الأحزاب الوحدوية والختميين حول السياسة المصرية الجديدة[٤٦١]. وحسب ما ذكره السيد يحيي الفضلي، أن إتصالات السيد عبد الرحمن مع مصر قد أفزعت السيد علي إذ كان يراها تحدياً لموقفه التقليدي مع مصر[٤٦٢]. أما روبرتسون، فله بهذا الشأن روايته الخاصة، قال إن الحكومة المصرية قد أحاطت السيد علي علماً بصورة خاصة[٤٦٣]. إلا أن دونكن، أحد مساعدي روبرتسون في القصر، يشير إلى أن السيد علي لم يستشر من قبل المصريين ربما لأنهم كانوا يعتبرون ولاءه مضموناً[٤٦٤]. أيا كان الأمر، فإن أعضاء بارزين في حزب الأمة وجبهة الإستقلال، قد قبلوا دعوة الهلالي، وشرعوا إلى القاهرة بمباركة ودعم السيد عبد الرحمن، إلا أن مفاوضاتهم وصلت إلى طريق مسدود بسبب مسألة السيادة، وقبل ثلاثة أيام من تحديد موعد جديد لإعادة المفاوضات حدثت ثورة الضباط الأحرار في ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ [٤٦٥].

في مايو عام ١٩٥٢ تم توجيه الدعوة للسيد عبد الرحمن أو من ينوب عنه لزيارة القاهرة للتباحث حول مستقبل السودان السياسي والعلاقة مع مصر. هنا تظهر حنكة السيد عبد الرحمن عندما أراد إستطلاع رأي حكومة السودان بشأن دعوة القاهرة، لوجود أخبار لديه بأن الحكومة البريطانية تمارس ضغطاً على حكومة السودان، من أجل قبول تاج مصر الرمزي على السودانيين كي تتم موافقة مصر على المقترحات الغربية والأمريكية بشأن الدفاع عن الشرق الأوسط، وخشيته والإستقلاليين من أنهم لو قبلوا دعوة الهلالي قد تكون حجة تستخدمها بريطانيا وحكومة السودان للتنصل عن التعهدات التي قطعتها لهم بشان التطور نحو الحكم

460- صوت السودان.10 /4 1952؛ 26 مارس1952: أخر لحظة. 3مارس 1952: المؤتمر.

٤٦١- أنظر :صوت السودان، ٩ حزيران، ١١ و ١٢ تموز١٩٥٢.

٤٦٢- انظر النداء، ٨ أيلول ١٩٥٦.

463 -SAD 525/13/25, Robertson to all Governors, 25 may 1952.

464- J.S.R. Duncon, The Sudan, Arecord OF Achievement, (William- Blackwood, Edinburgh London, 1952), p- 271.

٤٦٥- عبد الرحمن المهدى، جهاد في سبيل الاستقلال، ص٩٣-٩٦؛ آخر لحظة، ٢٦ مارس و ٢٣ تموز ١٩٥٢.

الذاتي وتقرير المصير وعدم البتّ في مستقبل السودان دون إستشارة أهله، لذا في ١٦ مايو عام ١٩٥٢ وجه السيد عبد الرحمن سؤالا لحكومة السودان فيما إذا كان قبول دعوة الهلالي ستثير شكوك حكومة السودان وبريطانيا؟ تلقى إجابة الحاكم العام بالنفي، وعندها أصدر قراره بإرسال وفد نيابة عنه، أعلم السيد حكومة السودان بأن تعليماته لوفده هي ستكون إطلاع حكومة مصر على:- وجهة نظر الإستقلاليين وإفهامها بأنهم لن يدخلوا معهم في مباحثات بشأن مستقبل العلاقات المصرية السودانية ما لم يتخذوا الإجراءات التالية:-

١-إلغاء مرسومين صدرا في أكتوبر عام ١٩٥١ بشأن إسناد لقب ملك مصر والسودان للملك فاروق.

٢-التعاون من أجل إقرار مشروع قانون الحكم الذاتي.

٣- إعتراف حكومة مصر بحق السودانيين في تقرير مصيرهم[٤٦٦].

ولا بد من الإشارة إلى أن السيد عبد الرحمن قد تعرض للضغوط الأمريكية الهادفة إلى قبوله للتاج الرمزي لمصر على السودان، إلا أنه كان قد رفضها بل طلب من الجانب الأمريكي مساندتهم للحصول على الإستقلال، وبذلت حكومة بريطانيا هي الأخرى جهودها لإقناع الأمريكان بالكف عن ممارسة ضغوطهم على السودانيين. وفي لقاء بين وزير خارجية بريطانيا، أنتوني إيدن ووزير خارجية أمريكا، ودين أشيسون، حيث كشف إيدن النقاب عن أن حكومته قامت بتشجيع الحكومة المصرية لإتخاذ هذه الخطوة، خطوة دعوة المهدي، وهم ينتظرون ما ستؤول إليه المفاوضات. "وأمضى إيدن تأكيده بأن حكومة بريطانيا هي التي دعت إلى المحادثات المصرية السودانية وباركتها ولم تضع لها أي شروط مسبقة"، وقد وصف إيدن السودانيين ضمن اللقاء "أنه لا يستطيع ممارسة ضغط على السودانيين لقبول لقب الملك، وأضاف أن السودانيين قوم بسطاء وإذا علموا أن الحكومة البريطانية ترغب في إعترافهم بلقب الملك فسيفترضون

٤٦٦- فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية، ص٥٣٤.

أنها بذلك تسلم بواقع الملكية وتبعاً لذلك السيادة المصرية على السودان ولن تؤثر في ذلك عبارة تاج رمزي"[٤٦٧].

تكون الوفد المفاوض مع القاهرة من عبد الله الفاضل، عبد الرحمن علي طه، محمد صالح الشنقيطي، إبراهيم أحمد، بابو نمر، وكمال عبد الله الفاضل، وما فوض به الوفد هو "فقط إطلاع الحكومة المصرية على وجهة نظرهم بشان المسألة السودانية ومستقبل العلاقات المصرية السودانية ومعرفة وجهة نظر الحكومة المصرية". عقد الجانبان أربع جلسات في شهر مايو ويونيو عام ١٩٥٢ تناولت الجلسات جميعها عرض وجهة نظر الطرفين، ولم تسفر عن تبادل مذكرات مكتوبة بما تم التطرق إليه من المواضيع، إلا أن الوفد أكد تقديم ما إطلع عليه من مقترحات إلى السيد عبد الرحمن[٤٦٨].

والمدهش حقاً، هو أن كلا الطرفين يطلبون مساعدة "صاحبة القرار" بريطانيا. فأثناء وجود وفد السيد عبد الرحمن في مصر طلب الهلالي من السفير البريطاني بالقاهرة المستر إستيفنسن، أن يقوم أنتوني إيدن " بإبلاغ السيد عبد الرحمن المهدي بأية طريقة يراها ملائمة بأن الحكومة البريطانية لن تعارض أي إتفاق يتم بينه وبين الحكومة المصرية. ويبدو أن تشدد الوفد الإستقلالي هو الذي أملى على الهلالي التقدم بهذا الطلب". لقد نبه السفير إستيفنسن بأن الجزء الأكبر من سكان السودان لا يدين بالولاء للسيد عبد الرحمن، وعند سؤاله فيما إذا سيدعو أطرافا أخرى إلى القاهرة أجابه الهلالي فيما يتعلق بالختمية "فإنه يعرف سلفاً ردهم". وهذا رأي لا تتفق معه حكومة بريطانيا والسودان، لأن وجهة نظر الحاكم العام مختلفة حيث قال " إن إتصال الحكومة المصرية مؤخرا بالسيد عبد الرحمن المهدي أعطى السيد علي الميرغني إنطباعا بأن الحكومة المصرية تعتقد أنه مضمون الجانب. وذكر الحاكم العام أنه قد صدر من السيد علي الميرغني أنه لن يقبل بأي إتفاق يتم

٤٦٧- المرجع نفسه، ص٥٣٨.

٤٦٨- المرجع نفسه، ص ٥٣٨-٥٤٦.

التوصل إليه بين الحكومة المصرية ووفد السيد عبد الرحمن المهدي"[٤٦٩].

وفسر الحاكم العام أن معارضة التطور الدستوري من قبل الختميه سببه الخلاف بين السيدين وليس حب الختمية الإتحاد مع مصر، وعند تقديم الوفد تقريره للسيد عبد الرحمن تم رفض طلب الهلالي الإعتراف الرمزي بالتاج المصري خلال الفترة الإنتقالية التي تسبق تقرير المصير.

وجدت مصر، وبناء على توصية السفير البريطاني بالقاهرة، من الحكمة أن تتواصل في التفاوض مع قيادة حزب الأمة، لذا إتصل وزير داخليتها في ٨ يوليو عام ١٩٥٢ بالسيد عبد الرحمن فأبلغه بدعوة حكومته لزيارتها قبل بدء رحلته المقبلة إلى سويسرا. كان رأي قيادة حزب الأمة ضرورة الإستجابة للدعوة فأوفد السيد عبد الرحمن عبد الله الفاضل ومحمد صالح الشنقيطي، وأبلغوا وزير الداخلية بأنهم يرفضون عرض الهلالي بقبول التاج الرمزي. وتم تحديد موعد زيارة السيد عبد الرحمن يوم ٢٦ يوليو عام ١٩٥٢، لكن حسين سري إستقال من رئاسة الوزراء في ٢٢ يوليو أي قبل أربعة أيام من موعد الزيارة، وتم تكليف الهلالي، مرة أخرى، بتشكيل حكومة جديدة، وشاء القدر أن يبقى الهلالي في الحكم لأقل من يوم واحد، ففي صباح ٢٣ يوليو تمكن الجيش من تولي السلطة في البلاد.

رأى الوفد أن الأمور في مصر مضطربة والحكومات تتغير بسرعة فآثر العودة إلى السودان إلى أن تهدأ الأمور، وفي آخر ليلة عندما كان الوفد على وشك المغادرة زارهم اللواء محمد نجيب سراً في الليل وطلب من السيد عبد الله الفاضل رئيس الوفد عدم السفر والبقاء قليلاً إلا أنه لم يخبره بشيء، وفهم السيد عبد الله أن هناك تحولات ستحدث في مصر، وفي الصباح أعلنت الثورة وإنتظر الوفد ليبدأ من جديد بمفاوضة الحكومة المصرية قبل عودة السيد عبد الرحمن من لندن إلى القاهرة[٤٧٠].

٤٦٩- المرجع نفسه، ص ٥٤٨-٥٤٩.

٤٧٠- الامام أحمد عبد الرحمن المهدي، صحيفة المجهر السياسي، (٧) ١١ مارس ٢٠١٦.

جاء تغيير نظام الحكم في مصر، غير المكشوف الدوافع بالنسبة للسودانيين، بمثابة حل لكلا الحكومتين السودانية والبريطانية، لأن جميع المفاوضات السابقة فشلت بسبب قضية السيادة المصرية على السودان. وكان أملهم في أن يكون محمد نجيب، رئيس الدولة الجديدة في مصر، أكثر مرونة من الحكومات السابقة في ظل الملكية في التعامل مع المسألة السودانية، وكان لصلات محمد نجيب الشخصية مع السودان الدور الكبير في مساعدته في خطواته من أجل كسب دعم السودانيين[٤٧١].

لا بد من الإشارة هنا إلى أن إعلان الحكومة العسكرية بمصر، في بيان لها في شهر أغسطس عام ١٩٥٢، عن إستعدادها لفصل "قضية السودان عن قضية قناة السويس" في مباحثاتها مع بريطانيا، لأن ربط هذين الموضوعين أحبط أي تقدم في المفاوضات السابقة، بهذا الإستعداد السياسي الجديد بدأت حكومة مصر محادثاتها مع قادة الأحزاب السودانية الإستقلالية[٤٧٢].

قبل شهر من حدوث الثورة المصرية، إقترح السيد عبد الرحمن زيارة بريطانيا، وسبب طلبه بوجوب الموافقة على مثوله أمام الملكة، سبب مشاكل لوزارة الخارجية التي كان لديها شعور أن من غير الحكمة رفض طلب السيد عبد الرحمن، على الأقل، لأنه لم يسمح له بالمثول أمام الملك جورج السادس في عام ١٩٤٩. ومهما يكن من أمر، فقد كان يخشى أنه إذا إستقبل السيد عبد الرحمن من قبل الملكة قد يؤثر ذلك على العلاقات مع مصر وقد ينظر السيد علي الميرغني إلى الأمر بشكل سلبي. وتقرر الإيضاح - على الأقل للسيد علي - بان السيد عبد الرحمن سيزور لندن بمبادرته الخاصة، وأنه بالمثل لم يتلق دعوة، وأنه ببساطة سيدعى إلى حفلة شاي Garden Party ويقدم هناك الى الملكة، وسيشار إليه أيضا بزيارة مصر[٤٧٣]. ومع ذلك فإن قرار السيد عبد

٤٧١ محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٨١، ص١٠٤.
W. Jackson, Withdrawal from Empire, (B.T.Batsford, London, 1986), p129.

472- P M Holt, A Modern History of the Sudan, London,1972,p.161.
473-FO 371/97065, Telegram No. 361, Foreign Office to Khartoum, 5 June 1952; Tel-

الرحمن بزيارة لندن أدت إلى تجدد التنافس مع السيد علي. ذكر تقرير نشر في إحدى الصحف إلى أن الحكومة رتبت لإستقبال السيد عبد الرحمن من قبل وزير الخارجية أنطوني أيدن لمناقشة مستقبل السودان، فكان رد فعل السيد علي فورياً على ذلك، على الرغم من إعلامه مسبقاً بجدول زيارة السيد عبد الرحمن وهدفها، إذ هدد بأن الختمية سيقاطعون الإنتخابات، لكنه أقنع بالتراجع(٤٧٤).

كان التوتر السياسي في إزدياد كلما كانت الإنتخابات تقترب، رغم أن الحكومة لم تكن قادرة على تحديد موعد محدد لها دون إتفاق حكومتي الحكم الثنائي. وقد عزم المعتدلون من الختمية، الذين إنقلبت خططهم بزيارة السيد عبد الرحمن الوشيكة إلى لندن، على خوض الإنتخابات بصفتهم مستقلين، ولهذه الأسباب فإن حزب الأمة لم يكن متأكداً فيما إذا كان الختميون سيدخلون الإنتخابات كمستقلين أو تحت راية الحزب الجمهوري الإشتراكي، وهذ ما ولد قلقاً كبيراً لحزب الأمة وإتهم الحكومة بمساندة منافسيه(٤٧٥)، وهي إتهامات طالما كررها السيد عبد الرحمن للحاكم العام والمسؤولين الآخرين.

وأخيراً غادر السيد عبد الرحمن المهدي إلى لندن في ٢٤ سبتمبر عام ١٩٥٢، والتحق به هناك وفد من الجبهة الوطنية، بتشجيع من السيد علي الميرغني دون شك، لمجابهة التأثير الذي قد تحدثه زيارة السيد عبد الرحمن على الحكومة البريطانية وهو مما كانت تخشاه الجبهة(٤٧٦).

لا بد من ذكر ما دار بين السيد في لندن مع وزير الخارجية، أنتوني إيدن، عبر السيد عبد الرحمن عن أمله في أن يشارك جميع السودانيين في الإنتخابات المزمع إجراؤها، وأشار بضرورة إجراء إنتخابات مباشرة في كافة أنحاء

egram No. 149, Khartoum to Foreign Office, 9 June 1952; FO 371/97065, Telegram No. 379, Foreign Office to Khartoum, 13 June 1952.

474-FO 371/96848 (JE 1013/34), SPIS No. 8, August-September 1952.

475- FO 371/96848, Telegram No. 96, Cairo to Foreign Office 27 September 1952; FO 371/96848, (JE1013/39), SPIS No. 9 OF 1952; SAD 525/13/30, Robertson to all Governors, 1 July 1952.

476- Telegram No. 96, Cairo to Foreign Office 27 September 1952; SPIS No. 9, September-October 1952.

السودان إذا ما أريد للبرلمان أن يكون تمثيلياً، إلا أنه تخوف أن تصب نتائج الإنتخابات غير المباشرة في صالح الحزب الجمهوري الإشتراكي، وأنه إشتكى من ممارسة بعض الإداريين البريطانيين ضغوطاً على القادة المحليين لتأييده. أكد الوزير له أنه حريص على حرية السودانيين في إنتخاباتهم.

أشار السيد عبد الرحمن للوزير أن المصريين قد يقدمون عرضاً مغرياً بإجراء إنتخابات مباشرة في شمال السودان بمجمله، مما سيؤدي إلى تداعيات لا تحمد عقباها، قد تضطره إلى إعتزال العمل السياسي كلياً، إلا أنه أكد إستمرار صداقته المخلصة للبريطانيين. أشار الوزير أن مصر لم ترد لحد الآن على إقتراحاته إلى التعاون لإنجاح الدستور، ولعلهم في "إنتظار نتائج مشاوراتك هنا"، وافق السيد عبد الرحمن على هذا التحليل قائلا : إنه تعمد زيارة لندن أولاً للتعرف على وجهة نظر الوزير حول هذا الأمر قبل التوجه إلى القاهرة، وأكد أنه سيسعى إلى مثل هذا التعاون. شكر الوزير السيد عبد الرحمن على هذه الرحلة الطويلة والشاقة مؤكداً أن هذه الرحلة ستساعد على نجاح المساعي المبذولة وتمنى الوزير أن يتمكن السيد من إقامة علاقات حسنة مع حكومة الرئيس محمد نجيب، من أجل التعاون في قضايا مهمة مثل مياه النيل .

وأخبر الوزير السيد عبد الرحمن بأن الرئيس محمد نجيب كان قد أجرى مشاورات مع سفير بريطانيا في القاهرة ولم يعترض على الإقتراح البريطاني الذي يشير إلى إرسال حكومة بريطانيا خطاباً إلى الحاكم العام بالموافقة على مسودة الدستور مع تعديلات شكلية يقوم بها المصريون بعد مناقشاتهم للموضوع مع السفير في القاهرة ومعك أثناء العودة من لندن. وأوضح الوزير أن بريطانيا عازمة على الموافقة على قانون الحكم الذاتي قريباً، وأن ذلك سيساعد على مقاومة الضغوط المصرية خلال زيارتك للقاهرة.

وقد ناقش السيد عبد الرحمن مع الوزير عدداً من المواضيع الأخرى، حيث تعرض إلى المطالبين حالياً بإجراء إستفتاء لتحديد مستقبل السودان موضحاً رأيه: أن

إجراء الإستفتاء في غياب الجيش البريطاني ربما يؤدي إلى زعزعة الأمن في البلاد، وافقه الوزير على ذلك وإتفقا معاً على ضرورة الإسراع بتكوين الحكومة السودانية في أقرب وقت ممكن. و وافق السيد عبد الرحمن كذلك على إقتراح الوزير بأن لا تتولى لجنة دولية مسؤولية السيادة على البلاد في الفترة الإنتقالية، وإنما يتم تشكيل لجنة مصغرة من ستة أعضاء نصفها من السودانيين، وأخيرا أكد السيد عبد الرحمن عن أمله بأن تسيطر الأحزاب المعروفة بحرصها على التعاون مع بريطانيا في حال حدد السودان مستقبله(٤٧٧). ويمكننا ملاحظة خطوات السيد ومساهمته في جميع تفاصيل العملية السياسية مع دولتي الحكم الثنائي بإتجاه الإستقلال التام.

وعودة لنشاطات الرئيس المصري محمد نجيب في القاهرة، حالما غادر السيد عبد الرحمن الخرطوم متوجهاً إلى لندن، دعا الرئيس نجيب ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية السودانية بما فيهم زعماء من جنوب السودان إلى القاهرة، للنظر في الوسائل التي تتمكن مصر عن طريقها من مساعدة السودانيين في تحقيق الحكومة الذاتية وتقرير المصير، وقد دُعيَّ السيد علي الميرغني شخصياً لكنه رفض الحضور(٤٧٨). وقبل مغادرته إلى القاهرة، قام إبراهيم بدري، السكرتير العام للحزب الجمهوري الاشتراكي، بمقابلة السيد علي(٤٧٩)، ولابد أنهما ناقشا النهج الذي عليهم إتخاذه في القاهرة.

توقف السيد عبد الرحمن في القاهرة يوم ٢٠ أكتوبر، عند عودته من لندن لمقابلة الرئيس محمد نجيب، بناء على النصيحة التي أسديت إليه في لندن، وعند وصوله مباشرة أعطى تصريحاً صحفياً قال: "إنني سعيد بهذه الزيارة التي حققت رغبة من رغباتي التي أبديتها منذ عام ١٩٤٦ إشارة إلى إهمال رئيس الوزراء طلب مقابلته ذلك العام وأنه ليشرفني أن تتم في هذا العهد الجديد وأن

٤٧٧- جامعة درهم، الوثائق البريطانية عن السودان ١٩٤٠-١٩٥٦، مترجم م٦، ١٩٥٢، ص٩٤-٩٦.

٤٧٨- محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، دار الطباعة الحديثة. القاهرة، ١٩٨١، ص١١١؛

أحمد حمروش، قصة ٢٣ يوليو، دار الموقف العربي ، القاهرة، ص٧.

479- SPIS. No. 9 September-October 1952.

أتصل برجاله وشعب مصر يخطو إلى الأمام خطوات موفقة إن شاء الله"[٤٨٠].

لقد إنضم الوفد المرافق للسيد عبد الرحمن، الصديق المهدي و عبد الرحمن علي طه، إلى الوفد المفاوض الموجود أصلاً بالقاهرة، وأطلع كل منهم على نتائج مباحثاته من أجل إكمال المفاوضات الجارية بالقاهرة.

وفي ٢٢ أكتوبر أعلن إيدن في مجلس العموم أنه قد أرسل للحاكم العام موافقة الحكومة البريطانية على إعلانه مشروع قانون الحكم الذاتي في أي وقت بعد يوم ٨ نوفمبر عام ١٩٥٢، وأخبرهم إيدن بأنه يأمل أن يصل رأي حكومة مصر في وقت مناسب إلى حكومة السودان لدراستها قبل نفاذ مشروع القانون.

في ٢٩ اكتوبر وقع الرئيس محمد نجيب إتفاقيات غير رسمية مع جميع ممثلي الأحزاب السودانية بما فيها حزب الأمة، وأخبرهم أن مصر تخلت عن الإدعاء الملكي القديم بالسيادة على السودان الذي هو حر في تقرير مستقبله، وبالمقابل فإن السودان سيدعم رغبة مصر من أجل لجنتين عالمتين، الأولى لإسداء المشورة إلى الحاكم العام البريطاني لحين تقرير المصير، والثانية للإشراف على الإنتخابات للبرلمان السوداني[٤٨١].

في ذات اليوم ٢٩ أكتوبر عام ١٩٥٢ تم التوقيع على الإتفاق بين الحكومة المصرية ووفد حزب الأمة برعاية السيد عبد الرحمن، الإتفاق الذي جاء مؤكداً حرية أهل السودان بممارسة الحكم الذاتي الكامل، وإحتفاظ السودانيين بحقهم في السيادة على بلادهم وأن يقرروا مصيرهم بأنفسهم وسيحترم قرارهم، وتعزيزاً وحماية للإتفاقية تم توقيع إتفاقية «جنتلمان» بين الزعيمين لذلك[482]. وكان المضمون: يعتبر المصريون السودانيين أهلهم وإخوانهم إتحاديين وإستقلاليين، ولا يتدخلوا بدعاياتهم وإمكانياتهم ليؤثروا على مجرى الإنتخابات والخيار السوداني في تقرير المصير، والإستقلاليون كانوا مسرورين من هذا

٤٨٠- فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية، ص٥٨١.

481- Mohammed Neguib, Egypt›s Destiny, (Victor Gollanc, London, 1955), pp. 244-245.

الأهرام، ٢٩ تشرين أول ١٩٥٢.

٤٨٢- عن تفاصيل اتفاقية الجنتلمان أنظر :فيصل عبد الرحمن علي طه، ص٥٩١-٥٩٥.

الإتفاق، وقال الإمام أحمد المهدي إن الرئيس محمد نجيب قد أخبره لاحقا بالاتي: إن السيد عبد الرحمن قال له عن إتفاقه مع الإستقلاليين ومعه شخصياً " يا محمد نجيب إتفاقي معاك دا خليهو كرت في جيبك لما تجلس مع الإنجليز لما يقولوا ليك الأنصار و ولد المهدي والمهدويين وما أدراك، قول ليهم الجماعة ديل أنا إتفقت معاهم خلاص" والحمد لله قال لي، والقول للإمام أحمد، وجدت هذا الإتفاق هو الذي ساعدنا في الإتفاقية المصرية البريطانية التي تم بموجبها تقرير المصير(٤٨٣).

في اليوم التالي ٣٠ أكتوبر قام السيد عبد الرحمن مع أعضاء الوفد المفاوض بزيارة ستيفنسون، سفير بريطانيا، لتقديم ملخص ما تم التوصل إليه بين وفده وحكومة مصر:

١-موافقة حكومة مصر على أن السيادة على السودان قد آلت للشعب السوداني.

٢-الموافقة على إستمرار الحاكم العام في منصبه.

٣-الموافقة على إجراء الإنتخابات قبل نهاية عام ١٩٥٢.

٤-الموافقة على إجراء الإنتخابات المباشرة في جميع أنحاء السودان الشمالي.

٥-الموافقة على أن يتم تقرير المصير قبل نهاية عام ١٩٥٥.

أكد السيد عبد الرحمن للسفير بأن هذا الإتفاق الذي وقع أمس يوم ٢٩ أكتوبر سيكون ملزماً لحزب الأمة وللمتعاونين معه. و يأمل من حكومة بريطانيا أن توافق على ما تم التوصل إليه بين مصر والإستقلاليين.

وعند إقامة السيد عبد الرحمن بالقاهرة إستقبل عدداً من الشخصيات المصرية المهمة وكذلك لبى عدداً من الدعوات أبرزها: حفل تكريم على شرفه أقامه حزب الأخوان في يوم ٢٥ أكتوبر، والحفل الذي أقامه نادي ضباط الجيش المصري يوم ٢٧ أكتوبر، الذي تحدث فيه اللواء محمد نجيب والجميع كانوا

٤٨٣- الامام أحمد عبد الرحمن المهدي، صحيفة المجهر السياسي(٧)، ١١مارس ٢٠١٦.

مستبشرين خيراً.

في ٢٦ نوفمبر عام ١٩٥٢ إلتقت مجلة المصور المصرية بالسيد عبد الرحمن وأدلى بتصريح شكر فيه حكومة مصر على تلك الحفاوة والود المتبادل الذي ساد جو المفاوضات الثنائية وأنه "يرى في الأفق القريب مصر والسودان بلدين مستقلين متعاونين في السراء والضراء ترفرف في سمائهما أعلام الحرية والكرامة"، وأشار إلى الإتفاق المشترك الذي باركته مصر وأيده السودانيون، وعبر عن أمله بأن يتمكن السودانيون من تنفيذ كل ما جاء في تلك الإتفاقية، وتقوم هذا العام في السودان حكومة ذاتية يختارها الشعب بحرية يتبعه تقرير المصير لبلادنا(٤٨٤)، ولا بد من الإشارة الواضحة إلى إن السيد عبد الرحمن كان مساهماً في كل تفصيلات المعاهدة عن طريق العودة اليه لحل أي قضية يختلفون عليها .

وعند عودته إلى الخرطوم خاطب السيد عبد الرحمن الحشد الجماهيري الذي إستقبله قائلا: "إن سيادة بلدكم قد ردت اليكم وأصبحت الكلمة النهائية في تقرير مصيركم لكم وحدكم...ورجائي لجميع أبنائي السودانيين أن ينبذوا ما بينهم من خلافات وخصومات، شخصية كانت أو حزبية، لأن كل شيء يهون في سبيل تحرير الوطن، وأن تتذكروا دائما بأن الإستقلال لا يكون إلا مرة واحدة وأنه إذا أفلت من بين أيديكم فلن يعود إلا بجهود مرة"(٤٨٥).

ومن الخرطوم بعث السيد برسالة شكر للرئيس محمد نجيب قال فيها:

"كان لجهودكم الكريمة التي بذلتموها لحل قضية السودان ووصلتم بها إلى الاتفاقية الأخيرة التي تعطي السودان الحكم الذاتي وحق تقرير المصير أثر عظيم في نفسي، وانني إذ أشكركم على هذا الجهد الموفق أتمنى لكم وللشعب المصري كل خير ورفاهية ومجد"(٤٨٦).

في ٢٦ نوفمبر عام ١٩٥٢ كتب السيد عبد الرحمن إلى مستشاره السياسي

٤٨٤- موسى عبد الله حامد، استقلال السودان، ص٥٠٩.

٤٨٥- مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص١١٨، أمين التوم، مذكرات ومواقف، ص١٠٧.

٤٨٦- الامام احمد عبد الرحمن المهدي، المجهر السياسي (٨)، ١٨ مارس ٢٠١٦.

المستر يودال في لندن، يخبره بأن ما وصله من معلومات عن الإتفاقية ليس دقيقاً وسيوضح موقف حكومة السودان وجهوده الناجحة إلى حين التوقيع الرسمي على الإتفاقية:

١- إن الحكومة المصرية أخذت بوجهات النظر المختلفة من الأحزاب الإتحادية وغيرها وهي التي ترى أن سلطة الحاكم العام يجب أن تستبدل بلجنة، كما ترى جلاء القوات والموظفين الإداريين الإنكليز وما شابه ذلك من مطالب غير عملية- فلما حضر وفدنا إعترض على هذه المقترحات وإستبدلها بوجود الحاكم العام مع وجود لجنة تراقب سير التقدم في السودان. ولقد ورد ذلك في بروتوكول خشبة كامبل ورفضته مصر منذ سنتين مضتا.

٢- مع لجنة تراقب تقدم السودان في ظرف ٣ سنوات يعقبها تقرير المصير، وقد كانت الأحزاب الإستقلالية تطلب تقرير المصير في عام ١٩٥٣ أي بعد سنة واحدة من قيام الحكم الذاتي وعلم مستر إيدن في محادثاتنا معه. أما عن الجنوب فترى مصر بتمثيله في البرلمان وعضوين في مجلس الوزراء وإننا نرى ذلك أيضا مع وجود الحاكم العام. لقد كسب السودان حفظ سيادته التي كان الإحتفاظ بها في معاهدة ١٩٣٦ للمصريين وضمن تقرير مصيره كما أبطل ضمناً القانون بإلغاء إتفاقية ٩٩ ومعاهدة ٣٦ التي سنتها مصر في العهد السابق بتعيين الحاكم العام بالطرق التي كان يعين بها قبل إلغاء هاتين الإتفاقيتين بترشيح إنجلترا وتعيين مصر له وأمور أخرى ذات قيمة عظيمة للسودان، وحفظ الإدارة الحالية لضمان تقدمه في إدارة رشيدة إلى أن يتولى أمره. ولم تقدر هذا كله حكومة السودان ولم تعترف بها أمام الرأي العام الذي أيد هذه الإتفاقية تأييداً مطلقاً وعدم تأييد هذا في غير صالح السودان.

٣-أما قبول الإنتخابات المباشرة فإنه كان شرطاً عندنا لتأييد المؤسسات الدستورية التي تعاوننا مع الحكومة لقيامها طيلة هذا الزمن وهو أيضا موضع إعتراض من حكومة السودان. مع أنه عادل وممكن في كل السودان الشمالي

وبالجملة فإن الحكومة هنا تعترف بأن الإتفاقية في أساسها جيدة وأثبتت ذلك بقولها أنه لم يكن من السهل الحصول عليها لولا شخصية السيد عبد الرحمن وما حصل من التأثير لمقابلته في إنجلترا ومصر. لزم بيان هذا لمعلوماتكم وتولي الدعاية عند أصدقائنا من الإنكليز وأهل الشأن في بريطانيا لتعزيز هذا المجهود وفائدته للدفاع عن الشرق وهذا ما وجهتنا إليه إنكلترا طوال هذا الزمن"[٤٨٧].

وعودة لجهود الرئيس محمد نجيب في الساحة السودانية، فقد شرع الآن في العمل على توحيد أحزاب السودان التي تدعم سياسة مصر عادة مستغلاً نجاح مبادرته، وكانت حصيلة اللقاء بينه وبين ممثلي هذه الأحزاب هو تشكيل الحزب الوطني الإتحادي الذي كان هدفه هو تحقيق الوحدة مع مصر وفق شروط يتم تحديدها بعد تقرير المصير. وقد إختير الأزهري رئيساً له، ومحمد نور الدين نائباً للرئيس، ومنح السيد علي الميرغني، الذي أعتبر راعياً للحزب الجديد، مباركته ومساندة الختمية له مباشرة[٤٨٨].

في ٢١ ديسمبر عام ١٩٥٢، وصل صلاح سالم وأحمد الباقوري وزير الأوقاف المصري وآخرون، إلى الخرطوم لتوطيد هذا الإنجاز، ووضع سياسة مشتركة مع الأحزاب السياسية السودانية والإعلان عن الخلاف البريطاني. وقد بقى صلاح سالم على إتصال قوي مع السيدين وزعماء أحزاب الشمال، وفي ٢٨ ديسمبر زار الوفد المصري الجنوب وجمع تواقيع المساندة، وأعلن أن الجنوب لا يمثل في الواقع مشكلة، وأن المسئولية الخاصة للحاكم العام عن الجنوب يجب إلغاؤها من القانون الأساسي إذا أراد التوصل إلى إتفاق بين مصر وبريطانيا، وقبلت جميع الأحزاب السياسية الصيغة المقترحة من قبل صلاح سالم لإتفاق جديد يعضد ذاك الذي تم التوصل إليه مع نجيب سابقاً. وقد ساند السيد عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني بشكل صريح بنود الاتفاق، وفي١٠ يناير

٤٨٧- السيد عبد الرحمن المهدي الى المستر يودال- لندن ٢٦-١١-١٩٥٢. SAD ١٠١/١١/٧٧٩.

488- Shibeika, M, The Indebendent Sudan, Robert Speller, New York, 1959,p488.

السودان الجديد. 27 كانون الثاني 1953.

عام ١٩٥٣وقع ممثلو الأحزاب، من ضمنهم حزب الأمة، الإتفاق وشهد التوقيع صلاح سالم، وقد ورد فيه أنه إذا ما رفضت بريطانيا الموافقة على المضامين الدستورية الواردة في الإتفاق، فان الموقعين سوف يقاطعون أية إنتخابات يسعى إليها البريطانيون وفق أساس مختلف(٤٨٩).

إن مصر في مفاوضاتها مع بريطانيا التي تلت ذلك وظفت بشكل جيد إتفاق جميع الأحزاب هذا، والذي كان الرأي العام في السودان مؤيداً له. وفي٣١ ديسمبر عقد السكرتير الإداري، إجتماعاً مع ممثلي الأحزاب السياسية، بإستثناء الحزب الوطني الاتحادي الذي رفض الحضور، وحذر من الأخطار الكامنة للسودانيين إذا ما عملوا وفق المقترح المصري، ورغم ذلك فقد ثبتت الأحزاب السياسية على إتفاقها مع مصر(490).

على الرغم من إحباط مناورات بريطانيا إلا انها كانت تريد تسوية مشكلة السودان التي كانت موضع خلاف مع مصر لعقود، وفي ١٢فبراير عام ١٩٥٣ وقع البلدان إتفاقاً يخص الحكومة الذاتية وتقرير المصير للسودان، وهو إتفاق يتمشى بصورة عامة مع صياغات محمد نجيب وصلاح سالم. وقد رحبت جميع الأحزاب السياسية السودانية بالإتفاق وعلى رأسهم حزب الأمة(٤٩١). وفي ٢٠ فبراير عام ١٩٥٣ أقامت جميع الأحزاب السياسية ومنظمات الطلبة والعمال تجمعاً احتفالياً في أم درمان حضره الآلاف بمن فيهم السيد عبد الرحمن المهدي والسيد محمد عثمان الميرغني ممثلاً عن والده(٤٩٢).

في يوم ٢٦ يناير ١٩٥٣ إلتقى السيد عبد الرحمن روبرتسون ليخبره بأن تأسيس برلمان من جميع السودانيين كفيل بحل جميع المشاكل التي تعترض بريطانيا

489 - FO 371/102700, SPIS No. 1, December 1952 - January- 1953; FO 371/102700, SPIS No. 2, February 1953; for the text of the 10 January treaty See Middle East affairs, Vol- 17, No. 3, (March 1953), pp- 97-99; SPIS No. 2, January-February 1953.

490 - انظر كذلك:
K-D.D Henderson, Set Under Authority, (Castel Cary press, Somerset, 1987), pp. 187-188.

491- SPIS No. 2, January-February 1953.

٤٩٢- الرأي العام، عدد خاص، ٣١ مارس ١٩٥٣.

ومصر في مباحثاتهم[٤٩٣]. وفي أواخر يناير، لم يعد السيد يحتمل الأمر، فتدخل مباشرة كعادته وأرسل إلى وزير خارجية بريطانيا رسالة يطلب فيها وجوب تأييدهم وإعترافهم بالمعاهدة الموقعة بين الأحزاب السودانية ومصر، الموقع عليها صلاح سالم كشاهد في ١٠ يناير عام ١٩٥٣والتي كانت ضربة غير متوقعة لبريطانيا[٤٩٤].

وفي ٢٩ يناير ١٩٥٣يكتب روبرتسون، السكرتير الإداري، إلى وزارة الخارجية يخبرهم بأنه إستلم هذا اليوم رسالة من السيد عبد الرحمن المرفقة يذكر فيها أنه لا زال متمسك برأيه السابق، بأن إستقلال السودان هو لصالح بريطانيا، وإعتماد السودانيين على حكومة جلالة الملك لمساعدتهم في إنجاز إستقلالهم[٤٩٥]، "أود أن أعبر لكم عن تقديرنا لما أدليتم به في تصريحكم عن قيام الحكم الذاتي في السودان وحق السودانيين في تقرير مصير بلادهم. والان وقد أجمع السودانيون في أحزابهم وطوائفهم على كلمة سواء وإتفقت على سياسة موحدة فان أملي كصديق لكم أن تقر بريطانيا هذا الإتفاق ليقوم البرلمان السوداني حالاً فتؤكد بذلك حسن نواياها للسودانيين كما فعلت ذلك في الماضي بالعمل المنتج المحمود نحو تحقيق هذه الأماني- ومتى ما وصل السودان إلى إستقلاله الكامل فاني لا أشك في أن حكومة السودان المستقل ستشرع على الفور في تنظيم علاقة المستقبل التي تربط بينها وبين الحكومات الديمقراطية وفي مقدمتها بريطانيا. وعلى هذا فإني أكرر أملي في أن تتفق حكومة صاحبة الجلالة والحكومة المصرية على ما إتفقت عليه الأحزاب السودانية أن يمضي قدماً في تحقيق أمانيه القومية فيحتل مكانه بين الدول الحرة التي تعمل بالطرق الديمقراطية لخير البشرية وإسعادها وتمنياتي الطيبة للجميع»[٤٩٦]، ولأهمية صدى تلك الرسالة وتكرار تأكيد السيد عبد الرحمن طلبه للمصادقة وقبول المعاهدة التي وقعت عليها جميع الأحزاب السودانية، دفعت ونستون تشرشل، رئيس الوزراء، إلى طلبها للإطلاع على ما جاء بها من آراء[٤٩٧].

لم يتوقف السيد عبد الرحمن عن متابعته الدقيقة للمفاوضات بين بريطانيا

493- FO 371/102739, Khartoum to Foreign Office, tel no.59, Jan 1953.
494- FO 371/102747, S.A.R to the Secretary of State, 4 Feb 1953.
495- FO 371/102747, Robertson to Foreign Office, 29 Jan 1953.
٤٩٦- السيد عبد الرحمن المهدي الى المستر انطوني ايدن، وزير الخارجية، ٢٩ يناير ١٩٥٣، FO ١٠٢٧٤٧/٣٧١
497- FO371/1984,Sayed Abdul Rahman letter to Secretary of State , 3 February 1953.

ومصر بشأن الخلاف حول صلاحيات الحاكم العام في جنوب السودان والسودنة في فترة الحكم الذاتي، حيث إلتقى بالحاكم العام في ٢ فبراير وأظهر له إمتعاضه من الموقف المصري بعد أن أظهروا تعاونهم، وكان رأي السيد عبد الرحمن بأن هذا الموقف سيكون خيبة أمل لجميع الأحزاب السودانية والرأي العام السوداني، وأضاف أنه لا يمكن قراءة ردة الفعل لدى هؤلاء جميعاً لو أصرت مصر على موقفها الجديد(٤٩٨).

وفي منتصف فبراير عام ١٩٥٣ التقى السيد عبد الرحمن بروبرتسون وأشار إليه بجدية إلى التفسير الذي لدى الرئيس محمد نجيب لمعنى الإستقلال، وهو يأمل من حكومة بريطانيا أن تقف وبسرعة مع مواعيدها السابقة تجاه محاولة مصر لإبتلاع السودان ومقاومتها، وهو يأمل كذلك بأن لا يرعب موظفو حكومة السودان وأن يستمروا بموقفهم المساند للسودانيين. وأجابه روبرتسون بأن حكومة السودان كاملة مع الإستقلال. وقام السيد عبد الرحمن بعمل حفلة كبرى شاركت فيها جميع الأحزاب السودانية، بمناسبة التوقيع على إتفاقية مصر وبريطانيا ودعا فيها معظم موظفي الحكومة ليطلب منهم التعاطف والمساندة مع شعب السودان (٤٩٩).

بقي السيد عبد الرحمن على إتصال دائم ومراسلات مستمرة طيلة مراحل التفاوض بين مصر وبريطانيا بشأن السودان وتنفيذ الحكم الذاتي، وبالمقابل كانت بريطانيا تخبر السيد عبد الرحمن بمعظم خطواتها التي كانت تتخذها مع مصر(٥٠٠).

وبسير الأحداث، شعر قادة حزب الأمة بأنهم خدعوا من قبل الرئيس محمد نجيب ورجاله، بسبب إستمرار مصر لإستمالة السودانيين إليها، وإذا لم يتم إيقاف الدعاية المصرية والرشاوي المرسلة إلى السودان، عليه قرروا تقديم إحتجاج شخصي عن طريق إرسال عبد الرحمن علي طه والدكتور علي بدري

498- FO 371/102742, Khartoum to Foreign Office, tele no.59, Jan 1953.
499- FO 371/102747, Khartoum to Foreign Office, tele no. 122, 21Feb 1953.
500- FO 371/102747, Howe to Foreign Office, tele no.79, 3 Feb 1953.

إلى القاهرة للإحتجاج شخصياً[٥٠١].

كان قرار إرسال إحتجاج شخصي إلى الرئيس المصري مفرحاً لبريطانيا، حيث أوصت وزارة خارجيتها الحكومة السودانية على وجوب تشجيع قادة حزب الأمة على إتخاذ هذه الخطوة. وفي ٥ مارس، أشار تلغراف مرسل من الخرطوم إلى لندن، تفاصيل الأحتجاج الذي تم تقديمه إلى الرئيس محمد نجيب، والإعتذار الذي قدمه للوفد، حيث وضع اللوم على طاقمه الحكومي ومساعديه، وأوضح سكرتير حزب الأمة للحكومة بأنهم سينتظرون قليلاً كي تحقق مصر وعودها، بإيقاف الدعاية والرشاوي، وإلا فانهم سيتخذون الآتي:

١-إلغاء الإتفاقية مع مصر. ومقاطعة الإنتخابات.
٢-إتخاذ خطوات لمنع إجراء الإنتخابات.
٣-العودة إلى وضع ما قبل الإتفاقية البريطانية المصرية، ووضع تقرير المصير لسنين تحت حماية بريطانيا[٥٠٢].

وفي ١٤ أبريل عام ١٩٥٣، أخبر السيد عبد الرحمن لوس، المستشار السياسي، بحديث خاص أنه بعث برسالة قوية إلى الرئيس المصري باليد مع ذو الفقار محتجاً فيها على إستمرار الدعاية المصرية والرشاوي في السودان، طالباً فيها أن خرق إتفاقية الجنتلمان سيقود ألى أيقافها، لقد ترك هذا الخبر، مرة أخرى، إستحسانا لدى وزارة الخارجية البريطانية[٥٠٣].

على الرغم من تعهدات القاهرة، التي لم تخفف من ريبة حزب الأمة من نواياها ولتطمينهم أكثر خاطبهم الرئيس محمد نجيب في الأسبوع الأول من مايو قائلاً "إن مصر تفضل إستقلال السودان على وحدة مصطنعة لا تمثل رغبات السودانيين"، وأجاب على إحتجاج حزب الأمة على تدخل بلاده في الشؤون السودانية بقوله إن حكومته لن تورط نفسها في سياسة السودان الداخلية. وتبعاً

501- FO 371/102755, Khartoum to Foreign Office, tele no.297, April 1953.
502- FO 371, Khartoum to Foreign Office, tele no.537, 17 April 1953.
503- FO 371/102773, Reuter, 5 May 1953; FO 371/102701, SPIS, 22 May 1953.

لتقارير حكومة السودان، فقد أراد الرئيس نجيب من رده على إحتجاجات حزب الأمة على الدعاية المصرية، هو وضع اللوم على الطاقم الحكومي الذي يدير القضية، لكن عندما طلب إليه إصدار تصريح يقول إنه يفضل سوداناً مستقلاً على الوحدة مع مصر، كان رده لم يقنع حزب الأمة، وقد عزم الحزب على مفاتحة مصر ثانية[٥٠٤]. الموقف الذي يسجل لصالحه وطنياً، هو رفض حزب الأمة الضغوط البريطانية عليه من أجل الضغط على الرئيس نجيب، مفضلين حل مشاكلهم معه بأنفسهم، وتحديداً حول إتفاقية الجنتلمان، وإذا لم تحل مسالة الدعاية والرشاوي فإنهم سيتخذون موقفاً مغايراً تماماً[٥٠٥].

أخذ حزب الأمة، بعد توقيع إتفاقية ١٢ فبراير عام ١٩٥٣ للحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان، أخذ بمراقبة الأنشطة المصرية في السودان، من حيث الدعاية التي كانت تنشر للتأثير على الناخبين وزيارة المسؤولين إلى السودان وتقديم الدعم المالي ...الخ، من غير الإلتزام بنصوص إتفاقية الجنتلمان التي وقعت بين الطرفين في ٢٩ أكتوبر عام ١٩٥٣. شعر حزب الأمة أن الأمر أصبح لا يطاق، ففي ٢٢ أبريل من نفس العام، إنطلق وفد يمثل الحزب ليلتقي بالرئيس محمد نجيب مرة أخرى، وإجتمعوا معه لعدة أيام، وصفت بالإجتماعات العاصفة، وفي النهاية إتفق الطرفان على أن يصدر الرئيس نجيب بياناً لتطمين الشعب السوداني، من أن مصر لا تقوم بأي دعاية في السودان، وأنها ستلتزم الحياد بين كافة الأطراف[٥٠٦]حتى يقرر السودان مصيره .

في ٣٠ أبريل ١٩٥٣، بعث الرئيس نجيب بخطاب إلى السيد عبد الرحمن يخبره أنه إجتمع مع وفد الأمة وتباحثا: "بكُل صراحة كأخوة يحرصون على مجابهة المشاكل التي لا بد وأن تنشأ بين الأخ وأخيه. وقد فهمنا موقفكم وقدرنا الصعاب التي تواجهكم والتي يجب علينا أن نتعاون على حلها وإن كانت جميعها مشاكل خلقتها العهود السابقة- ولكنها كالتركة المثقلة بالديون التي يجب على المرء

504- FO 371/102773, 5 May 1953, Reuter, FO 371/102701, SPIS, 22 May 1953.
505 Telegram no.537. 19 April 1953.

٥٠٦- مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص١١٨، أمين التوم، مذكرات ومواقف، ص١٠٧.

أن يعالجها ولا يتهرب من مواجهتها"[٥٠٧]. وفي ٥ مايو ١٩٥٣ كتب السيد عبد الرحمن جواباً للرئيس نجيب يوضح أنه يوافق رأيه في أن:

«الحالة الخطرة التي نشأت مؤخراً في السودان ما هي إلا من مخلفات العهد البائد في مصر والذي إمتد فساده إلى ربوع السودان فعمل على تفريق كلمة أبنائه في الوقت الذي نعمل فيه على ضم الصفوف لتحقيق هدف البلاد الأسمى في حريتها وإستقلالها، ولكن شاءت قدرة الله على أن تطهر مصر من ذلك الداء على يديكم فتنمحي آثاره في مصر ويتم بيننا وبينكم ذلك الإتفاق التاريخي الذي نعتبره من أقوى دعائم حركتنا في تحقيق حرية السودان وإستقلاله فيتمكن أبناؤه وأبناء مصر من ربط علاقاتهم الوثيقة الدائمة على المصلحة العملية للقطرين الشقيقين"[٥٠٨].

وفي ٢٣ مايو عام ١٩٥٣ في مطار القاهرة، وهو في طريقه إلى لندن، ناقش السيد عبد الرحمن مع الرئيس محمد نجيب مسألة التدخل المصري في الإنتخابات السودانية، فنفى نجيب وجود تدخل مصري بالسودان أو دعم مالي للتأثير على الرأي العام [٥٠٩].

وبطريقة لافتة للانتباه ومخطط لها، في ٤ مايو عام ١٩٥٣، شرح السيد عبد الرحمن للمفوض التجاري البريطاني في السودان، المستر رتشيز، وضع سوق القطن لهذا العام، وما يعانيه هو من ديون بحدود المليون جنيه لحكومة السودان وبنك باركليز وإدارة مشروع الجزيرة، حيث كان لدى السيد لهذا الموسم ٩٠٠٠٠٠ ألف قنطار من القطن وكان سعر السوق ١١ جنيهاً للقنطار الواحد، الملاحظ أن السيد عبد الرحمن ربط هذا بما حققه الإتحاديون من نجاح في الدعاية الموالية لوحدة وادي النيل، وأضاف إن تكلفة مواجهة هذا يتحملها هو تحديداً وليس طرفاً آخر، لهذا إستفسر عما إذا كان بوسع الحكومة البريطانية مساعدته "بأية طريقة" لتسويق القطن، وربما لقناعته بأن المفوض سيكتب لحكومته. أوضح المفوض التجاري للسيد أن شراء القطن يتم من قبل لجنة

٥٠٧- فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية، ص٦٣٧.

٥٠٨ - موسى عبد الله حامد، استقلال السودان، ص٥٥٧.

٥٠٩- موسى عبدالله حامد ، استقلال السودان، ٥٦٠.

القطن والشراء وتتم على أسس تجارية خالصة، لهذا من غير الممكن تقديم المساعدة المطلوبة، المستر رتشيز لم يترك الأمر لهذا الحد، وهو ما هدف له السيد، بل راسل الخارجية طالباً منها أن توضح للسيد عبد الرحمن: أنها مدركة تماماً الضيق الذي يعانيه، ومن غير الممكن من الناحية الفنية أن تقدم له المساعدة بالخصوص لأن مبيعات القطن تتم على قواعد تجارية بحتة. إلا أن رتشيز لم يغلق الباب بل ناقش حكومته في إحتمالية تقديم الدعم المطلوب للسيد "بوسائل أخرى"، رغم أنه لم يوضح تلك الوسائل، لكنه إستدرك وجود مساوئ لها: إذا بدأ الدعم عليهم الإستمرار به حتى بعد الإنتخابات لمدة معينة، وتخوفه من عدم "تقدير المساعدة بسبب سجل ماضيه في الإنفاق والبذخ"، وأن الدعم المادي حتماً سيكتشف وسيستغله المصريون لأغراض دعائية، وستطلب الأحزاب الإستقلالية الأخرى دعماً مشابهاً، وستدخل حكومة بريطانيا في منافسة مع حكومة مصر وستتغلب عليها[٥١٠].

وفي ١٨ يونيو ١٩٥٣، إلتقى السيد عبد الرحمن بوزير الدولة للشؤون الخارجية، سلوين لويد، وسأله عما تقرر بموضوع مسألة المساعدة المالية فكان شرط المساعدة هو:

١- أن يعلن حزب الأمة أن مصر قد خرقت إتفاقية الجنتلمان ويوقف التعاون معها.

٢- أن يكون جبهة إستقلالية مع الحزب الجمهوري الإشتراكي.

٤-أن يعلن حزب الأمة الموافقة على إستمرار بقاء الموظفين البريطانيين في السودان وخاصة في الجنوب بعد فترة ثلاثة أعوام إذا رغب السودانيون في ذلك.

وبلفتة ذكية هي الأخرى كي لا يلزم نفسه بأي من هذه الشروط الأربعة، وعد السيد عبد الرحمن بإيصال هذه الشروط إلى رئيس حزب الأمة السيد الصديق، وأردف قوله إن السيد الصديق سيحمل معه الجواب، عند زيارته لبريطانيا،

510- FO 371/102756, Riches to Foreign Office, 5May 1953.

خلال منتصف يوليو عام ١٩٥٣، بهدف بيع القطن[٥١١].

وبسبب إنشغال السيد عبد الرحمن بأهمية الجانب المادي، وقبل سفر السيد الصديق إلى لندن بعدة أيام، التقى السيد عبد الرحمن بحضور السيد الصديق في ١٢ يوليو عام ١٩٥٣، بالمستر لوس، مستشار الحاكم العام للشؤون الخارجية والدستورية، وبسبب إدراك السيد بأن جميعهم يصبون بقناة واحدة أراد إيصال الرسالة قبل سفر الصديق بأيام، وفي اللقاء قال السيد إن حزب الأمة يراقب بدقة نتائج وعود مصر بإلتزام الحياد في علاقاتها مع الأحزاب السودانية، الوعود التي أكدت عدم إرسالها أموالاً لدعم التعليم النظامي أو التعليم الديني للسودان إلا عن طريق الوزارات السودانية المتخصصة، إلا أنه أكد على الأثر الذي يتركه الدعم المصري الذي سيستمر لفترة من الزمن، والذي يستوجب محاربته، وعندها أوضح السيد عبد الرحمن ما يمر به من ظروف مالية صعبة بسبب مصروفاته الكبيرة على الحركة الإستقلالية، إلى أن وصل إلى مرحلة لا تمكنه من الإستمرار في الصرف عليها، وخلص إلى نتيجة مفادها إذا كانت بريطانيا حريصة على إستقلال السودان فما عليها إلا تقديم الدعم المالي له لكي يستمر هو بدعم الإستقلاليين. وضمن تعليقه ذكر لوس أدراكه ما يعانيه السيد عبد الرحمن من صعوبات مالية إلا أنه لا يستطيع التنبؤ بما يمكن أن يكون عليه رد فعل الحكومة البريطانية، فإقترح على السيد عبد الرحمن أن يناقش السيد الصديق الأمر مع حكومة لندن عند سفره في ١٨ يوليو عام ١٩٥٣ لبيع محصول القطن[٥١٢].

وفي لندن وقع الصديق، بوصفه رئيساً لحزب الأمة، على وثيقة تتضمن شروط التعاون مع البريطانيين خلال الفترة السابقة للإنتخابات، ومن شروطها:

١-على حزب الأمة إعلان خرق مصر لإتفاقياتها في الوقت الذي يتأكد فيه حزب الأمة أن مصر لم تلتزم وشن حملة قوية ومستمرة ضد النفوذ المصري بالسودان.

511- FO 371/102757, Record of conversation on 18 June 1953, between the Minster of State for Foreign Affairs and Sayed Abdel Rahman El Mahdi. .

512- FO 371/102758 , Record of a meeting on 12 July 1953, between Sayed Abdel Rahman El Mahdi, Sayed Siddik and Mr Luce. .

٢- على حزب الأمة بذل كل الجهود بأسرع ما يمكن للتفاهم مع الحزب الجمهوري الإشتراكي.

٣- تأييد الجنوبيين في البرلمان القادم لرأي الجنوبيين فيما إذا رغبوا ببقاء الإداريين البريطانيين بعد تقرير المصير.

٤- مهما كان الأمر بالنسبة للجهود المصرية، فإن على حزب الأمة تنظيم أقوى حملة إنتخابية لصالح الإستقلال، وبموجب هذه الإتفاقية: بريطانيا مستعدة لتقديم تعاون إيجابي وستتم مناقشة شكل التعاون مع السيد الصديق(٥١٣)، لم تتوفر معلومات عن شكل التعاون. إلا أنه في ٦ يوليو عام ١٩٥٤ أبلغت حكومة بريطانيا السيد الصديق بأنها لا تستطيع تقديم العون المالي المطلوب، وما كان على السيد الصديق إلا أن تقبل الخبر بروح السياسي المرتاح، وأكد لهم أن رفض الطلب المالي سوف لن يؤثر على الإستمرار في كفاحهم بما هو بحوزتهم من أموال.

وفي شهر مايو عام ١٩٥٣، تعهد السيد عبد الرحمن بأنه سيستخدم جميع المصادر المتاحة لديه لمواجهة الدعاية المصرية، وأعلن أنه إذا لم يغير المصريون سياستهم في تشجيع الوحدة فإن حزب الأمة سيقاطع الإنتخابات ويتخذ إجراءات لمنع إجرائها ويدين الإتفاق مع مصر مفضلاً إرجاء تقرير المصير والعودة إلى الوضع القائم، وبينما رفض السيد عبد الرحمن الإدعاء المصري القائل أن الدعم المالي للوحدويين لا يأتي من مصر بل من السيد علي، فأنه رغم هذا إتهم السيد بإساءة إستغلال دوره كرجل دين من أجل غايات سياسية، وكرر السيد عبد الرحمن طلبه بأن على الحكومة أن لا تستمر في دعمها للسيد علي وبدلاً من ذلك فأن عليها أن تساند حزب الأمة(٥١٤). وقال هاو في تقرير له عن هذا الأمر، أن وجهات نظر السيد علي حول مستقبل السودان "مبهمة كما كانت دوماً"، لكنه لم يشجع دعماً صريحاً للسيد عبد الرحمن

513- FO 371/102758 , Record of a meeting on 12 July 1953, between Sayed Abdel Rahman El Mahdi, Sayed Siddik and Mr Luce.

514- FO 371/102773, Telegram No. 340, R. Howe to - Foreign Office, 6 May 1953.

وحزب الأمة طالما بقيت علاقاتهم مع مصر غامضة. وعلى أية حال، فإذا قاطع السيد عبد الرحمن مصر بشكل رسمي، فإنه يمكن عندئذ تقديم المساندة له ولأتباعه[٥١٥]. وقد حددت مذكرة لوزارة الخارجية كتبها يو موريس (الذي خدم سابقاً في السفارة في القاهرة)، حول أفضل السبل لمواجهة الدعاية المصرية في السودان، وتحديد مستقبل سياسة البريطانية إزاء السودان كما يلي: "إقناع السودانيين بأن الإستقلال هو الأفضل لهم، أنهم يمكن أن يكونوا مستقلين، وإننا سندعمهم في الحصول على إستقلالهم، وسندعمهم لاحقاً إذا إحتاجوا ذلك"، وواصل هاوّ النقطة الأخيرة مضيفاً أن على الجماعات المطالبة بالإستقلال أن تخرج إلى العلن في قطيعتها مع مصر، لأنه في الوقت الذي تستطيع بريطانيا أن تساندها إذا فعلت ذلك، فإنها لا تستطيع أن تأخذ زمام المبادرة[٥١٦].

وقبل ذلك في أبريل، أكدت حكومة بريطانيا أنها ستساند الحكومة السودانية في حفظ القانون والنظام ليتسنى لها إجراء إنتخابات بصورة حرة، وأعادت التأكيد على نيتها في رؤية الحكومة الذاتية وقد تحولت إلى تقرير مصير حقيقي، وإنها ستتخذ الخطوات لمواجهة الدعاية المصرية لصالح الوحدة، وإذا أختار السودان الإستقلال فإن بريطانيا سوف تسانده وتدخل معه في علاقات تنظمها معاهدة[٥١٧].

في إجتماع مع السيد عبد الرحمن في لندن في شهر يونيو عام ١٩٥٣، يرافقه عبد الله خليل، إنتقد رئيس الوزراء البريطاني أتفاق حزب الأمة مع الرئيس نجيب، مشيراً إلى أن مصر أبقت على حملتها الدعائية ضد بريطانيا حتى بعد الإتفاق الأنجلو - مصري في فبراير، وأوضح أن حكومته ليست لديها نية في السماح لمصر بالسيادة على السودان بعد الإستقلال. لقد وافق السيد عبد الرحمن على إتخاذ خطوات معينة لكبح جماح الدعاية المناهضة لبريطانيا من

515- FO 371/102773, Telegram No. 341, R. Howe to -Foreign Office, 6 May 1953. FO 371/102773, D.M.H. Riches to R. Allen, 11 May 1953; FO 371/102701 (JE 1013/22), SPIS, 22 May 1953.
516 -FO 371/102773, Minutes by W. Morris, 15 May 1953.

قبل حزب الأمة[٥١٨]، وقال سلوين لويد، وزير الدولة، في مذكرة مؤرخة في ٧ يوليو عام ١٩٥٣ ملخصاً المناقشات التي دارت مع السيد عبد الرحمن خلال زيارته إلى لندن ، قال أن قادة حزب الأمة مترددون في القطيعة مع مصر، لكن إذا رفض المصريون إعطاء الضمانات التي تطالب بها اللجنة التنفيذية لحزب الأمة أو إذا أعطوها ورفضوا وضعها موضع التطبيق خلال شهر، فإنهم –حزب الأمة–سوف يعلنون بطلان الإتفاق، ويباشرون في حرب دعائية ضد مصر، ويتعاونون بشكل صريح مع بريطانيا، ونسب لويد إلى عبد الله خليل قوله: أن الرئيس نجيب أخبره أنه يفضل إستقلال السودان مع إجراءات وقائية لحماية المصالح المشتركة للبلدين، لكن الرئيس نجيب لم يجرؤ على قول ذلك علانية – بالرغم من أنه صرح ، حسب تقرير في جريدة النيل ، في مؤتمر صحفي بأنه إذا أراد السودان إستقلالا حقيقياً متحرراً من الضغوط والنفوذ الأجنبي ، فإن مصر مستعدة لقبول ذلك . ويخلص لويد إلى أن الموقف حرج بالنسبة لبريطانيا، فحزب الأمة أقر الإتفاق مع الرئيس نجيب وصالم، ومالم يُدن هذا الإتفاق، فليس هناك من حزب تدعمه بريطانيا يؤيد بشكل صريح الإستقلال عن مصر[٥١٩].

في نفس ذلك الشهر أشار السيد علي الميرغني، في حوار مع لوس، إلى تقرير صحفي يزعم أن رئيس الوزراء البريطاني، عندما قابل السيد عبد الرحمن، قال له أنه يفضل ملكية مهدية في السودان. وهذا ما دفع السيد علي إلى مناقشة السياسة السودانية مع لوس، وهو بحد ذاته أمر غير إعتيادي، وقال السيد علي، في الوقت الذي يدعي فيه أنه لا يصدق التقرير، أن مؤيديه سيعتبرونه دليلاً على دعم بريطانيا للمهديين ضد الختميين، ومن وجهة نظره أوضح أنه يفضل الإستقلال والجمهورية، وأضاف أن جميع السودانيين يريدون الإستقلال فحين

518- FO 371/102773 , Record Of Conversation between the Prime Minister & sayed Abd EL-Rahman EL-Mahdi, 16 June 1953.

519FO 371/102702 , SPIS. 8 of 1953; FO 371/102701 , Sudan ; Fortnightly summary period - 16-30 June 1953; CAB 129/61 C.(53) 197, 7 July 1953; النيل 14 تموز 1953.

يتكلمون عن الوحدة يقصدون تنسيقاً مع مصر ولكن ليس حكم مصر للسودان. وإعتقد السيد أنه، إذا ما أقلع السيد عبد الرحمن عن إدعائه الملكي، فإن ذلك سيشجع الختمية على تأييد الإستقلال التام للسودان(٥٢٠).

أشارت وزارة الخارجية البريطانية إلى هاوْ بأن يوضح للسيد علي أن شكل الحكومة في السودان المستقل لم يُثر إطلاقاً في مناقشات رئيس الوزراء مع السيد عبد الرحمن. وبناء على ذلك، ذكر هاو السيد علي في حديثه معه بالتعهد الذي قدمه أيدن إلى السيد عبد الرحمن في السنة السابقة ومفاده إنه إذا أختار السودانيون الإستقلال فعليهم أن يقرروا حينذاك شكل حكومتهم(٥٢١).

في الأشهر يونيو ويوليو وأغسطس عام ١٩٥٣، وفي حملة صحفية قام بها عبد الله خليل، أعلن حزب الأمة بصورة غير متوقعة أنه يؤيد نظاماً جمهورياً ديمقراطياً، وكان الهدف المباشر من هذه الخطوة، هو إزالة هواجس السيد علي وأتباعه وكسب مساندة السودانيين المتعلمين، وإستغل السيد عبد الرحمن كذلك مناسبة عيد الفطر في ٢١ يونيو عام١٩٥٣ ليعلن على الملأ إقراره لإعلان حزب الأمة في تأييد النظام الجمهوري في البلاد، وأعرب عن أمله بأن التصريح بمساندته جمهورية ديمقراطية بعد الإستقلال سيضع حداً للإنشقاقات حول شكل الحكومة في المستقبل(٥٢٢). وعلى الرغم من كون هذا التصريح شيئاً من التحول، لكنه لم يكن، كما أثبتت الأحداث فيما بعد، على هذا القدر من الأهمية لمستقبل السودان كما كان متوقعاً آنذاك.

ومهما يكن من أمر، فإن تصريح السيد عبد الرحمن جنباً إلى جنب مع إكتشاف حزب الأمة إمكانية التعاون مع الحزب الجمهوري الإشتراكي بالإضافة إلى التنصل الواضح للسيد الصديق من إتفاق الأحزاب الموقع ١٠ يناير عام ١٩٥٢، أفزع الحزب الوطني الإتحادي، مضافاً إليها ما زعم به زين العابدين صالح،

520 FO 371/102773 , The Sudan; SAR›S Monarchical- Ambitions, 24 July 1953.
521 - FO 371/102773 ; W. Strong to R. Howe, 23 July 1953
522- FO 371/102701, FSR No. 6, 16-30 June 1953; FSR No.7, 1-15 July 1953;
عبد الرحمن على طه، السودان للسودانيين، ص١٢٠؛ انظر كذلك النيل ٢٤ آب ؛ الأمة، ٢٦ آب ١٩٥٣.

زعيم الحزب الجمهوري الإشتراكي، من أن السيد علي قد أخبره سراً أنه سيسمح لأتباعه بالتصويت لمرشح من الحزب الجمهوري الإشتراكي أو ختمي مستقل في الإنتخابات السودانية. وفي الواقع فإن خطوات كهذه كانت قد إتخذت سابقاً تحت إشراف الإتحادات الختمية لتقديم مرشحيها. وعلى أية حال، فأن من الصعب التصديق بأن السيد علي وضع كل ثقله خلف الحزب الجمهوري الإشتراكي وتبنى موقفاً معادياً للحزب الوطني الإتحادي، إذ أن الحزب الوطني الإتحادي كان في هذه الفترة يعمل على زيادة عدد أعضاء الختمية في اللجنة العامة للحزب لتقوية روابطه معهم(٥٢٣).

أصبح من الواضح لدى السلطات أنه لا يمكن إجراء الإنتخابات، حتى نهاية موسم الأمطار أي حتى الخريف. في الوقت الذي قام الحزبان السياسيان الرئيسيان، الأمة والحزب الوطني الإتحادي، بحملاتهم الإنتخابية المكثفة في شمال البلاد وجنوبها، وكان كل منهما يشكوا بأن الآخر يسيء إستخدام الوسائل الديمقراطية. وكذلك إتهمت مصر وبريطانيا أحداهما الآخر بأنهما تحاول التأثير على السودانيين(٥٢٤). وبسبب هذا المناخ المتأجج شدد السيدان في نهاية أكتوبر على الحكومة مسئولية حفظ القانون والنظام خلال الإنتخابات(٥٢٥). وفي ٣ نوفمبر عام ١٩٥٣، بينما كان الإقتراع على وشك أن يبدأ، أصدر السيد عبد الرحمن والسيد علي كل على إنفراد بيانات علنية تحث الشعب السوداني على التصرف بمسؤولية خلال الإنتخابات(٥٢٦). ومن جانبه، حذر الرئيس محمد نجيب في ٣٠ نوفمبر، من محاولة الإمبريالية لإثارة الفتنة بين الإخوة بالبلاد وخلق صعوبات إقتصادية، وقال أنه سيزور السودان لحضور إفتتاح البرلمان

523- FO 371/102701 , FSR No. 7 ,1-15 July 1953;

التلغراف، ١١مارس ١٩٥٣.

524- FO 371/102776 , Muhammad Ahmad ‹Umar, Acting Secretary General Umma party to the Chairman of the Electoral Commisson.11 November 1953; FO 371/102702 Political Summary No. 15, 24 October- 6November 1953.

525- Political Summary No. 15. 24 October- 6 November 1953.

526- 1953 المصدر نفسه. الأهرام 3 تشرين ثاني. Political Summary No. 15. 24 October- 6 November 1953.

السوداني[٥٢٧].

في هذه الفترة ولسبب ما، أربك إسماعيل الأزهري المشهد السياسي عندما صرح في القاهرة بأن حزبه سيضع قوانين ذات أثر رجعى لمعاقبة أولئك "الخونة" الذين تعاونوا مع الإمبريالية على حساب السودانيين، وقال أنه مادام هدف حزب الوطني الإتحادي هو الوحدة مع مصر، فأنه سيتم أنشاء نظام جمهوري، وأكد بقوة على أنه لا مكان للملكية كتلك التي دعا إليها حزب الأمة طويلاً. وفي غضون سنتين سيحتل السودانيون جميع المناصب الوظيفية التي يحتلها البريطانيون، وستطلب المساعدة التقنية من مصر أو بلدان غير بريطانيا[528]، إلا أنه ولتهدئة مخاوف حزب الأمة والختميين، بعدها بأيام أصدر الأزهري بياناً صحفياً آخر أعلن فيه: أنه إذا أنتخب فإن الحزب سيسعى إلى العمل لصالح البلاد ككل وبدون تمييز[529].

وعلى عكس توجهات السيد عبد الرحمن كان السيد علي يتجنب التدخل العلني المباشر في عملية الإنتخابات، حيث أنه منح مباركته للمرشحين الختميين وبعض المرشحين من أعضاء الحزب الوطني الإتحادي، وكأن نشطاً بصورة سرية في دعم ترشيح الأزهري في دائرة الخرطوم الإنتخابية[٥٣٠]. وقد أعلنت نتيجة الإنتخابات من قبل اللجنة الإنتخابية في الأسبوع الثاني من ديسمبر، وفاز الحزب الوطني الإتحادي بـ ٥١ مقعداً من مجموع ٩٧ لمجلس النواب و٣٢ مقعداً من مجموع ٥٠ لمجلس الشيوخ، مما أثار فزع بريطانيا التي كانت تتوقع الفوز لحزب الأمة. وقد أعطى ذلك للحزب الوطني الإتحادي أغلبية وأضحة في البرلمان، مما صوره المصريون إنتصارا لسياستهم وهزيمة لبريطانيا[٥٣١]. وكان وأضح لجميع الأطراف الرئيسية أن الوطني الإتحادي، لم يفز لولا الدعم

527-FO 371/102776 , Telegram No. 314, Cairo to Foreign Office, 4 December 1953.
528-FO 371/102776 , Telegram No. 1702, Cairo to Foreign Office, 10 December 1953.
529-FO 371/102776 , Telegram No. 616, Khartoum to Foreign Office, 14 December 1953.
530- مجلة القلم . ج2 عدد 3 (12 نيسان 1968) . ص17. وادي النيل . 14 نيسان 1953 .
531- FO 371/102724 , Telegram NO.674,Baghdad to Foreign Office ,2 December 1953
عبد اللطيف البغدادي، مذكرات البغدادي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ج ١ ، ص ٧٥.

القوى من الختمية وإتحاداتها(٥٣٢).

يبدو أن شعور الأزهري بالإنتصار ونشوة الفوز قد دفعه إلى محاولة إظهار ما كان ينادي به لمدة طويلة، إلا أنه سيصطدم بالختمية وزعيمها التي كانت سبباً في هذا الإنتصار، وبالسيد عبد الرحمن "أبو السودان" الذي سرق منه الإستقلال الذي عمل من أجله جلَّ حياته(٥٣٣).

من المؤكد أن النتيجة كانت غير مرضية للسيد عبد الرحمن وحزبه، مما دفعه للكتابة إلى وكيله السياسي بلندن، موضحاً الأمور التي رافقت الإنتخابات والخطط اللاحقة التي سيتبعها:

"لا بد أنك علمت نتيجة الإنتخابات المخيبة للآمال والمغايرة للحقيقية بالرشوة والتضليل والدعاية بجميع وجوهها من مصر خصوصاً باستخدام الدين وتكفير رجال حزب الأمة لتعاونهم مع النصارى، ولقد بينا للمصريين خطيتهم وتعديهم المشين كما رفعنا شكوى للجنة الدولية والجهات الرسمية التي يجري ذلك كله على مسمع منها وأصبحنا ننتظر العدل والمعونة منكم كشركاء في الإتفاقية التي نصت على عدم التدخل في مشيئة السودانيين. أن الإنتخابات لم تجري بين السودانيين مع بعضهم وإنما هي بين المصريين بواسطة وجودهم بين السودانيين وبيننا، لذلك لم نوافق على هذه النتيجة ومع ذلك فإننا سائرون في تكتل الإستقلاليين مع حزب الأمة ليكونوا أغلبية يدخل بها البرلمان فإذا تم هذا دخلنا فيه وأن لا معارضين فقد جاء دورك أبا ارك رجل المروءة"(٥٣٤).

وبعد إعلان نتيجة الإنتخابات مباشرة أصدر حزب الأمة بياناً إحتجاجياً هاجم فيه مصر ولجنة الإنتخابات، وأعلن فيه رفضه للنتيجة التي شكك بصدقيتها، وأنه بصدد إتخاذ قرار في هذا الشأن، قد يصل إلى الإنسحاب من البرلمان. إلا أن جهود السيد عبد الرحمن وقيادته السياسية تجلت حيث كان يعقد الإجتماع تلو الآخر مع قادة حزب الأمة والجبهة الإستقلالية ونوابهما الشماليين والجنوبيين، ويدعوهم إلى تقبل النتيجة وتوحيد الصف لتشكيل معارضة برلمانية متماسكة

532- FO 371 /102702 , Telegram NO.5, (UKTC) to Foreign Office, 4 December 1953 ; S-Lloyd, Suez 1956 – A personal Account, (Jonathan Cape, London, 1978) p-16.
533- FO371/138629, British Embassy to Selwyn Lloyd, 7 April 1959.
٥٣٤- السيد عبد الرحمن المهدي الى المستر يو دال، الخرطوم ١٩٥٣/١٢/٣.

قوية، ويؤكد لهم أن حكومة تواجه مثل معارضتهم ليس في وسعها أن تجرؤ على إتخاذ قرار ضد الأغلبية يتعارض مع إستقلال السودان وسيادته. وأصدر ميرغني حمزة، قيادي ختمي، لتطمين المعارضة بياناً في الأول من نوفمبر دعا فيه إلى تسريع عملية السودنة، وإلى علاقات وثيقة مع مصر، لكنه أكد أن ذلك لا يعني قبول السيطرة المصرية، وأشار إلى أن السودان يجب أن يكون له جيشه وحكومته الخاصة[٥٣٥].

وفي بريطانيا شعرت وزارة الخارجية بالإرتياح عندما لاحظت أن الأزهري كان على الأقل في خلاف مع مصر حول إتفاق مياه النيل، والذي لم يعد يعتبره قانونياً[٥٣٦]. وعلقت (الايكونوميست) كما يلي: "سيكون السودانيون الآن على المحك في الفترة الإنتقالية، لأن الإنتخابات الأخيرة كانت الخطوة الأولى من خطوتين على الطريق"، مضيفة أن القرار حول الوحدة مع مصر سيُبَتُّ فيه نهائياً عند نهاية الفترة الإنتقالية التي تدوم ثلاث سنوات[٥٣٧]، وأن النتيجة في الواقع ستعتمد على الطريقة التي يتعامل بها الحزب الوطني الإتحادي خلال هذه الفترة وعلى ردود أفعال حزب الأمة والأحزاب الإستقلالية وسلوك المصريين.

التطورات السياسية ١٩٥٤-١٩٥٦:

مهما تكن التفاصيل الداخلية لتشكيل الوزارة الأولى في السودان إلا أنها عكست الطبيعة الإئتلافية للحزب الوطني الإتحادي، فبعد الإنتخابات مباشرة برز خلاف داخلي حول منصب رئيس الوزراء لدى الكتلة الفائزة بين الحزب الوطني الإتحادي وأعضاء الختمية، إلا أنه حسم لصالح الأزهري الذي أصبح أول رئيس وزراء سوداني للفترة الإنتقالية يوم ٦ يناير عام ١٩٥٤، ومن بين أعضاء الوزارة الإثني عشر، فإن خمسة منهم من الختمية، و٣ جنوبيين دون إعطائهم حقائب وزارية[٥٣٨]. ولا بد أن التنافس على منصب رئيس الوزراء بين الفائزين كان له

٥٣٥- ظاهر جاسم الدوري، السيد علي الميرغني، ص٢١٩.
536 - FO 371 /102774 , Telegram NO.907, Foreign Office, to Baghdad, 2 December 1953.
537-The Economist, 5 December 1953.
538- FO 371 /108312 , Telegram NO.4 (UKTC) to Foreign Office, 15 January 1954.

إنعكاساته الإيجابية لاحقاً على المواقف السياسية لحزب الأمة.

وجه الحاكم العام دعوة للسيدين إلى حضور إفتتاح البرلمان الجديد في الأول من يناير عام ١٩٥٤، إعتذر السيد علي عن الحضور، على الرغم من ترحيبه بالدعوة، فقد مثله إبنه السيد محمد عثمان الميرغني، الزعيم الحالي للطريقة الختمية(٥٣٩). وأقنع السيد عبد الرحمن المهدي من قبل أتباعه بحضور الإحتفال، لأجل أن لا يفسر غيابه سلباً، وإعتبار المناسبة رمز لهزيمة حزبه(٥٤٠).

في ٩ يناير أدى الأزهري ووزراؤه اليمين الدستوري، وقد أذن هذا بدء الفترة الإنتقالية، ومهما يكن من أمر، فقد حدد الإفتتاح الرسمي للبرلمان في الأول من مارس ودعي إليه ضيوف رسميون من بينهم الرئيس محمد نجيب ووزير الدولة البريطاني سلوين لويد(٥٤١).

مع وصول الرئيس محمد نجيب في صباح ذلك اليوم لحضور الإفتتاح، عرف أن أتباع السيد عبد الرحمن المهدي، الذين كانت نتيجة الإنتخابات صدمة كبيرة لهم، خططوا للتظاهر من أجل الإستقلال(542)، ولتجنب المواجهة عند إستقبال الرئيس محمد نجيب، غير الحاكم العام الطريق الذي سيسلكه نجيب إلى قصر الحكومة، وذلك بعد التشاور مع رئيس مجلس الشيوخ وممثل مصر المحلي وبموافقة الأزهري. لذلك فإن الأنصار المحتشدين، وقد أسقط في أيديهم، إتجهوا نحو القصر حيث جرت مشاهد غاضبة وصدامات مع الشرطة قتل فيها عدد من الأشخاص من بينهم ضباط بريطانيون وسودانيون(543)، وأعلن الحاكم العام حالة الطوارئ في الخرطوم وأصدر أمراً إلى السيد عبد الرحمن المهدي بإرجاع أتباعه الذين كانوا قد جاءوا من الأقاليم(544). وعلى الرغم من الإغراء الذي

٥٣٩- دار الوثائق المركزية، منوعات، ١/٢٣/ ٢٥٨، السيد علي الميرغني الى الحاكم العام، ٣١ كانون الأول ١٩٥٣.
540-Telegram NO-2, (UKTC) to Foreign Office, 2 January 1954.
541-Telegram NO-4, (UKTC) to Foreign Office, 15 January 1954.

٥٤٢- السيد عبد الرحمن المهدي، جهاد في سبيل الاستقلال، ص ١٣١، ١٣٢، ١٣٥.

٥٤٣- مقابلة مع أحمد محمد ياسين، الخرطوم، ٢٠ أب ١٩٨٣؛
KCA 17 -24 April 1954, PP 13525- 13526.
544- FO 371/108312 , Telegram NO.13.(UKTC) to Foreign Office .13 March 1954.

يمثله الإعلان عن تعليق الدستور ودعوة قوات الجيش، وهو سياق العمل الذي كان يدعو إليه ونستون تشرشل، رئيس الوزراء، وسلوين لويد، إلا أن هاوْ، الحاكم العام، قاوم هذا الإتجاه وحافظ على سياسته بعدم التدخل[545].
لم يكن حادث قتلى وجرحى الأول من مارس بالأمر الهين على السيد عبد الرحمن حيث دون في مذكراته بمناسبة الذكرى الأولى لشهداء الحادث قوله:

"لقد ذكرني هذا الحادث بواقعة الشكابة التي قتل فيها عشرون رجلاً ظلماً بسلاح حكومة الحكم الثنائي سنة ١٨٩٩وهم في مأمن دون أن يشهروا سلاحاً أو يعلنوا حرباً وكان من بينهم أبناء المهدي السادة الفاضل البشري والخليفة محمد شريف وكنت من بين جرحى هذه الواقعة. وقد كان وقع حادث مارس عظيما في نفسي وكان حادث مارس مماثلاً لحادث الشكابة، وأكثر غرابة لأن الأخير كان في وقت شمل فيه السلام كل البلاد وفي عهد حكم وطني، والسلوى فيه هي أن المبدأ الذي أتى شهداء مارس ليظهروه. مبدأ الإستقلال. أصبح مبدأ يدين به كل السودانيين .وقل جاء الحق"[٥٤٦].

وبعد مدة من الزمن إلتقى الإمام أحمد عبد الرحمن المهدي المستر هاو، في بريطانيا، وسأله عن الحادث فقال: "نحن نصحنا الإستقلاليين والإتحاديين والحكومة المصرية بأن لا داعي لزيارة الرئيس المصري محمد نجيب، لكن الحكومة المصرية والإتحاديين والإستقلاليين لم يستمعوا لذلك، وكنا نحن المسؤولين في ذلك الوقت، فما حدث هو أننا لم نكن مرتاحين لهذه الزيارة... عند نزوله(نجيب) من الطائرة كان هناك نوع من الفوضى في المطار، أنا لم أستطع السلام على الرئيس والترحيب به"، والقول للمستر هاو "أنا قلت للرئيس محمد نجيب عندما وصلنا إلى القصر : نحن هنا في المكان الذي قُتل فيه غوردون، ومن هم بالخارج نفس الأشخاص الذين قتلوا غوردون، ونحن لا نريد الموت فيجب عليك الخروج من السودان حتى لا يتسبب ذلك في موتنا، فأجابه الرئيس محمد نجيب" على أي حال أنا لست غوردون "ومن تتكلم عنهم أليسوا جماهير الأنصار؟ وزعيمهم السيد عبد الرحمن"، وطلب نجيب الهاتف

545- E.Shuckburgh, Descent to Suez, Diaries 1951-1956, (WeidenfeLd and NicoLson, London, 1987), PP140 -143; The Times, 30 June 1981.

٥٤٦ - مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص١٤٧-١٤٨.

لمكالمة السيد عبد الرحمن إلا أنه لم يفلح (٥٤٧).

بسبب هذه الأحداث تأجل إفتتاح البرلمان حتى ١٠ مارس، وأقنع الرئيس محمد نجيب بمغادرة السودان مبكراً في الثاني من مارس، ومن بين الضيوف الآخرين كان سلوين لويد فقط بقي حتى الثامن من مارس، "لمراقبة الوضع وتجديد الصلات مع الشخصيات السودانية"(٥٤٨)، وخاصة مع السيدين . حيث قابل السيد عبد الرحمن، لكنه لم يتمكن من رؤية السيد علي الذي لزم غرفته، ربما بسبب المرض(٥٤٩)، أو وهو الأكثر إحتمالاً، لأنه كان محزوناً للأحداث التي أحاطت بإفتتاح البرلمان . وفي بيان لحكومة الأزهري حول أعمال الشغب في الأول من مارس أن أعمال الشغب هذه كانت متعمدة وأنه في الوقت الذي إلتزم فيه الختميون بالحظر على مظاهرات الشباب، فإن الأنصار لم يفعلوا ذلك وأن مؤيديهم دخلوا الخرطوم بأعداد كبيرة. وقد أنكر حزب الأمة أن يكون مؤيدوه مسؤولين عن أعمال الشغب والقوا باللائمة على إستفزاز الشرطة(٥٥٠). وكتب لويد في تقرير له عن إجتماعه مع الأزهري في الرابع من مارس قائلاً أنه أعرب عن قلقه من أن الإختلافات "الطائفية" نجمت عنها إضطرابات أهلية، وأعلن الأزهري إتفاقه في ذلك مع لويد لكنه في الحقيقة ألقي باللوم على الموظفين البريطانيين، وخاصة آمر الشرطة البريطاني المتوفى في عدم إتخاذ خطوات للسيطرة على الأنصار وإعادتهم من حيث أتوْ كما أقترح هو، أي رئيس الوزراء. وزعم لويد أن زيارة الرئيس محمد نجيب كانت "إستفزازية" لكن الأزهري أعرب عن رأيه بأن الإضطراب كان سيحدث سواء كان نجيب موجوداً أو لن يكن موجوداً، وإنتقد المشورة التي أشار بها عليه الموظفون البريطانيون والتأكيدات التي قدمها له آمر الشرطة بأنه لن يكون هناك اضطراب. وعلى أية حال، فقد تابع قائلاً بأنه يريد بقاء الموظفين التقنيين البريطانيين في السودان، وعندما

٥٤٧ الامام احمد عبد الرحمن المهدي، المجهر السياسي(٩)، ٢٥ مارس ٢٠١٦.

548- FO 371 / 108312 , Telegram No.13, (UKTC) to Foreign Office, 13 March 1954 ; Lloysd, Suez 1956 ,P.13.

٥٤٩- صوت السودان ٩ مارت ١٩٥٤.

550-KCA, 17-24 April 1954, P. 13525.

ضغط عليه سلوين لويد لإعلان وجهة النظر هذه بصورة علنية، لتعزيز العلاقات بين بريطانيا والسودان، رفض الأزهري بحجة أن له أعداء سيتهمونه بتغيير سياسته والإنحياز إلى البريطانيين[٥٥١].

وفي شهر أغسطس أفصح السيد عبد الرحمن عن عدم إطمئنانه لما يجري سياسياً فكتب إلى مستشاره قائلا:

"وصل كتابك بتاريخ ٢٩ الماضي، ويسرني أن أبعث لكم بهذا الخطاب مع إبنك البكر عمر الأمين وقد كلفته أن يشرح لك الحالة في بلادنا ومخاوفنا من بيعنا للمصريين في العافية، كما نذكر عدم إطمئناننا للحياد من مصر في تقرير المصير بعزمي السفر إلى سويسرا يوم ٢٨ الجاري وأرجو أن أراكم في هذه الزيارة التي قد لا تزيد عن ٣٠ يوم للتغيير والإستجمام من مجهود هذه الأيام"[٥٥٢].

وفي خطابه عند إفتتاح البرلمان في العاشر من مارس، تحدث المستر هاوْ عن الحاجة إلى الوحدة والتعاون وأهمية تقوية قوة دفاع السودان وعن تصميم بريطانيا على تطبيق الإتفاق الأنكلو- مصري[٥٥٣]. وقد قبلت دعوة من الحكومة البريطانية وصلت إلى الأزهري وأثنين من الوزراء لزيارة بريطانيا في النصف الأول من نوفمبر، وأثار قرار الأزهري بوجوب مرافقة إثنين من الوزراء الموالين لمصر إياه، مصاعب داخل وزارته عندما أحتج وزراء الختمية على إختيار الأزهري. فسر خضر حمد، سكرتير الحزب الوطني الإتحادي، في مذكراته عن رأيه بأن معارضة وزراء الختمية كانت لرغبتهم في المشاركة في الوفد فقط[٥٥٤]. ومهما تكن غاية الأزهري، يبدوا أنه كان يود المحافظة على سمعته كخصم قديم لبريطانيا فإختار وزيرين مواليين لمصر كدليل على ثباته على موقفه. أما وجهة نظر حزب الأمة تجاه تلك الدعوة التي ظهرت في صحافته أن الدعوى تحطم "الجو الحر والمحايد"، والواضح أن عدم إخطار حزب الأمة

551- CAB 129 /67 C. (54)104, 7 March 1954, Telegram NO 13, (UKTC) to Foreign Office, 13 March 1954.

٥٥٢ -السيد عبد الرحمن المهدي الى المستر يودال، ام درمان، ١٩٥٤/٨/٣٢، SAD ٧١/١٢/٧٧٩.

٥٥٣- . KCA، ٢٤-١٧ April ١٩٥٤، p.١٣٥٢٥.

٥٥٤- خضر حمد، مذكرات خضر، مكتبة الشرق والغرب، الشارقة، ١٩٨٠، ص ١٩١.

بالدعوة مسبقاً هو في الواقع ما أثار غضبهم (٥٥٥).

حظيّ الأزهري في لندن بمقابلة خاصة مع الملكة وكذلك تمكن من لقاء عمل مع تشرشل وأيدن، عموماً ناقش الوفد السوداني في لندن وأثناء وجوده في باريس من ١٨ إلى ٢١ نوفمبر خططاً لقروض طويلة الأجل لغرض الإشغال العامة وإمكانية مساعدة فرنسا للسودان تقنياً وعلمياً(٥٥٦). وعاد الأزهري إلى السودان عبر مصر حيث عقد إجتماعاً مع القادة المصريين، ويعتقد أنه آثار معهم قضية معاملتهم للرئيس محمد نجيب، الذي كان على وشك الطرد من القيادة – وهي القضية التي كانت تؤرق السودانيين وتشجعهم للإبتعاد عن مصر.

الطريق نحو الاستقلال:

أخذ حزب الأمة يقود المعارضة داخل البرلمان ومراقبة عمل الحكومة وما كان يجري داخلها، آملا في إستغلال أي تطور يقود إلى تقوية جبهة الإستقلال وتوسيعها، لهذا حمل التوتر المستمر داخل الوزارة الأزهري على إصدار تصريح في ١٩ ديسمبر عام ١٩٥٤، كاشفاً النقاط عن أن بعض الوزراء ونواب الحزب الوطني الإتحادي في البرلمان هددوا بالوقوف إلى جانب المعارضة التي مثلها حزب الأمة والإستقلاليين عموماً اذا لم يطرد وزراء الختمية وهم: ميرغني حمزة وخلف الله خالد وأحمد جيلي، الذين ينادون بأن تكون العلاقات بين مصر والسودان على أساس الإستقلال التام لكل بلد(٥٥٧). واللافت للإنتباه، هو أن الأزهري بعد إقالة الوزراء أعرب هو عن وجهة نظره تجاه مستقبل الدولة والعلاقة مع مصر قائلا: "أن السودان يجب أن يكون جمهورية برئيس و وزارة وبرلمان خاص بها، وأن الرابطة مع مصر يجب أن تكون مجلساً أعلى مؤلفاً من الوزارتين السودانية والمصرية هو الذي يناقش الدفاع والسياسة الخارجية ومياه النيل، ويجب أن تقدم قرارات المجلس الأعلى إلى برلمانيي كلا البلدين

555- FO 371 / 108314 , Telegram NO, 219 (UKTC) to Foreign Office, 6 November 1954.
556-The Times, 16 November 1954 KCA, 1-8 January 1955, p.13969

557-FO 371 / 113581 , Telegram No. 50, (UKTC) to Foreign Office, 31 December 1954.

للمصادقة عليها. يبدو أن الأزهري في طريقة معالجته للأزمة، قد توخى عدم فقدان الدعم الختمي، كما لم يقوض التطلعات الوطنية الإستقلالية السودانية التي يقودها السيد عبد الرحمن المهدي، والتي أصبح يشاركهم فيها [٥٥٨]. وفي الواقع تجنب إلزام نفسه بسياسة معينة وسعى إلى إرضاء جميع الأطراف. ومهما يكن من أمر، فإن نتيجة ذلك كان قد دفع الختمية، خصوم تطرف الأشقاء، إلى أن يطلبوا من الأزهري أعلاناً عن سياسته الحكومية.

إصطدم الأزهري بمطالب من أعضاء البرلمان، بعد إخراج الرئيس نجيب من حكم مصر، بتوضيح سياسته تجاه مصر، وإعادة تشكيل وزارته بتعيين أعضاء موالين لمصر في الوزارات الشاغرة[٥٥٩]. وكان الإنطباع الذي تكون لدى الأزهري عند فصله للوزراء الختمية هو أن السيد علي يؤيد الخط الذي إنتهجه، قد يكون التأييد فقط عند الجناح الختمي بقيادة د أحمد سيد حمد، إلا أنه عملياً كان الوزراء المطرودين من مقربي السيد علي[٥٦٠]، ولم يتأخر ميرغني حمزه وجماعته كثيراً عن إعلانهم تشكيل حزب جديد هو حزب الإستقلال الجمهوري والذي كانت أهدافه، تأسيس جمهورية سودانية مستقلة تحتفظ بعلاقات جيدة مع مصر وحقوق متساوية في القضايا ذات الأهتمام المشترك[٥٦١]، ومباشرة منح السيد علي مباركته للحزب الجديد[٥٦٢].

إذا كان ذلك كله يفترض أن السيد علي كان يضمر الشكوك حول النزعة المتطرفة الموالية لمصر داخل الحزب الوطني الإتحادي، فقد كان واضحاً أيضا أن إنشقاقاً داخلي كان ينمو داخل الحزب الوطني الإتحادي نفسه حول نفس المسألة، وأن الأزهري نفسه توصل إلى الإستنتاج "إذا لم يكن قد رعاه

558- FO371/113581 , Commonwealth Relations office Sudan -memorandum 6 January 1955.
559- FO371/113581, W.H .Luce to G.D .Lampen 29 December 1954, Sudan Commonwealth Relations Office memorandum, 6 January 1955.

٥٦٠- مقابلة مع أحمد محمد ياسين ، الخرطوم ، ٢٠ أب ١٩٨٣ .

561- FO 371/113581 , (UKTC) to Foreign Office, 14 January 1955; SWB, part IV, NO 533, 11 January 1955 ; The Economist, 5 December 1953, p.752.
562- FO371/113581,(UKTC) to Foreign Office. 14 January 1955; SWB, Part IV, NO. 533, 11 January 1955.

سراً لبعض الوقت" بأن النزعة الموالية لمصر قد أدت غرضها ويجب تخفيف حدتها، ولجنة العشرة في الحزب الوطني الإتحادي التي شكلها منذ وقت قصير لدراسة شكل حكومة المستقبل كتبت في تقريرها، كما كان يريد هو بلا شك، أن الحزب يجب أن يتخلى عن سياسة الوحدة الكاملة مع مصر لحساب نهج أكثر إستقلالاً[٥٦٣].

إعترف المعتدلون في الحزب الوطني الإتحادي أن المزاج في البلاد بصورة عامة في تغير مستمر. ووجهت المعارضة من جانبها، مستغلة مؤشرات الإنشقاق في الحزب الوطني الإتحادي، جهودهاً نحو تأسيس جبهة إستقلالية من كل المجموعات التي تؤيد الإستقلال: حزب الأمة، الجنوبيين، الجبهة المعادية للإستعمار، الحزب الجمهوري الإشتراكي، الحزب الجمهوري الإستقلالي، إتحاد الطلبة الجامعيين، إتحاد العمال، وإتحاد المزارعين[٥٦٤]، وأخبر عبد الله خليل القصر الحكومي بأن هدف الجبهة ليس الإطاحة بحكومة الأزهري ولكن لكي تبين لها أن الرأي العام يتحول عن النزعة الوحدوية الموالية لمصر[٥٦٥]. وأخذت الجبهة الإستقلالية تزداد قوة كلما إنضم لها حزب أو شخصية، لهذا رحب السيد عبد الرحمن المهدي بإنضمام الجبهة المعادية للإستعمار إلى الجبهة الإستقلالية، وخلال إستقباله لوفد من قيادة الجبهة المعادية للإستعمار أشار إلى إختلافهم في العقيدة السياسية والمبادئ إلا أن هذا لا يمنع من أن نسير جميعاً حتى نحقق إستقلال بلادنا، أشار أمين التوم بأن إنضمام الجبهة المعادية للإستعمار يعد: "كسباً قوياً جداً من الناحية الشعبية للجبهة الإستقلالية، لأن الجبهة المعادية للإستعمار تضم نفراً قوياً من الشباب الأقوياء العاملين والمنظمين، وأن لها الأثر الكبير في صفوف الطلبة والعمال"[٥٦٦].

مضى الحزب الوطني الاتحادي- أو المعتدلون الذين يستطيع الأزهري الآن

٥٦٣- زاهر رياض، مصر وأفريقيا، مكتبة الانجلو - مصرية، القاهرة، ١٩٧٦، ص٢٣٦.

٥٦٤- 'مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص١٤٥.

565-FO 371/113581 , Record of conversation With Abdulla Khalil on 24 January 1955.

٥٦٦ أمين التوم، ذكريات ومواقف، ص١٢٦.

التعويل عليهم- قدماً في نهجهم الجديد، في ٣١ مارس أذيع بيان من قبل مجموعة الحزب البرلمانية عبر راديو أم درمان يعلن إتفاقاً جماعياً على أن الإعتبار الأكثر أهمية هو "إستقلال السودان وسيادته التامة"، وأن ذلك يجب أن لا يتأثر بطبيعة الروابط مع مصر في المستقبل، والتي تتطلب تحديداً عاجلاً[٥٦٧]. ولما صدر بيان الحزب الإتحادي قال السيد عبد الرحمن المهدي لجمع من رجاله "الآن آن لي أن أرتاح قليلاً فقد شهدت أول نصر لشعب السودان"[٥٦٨].

رحبت جبهة الإستقلال بتضييق الشقة بينها وبين الحزب الوطني الإتحادي ودعت إلى تشكيل حكومة إئتلافية كخطوة قادمة، فأعلنت صحيفة حزب الأمة أن الجبهة الإستقلالية ستدافع عن إئتلاف كهذا داخل وخارج البرلمان ضد كل الهجمات، وقال زعيم المعارضة محمد أحمد محجوب أنه يتطلع إلى تأسيس "أحزاب سياسية جديدة تقوم على أسس سياسية وإقتصادية وإجتماعية سليمة". وبعد وقت قصير أصدر الحزب الوطني الإتحادي مذكرة أوضح سياسته فيها: أن الهدف الداخلي هو توطيد «العدالة للجميع، إنسجاماً مع المبادئ الديمقراطية والإشتراكية»، وفي الشؤون الخارجية هو "حل المشاكل بالطرق السلمية"، والحفاظ على الصداقة مع الدول المجاورة[٥٦٩]. وبهدف دفع الأزهري أكثر في الإتجاه الذي يسير فيه الآن وزعت جبهة الإستقلال على جميع الأحزاب نص الميثاق الوطني المقترح الذي يدعو إلى جمهورية ذات سيادة تامة، ويطلب تقديم مسودة قرار إلى البرلمان يدعو إلى إنسحاب دولتي الحكم الثنائي في أغسطس عام [٥٧٠]١٩٥٥.

في الشهر نفسه، ترأس الأزهري وفداً سودانياً إلى مؤتمر عدم الإنحياز في باندونغ – وهى المناسبة الأولى التي يُمثل فيها السودان في محفل دولي بصور

567- SWB, Part IV, NO-558,8 April 1955.

٥٦٨- مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص ١٤٧.

569- SWB, Part IV, NO-561, 19 April 1955.

570- SWB, Part IV, NO-565,3 March 1955 .

مباشرة، وأن الإستقبال الحميم الذي تلقاه هناك قد عزز تصميمه على إستقلال بلاده[571]. بل لم يتردد الأزهري في إبلاغ القنصل العام البريطاني، في الهند، بأن "السودان قرر الآن بشكل وأضح إختيار الإستقلال"، وأسهب مبارك زروق في ذلك قائلاً: أن السيدين حلا خلافاتهما ولم تعد هناك حاجة لإستفتاء عام، الذي كان نقطة خلافية بين السيدين، وأن كل ما هو مطلوب هو إنتخابات لتشكيل حكومة جديدة[572]. وفي طريق عودته أعلن الأزهري بشجاعة في ١٨ مايو أن "السودان يجب أن يصبح دولة مستقلة، وتعالج القضايا ذات الأهتمام المشترك بين مصر والسودان من قبل لجان مشتركة". وأعرب عن آمله بإمكانية التوصل إلى "توزيع عادل لمياه النيل"[573].

وفي رد على إتهامات الصحافة المصرية ببيع بلاده إلى بريطانيا وأمريكا قال الأزهري: "أن سودان المستقبل لن يوقع أي تحالف عسكري، مما قد يسمح لمصر واولئك الذين يعملون من أجل مصر البحث عن إتهامات أخرى"، وقد كانت أحزاب المعارضة في السودان مبتهجة لذلك[574]. هذه التصريحات والإعلانات جميعهاً، التي أشارت إلى الإبتعاد عن وحدة وادي النيل، أعطت إطمئناناً كبيراً للسيد عبد الرحمن المهدي ولجبهة الإستقلال التي يقودها حزب الأمة.

كان لتجاهل ضيافة الأزهري في إحتفالات الذكرى السنوية لثورة مصر القشة التي قصمت ظهر البعير وقادت للإبتعاد أكثر، حيث تم التركيز على نور الدين وقضية الوحدة المصرية – السودانية [575]، وعند عودته إلى الخرطوم أقال الأزهري نور الدين من منصبه كنائب رئيس الحزب الوطني الإتحادي حيث اراد

571-Sudan: Annual Review for 1955; 22February 1956.
572- FO 371/113592 , British Embassy Djakarta to Foreign- Office, 5 May 1955.
573- SWB, Part IV, NO-571, 25 May 1955; Middle Eastern Affairs, VoL. VI, no. 6-7 (June-July 1955) p.224.
574- FO 371/113592(, (UKTC) to Foreign Office, 9 July 1955 . 371/113576 British Embassy, Cairo, to British Middle East Office, Nicosia, 21 July 1995.
575- FO 371/113576, British Embassy, Cairo, to British Middle East Office, Nicosia, 28 July 1955.

النأي بنفسه عن زعيم الفئة المتطرفة الداعية إلى الوحدة[٥٧٦].

في غضون ذلك كانت الإجتماعات بين قادة الحزب الوطني الإتحادي وحزب الأمة مستمرة منذ أبريل ويبدو أنها كانت تتقدم بشكل حسن[٥٧٧]. وفي ١٣ اغسطس، نشر السيد علي بياناً حض فيه جميع السودانيين على قبول الإستفتاء حول مسألة تقرير المصير بصفته الوسيلة الصحيحة لإقرار "رغبات الشعب"، وطالب مصر وبريطانيا بالموافقة على هذا الإجراء عن طريق تعديل إتفاقهما لعام ١٩٥٣. وأياً كان دافع السيد علي فقد رحب حزب الأمة والصحافة المهدية ببيانه بوجه عام بالإضافة إلى صحيفة الإتحادي.

وبعد تصريح السيد علي الميرغني بثلاثة أيام، أي في يوم ١٦ أغسطس أعلن السيد عبد الرحمن المهدي في مقابلة صحفية دعمه وتفضيله لإجراء إستفتاء عام للشعب من أجل تقرير مصيرهم بدلاً من قرار يصدره البرلمان[٥٧٨]، إتبعه السيد في يوم ١٧ أغسطس عام ١٩٥٥، وردا على أسئلة من وكالة الأنباء العربية إصدر السيد عبد الرحمن التصريح التالي حول الإستفتاء "أن تأييدي لمبدأ الإستفتاء ليس بالأمر الجديد فقد أوضحت ذلك في مناسبات كثيرة وأوضحته للشعب كله، ولكني أعتقد الآن أن الخطوة الصحيحة بعد أن أجمع السودانيون على الإستقلال هي أن تقتنع كل من مصر وبريطانيا بهذه الرغبة الشعبية الواضحة فتعلنا إستقلال السودان التام وحينئذ يتفادى السودان إجراءات تقرير المصير عن طريق الإستفتاء الذي لم يعد أمراً هاماً بعد هذا الإجماع على الإستقلال"[٥٧٩]. ومع هذا الإصرار للسيدين إلا أنهم إصطدموا برأي إسماعيل الأزهري وصلاح سالم الذين يرغبون بإعلان الإستقلال من خلال البرلمان[٥٨٠]

في مواجهة تأييد عام وواضح للإستفتاء، وافق الأزهري وزروق على وضع قرار برلماني على جدول أعمال البرلمان في ٢٩ أغسطس يدعو إلى إستفتاء حول

576- Sudan: Annual Review for 1955; 22 February 1956. Section 1.
577- SWB, Part IV, NO. 585, 12 July 1955, NO. 593, 9 August 1955.
578- FO 371/113783, Khartoum to Foreign Office, 16 August 1955.
٥٧٩- مذكرات الامام عبد الرحمن،ص١٤٩.
580-, Governor General Office to Foreign Office, 28AUGUST 1955. FO 371/11378

مستقبل البلاد بدلاً من إيكاله إلى مجلس تأسيسي منتخب، ويطالب الحكومة إخطار دول الحكم الثنائي، وقد تم تأييد القرار(٥٨١).

بعد ستة أسابيع من الحيرة في إتخاذ القرار تبنى الأزهري مسلكاً جديداً إذ قدم إقتراحاً مفاده أن البرلمان القائم نفسه يجب أن يتخذ القرار حول مستقبل البلاد ويصيغ الدستور الجديد. وربما أدرك، كما أدركت السلطات البريطانية في الخرطوم، أن الإستفتاء العام لن يكون في الحقيقة عملياً على الأقل بسبب عدم الإستقرار في الجنوب أو ربما أراد الأزهري الإطمئنان بأن شرف تحقيق الإستقلال سيكون له وحده، بصفته رئيس الوزراء المخول(٥٨٢)، مخلفاً "طعنة نجلاء" للسيد عبد الرحمن المهدي الذي حمل لقب "أبو السودان"»(٥٨٣).

في غضون ذلك تفجر تمرد في ١٨ سبتمبر بين القوات المسلحة في الجنوب، وقد إعتبرت المعارضة الأزهري مسؤولاً عن الإستياء بين هذه القوات، مضيفين هذا المشكل إلى مشاكله القائمة في البرلمان حول الإستفتاء(٥٨٤). والآن تحرك خصومه هناك، حزب الأمة والختمية، نحو إخراج الأزهري بالتصويت بعدم الثقة، وكلا السيدين شجعوهم على الإتحاد لهذا الغرض لتحقيق هدف الإقالة(٥٨٥).

وجه السيد علي، الذي لاشك أنه لا يزال يخشى بروز المهديين إلى المقدمة، وربما شعر أن الأزهري قد تلقى التحذير الكافي وحان الوقت الآن للتراجع، وجه دعوة إلى الأزهري لإعادة النظر في مزايا حكومة وطنية. وكان إقتراح لصالح حكومة وطنية قد نوقش سابقاً بين أحزاب المعارضة، وفي اليوم التالي لهزيمة حكومة الأزهري في البرلمان أنشأوا جبهة إئتلافية لتشكيلها، وقد وأفق الأزهري على إستشارة أعضاء البرلمان حول إقتراح السيد علي(٥٨٦). وقد تراجع السيد علي الآن عن معارضته

581 -The Independence of The Sudan, NO. 3310, (Central Office of Information, London, 20.4.1956), p-4.

582- KCA, 26 November - 3 December 1955, p-14559.

583 FO371/138629, British Embassy to Selwyn Lloyd, 7 April 1959.

584- FO 371/113699, Telegram NO.172 (UKTC) to Foreign Office, 30 August 1955.

585 - FO 371/113577 (JE 1013/36), Fortnightly Report NO. 2, 3-17 November 1955.

٥٨٦- خضر حمد، مذكرات خضر، ص ٢٢٨-٢٢٩؛ للاطلاع على نص بيان السيد علي الميرغني في دعوته لتشكيل حكومة وطنية أنظر:

للأزهري، ربما نتيجة لذلك، عندما نوقش في البرلمان تعيين رئيس وزراء جديد في ١٥ أكتوبر، هزم ترشيح ميرغني حمزة، مرشح المعارضة، وأعيد إنتخاب الأزهري بفارق أربعة أصوات[٥٨٧].

فُسّرَ نجاح الأزهري من قبل البعض على أنه إنتصار له على السيدين مُظهراً أن زعيماً علمانياً يستطيع الآن أن لا يذعن كثيراً للزعماء الدينيين الذين كانت هيمنتهم التقليدية على السياسة في إنحسار. ومهما يكن من أمر، فأن الأزهري عند إعادة إنتخابه رئيساً للوزراء قرر تجاهل الضغوط لتوسيع قاعدة حكومته بضم أعضاء من المعارضة إليها. وقد أجبر رفضه التأثير عليه بالدعوة إلى حكومة إئتلافية جماعات المعارضة للضغوط من أجل تفاهم بين السيدين، اللذين أدركا على أية حال التهديد الذي يمثله تكتيك الأزهري على مصالحهما الشخصية وإتباعهم. وفي الواقع فأنه حتى علي عبد الرحمن، الذي كان عضواً مؤسساً لحزب الأشقاء وزميلاً بارزاً للأزهري في الحزب الوطني الإتحادي، زار السيد علي الميرغني ليناقش معه الوسائل لتشكيل حكومة وطنية. وخلال هذه الأيام وصلت وفود ختمية كثيرة إلى العاصمة، ويُعتقد أنهم تلقوا توجيهات بسحب تأييدهم للأزهري والحزب الوطني الاتحادي(٥٨٨)، وعليه فقد خول الأزهري حزبه ليناقش مع السيد عبد الله الفاضل سراً إمكانية التعاون مع الأنصار(٥٨٩).

أن مناورة كهذه، مهما تكن ثقيلة على السيد علي الميرغني، يمكن توقع أنها تستهوي السيد عبد الرحمن المهدي، ومع ذلك فان السيدين، اللذان على ما يبدو صمما على السواء على إزاحة الأزهري العلماني عن هيمنته المستمرة على

Sudan Weekly News, 16 November 1955.
587 - FO 371/113584 , Telegram NO. 292, Khartoum to Foreign Office, 15 November 1955; FO 371/113584 , Telegram NO. 375, Khartoum to Foreign Office, 16 November 1955; Knox Helm to Shuckburgh, 17 November 1955; Adams to Macmillan 18 November 1955.

٥٨٨-خضر حمد، مذكرات خضر، ص ٢٣٠.

٥٨٩- مقابلة مع محمود الفضلي، أم درمان، ٢١ آب ١٩٨٣ .

المسرح، وجدا نفعاً في التعاون، وفي ديسمبر إتخذا الخطوة الغير مسبوقة وذلك بالإجتماع في منزل السيد عبد الرحمن المهدي لمناقشة الأمور(٥٩٠)، الإجتماع الذي لم يحصل بينهما منذ عام ١٩٤٦، وصدر بيان مشترك في٣ ديسمبر عام ١٩٥٥ يعلن تقارب السيدين(٥٩١):

"الآن وقد شاء الله فتحقق الآمل العظيم الذي ظلت تنشده البلاد منذ أن التقينا وتصافينا إبتغاء مرضاة الله والوطن. يسرنا أن نعلن عزمنا على الوقوف متكاتفين فيما يعود على الأمة السودانية الكريمة بالخير والسعادة والحرية والسيادة الكاملة... وأننا نحرص على أن تجتاز البلاد هذه المرحلة الدقيقة بطمأنينة وسلام إلى مصيرها العظيم المأمول، ونهيب بالمواطنين جميعاً أن ينسوا ذواتهم في سبيل خدمة الوطن العزيز وتحقيق أمانيه الكبرى حتى يتوفر الإستقرار والطمأنينة الضروريان في هذا الظرف العصيب، ونرجو أن يتهيأ بذلك الجو الملائم بتعاون جميع أحبابنا ومؤيدينا على البر والتقوى والخير العام... كما نأمل أن يمكن إلتقاء جميع الأحزاب في الحال على قيام حكومة قومية تكون صمام الأمان لكل ذلك، وتستطيع إنقاذ البلاد من كل خطر متوقع. والله المستعان والموفق لما فيه الخير والصواب للوقوف معاً لكي تتمكن الأمة السودانية من تحقيق حريتها وسيادتها التامة وإنهم يناشدون جميع الأحزاب السياسية الإتحاد من أجل تشكيل حكومة وطنية لحماية السودان"(٥٩٢).

كان رد الأزهري ذكياً، في اليوم التالي لبيانهما المشترك زار كلا السيدين لمناقشة رغبتهما في حكومة قومية، وفي نفس اليوم ٤ ديسمبر، وبعد إجتماع بين اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الإتحادي ومجموعة الحزب البرلمانية، أعلن أن الحزب الوطني الإتحادي، تلبية لرغبة السيدين قبل من حيث المبدأ فكرة حكومة وطنية، لكن أضيف تحفظ حاذق مفاده أن تقرير المصير والإستقلال يجب أن ينجز من قبل البرلمان الحالي، وأن تأسيس حكومة وطنية، والتي ستشارك فيها الأحزاب حسب نسبة تمثيلها البرلماني، سيتحقق بعد ذلك(٥٩٣). وقد رفضت أحزاب الإئتلاف بيان الحزب الوطني الإتحادي، لكن جبهة هذه

590 - FO 371/113585, Telegram NO. 308, (UKTC) to Foreign Office, 2 December 1955.

٥٩١- مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص١٥٤.

592- FO 371/113585, Telegram NO. 310, Khartoum to Foreign Office, 4 December 1955; SWB, Part IV, NO. 628, 9 December 1955; Sudan weekly News 6 December 1955.

٥٩٣- صوت السودان، ٥ كانون أول ١٩٥٥.

SWB, Part IV, NO. 628,9 December 1955.

الأحزاب توصلت إلى إتفاق مع الحزب الوطني الإتحادي بوجوب تشكيل لجنة من جميع الأحزاب لمناقشة مسألة الحكومة الوطنية و القضايا الأخرى المتعلقة بإجراءات تقرير المصير[٥٩٤]. في هذا المناخ السياسي المتوتر، أعلنت دولتا الحكم الثنائي موافقتهما على مشروع الإستفتاء، المشروع الذي تجاوزه الزمن الآن إلى حد بعيد.

وقد تشوش الموقف تماماً، حيث كانت هناك إشاعات في الصحافة تقول أن السيد علي الميرغني أيد إعلان الحزب الوطني الإتحادي في ٤ ديسمبر، ونشرت دائرته إنكاراً لذلك موضحة أن كلا السيدين أوضحا في لقائهما مع الأزهري ضرورة تشكيل الحكومة الوطنية من أجل تحديد مستقبل البلاد[٥٩٥].

عقدت اللجنة المتشكلة من جميع الأحزاب، والتي سبق ذكرها، أول إجتماعاتها في ٨ ديسمبر ووافقت من حيث المبدأ على وجوب تشكيل حكومة وطنية لتحقيق الإستقلال بأسرع السبل، وفي إجتماع آخر أقرت إقتراحاً بإحلال لجنة محل الحاكم العام، الذي كان أصلا في إجازة من ١٣ ديسمبر. ومهما يكن من أمر فإن الأزهري كان سريع الحركة جداً بالقياس إلى خصومه، ففي تصريح له في البرلمان في ١٥ ديسمبر - مجيباً على سؤال حول النقطة الأخيرة المذكورة أعلاه- أعلن أن إستقلال السودان - سيعلن في البرلمان يوم ١٩ ديسمبر[٥٩٦]. كانت خطوة ذكية، في جلسة ١٩ ديسمبر ١٩٥٥، أجاز مجلس النواب بالإجماع القرار التالي الذي تقدم به أحد نواب المعارضة وايده نائب من حزب الحكومة "نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان نعلن بإسم شعب السودان أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ونرجو من معالي الحاكم العام أن يطلب من دولتي الحكم الثنائي الإعتراف بهذا الإعلان فوراً"[٥٩٧].

وهكذا أُعلن الإستقلال وبينما كان ذلك يجري، رد السيدان على الإعلان بإصدار

٥٩٤- محمد عامر بشير، الجلاء والاستقلال، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، ١٩٧٥، ص ٣١-٣٢.

595-FO 371/113585, Sudanese Internal Politics, by Bromley, 13 January 1955.

٥٩٦-محمد عامر بشير، الجلاء والاستقلال، ا، ص٣١-٣٢ و٥٦؛ خضر حمد، مذكرات خضر، ص٢٣٧.

٥٩٧- مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، ص١٥٥.

بيان مشترك آخر دعوًا فيه الشعب إلى الإتحاد في المهمة العظيمة التي أمامهم وطرح المصالح الأنانية جانباً[٥٩٨].

في يوم الأحد الأول من يناير عام ١٩٥٦، أذِنَ ارتفاع العلم السوداني الجديد والأزهري بجانب سارية العلم، بتدشين جمهورية السودان الديمقراطية، وتم تعيين لجنة من خمسة أشخاص لممارسة سلطات رئيس الدولة، وكان من بين الذين حضروا السيد عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني، اللذان تلقيا رسائل شخصية من الملكة؛ وتليت في حفل التدشين أيضا رسائل ودية من الحكومتين البريطانية والمصرية[٥٩٩]، وهكذا الغي الحكم الثنائي رسمياً وحقق السودانيون إستقلالهم بسلام وتوافق عقلاني.

598- صوت السودان، ٢١ كانون أول ١٩٥٥.

599- FO 371/119629, T.E.Bromley to M. palliser, 23 December 1955.

الفصل السادس

السيد عبد الرحمن المهدي

بعد الاستقلال ١٩٥٦-١٩٥٩

تشكيل الحكومة الوطنية الأولى:

رأينا الإستراتيجية التي تبناها الأزهري لمقاومة الضغوط من أجل حكومة وطنية حتى الإستقلال التام، والذي تحقق في ظل قيادته، وأحد العوامل التي مكنته من المراوغة مع السيد علي الميرغني هو الإنقسام داخل الختمية بين أولئك الذين يدعون إلى إختلاف أوسع لكونهم على خلاف مع الحزب الوطني الإتحادي والأزهري[٦٠٠]. أما وقد حقق طموحه بتأمين مفخرة شخصية بإعلان الإستقلال، فأن الأزهري يستطيع الآن الإستجابة لمطلب تشكيل حكومة وطنية الواسع الإنتشار، على الرغم من شكوكه حول قدرته على تعاون فعال مع الأحزاب السياسية من خلال مجلس الوزراء، فضلاً إلى شكوك المطالبين في الرغبة في مثل هذا التعاون، إلا أن موافقته الآن على تشكيل حكومة وطنية أصبحت أسهل من الوقت السابق[٦٠١].

جرت الآن مباحثات موسعة في اللجنة المشكلة من جميع الأحزاب حول إختيار رئيس وزراء للحكومة الوطنية، وقد فضل الحزب الوطني الإتحادي الأزهري بينما أراد الآخرون أن يترك الإختيار إلى الوزراء الذين يعينون، وقد حُلت المشكلة أخيراً بالتوصل لإتفاق، ربما بصورة غير متوقعة بين السيدين والأزهري ومختلف الأحزاب بأن الأزهري يجب أن تكون له رئاسة الوزراء[٦٠٢]. لاشك أن السيد علي أعتبر ذلك أفضل وسيلة لمنع حزب الأمة من إحكام سيطرته، بينما كان الأزهري بالنسبة للسيد عبد الرحمن يتمتع على الأقل بميزة كونه ليس ختمياً، ونص الإتفاق الذي تم التوصل إليه أيضاً على أن الحزب الوطني الإتحادي يجب أن تكون له ست حقائب وزارية، وأحزاب المعارضة سبع حقائب، يتقرر توزيعها من قبل الأزهري ومحمد أحمد محجوب معاً. وفعلاً تم تشكيل

٦٠٠- أرشيف العائلة الميرغنية، خطاب رئيس حزب الشعب الديمقراطي، بمناسبة يوم الاستقلال، أم درمان، ٢٥ آب ١٩٥٦، (مطبعة مصر، الخرطوم ١٩٥٦)، ص ٩-٢٠؛ خضر حمد، مذكرات خضر، ص ٢٥٦.

٦٠١- مقابلة مع محمد احمد أبو سن رفاعة، ٢٩ تشرين أول ١٩٨٣.

٦٠٢- صوت السودان، ٢١ كانون أول ١٩٥٥؛ أحمد محمد شامرق، ديسمبر ١٩٥٥، ، مطبعة العاصمة، القاهرة، ١٩٨١، ص٩٤-٩٥؛

SWB, Part IV, No. 637,13 January 1956.

حكومة وطنية ضمت جميع القوى السياسية الفاعلة بعد شهر من الإستقلال وحازت الحكومة مباشرة على مباركة السيد عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني الراعيين الحقيقيين للقوى الفاعلة في السودان[٦٠٣]، وأن حلاً كهذا لا بد وأنه كان أمر مناسباً للسيد عبد الرحمن المهدي.

على أية حال، أن وزارة تضم شخصيات مثل ميرغني حمزة ومحمد نور الدين وسياسيين قياديين من حزب الأمة هما عبد الله خليل وإبراهيم أحمد، أن وزارة كهذه قلما تستطيع تجنب التوترات الداخلية إذ إنه طالما جرى الصراع حول سياستها المختلفة. وسرعان ما ظهرت الإختلافات للعلن بين الحزب الوطني الإتحادي وسياسيي الختمية الذين كانوا معارضين لنزعة الحزب العلمانية[٦٠٤]، لشعورهم بوجوب تسيير الوزارة، ورغم هذا فأن الأزهري حافظ على سياسته العلمانية[٦٠٥]، محاولاً قدر الإمكان الإبتعاد عن السياسة الطائفية. وما من شك أنها فرصة مناسبة لحزب الأمة ليراقب هذه الخلافات عن كثب لتوظيفها بذكاء لصالح أهداف السيد عبد الرحمن المهدي وطموحاتهم.

لهذا لم يصبر طويلاً السيد عبد الرحمن المهدي حتى أخبر سفير بريطانيا في الخرطوم بأن الأنصار والختمية سيقومان "سوية ويحطمان الأزهري" كرئيس للوزراء[٦٠٦]. ومنها لاحظنا عقد عدة إجتماعات بين السيدين لمناقشة الإطاحة برئيس الوزراء للتخلص من سياسته العلمانية، على الرغم من أن الأزهري كان على وعي كامل بالمؤامرات التي كانت تحاك ضده[٦٠٧].

ولأن الأزهري كان على وعي كامل لما يحاك ضده من مؤامرات، إتخذ خطوة غير مسبوقة بإستخدامه مع السيد عبد الرحمن سلاحاً قديماً، لضرب السيدين ببعضهما من جهة، بإقتراحه على السيد عبد الرحمن ضم القوى مع عرض

603- الرأي العام، ٥ شباط، ١٩٥٦.

604- SWB, part, no 657- 23 march 1956.

605-F0, 371/ 119601, Fortnightly Report No. 15, 4-18 may 1956.

606-F0 371/119603 , British Ambassador To Selwyn Lloyd, 6 April 1956، F0 371/ 119603 , British Embassy to foreign office, 30 may 1956.

607F0 371/119603, British Embassy to foreign office, 20 June 1956. -

رئاسة الجمهورية عليه لفترتين كل منها أربع سنوات، مضيفاً له في حالة وفاته فأن أبنه السيد الصديق يحل محله كرئيس للجمهورية، ولعدم ثقة السيد عبد الرحمن بالعرض الذي رفضه، كما يذكر تقرير حكومي، رواه للسيد علي ليُظهر أنه ليست لديه مطامح رئاسية، لكن السيد علي هو الآخر لا يزال يجد من الصعب الوثوق بالسيد عبد الرحمن وطموحاته، فكان على السيد علي من أجل عزل الأزهري بقوته هو لا بفضل خصومه السياسيين، فضلاً عن تعزيز روابطه مع مصر، كان قد إتخذ القرار الهام بدعم إنشاء حزب جديد له، أسماه حزب الشعب الديمقراطي، الذي أعلن تأسيسه في ٢٦ يونيو عام ١٩٥٦، ليكن الذراع السياسي لجماهير الختمية[٦٠٨].

أفاد محمد احمد أبو سن، رئيس قبيلة الشكرية آنذاك، ومن مناصري السيد علي الميرغني المخلصين، وأكد محاولة الأزهري في عرضه للسيد عبد الرحمن حول الرئاسة، إلا أنه أفاد أيضا بأن الأزهري التزم الصمت لمدة أربعين يوماً بعد عرضه هذا، وأن هذا الصمت قد ولد إنطباعاً لدى السيد عبد الرحمن المهدي بأن الأزهري قد تخلى عن الأمر. وذكر أيضا أن الدرديري محمد عثمان إتصل في هذا الوقت بشكل سري بالسيدين لإقناعهما بضم القوى لمواجهة نفوذ الأزهري[٦٠٩]، ومهما تكن الحقائق بالضبط، فإن الأمر المؤكد هو أن عداء السيد علي للأزهري العلماني أجبره على التقارب مع السيد عبد الرحمن المهدي.

الحكومة الإئتلافية الأولى:

إستمرت المناورات للإطاحة بحكومة الأزهري إلى أن توفرت عوامل تلك الإطاحة، وأبرزها إتفاق السيدين على ذلك، وظهور الختمية بحزبهم المشكل حديثاً، حزب الشعب الديمقراطي، الذي ترك الأزهري مكشوفاً نوعاً ما، و في شهر يونيو تبنى حزب الأمة تقديم مشروع قرار بعدم الثقة في رئيس الوزراء إلى

608-F0 371/119603, E.C. Andrews to S. Lloyd, 4 July 1956.

٦٠٩- ظاهر جاسم الدوري، السيد علي الميرغني، ص٢٤٢.

مجلس النواب من قبل العضو البرلماني محمد محمود[٦١٠]. وهنا أصاب السفير البريطاني بالخرطوم حينما علق قائلا: "وأخيرا أدرك السيد عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني بأن قوتيهما مع بعض يمثلان القوة الأكبر لقيادة وإستقرار البلاد، وأن بقائهما متفرقين فقط يضعفون بعضهم وهذا يقود إلى قوة وسرعة نمو التيار العلماني، وهذا ما لا يريده السيدان في البلاد"[٦١١].

وهنا برز ثقل السيد عبد الرحمن المهدي عندما فاز مشروع القرار، في الرابع من يوليو، بعدم الثقة في رئيس الوزراء ب ٦٠ صوت مقابل ٣١، وعليه إستقال الأزهري وأنتخب عبد الله خليل، السكرتير العام لحزب الأمة، رئيساً للوزراء. وإذْ أن حزب الأمة لم تكن له أغلبية في مجلس النواب، فقد شكل عبد الله خليل حكومة إئتلافية مع حزب الشعب الديمقراطي، وقد تحقق هدف السيدين في الإشتراك بالحكم لوحدهما هذه المرة من دون منافسهم الأزهري، وقد أحتفظ رئيس الوزراء بوزارة الدفاع، بينما تم تعيين علي عبد الرحمن، رئيس حزب الشعب الديمقراطي، وزيراً للداخلية، وميرغني حمزة، القيادي في حزب الشعب الديمقراطي، نائباً لرئيس الوزراء[٦١٢]، وضمت الوزارة الجديدة ستة أعضاء من حزب الأمة، وستة من حزب الشعب الديمقراطي، وأثنين من حزب الأحرار الجنوبيين (تشكل بعد إنتخابات عام ١٩٥٣)، وواحداً من الجمهوريين الإشتراكيين. ووجد الأزهري، الذي كان رئيساً للوزراء منذ عام ١٩٥٤، نفسه زعيماً للمعارضة لأول مرة.

أن إنعدام الثقة التاريخي بين المهدية المتمثل بحزب الأمة والختمية المتمثل بحزب الشعب الديمقراطي، وأهدافهم السياسية المختلفة ستستمر في داخل الحكومة وكما كان متوقعاً، إلا أن بيان رئيس الوزراء الإفتتاحي في كثير من الجوانب يتفق مع الأهداف المعلنة لدستور حزب الشعب الديمقراطي[٦١٣]، وعلى

٦١٠- خضر حمد، مذكرات خضر، ص ٢٥٩.

611 F0 371/119603, British Embassy to foreign office, 20 June 1956.

612-, p.244.The Middle East Journal, vol 10, no 14 (1956)

613-FO 371/11960, fortnightly Report No. 19, 14-18 July 1956.

الرغم من التناغم بين الحزبين في البيان الحكومي، إلا أن التنافس بينهما ظهر على السطح بضغط حزب الأمة من أجل أن يصبح السيد عبد الرحمن رئيساً للسودان(٦١٤). ونتيجة للعمل الرئيسي على تحقيق هذا الهدف فلم ينجز حكومياً سوى القليل في مواجهة مشاكل البلاد الإقتصادية والمشاكل الأخرى، ومع ظاهرة تغيير الأعضاء في البرلمان لولاءاتهم أصبح إهتمام الحكومة الرئيسي هو كيفية الإستمرار في السلطة فقط لأطول فترة ممكنة(٦١٥).

وعلى أية حالٍ فأن ما هدد إستمرار الإئتلاف السياسي بين الطائفتين بشكل جذري هو الخلاف على سلسلة من القضايا الرئيسية منها: أزمة قناة السويس، عندما أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٦ يوليو عام١٩٥٦ تأميمه لشركة قناة السويس، وأعلان الحكومة السودانية تأييدها للحكومة المصرية على حقها في التأميم(٦١٦)، وإصدارها عدة بيانات لتهدئة المظاهرات المؤيدة لمصر ضد العدوان الانكلو – فرنسي الذي تلا ذلك. ولإظهار أقوى مساندة إعلامياً لمصر، في نوفمبر تم إعلان حالة الطوارئ في البلاد لتضمن أن تكون موارد البلاد جاهزة لمساعدة الجارة مصر(٦١٧). وعلى الرغم من كل المظاهر التي إتخذت في السودان فأن ك.د.د. هندرسون، يعترف بأن قضية السويس قد "سددت ضربة قوية لهيبة بريطانيا وأعادت هيبة مصر"، إلا أنه يؤكد بأن "الحكومة السودانية رفضت أن ترغم على التخلي عن موقفها الخيّر في عدم التحيز"(٦١٨)، وهذا ما كان يهم الطرف البريطاني وحلفاءه.

لا بد من عرض ما قام به السيد عبد الرحمن المهدي، قدر ما توفر من معلومات، تجاه قضية السويس. بادر السيد عبد الرحمن في شهر أغسطس، وكلف السيد

614- ظاهر الدوري، السيد علي الميرغني، ص٢٤٧.
P.M. Holt and M.W. Daly, The History, P. 168.
615-Beshir, Revolution, P.203, FO 371/125962, British Embassy to foreign office, 8 April 1957.
616- FO 371/ 125959, Dispatch No. 29, E.C Andrews to S. Lloyd, 28 February 1957; SWB, part IV, No. 63, 5 October 1956.
617- SWB, part iv, no 90, 6 November 1956, see also no 23, August 1956.
618- Henderson, Sudan Republic, P.107.

الصديق، بإيصال رغبته لسفارة بريطانيا في الخرطوم ومنها إلى لندن، بما لديه من علاقات خاصة مع مصر راغب في توظيفها، بهدف الوصول إلى حل سلمي لقضية قناة السويس، وعند عرض الصديق للأمر والإستفسار من قبله عن نوع الحل الدولي الذي تهدف إليه بريطانيا، كان الجواب للسيد الصديق أن مؤتمر لندن هو الذي سيقرر ذلك[٦١٩]. وفي اليوم التالي وصل الخرطوم الجواب البريطاني الذي يرفض وساطة السيد عبد الرحمن، بين حكومة جلالة الملكة والرئيس جمال عبد الناصر، لأسباب غير وأضحة، وربما لحجم القضية دوليا، بإستثناء الإشارة إلى الضغط المالي الذي كان يعاني منه السيد عبد الرحمن من قبل بنك مصر آنذاك، والإكتفاء بشكر حكومة جلالة الملكة لمشاعر السيد من أجل إيجاد حل سلمي، وإعلامه بأن هذا (الحل السلمي) هو ما تسعى إليه بريطانيا عندما دعت إلى مؤتمر لندن، وتطمينه بعدم وجود أي موقف تجاه مصر حتى نهاية المؤتمر[٦٢٠].

مع ردة فعل بريطانيا تجاه الأمر إلا أن السيد لم يتوقف، بل بدأ تواصله مع الرئيس جمال. ففي ١٥ أغسطس وصل إلى علم الخارجية البريطانية تلغرافياً من سفارتهم في الخرطوم، بأن السيد عبد الرحمن قد إستلم خبر من سفير مصر بالخرطوم، يقول بأن الرئيس جمال عبد الناصر سيكون مسرور بلقائه، ويقترح السيد عبد الرحمن يوماً لسفره إلى القاهرة في ٢٢ أغسطس، إلا أن السفارة بالخرطوم أوضحت له بأن رحلته وتدخله بمهمة من هذا النوع ستكون محرجة إذا لم تنجح، وذكر التلغراف أن قرار السيد هو أن تكون رحلته «سرية» لمناقشة القضية مع الرئيس جمال عبد الناصر، ويتوقع أن تصادف زيارته مع صدور نتائج مؤتمر لندن، وقد يتمكن من التأثير على ناصر مع القرارات المتوقع إتخاذها، وإذا نجح بهذا الإتجاه فإنه سيواصل مهمته بالسفر إلى لندن، وكان طلب السيد عبد الرحمن أن يبقى على علم بما يدور بمؤتمر لندن[٦٢١]. وفي

619 - FO 371/119092, Khartoum to Foreign Office telegram No.594 , 8 August 1956.
620 -FO 371/119092, Foreign Office to Khartoum, telegram No.516, 9 August 1956.
621 - FO 371/119107 telegram no.608, 15 August 1956

تلغراف آخر مرسل للخارجية البريطانية يدلل بوضوح بأن السيد عبد الرحمن قد قابل الرئيس جمال، ولعدم إثارة الشكوك، تم تكليف سفير السودان بمصر محمد الشنقيطي، وهو من أحد رجالات السيد، بزيارة السفير البريطاني، وفعلاً زار الشنقيطي سفارة بريطانيا يوم ٢٩ أغسطس وأوجز للسفير ما قال له السيد بأنه كان معجب بوسطية ناصر ويأمل بإيجاد حل سلمي لقضية القناة، وبكل الأحوال سيكون الموقف صعب لحكومة السودان لو حصل العكس، ولم يكن تعليق السفير أكثر من قوله بأن سياسة ناصر كانت مدهشة في الفترة الماضية لأنه دفع مصر إلى عدم الإستقرار ودمر ثقة الغرب به[٦٢٢].

وفي تلغراف آخر من الخرطوم إلى الخارجية البريطانية أشار إلى أن الصحافة ليوم ٢٧ أغسطس نشرت خبراً مفاده أن السيد عبد الرحمن قد إلتقى الرئيس جمال عبد الناصر لمدة ٤٠ دقيقة، إلا أن السفير المصري بالسودان كذب الخبر قائلاً أن السيد عبد الرحمن يقوم بزيارة علاجية ولا صحة للتقارير الصحفية التي أشارت أنه قادم للوساطة بين مصر والدول الغربية. وذكر في التلغراف أن صحافة اليوم أشارت إلى أن السيد عبد الرحمن في حفل إستقبال له في سفارة السودان بالقاهرة، قال: إن جميع السودانيين يؤيدون بقوة مصر في مسألة القناة، وأثناء لقاءه مع الرئيس جمال شعر بإزدياد قوة العلاقات المصرية السودانية، ويتمنى لمصر كل النجاح، وأن السودانيين لديهم الرغبة بعلاقات صداقة ممتازة مع جميع أقطار العالم، وروابط قوية مع جميع العرب وخاصة مع مصر، وأنه سيقوم بزيارة بعض العواصم العربية، وسيغادر إلى الإسكندرية يوم ٣٠ أغسطس للعلاج، وبعدها سيتوجه إلى إيطاليا وسويسرا لمواصلة علاجه هناك، ودعماً لهذا الخطاب وما صاحبه من أخبار أصدر الناطق الرسمي للسيد المهدي بياناً نشر في الصحافة، ينكر فيه من أن السيد يقوم بزيارة وساطة لقضية السويس[٦٢٣].

---

622 FO371/119107, تلغراف رقم ١٣٧ من سفارة القاهرة الى الخارجية . ٢٩ أغسطس ١٩٥٦.

623 FO 371/119107 , telegram no.63728 August 1956

وفي تقرير آخر يذكر أن السيد عبد الرحمن قد قام بعمل شخصي وزار القاهرة في ٢٥ أغسطس، وأنه حاول التوسط في مسألة السويس، حتى أنه إقترح زيارة بريطانيا إذا كان ذلك ذو فائدة. ومهما يكن من أمر فأن تقرير السفارة البريطانية نصف الشهري المرقم ٢٣ يقرر دون تفسير أن زيارة السيد عبد الرحمن للقاهرة لم ترق للحكومة المصرية، "وإمتعضت من تدخله في مسألة ذات أبعاد عالمية كبيرة"(٦٢٤).

وبتاريخ ٥ إكتوبر يذكر تلغراف سري من سفارة الخرطوم إلى وزارة الخارجية ينقل فيه قول للسيد عبد الرحمن المهدي:

"If it should come to war over the Sues Canal question, the Sudan would not fight but that if Britain should become involved in a world war, the Sudan would fight on our side. He took the same line as Abdulla Khalil about the need for the Sudan not to offend Egypt during the present delicate phase in their relationship".

"إذا حدثت حرب على مسألة قناة السويس، فإن السودان لن يقاتل ، ولكن إذا كان على بريطانيا أن تتورط في حرب عالمية ، فإن السودان سيقاتل إلى جانبنا. لقد إتخذ السيد نفس موقف عبد الله خليل بشأن الحاجة إلى سودان لا يسيء لمصر خلال المرحلة الحساسة الحالية في علاقتهما ". وأشار التلغراف بأن السيد عبد الرحمن ينقل مشاعر الرئيس عبد الناصر عندما سأله هل ستحارب بريطانيا أجابه نعم إذا هي فعلت ذلك، وأخبره كذلك بأن ناصر قال له سيكون سعيداً لو ارسل إبنه السيد الصديق إليه ثانية، إلا أن جواب السيد كان: إن ذلك من دواعي سروره لذلك، ولكن السيد الصديق مشغول جداً ولا وقت لديه للقيام بزيارة لمصر(٦٢٥). الأمر وأضح من قراءة هذه السطور أن مهمة السيد مع الرئيس جمال لم تجن ثمارها. وفي ٣ نوفمبر أظهر السيد عبد الرحمن قلقه للسفارة

624-FO 317/119601, Fortnightly Report no 22-, 15-29 August 1956; .

FO 371/119601 ,Fortnightly Report No. 23, 29 August to 12 September 1956.

625-FO371/119092, British Embassy to Foreign Office, 5 October 1956 .

البريطانية عن ورود أخبار تشير إلى قصف بريطانيا للقرى والمدن والجوامع والكنائس والمستشفيات وقتل المدنيين، إلا أنه تم تطمينه بأن هذه أخبار غير صحيحة، وعلى ضوئها نصحت سفارتهم إذاعة البي بي سي تكذيب تلك الأخبار لعدة مرات[٦٢٦].

أما القضية الثانية: التي وأجهت حكومة الإئتلاف، هي بخصوص عرض الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة البلدان النامية رداً على التغلغل السوفيتي في العالم الثالث ومنها السودان. ثار نقاش حام من قبل الجماعات السياسية عن الموقف الذي يجب أن تتخذه الحكومة في السودان تجاه المعونة، فإنقسمت الوزارة على نفسها: فحبذ حزب الأمة قبول المساعدة بينما عارضها حزب الشعب الديمقراطي، مسبباً معارضته أن القسم العسكري من البرنامج لم يكن في مصلحة السودان، وهدد علي عبد الرحمن تحديداً بإنهاء الإئتلاف مع حزب الأمة إذا تم قبولها، ونتيجة لذلك، حسب وجهة نظر حزب الشعب، لم يتجرأ رئيس الوزراء على تقديم الإقتراح للبرلمان[٦٢٧].

في ٩مارس عام ١٩٥٧ أعلنت الحكومة، في محاولة لتهدئة الأجواء، أنها ستدرس بعناية مبدأ إيزنهاور لكنها لن تلزم نفسها حتى وصول مبعوث الرئيس إيزنهاور، وأستطرد البيان قائلاً أن حكومة السودان ليس لديها إعتراض على طلب المساعدة التقنية غير المشروطة كما فعلت بلدان أسيوية وأفريقية أخرى[628]، وبعد أسبوع صدر بيان آخر حول المحادثات التي عقدت مع المبعوث الأمريكي نكسن بشأن المساعدات، ذكر البيان أن السودان سيستخدم المساعدة الأمريكية في بناء البنى التحتية وفي المشاريع المائية، وفي بناء طرق وسكك حديدية جديدة،

626 - Telegram no.856, 3 November 1956

٦٢٧- دار الوثائق المركزية، قسم التقارير ١٣/ ٢/ ١٠ الشهادة التي أدلى بها علي عبد الرحمن إلى لجنة التحقيق: التحقيق في الأسباب التي أدت إلى انقلاب ١٧نوفمبر ١٩٥٨، (وزارة العدل، الخرطوم، ١٩٦٥)، ص ١٧. الأيام، ١٧ ٢٤ نيسان ١٩٥٧.

FO 371/ 125963, British Embassy to the foreign Office 4 July 1957.

628-FO 371/ 125961, Fortnightly Report no 36, 1-15March 1957.

ولكن ليس للأغراض العسكرية[629].

من الصعب جداً أن نتصور عدم وجود جهود خفية للسيدين لتهيئة الأجواء للسياسيين بأن يصوتوا كما يرغبون في المناقشة البرلمانية القادمة حول الموضوع[٦٣٠]، فقد كانت المحصلة النهاية في ٢ يوليو عام ١٩٥٨ ،إقرار مجلس النواب سياسة الحكومة في قبول المساعدة الأمريكية الإقتصادية والتقنية، بأغلبية ١٠٤ أصوات مقابل ٧٥ و إمتناع ٨ عن التصويت[٦٣١].

وأخر قضية كادت تعصف بالإئتلاف الحاكم بقوة هي أزمة حلايب، حيث تفجر النزاع حول تبعية أرض حلايب، عندما عُلم في السودان أن مصر تنوي إجراء إقتراع لسكان المنطقة في إستفتاء حول مسألة الوحدة بين مصر وسوريا، ومن سوء التوقيت أن رافق هذا قرب موعد الإنتخابات العامة في السودان، مما دفع الحكومة السودانية ببعث ببرقية في منتصف فبراير عام ١٩٥٨ إلى الأمم المتحدة محتجة بأن مصر تطالب بمنطقة سودانية[٦٣٢]. فجاء رد سريع من قبل الرئيس جمال عبد الناصر بالنفي الشديد لتقارير صحافة حزب الأمة القائلة بأن قوات مصرية عبرت حدود السودان، وذلك في برقية إلى السيد عبد الرحمن المهدي، حاضاً إياه على لفت نظر حزب الأمة إلى مخاطر تصديق إشاعات كهذه[٦٣٣].

كان عمر الحكومة الإئتلافية على وشك الإنتهاء في يونيو عام ١٩٥٧، وفي فبراير تقرر أن الإستعداد للإنتخابات العامة لا يمكن إكمالها في الوقت المحدد لإجرائها في أبريل كما كان مخططاً أصلاً، وأنه يجب تأجيلها إلى ما بعد أمطار

٦٢٩- المصدر نفسه.

Sudan news No 14,1 May 1957.

630- FO 371/125962 ,Telegram No -496, E.C. Chapman - Andrews to Foreign Office. 13 may 1957. الأيام، تموز ١٩٥٨، كذلك مقابلة مع د. أحمد سيد أحمد، الخرطوم، ١٣ آب ١٩٨٣.

٦٣١- البرلمان السوداني الثاني - ملخص المحادثات الأسبوعي ٢٠-٢١ مايس ١٩٥٨، ص١٤٠- ١٤١، ١٨٥ سليمان: اليسار، ص ٣٢٦- ٣٢٧.

٦٣٢- النص الكامل للبرقية أنظر صوت السودان، ٢٠ شباط ١٩٥٨

633-SWB, part IV NO 480 February 1958.

يونيو ويوليو، ولهذا أثير التساؤل فيما إذا كان بالإمكان تمديد عمر البرلمان القائم، وأن حله في يونيو ممكن أن يكون له آثار سلبية على الختمية، الذين يشغلون ١٧ مقعداً فقط، كونهم ووجهوا بتهديد من حزب الأمة بإقامة إئتلاف جديد مع الحزب الوطني الإتحادي دون الختمية(٦٣٤). وكان وأضح أن فكرة تشكيل إئتلاف جديد لم تحصل على ترحيب من قبل السيد عبد الرحمن والسيد علي، وخوفاً من إنفراط عقد الحكومة القائمة وظهور تشكيلة جديدة لا تحقق رغبات السيدين في إدارة الحكومة إجتمعا في ٢١ يناير عام١٩٥٧ لدراسة خطة التهيؤ للإنتخابات القادمة(٦٣٥).

أدرك الختميون أن أملهم الوحيد في البقاء في الحكومة، على الأقل حتى الإنتخابات العامة، هو في بقائهم جزءاً في الإئتلاف القائم. أما موقف الحزب الوطني الإتحادي من جانبه هو الآخر كان يخشى أيضاً حل البرلمان إذ أن ذلك سيترك رئيس الوزراء، عبد الله خليل، يقرر موعد إجراء الإنتخابات القادمة وهكذا سيستمر في منصبه(٦٣٦)، لهذا حاولوا التأكيد على حزب الشعب الديمقراطي من أجل الضغط لتمديد عمر البرلمان. إلا أن عبد الله خليل كان ضد هذا الرأي وتمكن من كسب تأييد السيد علي الذي لم يكن راغباً في أن يبدوا مرة أخرى في معسكر الأزهري(٦٣٧).

وللضغط على حزب الشعب الديمقراطي، هدد عبد الله خليل، بأنه قد كسب الجنوبيين إلى جانبه، وأن ذلك سيمكنه الحكم من دونهم(٦٣٨)، بهدف حل البرلمان في نهاية يونيو، فيما إذا ظهر هذا التحدي في البرلمان. في هذا الجو المشحون أعتقد أندروز، السفير البريطاني، أن مصر كانت تستغل مخاوف السيد علي الميرغني القديمة في مهدية جديدة، وذكر أن عبد الله خليل قد أخبره أنه

634-FO 371/125962, British Embassy to foreign Office, 8 April 1957.
635-FO 371/125961, forthrightly report NO.33, 17-31January 1957.
636-FO 371/125161, British Embassy to foreign Office, 8 April 1957.
637-FO 371/125963, British Embassy to Foreign Office 13, June 1957.
638-FO 371/125963, British Embassy to foreign Office 19 June 1957.

كان يحاول طمأنة السيد علي حول نوايا حزب الأمة[٦٣٩]. وبعد عشرة أيام ذكر أندروز الرغبة الواضحة للسيدين، اللذين أكدا في حوار معه، كل على إنفراد، على أن علاقتهما جيدة، على موارة خصومتهما، رغم عدم رضا المهدي على تصرفات بعض أعضاء حزب الشعب الديمقراطي، وكانت مشاعر السيد عبد الرحمن المهدي هي الأكثر رضا لما آلت اليه الإمور وبدون مزيد من الإرتباكات، وقال يجب على حزب الأمة أن يجلس ليتهيأ كي يكسب الأنتخابات القادمة[٦٤٠]، وفي المحصلة تم تمديد عمر الحكومة الإئتلافية، وهذا كان حلاً مقنعاً للسيد علي كونه أهون الشرين كي لا يجد نفسه مضطر للتقارب مع الأزهري[٦٤١].

على الرغم من تعدد النوايا، فقد تم التوصل إلى تأجيل الإنتخابات حتى مارس عام ١٩٥٨، ومع دنوها تصاعدت التوترات السياسية بشكل مقلق، وبعد إجتماع ضم رئيس الوزراء والسيد عبد الرحمن والسيد علي، أصدر الأخيرأن بياناً مشتركاً دعوا فيه الشعب إلى عدم التورط في العنف، الذي إذا حدث فإنه سيدمر البلاد في نظر المجموعة الدولية[642]. وخلال ذلك جرت تحركات من أجل تخفيف بوادر التوتر بين حزب الشعب الديمقراطي وحزب الأمة، فتم تبادل الزيارات الحزبية بين الطرفين حيث قام السيد عبد الله الفاضل بزيارة أم روابة مثلاً، والتقى بقيادات حزب الشعب الديمقراطي، وتم الإتفاق على تقسيم المناطق الإنتخابية في كردفان والمناطق الأخرى، مؤكدين وجوب الحفاظ على التفاهم بين السيدين وبين حزبيهما، وأنه سيتم العمل للتوصل إلى إتفاق حول تقسيم المناطق الإنتخابية الأخرى[643].

وفي ٦ فبراير عام ١٩٥٨ عقد السيد عبد الرحمن والسيد علي إجتماعاً ثنائياً مطولاً ناقشا فيه عدد من المواضيع[٦٤٤]، تضمنت الإتفاق الذي تم التوصل إليه

639- FO 371/125963, Telegram NO. 64, E.C Andrews to Foreign Office, 24 June 1957.
640-FO 371/125963, British Embassy To foreign Office 4 July 1957.
641 FO371/138629, British Embassy to Selwyn Lloyd, 7 April 1959.
642- SPA, 7 December 1957.
643- SPA, 28 December 1957, SWB, part 17, No 437, 31Decamber 1957.
صوت السودان، كانون الثاني ١٩٥٨.
٦٤٤- صوت السودان، ٧شباط ١٩٥٨.

بين الحزبين وإبلاغ السيدين مباشرة عما يثار من مشاكل لحلها، ونوقشت أحد التقارير التي أثمرت عن اللجنة في إجتماع بين السيد محمد عثمان والسيد عبد الرحمن والسيد الصديق حيث أعلنوا عن تسوية خلافاتهم لتقسيم الدوائر الإنتخابية جميعاً[٦٤٥]. ومع كل هذه الترتيبات لتهدئة الإمور، إلا أن عبد الله خليل قد تنبأ بأن حزبه سوف يحصل على مقاعد كافية لتشكيل الحكومة دون مساندة من الأحزاب الصغيرة[٦٤٦]، ومرة أخرى يتم إستفزاز حزب الشعب الديمقراطي.

و مع كل ما خطط له من قبل جميع الأطراف، كانت نتيجة الإنتخابات في مارس عام ١٩٥٨ هي أن أي حزب لم ينل أغلبية مطلقة مما يعني أنه لا يمكن تجنب إئتلاف آخر، وهو عكس ما توقعه السيد عبد الله خليل. لهذا ظهرت إشاعات عدة منها تقول: إحتمالية تجديد الإئتلاف بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي والجنوبيين، وآخر يقول إمكانية قيام إئتلاف بين الحزب الوطني الإتحادي وحزب الشعب الديمقراطي (ومرة أخرى مع الجنوبيين) لتشكيل الحكومة القادمة. إلا أن زعماء حزب الأمة قد إتخذوا زمام المبادرة في مناقشة المشكلة مع السيد علي، لكن السيد علي لن يلزم نفسه قبل مناقشة القضية مع زعماء حزب الشعب الديمقراطي. في حالة عدم خروج إئتلاف على الأساس القديم إلى حيز الوجود، فأن حزب الأمة سيكون مقتنعاً بالتعاون مع الجنوبيين فقط، وفي الواقع فأن حزب الأمة كان واثقاً من أنه في الحالتين ستكون له الأغلبية الضرورية في البرلمان للعب دور أكبر في الحكومة الجديدة[٦٤٧].

وهنا تأكد الفوز الحقيقي لحزب الأمة في تشكيل وقيادة الحكومة الجديدة، وكان ذلك بسبب عدم التمكن من ردم الصدع القائم بين الحزب الوطني الإتحادي وحزب الشعب الديمقراطي، وإعلان إتحادهما ليصبحا قوة متماسكة توازي قوة حزب الأمة، إذ أن فشل تقاربهما جعل مما لا مفر منه تجديد إئتلاف الأمة– الشعب الديمقراطي. ومع ذلك أن النتيجة الفقيرة نسبياً لحزب الشعب

٦٤٥– السودان الجديد، ١٢ كانون ثاني ١٩٥٨.

646- NEW York Times, 28 February 1958.

٦٤٧– السودان الجديد، ١٣ مارس ١٩٥٨.

الديمقراطي في الإنتخابات كانت ستضعهم في موقع الشريك الأصغر، وهو ما حصل فعلاً. إذ بقي عبد الله خليل رئيساً للوزراء في الحكومة الإئتلافية الجديدة التي تشكلت مع ميرغني حمزة نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية، لكن المناصب الوزارية وزعت الآن بصورة غير متساوية: عشر مناصب لحزب الأمة وستة لحزب الشعب الديمقراطي.

ومرة أخرى لدرء التوتر وبث الأمان لدى الشارع السوداني، أصدر السيدان بياناً مشتركاً إشارة لإتباعهم على أنهما لا يزال متفقين، ومشددين على أنهما قد ساندا الحكومة الإئتلافية السابقة، واليوم يدعمان الحكومة الإئتلافية الجديدة من أجل صالح البلاد، وطالبوا الشعب عدم الإصغاء للدعاية المضادة للإئتلاف الحاكم[٦٤٨].

على أية حال فقد كان كلا الشريكين في الإئتلاف يوجهان قضاياهما من أجل التمسك بالسلطة فحسب على حساب عدم أيجاد حلول لمشاكل البلاد الخطيرة. في كتابه عن الإئتلاف السابق لعام ١٩٥٦، يصف هولت ذلك الإئتلاف بأنه "مصطنع وتكتيكي"، ويقول أن الشريكين "كانت لهما وجهات نظر متباينة حتى حول أكثر المسائل جوهرية في السياسة، وإتحدوا فقط لغرض دحر الأزهري". أن التاريخ القصير للفترة البرلمانية الأولى إتصف "بالمنافسات التافهة والشكوك المُشلّة المتبادلة بين شركاء الإئتلاف"[٦٤٩]. وبصورة مشابهة يمكن وضع تعليق مشابه حول الحكومة الإئتلافية الثانية، وما تحقق من تقدم كان قليل جداً في المجال الإقتصادي لهذا ساد التذمر العام في البلاد[٦٥٠]. وقد مارس حزب الأمة في إخافة حلفاءه بالإئتلاف وارعابهم عن طريق المطالبة بإحياء دعوتهم القديمة لتشكيل "حكومة وطنية"، وكان الهدف من ذلك إخافة حزب الشعب الديمقراطي من أجل أن يتبنى خطاً أكثر توفيقية في الإئتلاف القائم.

٦٤٨- النص الكامل للبيان المشترك: صوت السودان، ١٦ مارس ١٩٥٨.

649-Holt and Daly, the History, P 168.

650- Beshir, Revolution, P. 206.

وظهر دور الراعي الأول لسياسة البلاد، السيد عبد الرحمن المهدي، عندما إستمر يلاحظ تدهور عمل الحكومة وخاصة عدم التوافق في الموقف السياسي بين الحزبين، مع عاصفة الأزمة الإقتصادية التي مرت بالبلاد في خريف عام ١٩٥٨، وعندما شعر بأن الإئتلاف الحاكم إقترب من حافة الإنهيار، أعطى موافقته لحزب الأمة من أجل الدخول في مفاوضات مع الحزب الوطني الإتحادي لتشكيل حكومة إئتلافية بينهما فقط، وإستمرت تلك المفاوضات لمدة شهرين متتاليين. وفي ذات الوقت جرت مفاوضات بين الأزهري وعلي عبد الرحمن من أجل إعادة دمج حزبيهما، لم يكن الأزهري مقتنعاً بجدية حزب الشعب بإعتبارها مناورة سياسية لإخافة شركائهم بالحكم فقط[651]. هذه الإتصالات جميعاً أرعبت عبد الله خليل مما دفعه للتفكير بأن هذا سيقود إلى عودة النفوذ المصري للسودان(الهاجس الذي طالما تحججوا به)، شاركه بهذا الخوف نخبة قليلة من العسكر ممن يثق بهم مثل الجنرال أحمد عبد الوهاب وحسن بشير نصر، فضلاً عن ذلك في أكتوبر هدد أحمد السيد حمد[652]، بسحب تأييده للحكومة لأنها فقدت «ثقة الشعب السوداني»، مستغلاً قبول الحكومة هدية أسلحة من بريطانيا لحكومة السودان قائلاً إن هذا سوف يجر البلاد نحو المعسكر الغربي، ودعا إلى إستقالة الحكومة فوراً وأيده في ذلك أعضاء البرلمان الآخرون من حزبه[653].

في نهاية أكتوبر عام ١٩٥٨ زاد التوتر السياسي، مع التحضير لعودة البرلمان إلى الإنعقاد، مما قاد إلى حظر التجمعات في العاصمة، وتركز الإهتمام على النمط الجديد لحكومة إئتلافية مستقبلية. كان حزب الشعب الديمقراطي على وجه الخصوص أخذ يعلن بلجانه الفرعية عدم رضاه عن السياسات الإقتصادية للحكومة وأوصى بإنسحاب الحزب من الإتلاف، كما فعل أحمد السيد حمد تماماً، ولحرج الموقف عقد السيد علي الميرغني إجتماعا مع قادة الحزب لمناقشة الوضع. وعلى الرغم من مؤشرات التنافر هذه في الإئتلاف، فإن المفاوضات

٦٥١ الأيام، ١٨ آب ١٩٥٨، الرأي العام، ٤ تشرين أول ١٩٥٨.

652-Beshir , Revolution , P 206.
653-.SPA, 25 October 1958.

الأخرى لحزب الشعب الديمقراطي مع الحزب الوطني الإتحادي كانت عقيمة بشكل مماثل[٦٥٤]، ولهذا إستمرت المحاولات من أجل إزالة الخلافات بين حزب الشعب الديمقراطي وحزب الأمة، وقد لعب السيد عبد الله الفاضل دوراً بارزاً لإصلاح الأمر نيابة عن الأمة إلا أنها لم تجد نفعاً[٦٥٥].

كان من المزمع إعادة إفتتاح البرلمان في١٧ نوفمبر، ونظراً للصعوبات المتوقعة في إعادة تشكيل الحكومة فقد خطط رئيس الوزراء لتأخير إعادة الإفتتاح حتى ٨ ديسمبر، رافقه إعلان حزب الأمة مجدداً عن الحاجة لقيام «حكومة وطنية» تضم جميع الأحزاب لتحل محل الإئتلاف القائم، وهو ما وافق عليه رئيس الوزراء، ففي ١٤ نوفمبر بدأ عبد الله خليل مشاوراته، وأظهر وزراء حزب الأمة إستعدادهم لتأييده بتقديم إستقالاتهم، إلا أن الشريك حزب الشعب الديمقراطي، وقد علم بخطط حزب الأمة، كان في نوع من الحيرة، لأن وجهات نظرهم في أغلب القضايا أقرب إلى وجهات نظر الحزب الوطني الإتحادي. وكما يقال لذر الرماد في العيون قدم الأزهري وجهات نظره حول تشكيل حكومة وطنية، لتجنب الإنشقاق في حزبه، على الرغم من أنه لا يزال شخصياً عند رأيه السابق القائل برفض الفكرة، إلا أنه ربط موافقته حول حكومة وطنية إذا إتخذت لجنة الحزب التنفيذية والمجموعة البرلمانية قراراً بذلك[٦٥٦].

وفي شهر أكتوبر عام ١٩٥٨، طلب وزير الخارجية البريطاني من سفيره بالخرطوم، المشاركة في الإحتفالات التي ستقام للسيد عبد الرحمن المهدي بمناسبة عودته من رحلته العلاجية، وعيد ميلاده الذي سيصادف يوم ١٠ أكتوبر عام ١٩٥٨ وإيصال برقية تهنئة بإسمه [٦٥٧]. إستلم السيد عبد الرحمن برقية التهنئة من وزير الخارجية البريطاني وشكره عليها خطياً في يوم ١٣ أكتوبر. وتم نشر برقية التهنئة في البي بي سي العربي والإنجليزي، وفي عدد من الصحف العربية. لقد أقيم الإحتفال في ١٠أكتوبر في ملعب كرة القدم في أم درمان،

654- SPA, I November 1958.
655- SPA, 15 November 1958.
656- المصدر نفسه. KCA, 17-24 January 1959, P 16593.
657 FO 371/131760 Foreign Office to Khartoum, 6 Oct 1958.

حضره السيد محمد عثمان الميرغني، ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة، وإسماعيل الأهري، وعدد من الدبلوماسيين الأجانب، حيث بدأ الإحتفال بحدود الساعة الرابعة عصراً، حضره السيد عبد الرحمن، ومكث فيه ساعة وغادر المكان، إلا أن الحفل إستمر حتى منتصف الليل[٦٥٨].

إن الأمر الذي إستمر يؤرق أعمدة الحكم في السودان هو رغبة السيد عبد الرحمن بأن يكون رأسا للدولة بغض النظر عن شكل الرئاسة، ففي ديسمبر عام١٩٥٦ أنشئت لجنة دستورية من قبل أول برلمان بعد الإستقلال، تكونت من ٤٢ عضواً لوضع مسودة دستور للبلاد. ولمعرفة رأي السيد علي الميرغني بالأمر زاره أعضاء اللجنة من الختمية، ومنهم محمد أحمد أبو سن. وقد أخبرهم السيد علي الميرغني أنه يريد أن يكون نظام الحكم في البلاد جمهورياً برلمانياً، وأضاف ليس لديه إعتراض أن يكون السيد عبد الرحمن المهدي أول رئسي لها[659]. وما أكد هذا الرأي هو ما دونه الدرديري محمد عثمان، المستشار الخاص للسيد علي، قوله أنه سأل السيد علي الميرغني في أحد إجتماعاته معه في مستهل عام ١٩٥٦، سأله فيما إذا كان راغباً في أن يكون رئيساً لجمهورية السودان، أجابه بالنفي، وحين سأله عن وجهة نظره من تطلعات السيد عبد الرحمن المهدي، أجاب ليس لديه إعتراض على أن يصبح السيد عبد الرحمن رئيساً للجمهورية بشرط أن لا تكون الرئاسة وراثية[660].

من هنا كان الإختلاف واضحاً بين أعضاء لجنة الدستور حول شكل الجمهورية أهي برلمانية إسلامية؟ أم ماذا؟ وكان الجواب على ذلك قد صدر في٢٣ فبراير عام ١٩٥٧ نقل بواسطة إذاعة أم درمان بياناً للسيدين يؤيد قيام جمهورية برلمانية إسلامية، وأن تصبح الشريعة المصدر الدستوري للقانون[٦٦١]. وحسب أبو سن(شيخ العرب)، على الرغم من عدم الإتفاق على شكل الرئاسة فقد تم

658- FO 371/131760 Khartoum to Foreign Office, 22 Oct 1958.

٦٥٩- مقابلة مع محمد أحمد أبو سن، رفاعة، ٢٩ تشرين الأول ١٩٨٣.

٦٦٠- الدرديري محمد عثمان، مذكراتي ١٩١٤-١٩٥٨، ص١٨٠، ٩٢.

661-FO 371/125961, Fortnightly Report NO, 35, 14-28 February1957.

أخيراً وضع مسودة دستور من قبل اللجنة دون أن تحل المسألة الرئاسية[٦٦٢]، وكانت الحكومة الإئتلافية لا تزال في السلطة، بعد ثمانية عشر شهراً من ذلك، عندما أصدر حزب الأمة بياناً في ٨ سبتمبر عام ١٩٥٨يقول أنهم كانوا قد دعوا إلى تشكيل حكومة وطنية لتأييد الدستور، وأعلنوا أيضاً تفضيلهم لنظام رئاسي كوسيلة لتأمين الاستقرار. ورداً على ذلك أعلن حزب الشعب الديمقراطي أنه لا يزال يفضل استمرار مجلس السيادة القائم المكون من خمسة أعضاء بدلاً من رئيس أوحد للبلاد[٦٦٣]، وهذا ما افشل العمل آنذاك.

على أية حالة في هذا الوقت كان السيد عبد الرحمن مريضاً، وتبعاً لا بوسن طالب عبد الله خليل بوجوب تكريم السيد عبد الرحمن لخدماته للبلاد وذلك بأن يصبح رئيساً لها. الا ان السيد علي، بواسطة أعضاء الختمية، وعلى عبد الرحمن كرئيس لحزب الشعب عملوا على تأجيل المناقشة حول الرئاسة طويلا، وقد أخبر أبو سن من قبل علي عبد الرحمن بأنه يعارض حتى موافقة السيد علي الميرغني على أن يصبح السيد عبد الرحمن المهدي رئيساً للجمهورية على ان لا تكون وراثية، وكان يفضل مجلساً أعلى كراس للدولة، لكنه كان مستعد للموافقة على أن يرأسه السيد عبد الرحمن المهدي[٦٦٤]. ورواية أبو سن تجد لها بعض السند في تقرير صحفي عن اجتماع بين السيد علي وقادة حزب الشعب الديمقراطي، والذي تم الاتفاق فيه على أنه يجب الاستمرار في مناقشة مبدأ جمهورية برلمانية بين الحزبين ولكن "ليس باعتبارها مسألة عاجلة"[٦٦٥]. ذكر السيد أمين التوم في مذكراته، كان بعض وزراء حزب الشعب وعلى راسهم علي عبد الرحمن "مسؤولين الى حد كبير عن العطب الذي كان واضحا في عملية كتابة الدستور الدائم، وكان الشيخ علي يغيب عن اجتماعات اللجنة الوزارية المكونة من وزراء الحزبين التي أوكلت لهم مراقبة اعمال لجنة الدستور وإزالة العقبات التي تواجهها، وبصفة خاصة المسائل

٦٦٢- مقابلة مع محمد أحمد أبو سن، رفاعة، تشرين أول ١٩٨٣.

663-The Sudan, Central Office of Information, London, December 1958, NO, R. 3962 Classification 1.2 C, PP 18-19.

٦٦٤- مقابلة مع محمد أحمد أبو سن، رفاعة، ٢٩ تشرين الأول ١٩٨٣.

٦٦٥- الرأي العام، ٤ تشرين الثاني ١٩٥٨؛ التلغراف، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٨.

المتعلقة بنوع الدولة ورأسها والدين والحريات واستقلال القضاء والجنوب...هذا بالإضافة الى اسفاره المفاجئة الى مصر والتي كثيرا ما كان يخطر بها رئيس الوزراء وهو في طريقه الى المطار"[٦٦٦]. ان ما ذكره الشيخ أبو سن يتطابق مع ما دونه السيد أمين التوم.

وجساً للنبض، في ٥ أكتوبر عام ١٩٥٨ نقل في الصحافة أن أحمد السيد حمد أعلن أن ممثلين من الحزبيين إتفقا معاً على تعيين السيد عبد الرحمن المهدي رئيساً دستورياً مدى الحياة على أن تناط سلطة فعالة بمجلس سيادة[٦٦٧]. وعلى وجه السرعة جاءه الرد على لسان الناطق باسم حزب الأمة بالنفي الشديد لإشاعات الصحافة القائلة إن حزب الأمة ألحّ على السيد عبد الرحمن بأن يصبح رئيساً، لكنه سيكون سعيداً بأن يرى السيد علي يحل محله في حالة وفاته[٦٦٨]. وإذ ظلت قضية الرئاسة تمنع اللجنة الدستورية من إكمال ما تبقى من مهامها، قرر حزب الشعب الديمقراطي مقاطعة إجتماعات اللجنة، كما فعل الحزب الوطني الإتحادي سابقاً، وحزب الأحرار الجنوبيين كذلك لعدم الموافقة على مقترحات فدرالية الجنوب، لهذا فقدت اللجنة النصاب القانوني وسادها الفشل[٦٦٩].

ومع إزدياد الجو السياسي عتمة، أدرك حزب الأمة أن الإئتلاف القائم يؤول إلى نهايته، فكانت الأشكال البديلة للإئتلاف قيد الدرس، وهنا تأتي رواية محمد أحمد محجوب، وزير الخارجية آنذاك، أن حزب الأمة والوطني الإتحادي تعهدا بمناقشة تشكيل الإئتلاف[٦٧٠]، وفعلاً تم التوصل إلى الإتفاق على قيام إئتلاف جديد في ١٦ نوفمبر عام ١٩٥٨[٦٧١]. وأيد هذا الرأي السيد أحمد محمد ياسين، رئيس مجلس الشيوخ آنذاك، رواية محجوب مضيفاً أن السيد عبد الرحمن

٦٦٦- امين التوم، مواقف وذكريات، ص١٦٣.

٦٦٧- الرأي العام، ٥ تشرين أول، ٤ تشرين ثاني ١٩٥٨.

668- SPA, 8 November 1958.

669-Henderson, Sudan Republic, p109. Yusuf fadl Hasan. the Sudanese Revolution of October 1964 ,In the journal of Modern Africa studies , vol .5 (1967) P, 493.

670-Mahgoub, Democracy, P. 180.

671-T- Niblock, Class and power in Sudan, Macmillan Press, London, 1987) P. 218, Henderson, Sudan Republic, P. 110.

المهدي ذاته وعد بإقرار الإئتلاف بين حزبي الأمة والوطني الإتحادي عندما يعود البرلمان إلى الإنعقاد[٦٧٢]. على كل حال، فقد حسم الأمر بإستلام الجيش للسلطة في البلاد.

انقلاب ١٧ نوفمبر عام ١٩٥٨:

في صباح ١٧ نوفمبر قامت وحدات من الجيش، يقودها الفريق إبراهيم عبود القائد العام للجيش، بتولي السلطة، وإتخاذ عدة إجراءات كان أبرزها:

١-حل البرلمان وتعليق الدستور.

٢-إعلان حالة الطوارئ.

٣-إيقاف الصحف.

٤-حل جميع الأحزاب السياسية.

٥-منع الإجتماعات والمسيرات والمظاهرات في جميع أنحاء البلاد

٦-تشكيل مجلس أعلى للقوات المسلحة ومجلس وزراء مختلط من العسكريين والمدنيين[٦٧٣].

في بيانه الأول هاجم عبود، بصفته رئيساً للجمهورية ورئيساً للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، الجماعات السياسية التي خلقت عدم الإستقرار في البلاد، وشدد على أن هدف «الثورة» هو صيانة إستقلال السودان ورفع مستويات المعيشة، وفي السياسة الخارجية أشار إلى عزمه على بناء علاقات صداقة ومصالح مشتركة مع الدول العربية، والعمل على حل المسائل العالقة مع مصر[٦٧٤].

لقي الإنقلاب الترحيب بشكل عام، لأن بلاغ الفريق عبود أوضح أن الجيش تولى السلطة كإجراء مؤقت لإنقاذ البلاد من المؤامرات التي تقوم بتنفيذها الأحزاب. ولإضفاء الشرعية الطائفية للإنقلاب، في اليوم التالي زار قادة الإنقلاب السيد

672- مقابلة مع محمد أحمد ياسين، الخرطوم، 20 آب 1983.

673- SWB, part IV, No 711, 20 November 1958, SPA 22 November 1958.

674- The Sudan, P- 19, SPA, 22 November 1958, Sudan News, No -22 November 1958, SWB, part Iv No 714, 24 November 1958 Appendix A: Egypt, NO 718, 28 November 1958.

عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني بصفتهما أبرز زعماء البلاد دينياً وجماهيرياً، واللذين يطلب دعمهما، لأي حكومة في البلاد، للمساعدة في الحفاظ على السلم والإستقرار في عموم السودان(٦٧٥).

وفي صباح يوم الإنقلاب أصدر السيد عبد الرحمن المهدي بياناً مطولاً، أعلن فيه مساندته للإنقلابين، وألقى باللائمة على جميع الأحزاب السياسية التي حكمت البلاد منذ زمن الإستقلال، والتي فشلت في تحقيق تطلعات الشعب، ولذا فإنها يجب أن ترحب بالحكم العسكري وتسانده(٦٧٦).

وللإمام أحمد المهدي رأي فيما ذهب إليه السيد عبد الرحمن في تأييده للإنقلاب قائلا: كانت لدى السيد عبد الرحمن رؤية بعيدة ولذلك أيد هذا الإنقلاب بشروط، وعندما حدث الإنقلاب إجتمع الإمام بالنواب لأنهم كانوا مسؤولين شعبياً من الحكومة ويعتبر الإنقلاب موجهاً ضدهم، خاطبهم السيد عبد الرحمن قائلاً الإنقلاب ليس فيه شيء وعليهم أن يتولوا ناصية الأمر وتنظيم الأوضاع، فقال:

" توجهنا إلى الله بالدعاء عندما تم هذا الإنقلاب أن يباركه ويصونه ورأيت أن أؤيده، لأن رجاله قد قالوا: إنما أتوا للحفاظ على الإستقلال وإصلاح أمور الناس في هذا الوضع ومن يعمل لهذا الهدف من السودانيين فهو مني وأنا منه لأن هذا أسمى ما أرمي إليه وغاية ما أتمنى وإني أكرر دعائي إلى الله أن يأخذ بيدهم ويسدد خطاهم ما ظلوا يعملون لهذا الهدف، الآن وأنتم تعودون إلى بلادكم بعد أن أعفيتم من مهمة تمثيل أهلكم فإني أرى أن مجال العمل ما زال مفتوحاً أمامكم لخدمة أهلكم وقبائلكم، إذ الميدان الإجتماعي لا حظر عليه وهو يتطلب الكثير من الجهود "(٦٧٧).

تبعاً لأبوسن، أن عبد الله خليل كان قد طلب من الجنرال إبراهيم عبود أخذ السيطرة على البلاد وفق شروط محددة، وهذه الشروط هي أن الوزارة يجب أن

675-SWP, Port IV, NO, 716, 26 November 1958.

676- SWB, port, IV NO 710 19 November 1958 Appendix K: the Sudan. .

النيل، ٢١تشرين الثاني ١٩٥٨.

٦٧٧- الامام احمد عبد الرحمن المهدي، ابريل ، المجهر السوداني(١٠) ٢١ مارس، ٢٠١٦.

تضم أربعة ممثلين عن حزب الأمة وأربعة عن الحزب الوطني الإتحادي وثلاثة عن حزب الشعب الديمقراطي، والأكثر أهمية من ذلك وجوب تعيين السيد عبد الرحمن المهدي رئيساً للجمهورية، وقد أبلغ هذا الإتفاق الأخير إلى السيد عبد الرحمن وهو ما يفسر التأييد الذي منحه للانقلاب - وعلى الرغم من هذا كله، عندما بدأ منظمو الإنقلاب بعد أربعة أيام يدعون عملهم (ثورة) بدأ السيد عبد الرحمن على نحو جلي يشك بصدقية وعودهم، مما دفع السيد عبد الرحمن لإستشارة السيد علي، والقول لأبو سن، حول المعاني المتضمنة في مصطلح «الثورة» لعبود إلا أن السيد علي لم يبد إهتماما بالموضوع[٦٧٨].

قام عبد الله خليل بعدة زيارات إلى السيد علي الميرغني في هذه الفترة، وقد أشار عدد من المعلقين إلى أن عبد الله خليل، الذي كان قادة حزب الأمة غير راضين عنه آنذاك رغم ما قدمه لحزب الأمة، يخشى أن يتخلى حزب الأمة عن حزب الشعب الديمقراطي لصالح إئتلاف مع الحزب الوطني الإتحادي، كان قد سعى إلى تأييد السيد علي في معارضة خطوة كهذه، وإذا نجحت خطوة كهذه، وكانت محتملة، فإن الأزهري بالتأكيد سيحل محل خليل كرئيس للوزراء[٦٧٩].

ومن خلال تقرير التحقيق في الإنقلاب الذي أصدرته وزارة العدل عام ١٩٦٥، يبدو من الواضح والتلميح وقراءة ما بين السطور، أن السيدين كانا على علم مسبق بالإنقلاب، وفي حالة السيد عبد الرحمن فهناك إفتراض ضمني بأن عبد الله خليل، الذي كان سكرتير عام لحزب الأمة ورئيساً للوزراء، كان قد أبلغه بما كان يجري[٦٨٠]. وبالنسبة للسيد علي فقد بين خليل عند تقديمه الشهادة للجنة التحقيق أن السيد علي لم يكن يحبذ أي تحرك عسكري ولم يستطع أن يتذكر أنه ناقش الإنقلاب الوشيك مع السيد علي عندما زاره في اليوم الذي سبق حدوثه، يستدرك ويقول على الرغم من أنه ربما ناقش الإشاعات التي تخمن

٦٧٨- ظاهر جاسم الدوري، السيد علي الميرغني، ص٢٦٣.

٦٧٩- محمد أحمد أبو سن، رفاعة ٢٩ تشرين أول ١٩٨٢ أمحمد احمد التجاني، التحقيق، ص ٣٧.

٦٨٠- أحمد عبد الوهاب، التحقيق، ص ٧٢-٧٣.

إحتمال حدوث تدخل عسكري منذ أن بدأت إشاعات كهذه في الإنتشار لعدة أسابيع. ومهما يكن من أمر فإن عبود في شهادته أمام مستجوبيه يبين أنه سأل عبد الله خليل قبل حدوث الإنقلاب عن وجهة نظر السيدين عندما كان على وشك الحدوث، وأخبره خليل أن العمل المزمع مقبول من قبل السيدين وأنهما يؤيدانه[٦٨١]، وهو ما تكشف في يوم الإنقلاب ببيانات السيدين المؤيدة، كل واحد منهما بأسلوبه الخاص، ويمكن أن نختم خلاصة هذه الآراء برأي السيد الصادق المهدي :خدع السيد عبد الله خليل والسيد عبد الرحمن المهدي بوعد قادة الإنقلاب مما كان له الأثر الأكبر على صحة الإمام عبد الرحمن المهدي[٦٨٢].

في غضون شهور قليلة أصطدم عبود بمعارضة من قبل ضباط جيشه الكبار، ففي مارس عام ١٩٥٩قام عبد الرحيم شنان، قائد المنطقة الشمالية، ومحيى الدين أحمد عبد الله، قائد المنطقة الشرقية، قاما بتحريك قواتهما إلى الخرطوم وإعتقال أحمد عبد الوهاب - نائب القائد، إلى جانب عضوين آخرين في المجلس الأعلى للقوات المسلحة وجميعهم من موالي السيد عبد الرحمن المهدي. وعلى أثرها أعيد تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ليضم الفريقين المتمردين؛ لكن الإختلاف داخل تلك الهيئة لم يحل حتى طرد أحمد عبد الوهاب من المجلس وأعفي من منصبه كوزير للداخلية والحكم المحلي. وزعم الفريقان عند تقديم شهادتيهما أمام مستجوبيهما عام ١٩٦٥، بأن دوافعهم في طرد أحمد عبد الوهاب لم تكن موجهة ضد عبود، بل لشعورهم بأن عبود كان تحت تأثير أحمد عبد الوهاب الذي كانت سياساته معادية لمصر وموالية للغرب، وقد تدخل السيد عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني فوراً بعد إعتقال احمد عبد الوهاب وأمّنا إطلاق سراحه[٦٨٣]؛ وأعرب السيدان عن أملهما بأن الأمة ستبقى موحدة، وأن عبود سيحقق أهدافه[٦٨٤].

٦٨١- التحقيق، ص ١٢و ص ٢٦-٢٧.

٦٨٢ لقاء مع السيد الصادق، لندن، ١٢ أكتوبر /٢٠١٨.

٦٨٣- SWA, 7, 14 March 1959. الأيام ٢٨ حزيران ١٩٥٩.

684-SPA, 7 March 1959.

أصبح الأمر أكثر وضوحاً فيما بعد عندما أعلن علي عبد الرحمن، رئيس حزب الشعب الديمقراطي، في خطاب عام ١٩٦٥ جازماً أن هدف الفريقين كان منع عبود من تسليم السلطة إلى حزب الأمة[٦٨٥]. فضلاً عن وجود مؤشر آخر على أن دافعهم لم يكن شخصياً، وذلك لإنضمامهم فيما بعد إلى حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الإتحادي على التوالي[٦٨٦]. وما إذا كانت الأحزاب المحظورة من قبل عبود وراء تحرك الفريقين أم لا فإن مركز عبود الشخصي لم يتأثر[٦٨٧]، كما نجا أيضاً من حركتين إنقلابيتين ضده في مايو وسبتمبر عام ١٩٥٩.

وبوفاة السيد عبد الرحمن يوم ٢٤مارس عام ١٩٥٩وخلافته من قبل السيد الصديق إماماً للأنصار، إنتهى التأييد المهدي لنظام عبود، ففي أكتوبر أرسل السيد الصديق مذكرة إلى الحكومة طالباً فيها، بين أشياء أخرى، إنهاء الإدارة العسكرية وتبني دستور دائم مع رئيس منتخب، إلا أن المذكرة لم تحصّل على الإهتمام المطلوب من الرئيس عبود[٦٨٨].

كانت مذكرة السيد الصديق عاملاً مشجعاً للأزهري كي يقدم مذكرة مشابهة لها من حيث المحتوى في المطالب[٦٨٩]، وكان تقديمها أول مؤشر للأزهري على إستعداده للتعاون مع القوى المهدية ضد النظام العسكري، وأصبحت العلاقات بين الحزب الوطني الاتحادي والمهديين والجبهة المعادية للإستعمار (التي كانت قد عارضت النظام العسكري منذ البداية) أكثر حميمية. وفي عام ١٩٦٠ شكلت هذه القوى جبهة معارضة لنظام عبود إنضمت إليها شخصيات بارزة مثل ميرغني حمزة وعبد الله خليل، .

وبإختصار، على الرغم من الشعبية المبكرة لنظام عبود إلا أنه سرعان ما واجه

٦٨٥- دستور حزب الشعب الديمقراطي، مطبعة مصر السودان، ١٩٦٥، ص ١٠-١١.

686- Niblock, Class and Power P. 220.

٦٨٧- في نيسان أصدرت الحكومة بيان حذرت فيه الأحزاب الملغاة من القيام بأية فعاليات مناهضة لها.

٦٨٨- إبراهيم حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، الاهرام التجارية، القاهرة، ص ٢٦١.

٦٨٩- المصدر نفسه.

معارضة قوية لحكمه، حيث كان أول مؤشر على الإستياء الجدي لحكمه هو في عام ١٩٦٠، حيث واجه المظاهرات العنيفة في وادي حلفا عندما صدر مرسوم يقضي بإعادة توطين النوبيين في خشم القربة، والصعوبات في ميزانية الدولة، وتوتر العلاقات مع مصر عام ١٩٦٤، وما رافقها من إضطرابات في الجنوب أواخر عام ١٩٦٣، هذه مجتمعة قادت إلى التطلع نحو التغيير وقيام ثورة عام ١٩٦٤.

وفاة الامام عبد الرحمن المهدي:

كان خبر وفاة السيد عبد الرحمن المهدي مفاجئة للسودانيين مثل ما كان لمدرسة الدراسات الشرقية في جامعة درهم البريطانية، حيث كانت المدرسة قد طلبت من مجلس الجامعة الموافقة على منح السيد عبد الرحمن المهدي دكتوراة فخرية في تخصص القانون المدني وقد حصلت الموافقة على ذلك[٦٩٠]. كتب المستر (رتشارد هل) رسالة إلى السيد عبد الرحمن المهدي لإخباره بأن مجلس الجامعة وافق على منحه الشهادة المذكورة وأن الجامعة لن تعلن الخبر رسمياً حتى وصول موافقته عليها، ويأمل بإستلامها بالزيارة القادمة لبريطانيا، ويعبر المستر هل عن سروره بأنه سيكون من بين المستقبلين ل «ابو السودان الحديث»[٦٩١]. شاءت الأقدار أن توفى الله السيد عبد الرحمن المهدي يوم ٢٤ مارس ١٩٥٩، وكتب هل إلى السيد الصديق يوم ٢٦ مارس، بأنه وزملاءه في العمل قرأوا خبر وفاة والده بالصحف وهم يواسونه جميعاً[٦٩٢].

وكتب السفير البريطاني في الخرطوم بأن السيد عبد الرحمن- "توفى كما كان يعيش بطلاً بلا هوادة فيه من الشرف الوطني السوداني إلى آخر لحظة من حياته كان واعياً وبدون أي شكوى ومهذباً لآخر لحظة في حياته". ويضيف اندروز قائلا: قال لي شخصياً "إن الإنتخابات الإثنين أدت إلى تدميره تقريباً، إلا أن التضحيات

690- SAD 970/4/33, The Registrar to School of Oriental Studies, Durham University, 14/3/1959.

691-SAD 970/4/34, Richard Hill to El sayed sir Abdel Rahman El Mahdi, 16/3/1959.

692 - Sayed Siddk El Mahdi, 28/3/1959.- SAD 970/4/35, R Hill to El

كانت ضرورية لإنقاذ البلاد من الخراب أو التأثير من قبل مصر "[٦٩٣].

وفي نفس ليلة الوفاة للسيد عبد الرحمن المهدي وقف السيد عبد الله الفاضل المهدي معلناً بإسم آل المهدي مبايعة آل المهدي للسيد الصديق، النجل الأكبر للسيد عبد الرحمن، إماماً للأنصار وتبعه في البيعة كبار الأنصار، وجرى هذا كله حسب الوصية التي تركها السيد[٦٩٤].

قضية ملكية المهدي:

لابد من مناقشة ملكية المهدي التي ظلت تؤرق المنافسين الدينيين والسياسيين على مدى نصف قرن. ما من شك أن هدف أي سياسي أو زعيم ديني هو أن يكون القائد والرمز الأول للجماهير، لماذا إذن يكون غير مسموح للسيد عبد الرحمن أن يطمح ليكون الرجل الأول في البلاد؟ ولماذا تمت عرقلة طريق وصوله إلى سدة الحكم ليعيد مجد الاباء، وهو إبن من قاد ثورة حررت بلاده من السيطرة الأجنبية، من هنا إذن ليس بالغريب أن نسمع عن فكرة ملك للسودان أو الحياة الملكية التي كان يحيا بها السيد عبد الرحمن المهدي ظاهرياً.

يرى قسم المخابرات السودانية أن فكرة الملكية قد ترسبت في ذهن السيد عبد الرحمن عند أدائه فريضة الحج عام ١٩٢٧، ولقاءه بالشريف حسين، بل تأثر أكثر عندما وجد من تعاون مع البريطانيين قد حقق له منصب الملوكية مثل الملك فيصل ملك العراق، من هذا المنطلق إزداد إهتمام السيد بالإقتصاد ليقوي مركزه المالي بهدف جمع الأتباع حوله، ومنها دعمه للصحافة والنشاطات السياسية والإجتماعية، وعمل على توطيد علاقاته مع رجال الإدارة الأهلية بعد أن ادرك نفوذهم والصلاحيات المناطة بهم من قبل الحكومة، مما سيؤثر على خططه كي يقفوا بجانبه في الظروف الوطنية لاحقاً، ومن كل هذا سيبين للبريطانيين أن هذه القوى مجتمعة ستقف معه في الوقت المناسب، هذا سيكون أمراً مضافاً لجماهير الأنصار والمتعلمين المرتبطين به لأجل تنصيبه ملكاً

693- FO 3 71/138629, E C Andrews to S Lloyd, 1 April 1959.

٦٩٤- حياة الامام الراحل، الناشرون عثمان احمد دفع الله وقرشي محمد حسن، ص١٣.

عليهم. وعند حدوث الحرب العالمية الثانية وما تلاها من تغييرات في أنظمة الحكم، أخذ نظام الملكيات بالتقهقر مع زيادة بريق النظم الجمهورية، مع هذا إستمر السيد في رغبته القوية ليصبح أول رئيس لجمهورية السودان، إلا أن خصومه الدينيين والسياسيين أنكروا عليه هذا المنصب الجمهوري مثلما أنكروا عليه منصب الملكية، وعملوا على ضرب طوق قوي من الدعاية لمقاومة رغبته لإعتقادهم أن ملكية إبن المهدي قد تثير فتنة في البلاد[٦٩٥]. ومع هذا الرأي الذي ساد الأوساط السودانية والمصرية حول ملكية السيد، إلا أن هذا كله لا يمنع أو يعفي ما كان سائداً لإستخدامها لتخويف السيد علي الميرغني والحكومة المصرية.

وعلى الرغم من الحذر المستمر في طريقة تعامل الحكومة مع السيد عبد الرحمن، ففي عام ١٩٢٤، أشارت بعض تقاريرها بوضوح إلى بروزه كزعيم له أتباع كثيرون ونفوذ متنامي، بحيث أصبح مقلقاً للحكومة وللزعماء الاخرين. وكذلك تلمست التقارير ذاتها مشاعر ورغبة السيد عبد الرحمن بأن يصبح ملكاً للسودان تحت الوصاية البريطانية على شاكلة نظام الملك فيصل بالعراق، على الرغم من أنه كان ينكر ذلك أمام جماهيره[٦٩٦].

ولفهم جوهر أمر منصب ملك أو رئاسة الدولة في السودان بالنسبة للسيد عبد الرحمن المهدي هو أن نطلع على ما دار بين السيد عبد الرحمن وحفيده الصادق المهدي في عام ١٩٥٨:

"علمت أن مساعي في حزب الأمة الآن تتركز في إختياره رئيساً للجمهورية. قلت: إنه الآن في مقام يفوق رئاسة الجمهورية وإذا كان أهل السودان سوف يجمعون على ذلك ويجعلونه رئيساً فهذا حسن وإلا فإن المنصب أقل من مكانته. قال لي: نعم أنا لا أريد أن أكون رئيساً للجمهورية بالمعنى العادي. ولكن حرصي على هذا الإجراء لتأكيد شرعية المهدية. فقد ظلمها أعداؤها وحاولوا جعلها نسياً منسياً. لقد حاولت طول حياتي أن أسمي كل شيء بالمهدي لوضع حد لتلك

٦٩٥ محمد إبراهيم أبو سليم، السيد عبد الرحمن وامامة الأنصار، مداولات، الامام، ص١٢٩.

696 - FO 141/573/1, Governor General to High Commissioner, Note by Mr Wills , 16 November 1925

المغالطات. إن رئاستي للجمهورية لأي فترة مهما كانت قصيرة تربط ما بين الماضي والحاضر والمستقبل بصورة تتناسب مع تضحيات من ضحوا في تاريخنا"[٦٩٧].

الخلاصة:

من متابعة حياة السيد عبد الرحمن المهدي نرى محطات حياته قد بدأها من العيش تحت السماء مفترشاً الأرض، إلى أن أصبح يقتات على منحة حكومية قدرها خمسة جنيهات مصرية شهرياً، وحصوله على تصريحات سفر مجانية بالقطار، ومن شخص لا يسمح له بإستخدام كلمة سيد أو المهدي عام ١٩٠٩ حتى أصبح عام ١٩١٦ يخاطب بالسيد عبد الرحمن المهدي، ومن ثم أصبح ذا إمكانية مالية بسبب دخوله العمل التجاري مع الحكومة، وعمل على شراء بيت متميز في الخرطوم على الطراز الأوربي عام ١٩١٩ليكون مقره الجديد.

يمكن القول أن السيد تمكن من إرباك الحكومة في كثير الأحيان بتحليه بالتواضع والولاء والوفاء، مما قاد إلى إضطراب أو إختلاف وجهات نظر أعضاء حكومة السودان حوله، فتراوحت سياستهم تجاهه بين التشدد المبالغ فيه أحياناً والتسامح وغض الطرف والتسامح الحذر أحياناً أخرى، والأهم من كل هذا أنه كان مدركاً لكل ما يدور حوله لأجل أن يتمكن من التعامل مع كل جديد أو طارئ، وكان مستعداً لفقدان كل ما يملك من أجل إستقلال السودان من مصر وبريطانيا، وتحقق له ما أراد في حياته، إلا أنه لآخر لحظة كان يمني نفسه بأن يكون ملكاً او رئيساً رسمياً للبلاد للربط بين حكم والده والمهدية الجديدة في السودان، إلا أن إرادة الله لم تمهله.

٦٩٧- الصادق المهدي، عبد الرحمن الصادق: امام الدين، الامام، مداولات، ص٩٥.

المصادر والمراجع

أوراق البرلمان البريطاني:

- CAB 129 /67 C. (54)104, 7 March 1954.
- CAB 129/61 C.(53) 197, 7 July 1953 .
- House of Commons Parliamentary Papers, 1926, vol.XXX, Cmd.2742, The Annual Report, 1925, Sudan No.2, p.7 .
- House of Commons Parliamentary Papers, 1936/1937, vol.XXIX, Cmd.5360.
- House of commons Parliamentary Papers, 1900, vol.CV, Cd.95.

وثائق وزارة الخارجية البريطانية:

- FO 633/25.
- FO 407/183.
- FO 407/184, FO 407/216, FO 407/183, FO 407/215
- FO 78/5022, FO 78/5302, FO 78/5367,
- FO 141/573/17246, 141/413 141/1336 , 141/582/9183, 141/573/17246, 141/573/17246, 141/534/227, 141/573/1, 141/598/181, 141/573/1 141/542/7, 141/541/7, 141/534/227, 141/445/452, 141/445/452, 141/1436,141/573/1.
- FO 371/12374, 371/96936, 371/3717, 371/3724, 371/138629, 371/102755, 371/11613, 371/19096, 371/11614, 371/20870, 371/12391 , 371/12374, 371/20870, 371/12391, 371/41368 , 371/21999, 371/27382 ,371/24633, 372/6379 371/35580, 371/41348 , 371/20870 , 371/41368, 371/41363 , 371/45972, FO 371/53328, 371/62947, 371/53259, 371/53262,

371/63047, 371/62945 , 371/69251, 371/73459, 371/73461, 371/73460, 317/90158, 371/97065, 371/96848, 371/102700, 371/102739, 371/102747, 371/1984, 371/102742, 371/102755, 371/102773, 371/102701, 371/102756, 371/102757, 371/102758 , 371/102702 , 371/102701,371/102776 , 371/102724 , O371/138629, 371 /102774 , 371/138629, 371/113699, 371/113577 , 371/113783, 371/11378. 371/113584 , 371/113585, 371/11960, 371/119107, 371/125962, 371/ 125959, 371/ 119601, 371/119603 , 371/113592 , 371/113576 , 371/119629, 371/ 125963, 371/138629, 371/ 125961, 371 / 113581 , 371 / 108314 , 371 /108312.

- BLO: Milner Papers 462/15, Milner Papers, 462/17.

وثائق جامعة درهم:

- SAD321/5/69,321/5/82-83,176/6/21524/10/25,524/11/2, 524/11/24, 524/11/21, 521/5/30-31, 521/10l12 , 522/3/42 , 522/3/52 , 779/11/101,525/13/30, 525/13/25, 696/2/1, 696/2/3, 970/4/33, 970/4/34, 970/4/35, 209/11/21 , 269/11, , 83 - 321/5/82 400/10.

الوثائق السودانية:

- NRO, Palace (2) 1/4/15, Palace, 4/9/44, NP 1/25/261 , NP 1/18/110 , NP 1/1/5, BNP, 1/18/14, BNP .1/17/105, BNP 1/39/297, BNP 1/17/105, BNP 1/18/110 , CS2/6/24, Security 6/9/55, Miscellaneous 1/101/586, 1/23/ 258 DR 1/1/4, Intell,2/41/345, Intell 2/32/260, Abu Salim Group 6/2/37,1/42/872

كتب ورسائل جامعية باللغة الإنكليزية :

- A.S. Cudsi, `The Rise of Political Parties in the Sudan 1936-1946', unpublished PhD thesis, University of London, 1978 .
- A-B.Theobald, The Mahdiya,(Longmans, London, 1951)
- Abd al- Rahim , Muddather, Imperialism and Nationalism in the Sudan, Oxford University press, London,1969 .
- Afaf Abdel Majid Abu Hasabu, Factional Conflict in the Sudanese Nationalist Movement 1918-1948, (Ithaca Press, London,1985) .
- Beshir, M. O, Revolution and Nationalism in the Sudan,2ed,Rex Collings, London, 1977 .
- E.B. Cromer, Modern Egypt, (2 Vol, Macmillan, London, 1908), Vol.1 .
- E.Shuckburgh, Descent to Suez, Diaries 1951-1956, (WeidenfeLd and NicoLson, London, 1987).
- Fabunmi, L.A , The Sudan in Anglo- Egyptian Relations, Longmans, London,1960 .
- G. Schuster, Private work and Public Causes, A personal Record 1881-1978, (D. Brown, Wales, 1979) .
- G. Archer, Personal and Historical Memoirs of An East African Administrator,(Oliver and Boyd, London,1963) .
- G.M.A. Bakheit, ‹British Administration and Sudanese Nationalism 1919-1939', unpublished PhD thesis, University of Cambridge, 1965 .
- G.N.Sanderson, England, Europe and the Upper Nile 1882-1889, (Edinburgh University Press, Edinburgh، 1965)

•G.S. Schoetler, `The Genial Barons', in R.O. Collins and F.M. Deng, (eds.) The British in The Sudan 1898-1956, (Macmillan,London,1984(.

•H.A.MacMichael, The Sudan, (Ernest Benn, London, 1954) .

• Hassan Ahmed Ibrahim, 'Mahdist Rising Against the Condominium Government in the Sudan 1900-1927', The International Journal of the African Historical Studies, vol.12,No.3(1979) .

•Hassan Ahmed Ibrahim, The 1936 Anglo- Egyptian Treaty, (Khartoum University Press, 1976) .

• Hassan Ahmed Ibrahim, `Imperialism and Neo-Mahdism in the Sudan›, in The International Journal of African Historical Studies, vol.13, no.2, (1980) .

•Hassan Ahmed Ibrahim, Sayyed Abd Al-Rahman Al-Mahdi, A Study of Neo-Mahdisim in the -Sudan, 1899-1956, 2004 .

•Henderson, K.D.D, The Making of the Modern Sudan, Faber and Faber, London,1953

• Hill, Slatin Pasha, Oxford University press, London, 1965 .

• Nicoll,F, Dairat al-Mahdi: Money,Fath&Pplitics in Sudan,2003

•http://alharithidrisalharth.blogspot.com/20.

•J.Marlowe, Mission To Khartoum, (Victor Gollancz, London, 1969) .

•J.S.R. Duncon, The Sudan, Arecord OF Achievement, (William- Blackwood, Edinburgh London, 1952) .

•K-D.D Henderson, Set Under Authority, (Castel Cary press, Somerset, 1987) .

- L.A. Fabunmi, The Sudan in Anglo-Egyptian Relations, (Legman's, London, 1960) .
- M.W. Daly, British Administration and the Northern Sudan 1917-1924, (Nederland›s Historisch-Archaeologisch Instituut, Telstanbul,1980).
- Mahgoub, Mohammed Ahmed, Democracy on Trail, Andre Deutsch, London, 1974 .
- Mohamed Omer Beshir, Educational Development in the Sudan 1898-1956, (Clarendon Press, Oxford, 1969) .
- Mohammed Neguib, Egypt's Destiny, (Victor Gollanc, London, 1955) .
- Muddathir Adb Al-Rahim,`Africa and Self Identification in the Sudan,› in Yusuf Fadl Hasan (ed.),Sudan in Africa,(Khartoum University Press, 1970) .
- P M Holt, A Modern History of the Sudan, London,1972 .
- P.M. Holt and M.W.Daly, The History of the Sudan, 3rd end (Winfield and Nicholson, London, 1979) .
- P.M.Holt, 'Sudanese Nationalism and self-Determination', in W.Z.Laqueur (ed.), The Middle East in Transition, (Fredrick Praeger, New York, 1958) .
- S.A.Qayyum, Egypt Reborn, (S.Chand, 1973) .
- Shibeika, M, The Indebendent Sudan, Robert Speller, New York, 1959 .
- S-Lloyd, Suez 1956 – A personal Account, (Jonathan Cape, London, 1978) .
- Sudan: Annual Review for 1955; 22February 1956.
- T- Niblock, Class and power in Sudan, Macmillan Press, London, 1987)

- The Independence of The Sudan, NO. 3310, (Central Office of Information, London, 20.4.1956) .
- The Sudan Book of Loyalty.
- The Sudan, Central Office of Information, London, December 1958, NO, R. 3962 Classification 1.2 C .
- Voll,J.O. ‹A History of the Khatmiah Tarigah in the Sudan, PhD thesis, University of Harvard,1969 .
- W. Jackson, Withdrawal from Empire, (B.T.Batsford, London, 1986) .
- Woodward, P, Condominium and Sudanese Nationalism, Rex Collings, London, 1979.
- Yusuf fadl Hasan. the Sudanese Revolution of October 1964 ,In the journal of Modern Africa studies , vol .5 (1967) .

الصحف والدوريات الأجنبية والعربية:

NEW York Times, The Times , Middle Eastern Affairs , The Economist, The Middle East Journal, KCA, Sudan Weekly News, Sudan news,SWB, SPA, Egyptian Gazette, The Arab Historian .

كتب باللغة العربية:

- إبراهيم حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، الاهرام التجارية، القاهرة.
- أحمد حمروش، قصة ٢٣ يوليو، دار الموقف العربي ،القاهرة .
- أحمد محمد شاموق، ديسمبر ١٩٥٥ ،مطبعة العاصمة، القاهرة، ١٩٨١.
- أرشيف العائلة الميرغنية، خطاب رئيس حزب الشعب الديمقراطي، بمناسبة

يوم الاستقلال، أم درمان، ٢٥ آب ١٩٥٦، (مطبعة مصر، الخرطوم ١٩٥٦).

•الامام احمد عبد الرحمن المهدي ، محاضرة، أمريكا، ٢٠١٧.

•الامام عبد الرحمن المهدي، مداولات الندوة العلمية للاحتفال المئوي، تحرير يوسف فضل حسن واخرون، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢.

•بابكر بدري، تاريخ حياتي، ج٣، مطبعة مصر والسودان، الخرطوم ١٩٦١.

•البرلمان السوداني الثاني - ملخص المحادثات الأسبوعي ٢٠-٢١ مايس ١٩٥٨.

•التحقيق في الأسباب التي أدت إلى انقلاب ١٧نوفمبر ١٩٥٨، وزارة العدل، الخرطوم، ١٩٦٥ .

•جامعة درهم، الوثائق البريطانية عن السودان ١٩٤٠-١٩٥٦، مترجم م٦، ١٩٥٢.

•حسن اجمد إبراهيم، الامام عبد الرحمن المهدي، جامعة الاحفاد للبنات، أم درمان، ١٩٩٨.

• حسن نجيله، ملامح من المجتمع السوداني، ج١ ، الدار السودانية، ١٩٧٢ .

•حسين عبد القادر، تاريخ الصحافة في السودان ١٨٩٩-١٩١٩، ج٢، النهضة العربية .

•الحكومة الملكية المصرية ، مجموعة الكتب والوثائق المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة وإدارة السودان في شأن قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في السودان ، الطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٩.

•حياة الامام الراحل، الناشرون عثمان احمد دفع الله وقرشي محمد .

•خضر حمد، مذكرات خضر، مكتبة الشرق والغرب، الشارقة، ١٩٨٠ .

•داود بركات، السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية، هنداوي،

القاهرة .

•الدرديري محمد عثمان، مذكراتي ١٩١٤-١٩٥٨، مطبعة التمدن ، الخرطوم، ١٩٦١.

•دستور حزب الشعب الديمقراطي، مطبعة مصر السودان، ١٩٦٥ .

•زاهر رياض، مصر وأفريقيا، مكتبة الانجلو - مصرية، القاهرة، ١٩٧٦ .

•سليمان كشه، وثبة السودان الأولى، د ت.

•السيد رجب حراز، التوسع الإيطالي في شرق افريقيا، القاهرة، ١٩٦٠ .

•شيخ الدين عثمان البشري الجنيدي، مذكرات الجنيدي، (د.ت) .

•الطيب محمد ادم الزاكي، العرش والمحراب،العالمية للطباعة والنشر، ٢٠٠٥، السودان .

•ظاهر جاسم محمد الدوري، الختمية في السودان، تيار سياسي في بناء الدولة الحديثة والمعاصرة، دار الجنان، عمان، ٢٠٠٨.

• ------------------------، السيد علي الميرغني، زعيم الختمية، دوره في استقلال السودان، دار ضفاف، الشارقة- بغداد، ٢٠١٧ .

•عبد اللطيف البغدادي، مذكرات البغدادي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ج ١ .

•عبد الله حسين، تاريخ السودان، دار الحياة للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.

•فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السودانية السياسية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦-١٩٥٣، عبد الكريم ميرغني الثقافي، ام درمان، ط٣، ٢٠١٣ .

•محجوب محمد صالح، الصحافة السودانية في نصف قرن ١٩٠٣ - ١٩٥٣، 1-2 ج، قسم التأليف والنشر ، جامعة الخرطوم ١٩٧١ .

•محمد أحمد محجوب ومحمد عبد الحليم، موت دنيا، الخرطوم، ١٩٤٦ .

•محمد النور ود ضيف الله، كتاب الطبقات، تحقيق، يوسف فضل حسن ، وحده أبحاث السودان، الخرطوم، ١٩٧١.

•محمد سعيد القدال، المهدية والحبشة، مطبعة دار التأليف والترجمة ، الخرطوم، ١٩٧٠.

•محمد عمر بشير، الجلاء والاستقلال، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، ١٩٧٥.

•محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٨١.

•مذكرات الأزهري، الأيام، ٢٨ حزيران ١٩٥٧.

•مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، د.ت.

•موسى عبد الله حامد، استقلال السودان بين الواقعية والرومانسية، دار عزة للنشر، الخرطوم، ٢٠٠٨ .

•نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، دار الثقافة، بيروت.

•يحيى محمد إبراهيم، تاريخ التعليم الديني في السودان، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٨٠.

الصحف والمجلات:

• الأهرام، الرأي العام، صوت السودان، المؤتمر، النداء، آخر لحظة، السودان الجديد، النيل، المجهر، الأيام، الحضارة، التلغراف، التلغراف، الرأي العام، السودان الجديد، الامة، الأيام . مجلة القلم ، ج٢ عدد ٣ (١٢ نيسان ١٩٦٨).

المقابلات:

•الامام أحمد عبد الرحمن المهدي، هاي وايكومب- بريطانيا، ٢٤ أكتوبر ٢٠١٧.

•الامام الصادق الصديق عبد الرحمن المهدي، لندن، ١٢ أكتوبر

•د. أحمد سيد أحمد، مقابلة في الخرطوم، ١٣أوغسطس ١٩٨٣.

•محمد أحمد أبو سن، رفاعة، ٢٩ أكتوبر١٩٨٣.

•محمد أحمد ياسين، الخرطوم، ٢٠ أوغسطس ١٩٨٣.

رقم الإيداع ٢٠٢٠/٠٥٧٠ م



